جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٨٣)

تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى

الجزء الأول

الإطار النظرى والتحليلى

يناير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

في إطار التطوير المستمر للأنشطة البحثية بالمعهد يأتي " تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصري " كحلقة جديدة في هذا التطوير، وقد جاء اختيار هذا الموضوع ليكون محوراً بحثياً متواصلاً عبر سنوات قادمة بمشيئة الله وبحيث مثلت دراسات هذا المحور في العام الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مدخلاً يعبر عن اتجاه يركز فيه المعهد على مقاربات لواقع الأداء الاقتصادي المصري ، وهي مقاربات يمتزج فيها التحليل الكلى بالتحليل الجزئي ، وتمتزج فيها الدراسات المكتبية والوثائقية بالدراسات الميدانية ، في إطار دراسات لمختلف الأسواق التي يتكون منها السوق المصري الكبير ٠

ونتاج العمل البحثي في هذا المحور خلال العام الحالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يجده القارئ بين دفات أجزاء ثلاثة تصدر ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية التي تعد من المعالم المميزة للإنتاج العلمي لمعهد التخطيط القومي، الجزء الأول منها بمثابة إطار نظري لا يقتصر فقط علي مفاهيم السوق وآلياته ومكوناته والأسس العلمية لتحليل التفاعلات بينها، وإنما يتعدى ذلك إلي مقاربة الواقع المصري فيما يخص هذه العناصر مجتمعة مع اهتمام بمختلف الجوانب التشريعية والتنظيمية والإدارية والثقافية والسياسية، محلية كانت أم إقليمية، التي تمارس آثارا علي خصائص ومتغيرات السوق المصري ٠ ثم يجد القارئ الجزئين الثاني والثالث أكثر اقترابا من واقع السوق المصري بتركيزهما علي دراسات تطبيقية لأسواق بعض من أهم الخدمات والسلع في الاقتصاد المصري ٠ فالجزء الثاني يتناول دراسة أسواق التعليم، والسياحة، والبرمجيات ٠أما الجزء الثالث فيتناول دراسة أسواق الدواء، والسلع الغذائية والزراعية (مع التركيز علي عدد مختار منها) ، وبعض المواد الاستراتيجية للبناء والتشييد (حديد التسليح والأسمنت).

وغني عن البيان أن ما أنجز من دراسات في هذه الأجزاء الثلاثة لا يلبي كل الطموحات العلمية والتطبيقية في معالجة موضوع بهذه الأهمية لكل شركاء التنمية في مصر مخططين كانوا أم صانعي سياسات ومتخذي قرارات أم دارسين وباحثين أم ممارسين للأنشطة الاقتصادية ٠ ومن ثم قد يتفق معنا القارئ علي أن هذه بداية علي طريق عمل بحثي ليستوفي مزيداً من الشمول والتدقيق ومزيداً من الاقتراب من واقع الحال في السوق المصري بمكوناته من الأسواق الفرعية ٠

ويأتي هذا العمل البحثي نتاج جهد فريق بحثي متميز من معهد التخطيط القومي وغيره من بعض المؤسسات العلمية الأخرى، ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إليهم جميعاً علي ما بذلوه من جهد أدعو الله العلى القدير أن يصب في مصلحة الوطن والمواطنين، وأن يتواصل في اتجاه بناء مستقبل أفضل لنا جميعا بين دول العالم وشعوبه ٠

والله ولي التوفيق ،،

مدير المعهد

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرية

شهد العقدين الآخرين من القرن العشرين تغيرات واسعة سواء في الأيدلوجيات أو في الفلسفات الاقتصادية والسياسات في العديد من الدول المتقدمة (دول أوروبا الشرقية ودول غرب أوروبا وأمريكا واليابان.

ولقد تولد عن حركة التغيرات هذه استعداداً متنامياً لدى دول العالم أجمع (بما فيها مصر) لتجريب أو تعميق أساليب السوق وآلياته.

والحقيقة أنه يمكن إرجاع عودة سيادة اقتصاد السوق على المستوى العالمي إلي مجموعة من الدوافع الاقتصادية والمالية، والسياسية والإدارية والقانونية، بالإضافة إلي الدافع الاجتماعي وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

- اقتصادياً فإن الارتكاز على آليات السوق يزيد من الكفاءة ويرفع معدلات الأداء ويزيد من الجودة، ويضمن تقديم سلع وخدمات بأسعار مقبولة، الأمر الذي يعتبر هاماً وخاصةً في عالم تنكسر فيه القيود وتلغي فيه الحدود، كما أن هذه الآليات تدفع الدول النامية، لكي تقتحم السوق العالمية، إلى العمل على أن تكون منتجاتها السلعية والخدمية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية جيدة ٠
- كما أن هناك دافع مالي يتمثل في أن العديد من الدول ترغب في :

* التخلص من الإنفاق المتزايد على بعض الأنشطة وربما تحميل تكلفتها على مستهلكيها أو متلقيها وذلك عن طريق إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في القيام بها ٠
* إنقاذ العديد من الشركات العامة الفاشلة من الإعسار المالي الذي ألم بها ويلازمها بشكل متنامي ٠
* زيادة التدفقات المالية الداخلة إلي الخزانة من خلال بيع الشركات العامة إلي القطاع الخاص ٠

- رغبة الدول التي لا تقوم على اقتصاد السوق في تحقيق مزيد من الديمقراطية، فقيادة القطاع الخاص للاقتصاد يعتبر أفضل أساليب استبعاد السياسيين من إساءة استغلال الموارد الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية لأغراض خاصة بهم ٠
- سقوط النظم الاقتصادية الاشتراكية بحيث لم يعد أمام معظم الدول وخاصة الدول النامية أي حرية في اختيار نظم اقتصادية أخرى تتعارض مع قواعد التعامل الدولية القائمة وسيادة اقتصاد السوق عالمياً ٠
- كما أن عمليات الابتكار والمبادأة والتطوير في مجالات العمل المختلفة، وهي من أساسيات اقتصاد السوق، تحتاج إلي مناخ من الحرية وتحرير العمل الإداري والقرار الإداري في مجالات الأعمال من سيطرة الأجهزة الحكومية ٠
- وتجدر الإشارة هنا إلي أن هذا لا يعني استبعاد الدولة من منظومة العمل، بل أن الدولة في ظل العمل بآليات السوق يظل منوطاً بها سن التشريعات وتنظيم الهيكل العام للنشاط الاقتصادي ٠ وهذا يعني أن

متطلبات نجاح نظام اقتصاد السوق في أي دولة هي بالدرجة الأولى وجود دولة قوية ومجتمع مدني قوي ٠

-وأخيراً فإن تميز القطاع الخاص بقدرته على القضاء على السلبية وعلى التلاعب الاجتماعي، في صورة المحسوبية، وقدرته على المحاسبة على الإهمال والتقصير، وتحقيق انضباط السلوك داخل مجالات العمل ، تعتبر جميعاً من دوافع التحول إلي اقتصاد السوق ٠

ومن البديهي والمعروف أيضاً أن توفير متطلبات تطبيق اقتصاد السوق وتفعيل آلياته لقيادة النشاط الاقتصادي في أي دولة بنجاح لا يمكن أن يتم بواسطة تحرير الأسعار وإلغاء معظم أشكال الدعم فقط، وإنما يتطلب الأمر أيضاً إجراء إصلاح أو تعديل مؤسسي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وكذلك البيئية حتى تتم الاستفادة من هذه الآليات للسوق في تحقيق الكفاءة وتخصيص الموارد بشكل أفضل، و إلا فإن التحول إلي اقتصاد السوق دون اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لتفعيل آلياته لن يأتي بالنتائج المرجوة منه ٠

ولقد لجأت مصر منذ بداية التسعينيات إلي تطبيق إجراءات التحول لاقتصاد السوق وذلك بهدف تحسين أداء الاقتصاد من جهة وإيجاد مخرج للمشاكل الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تفاقمت في الربع قرن الأخير من القرن العشرين من جهة أخرى، والتي تمثلت فيما يلي:

* عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري بسبب زيادة الواردات وتواضع الصادرات ٠
* تراجع الكفاءة الإنتاجية لمشروعات القطاع العام وتحقيقها لخسائر متوالية ساهمت في تفاقم عجز الموازنة ٠
* زيادة مستويات ومعدلات البطالة ٠
* مساوئ التدخل الحكومي غير المناسب من الناحية الاقتصادية ٠

و بالرغم من مضى ما يقرب من خمسة عشر عاماً على تبنى مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى والتحول لاقتصاد السوق كاختيار استراتيجى إلا أن السوق المصرية مازالت تعانى بصفة عامة من عدد كبير من المشاكل وكم غير قليل من صور الاختلالات وعدم الاستقرار والتي يمكن بلورتها وإبرازها فيما يلي :

١- عدم التوازن بين العرض والطلب والاعتماد المتزايد على الواردات مع عدم كفاية الصادرات لتغطيتها، الأمر الذي يؤدي لمزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية ٠
٢- عدم استقرار الأسعار مع عدم تعبير أسعار السوق عن التكاليف الفعلية للمنتجات ٠ (فقد يظهر المنتج في السوق بأقل أو أكثر من تكلفته الحقيقية على المجتمع) ٠
٣- تميز بعض الأسواق باحتكار القلة في قوى العرض، حيث يشير واقع التجربة المصرية إلي تفشي هذه الظاهرة الاحتكارية في السوق، بالإضافة إلي أن المستهلك لا يتوافر له مؤسسات كافية

وفاعله لحمايته وإرشاده بحقيقة الجودة ومقاييسها ٠ كما أن المعلومات الكافية والدقيقة عن معظم المتغيرات غير متوافرة ٠

٤- عدم تحقيق السوق (المحلية) للأمن الغذائي والكسائي والسكني وخاصة لمحدودي الدخل.

٥- نقص منافذ توزيع السلع الأساسية ٠

٦- عدم استجابة السوق لبعض القوانين والسياسات المتبعة ٠

٧- بعض المنتجات لا تدخل الأسواق (اقتصاد معيشي) ٠

٨- تضخم الأسواق غير الرسمية ٠

ويعتقد البعض أن ذلك قد يرجع لعدم اتخاذ مصر لكافة الإجراءات والتدابير الضرورية واللازمة لتفعيل آليات السوق حيث لم تساعد النظم القائمة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية) في مصر في تفعيل هذه الآليات كوسيلة لمواجهة المشاكل القائمة ولتسيير دفه النشاط الاقتصادي بكفاءة وفعاليـــة، الأمر الذي يبرز أهمية مراجعة العوامل المؤثرة في تفعيل آليات السوق ٠

ومن المعروف أن آليات السوق هي القوة الذاتية التي تدفع السوق (سواء كان سوق سلع أو خدمات أو أوراق مالي٠٠ الخ) إلي موقف تلقائي يرتضيه جميع أطراف التعامل ٠ وهذا ما يعني أن السوق يؤدي إلي التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية ويساهم في رفع مستويات معيشة الأفراد إذا ما أحسن استخدام آلياته ٠

وبشكل عام يمكن اعتبار الأسعار أحد أهم آليات السوق ، بل يمكننا القول إن نظام السوق يديره جهاز الأسعار والذي هو في نفس الوقت جهاز للمعلومات التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق تخصيص أمثل للموارد ٠ كما تعتبر الأجور أحد آليات سوق العمل ، حيث يؤدي تحريرهـــا إلي تميز سوق العمل بحرية في التعيين والفصل وعدم وضع حدود دنيا للأجور. وإن كانت تجارب دول اقتصاديات السوق المتقدمة تتبع آليات للتفاوض الجماعى تؤمن حقوق العمال فى عدم الفصل التعسفي وفى ضمان تغطية الأجر لمستوى معيشى مناسب ٠

كما تعتبر الأرباح المحرك والموجه للموارد تجاه المجالات الأكثر إنتاجية وربحيه، فهي من ضمن آليات السوق التي تؤثر على المنتج في قراراته وتحدد حجم الإنتاج المتوافق مع مستوى الطلب في السوق.

ومن الطبيعي في اقتصاد السوق أن يتنافس أطراف السوق في تحسين مواقعهم من خلال التجديد والابتكار بخفض التكاليف وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي يعود بالمنافع على كافة أطراف التعامل.

وعليه فما هو موقف النظام الحالي في مصر بأبعاده وأطره المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية٠٠٠الخ) من آليات السوق ٠ هل يسمح النظام لها بأن تعمل بحرية ؟ أم أنه يؤدي إلي عرقلة عملها ؟ علماً بأن هذه الأطر يؤثر كل منها في الآخر وتؤثر جميعها بشكل إجمالي في آليات السوق

عن طريق مجموعة من الأدوات (وهي السياسات المالية والنقدية ومجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل، والقيم الاجتماعية ومستوى الوعي) ٠ هذا بالإضافة إلي البعد السياسي، حيث أن آليات السوق لا تعمل بفاعلية إلا في إطار من الحرية السياسية ٠بمعنى هل سبق التحول لاقتصاد السوق توفر حركة سياسية وتحول سياسي يتوفر له قاعدة عريضة من التأييد الشعبى والمشاركة الشعبية ؟ والذي يعتبر من أهم شروطه الشفافية في إعلانات الحكومة خاصة فيما يتعلق بنتائج ما تم تحقيقه من خطوات في مرحلة التحول (مثلاً كيفية التصرف في أموال بيع المشروعات) وهل تواجد حوار بين الحكومة والفئات المتضررة للوصول لقرارات ترضي جميع الأطراف ٠

وأخيراً ما هي السياسات التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية المنشودة ولإحداث الاستقرار بالسوق المصرية والإجابة على الاستفسارات التالية :

- هل يمكن تفعيل آليات السوق في مصر بدون توفير المعلومات الكافية والدقيقة للمستثمرين حتى يمكنهم اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه ؟ فحرية دخول السوق لا تعني إزالة العقبات القانونية فقط بل أيضاً الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق إنشاء مؤسسات (مستقلة تماماً عن الدولة) مهمتها الأصلية إنتاج ونشر البيانات والمعلومات الدقيقة والكافية بحيدة كاملة وبحيث تكون متسمة بالصدق والشفافية ٠

  و هل توجد في مصر مؤسسات مناسبة وكافية لحماية المستهلك حتى لا يكون فريسة لنقص المعلومات ؟
- هل يمكن توسيع حقوق الملكية والتي تعتبر من أهم العوامل التي يعتمد عليها في تفعيل آليات السوق ؟ حيث يلاحظ في مصر تركز بيع المشروعات لمستثمر رئيسي واحد أو التركيز على الاكتتاب المغلق ٠
- هل يمكن تحرير التجارة الخارجية في مصر بشكل فعال ؟ فهذا هو المخرج الطبيعي لمحاربة الاحتكارات، هناك دول في العـالم أعفت كافة المواد الخام والآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية مثل ماليزيا و إندونيسيا ٠
- هل يمكن أن يتم تفعيل آليات السوق في حالة عدم وجود ترتيبات فعالة تعمل على:
  * محاربة الاحتكار ٠
  * حماية حقوق الملكية وتوسيعها ٠
  * إلزام المؤسسات المختلفة بنشر البيانات والمعلومات التفصيلية والدقيقة ٠
  * تصميم ووضع سياسات مالية ونقدية فعالة ٠

---

* جمال إبراهيم حسن : الإطار المؤسسي اللازم لتفعيل آليات السوق في الاقتصاد المصري ٠

* إحداث تغييرات جذرية في مؤسسات الإدارة العامة على المستويات المركزية والمحلية ، وكذلك فى إدارة الأعمال وقواعد سلوكها ٠

- هل يمكن تفعيل الأجور في مصر كآلية في سوق العمل لتقوم بدورها في تخصيص العمالة بدون احتواء الآثار الاجتماعية السالبة حتى لا تحدث معاناة اجتماعية ؟ ٠

فهذه كلها أسئلة تبحث عن إجابة ٠

لذلك فقد تبلورت أهداف الدراسة في الإطار التالي :

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي :

١- تحليل السوق المصري بهدف التعرف على أهم المشاكل والاختلالات التي تتسبب في عدم نضجه واستقراره، وكذلك التعرف على خصائص وسمات السوق مع تحديد أهم المؤثرات التي تتحكم في حركته وتساعد على توجيهه وبالتالي الوقوف على أهم السياسات التي يمكن إتباعها لتنظيم ونضج السوق واستقراره، وتحقيق التنمية المنشودة في ضوء أهداف المرحلة الحالية من التطورفي مصر ٠ وهذا بمثابة دراسة تحليلية عامة للسوق المصري تشكل الإطار التحليلي النظري للدراسة ٠

٢- التركيز على دراسة بعض الأسواق المصرية الهامة بشكل تفصيلي، وهي الأسواق التي نعتقد أنها تساهم بشكل كبير ومباشر في تحقيق أهداف المرحلة الحالية من التطور والتي أعلنتها القيادة السياسية مع التشكيل الحكومي الجديد، والتي تتمثل فيما يلي :

- رفع مستوى معيشة محدودي الدخل وتوفير السلع والخدمات الرئيسية لهم ٠
- التركيز على قضية تشغيل الشباب والخريجين للتخفيف من مشكلة البطالة ٠
- عدم الضغط على الميزانية بتحميلها مزيداً من الأعباء ٠

لذلك فقد تم اختيار ٦ أسواق (من بين ١٦ سوقاً هاماً) لتشكيل الإطار التطبيقي التفصيلي للدراسة الحالية، على أن تدرس الأسواق العشرة الباقية في العام القادم إن شاء الله ٠

هذه الأسواق الستة عشر هي :

١. سوق الخدمات التعليمية ٠
٢- سوق الخدمات السياحية
٣- سوق البرمجيات ٠
٤- سوق الأدوية ٠
٥- سوق السلع الغذائية والزراعية
٦- سوق حديد التسليح والأسمنت٠
٧- سوق رأس المال والقطاع المصرفي ٠
٨- سوق العقارات ٠
٩- سوق السيارات٠
١٠- سوق السلع المعمرة ٠

١١- سوق الخدمات الصحية ٠ ١٢- أسوق المعدات الزراعية ٠

١٣- سوق السلع التموينية من منظور قضية الدعم. ١٤- سوق العمل ٠

١٥- سوق الملابس الجاهزة ٠

١٦-أسواق أخرى هامة ذات علاقة بأهداف المرحلة. ٠

وقد تم اختيار الستة أسواق الأولى منها لدراستها هذا العام بشكل تفصيلي وذلك لأهميتها في ضوء أهداف المرحلة الحالية من التطور والتى تبرز من الحقائق التالية لكل منها :

٠١ سوق الخدمات التعليمية

تبرز أهميته من الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا السوق في تحديد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل (من حيث النوع والكم) بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة والتوجه نحو السوق العالمية ٠ وهذا يهدف – من جهة – لتطوير الخدمة التعليمية لتخريج أفراد قادرين على إنتاج معرفة إبداعيه وابتكاريه ، وتربية أفراد قادرين على تحمل المسئولية والعمل في السوق ومواجهة مشاكل البطالة والأمية ٠ ومن جهة أخرى لتصحيح ومواجهة المشكلات والاختلالات الموجودة بهذا السوق والتي تفرضها بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصـــري مثل :

- الفجوة (على مستوى مراحل التعليم المختلفة) بين الحضر والريف وبين الذكور والإناث ٠
- تراجع الإقبال على التعليم العلمي (الرياضيات والعلوم) برغم زيادة طلب السوق العالمي عليه مقابل الأدبي ٠
- تباين الرسوم الدراسية بين الأنواع المختلفة من التعليم ٠
- التزايد المستمر لنصيب ما تتحمله الأسر من الإنفاق على التعليم ٠

٠٢ سوق الخدمات السياحية

بالرغم من أن السياحة تعد أحد مصادر الدخل الأساسية بالنسبة للاقتصاد المصري، إلا أن حصة مصر في الحركة السياحية العالمية تتسم بالثبات والانخفاض (حوالي ٠,٧٥ %) بالمقارنة بدول مثل تونس والمغرب والأردن وإسرائيل وكذلك تركيا واليونان، وذلك على الرغم من تواجد ثلث آثار العالم بمصر ٠ كما أن هذا السوق ما زال عرضه للتقلبات المواكبة للأحداث السياسية والاقتصادية والتي تنعكس على تذبذبات في الطلب السياحي ونمطه، بالإضافة إلي أنه يعاني من مشكلات عديدة على مستوى الفنادق والشركات السياحية والنقل السياحي والإرشاد السياحي والمحلات العامة السياحية والسلع والهدايا السياحية ٠

وهذا كله يستلزم تحقيق انطلاقة لتنشيط هذا السوق للخدمات السياحية عن طريق بعض الآليات والإجراءات الفعالة.

٠٣ سوق البرمجيات

حيث تعتبر البرمجيات إحدى صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حققت في العقدين الأخيرين نمواً عالمياً كبيراً على مستوى العالم (فهي تشكل ١٠% من حجم صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تنمو بمعدل متوسط حوالي ١٥%)، كما تتميز هذه الصناعات بالتركز الشديد حيث تسيطر عليها قلة من الشركات العملاقة ٠

ومع ذلك وبالرغم من محدودية حجم سوق البرمجيات في مصر للعديد من الأسباب، وتواضع مستوى تنافسيته على المستوى الإقليمي والدولي مقارنة بدول الـ 3i's (الهند وإسرائيل وايرلندا) ، فإن هذا السوق يمكن أن يصبح قاطرة لنمو الاقتصاد المصري نمواً قوياً ومتواصلاً بحيث يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على الإنتاج والتصدير وذلك لتمتع مصر بالعديد من الإمكانيات التي تؤهلها لكي تكون من أهم أسواق الشرق الأوسط والقادرة على المنافسة الإقليمية والدولية ٠

٠٤ سوق الأدوية

يمثل الدواء أحد العناصر الأساسية للرعاية الصحية التي تعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان بالإضافة إلي المأكل والملبس والمأوى ، الأمر الذي يجعل الدولة تضعها في صدر أولويتها واهتماماتها ٠ لذلك فصناعة الدواء تعد من الصناعات الهامة ذات البعد الاستراتيجي لارتباطها بحياة الإنسان ٠ والدواء يعتبر سلعة غير عادية ليس لمستهلكها المريض حرية اختيارها حيث لا يمكنه الاستغناء عنها ٠

وتعتبر مصر أكبر منتج وأكبر مستهلك للدواء في الشرق الأوسط بنسبة اكتفاء ذاتي تقارب ٩٦%، إلا أنه يلاحظ وجود تزايد مستمر في قيمة الواردات مع تذبذب الصادرات بين الصعود والهبوط ، مع تأثر سعر الدواء بتذبذب سعر صرف الجنيه المصري ومع اعتماد صناعة الدواء على استيراد المواد الخام ٠

لذلك يتأثر سوق الدواء المصري ، وكذلك سوق الدواء العربي ، بالتكتلات الدولية العملاقة التي تمده بالمواد الخام بالإضافة إلى معاناته من عدد غير قليل من التحديات ، الأمر الذي يبرز أهمية دراسته لحماية اقتصاديات صناعة الدواء وصادراته وارداته وبحيث يتفق الإنتاج مع معايير الجودة الشاملة عالمياً ، والتكيف مع التغيرات والتطورات العالمية السائدة ٠

٠٥ أسواق السلع الغذائية والزراعية في مصر

تبرز أهمية هذه الأسواق من أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري وخاصة محدودي الدخل ٠ فهناك زيادة مضطردة في الطلب على هذه السلع من جهة مع محدودية الموارد المتاحة (المتمثلة في الرقعة الزراعية ومياه الري) من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلي زيادة حجم الواردات الغذائية وخاصةً خلال الخمس سنوات الأخيرة ٠

هذا بالإضافة إلي بروز بعض المشاكل والاختلالات بأسواق هذه السلع مثل وجود فوائض في أسواق السلع الزراعية البستانية وعجز كبير في أسواق الحبوب بالإضافة إلي معاناة هذه السلع من هياكل تسويقية ضعيفة لا تراعى ظروف السلعة نفسها أو موسميتها في تنظيم الطلب عليها ٠

ونتيجة لحرص الدولة في مصر على توفير الغذاء لأفراد المجتمع وخاصةً لمحدودي الدخل، ولاهتمامها بزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية عن طريق تحسين أداء هذه الأسواق للحد من الفاقد وتحسين أداء المنتج لمواجهة احتياجات المستهلك، فقد قمنا باختيار بعض أهم سلع هذه الأسواق لدراستها وتحليلها ٠ وهي أسواق القطن، والذرة الشامية والأرز، البطاطس والبرتقال، وكذلك اللحوم البيضاء والحمراء، بالإضافة إلي الألبان ومنتجاتها ٠ ولم ندخل القمح فى هذه القائمة باعتبار أنه يلقى اهتمامات مكثفة حالياً فى السياسات والمناقشات على المستوى القومى ، ومن ثم رأينا إرجاء دراسته للعام القادم حيث يتوقع أن تسفر هذه الاهتمامات عن توجهات محددة تسمح بدراسة سوق هذه السلعة على أسس واضحة ٠

٠٦ سوق حديد التسليح والأسمنت

تمثل هاتان السلعتان (حديد التسليح والأسمنت) أهم المواد الأولية لقطاع التشييد والبناء الذي يعتبر من الصناعات الأساسية في اقتصاد أي دولة ٠

وفي مصر يزداد الطلب عليهما بصفة مستمرة للعديد من الأسباب منها تزايد السكان بمعدلات مرتفعة نسبياً مع اهتمام الدولة بتوسعة شبكة الطرق والاتصالات وتعمير وإقامة المدن العمرانية والصناعية الجديدة (حيث يمثل حديد التسليح حوالي ١٠% من تكاليف الوحدات السكنية) ٠

وبالرغم من أن صناعة الأسمنت تعتبر من الصناعات الملوثة للبيئة وهي تعد من الصناعات القديمة جدا في مصر، إلا أنها لم تستطع اغتنام فرص التصدير المتاحة إقليمياً ودولياً بصورة مناسبة، بل إنها لم تستطع سد الاحتياجات المحلية ودفع عجلة التنمية مع توفير فرص عمل مناسبة والمساعدة في مواجهة مشكلة البطالة وتوفير الأمن السكني للمواطنين – بل إن الفجوة بين العرض والطلب يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج. وهذا ما يبرز أهمية دراسة سوق هاتين السلعتين ٠

ونظراً لكبر حجم الدراسة وكبر حجم أعضاء الفريق المشارك بها سواء من داخل المعهد أو خارجه، فقد رأينا أن تنقسم الدراسة إلى ثلاث أجزاء (تظهر بمشيئة الله فى ثلاث أعداد من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية) وتتكون من الآتى :

أولاً: الإطار النظرى والتحليلى (ويظهر فى عدد مستقل وهو الجزء الأول)
ثانياً: الإطار التطبيقى (ويظهر فى العددين التاليين: الجزئين الثانى والثالث)

بحيث يضم الجزء الثاني: الثلاث دراسات الخاصة بسوق الخدمات التعليمية و سوق الخدمات السياحية وسوق البرمجيات.

أما الجزء الثالث: فسيضم الثلاث دراسات الخاصة بسوق الأدوية و بعض أسواق السلع الغذائية والزراعية و سوق حديد التسليح والاسمنت.

وأخيراً فقد اعتمدت الدراسة لهذه الأسواق جميعاً على التحليل الاستقرائي الوصفي – مع بعض المرجعيات الميدانية –للعوامل المؤثرة على العرض والطلب مع استخدام القياسات الإحصائية والتحليل الإحصائي كلما كان ذلك ممكناً.

كما تتسم هذه الدراسة باعتمادها على نوعين من البيانات والمعلومات وهي :

أ- البيانات المنشورة ٠

ب- البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال إجراء بعض المسوح الميدانية والتي اعتمدت غالباً على المقابلات الشخصية مع الممارسين والأطراف ذوي العلاقة بالأسواق موضع الدراسة ٠

وفي الختام أتوجه بالشكر والتقدير لكل المساهمين في إثراء هذه الدراسات سواء من داخل المعهد (فريق الدراسة) أو من خارجه ٠ كما أتوجه بالشكر لإدارة المعهد على اختيارها لهذا الموضوع الهام لدراسته وتحليله في محاولة لربط المعهد بجهازه العلمي مع الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي بمصر٠ كما لا يفوتنا توجيه التحية للأستاذ الدكتور وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة المعهد على مواصلة الاهتمام المضطرد بأنشطة المعهد عموماً وبالأنشطة البحثية على وجه الخصوص ٠

والله الموفق ٠

الباحث الرئيسي
والمشرف على الدراسة

أ٠د٠ محرم الحداد

أعضاء فريق الدراسة العلميين والفنيين والإداريين

يتكون فريق الدراسة من الآتي:

أولاً: المجموعة الإشرافية

١- أ.د. محرم الحداد — الباحث الرئيسى والمشرف على الدراسة
٢- أ.د. حسام مندور — عضواً
٣- أ.د. فادية عبد السلام — عضواً
٤- د. خالد عبد الوهاب — عضواً

ثانياً: المجموعة الاستشارية للدراسة

١- أ.د. محمـــود عبد الحي صلاح
٢- أ.د. محســـن عاطـــف أستاذ التسويق بجامعة بنها

ثالثاً: الأعضاء العلميين بالمعهد والمشاركين سواء في الأجزاء التحليلية بالدراسة أو الأجزاء التطبيقية

(١) مركز دراسات التنمية البشرية

١- أ.د. زينات محمد طبالة
٢- أ.د. محمد عبد العزيز عيد
٣- أ.د. لطف الله إمام صالح
٤- د. عزة الفندري
٥- أ. سحر محمد عبود
٦- أ. أحمد سليمان محمد
٧- م. بسمة الحداد

(٢) مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات

١- أ.د. حسام مندور
٢- أ.د. سمير عريقات
٣- أ.د. نجوان سعد الدين
٤- د. إيمان الشربيني
٥- د. صادق رياض صادق
٦- د. منى عبد العال دسوقي
٧- د. محمد مرعي
٨- د. حنان رجائي
٩- د. سحر البهائي

١٠- د. محمد حسن توفيق

١١- أ. سها الشال

١٢- أ. مروة محمد سعودي

١٣- أ. سامح طلعت طاهر

(٣) مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

١- أ.د. إجلال راتب

٢- أ.د. فادية عبد السلام

٣- أ.د. سلوى مرسي

٤- أ.د. مجدي خليفة

٥- أ. عبد السلام محمد

٦- أ. مريم رؤوف فرح

٧- أ. عمرو صابر الجارجي

٨- أ. فاطمة خميس الحملاوي

٩- أ. أماني عبد الوهاب

(٤) مركز دراسات السياسات الكلية

١- أ.د. عزيزة عبد الرازق

٢- د. محمد حمدي المسلماني

٣- د. أشرف العربي

(٥) مركز التنمية الإقليمية

١- أ.د. السيد كيلاني

٢- أ. عزة محمد يحيى

٣- أ. أمل زكريا

٤- أ. شيماء طه أبو صير

٥- أ. أحمد عبد الرحمن سيد

(٦) مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

١- أ. كريمة محمد الصغير

٢- أ. فوزية الدميري

(٧) مركز التنبؤ الاقتصادي ونماذج التخطيط

١- أ.د. محرم الحداد

٢- أ.د. ماجدة إبراهيم

٣- أ.د. محمد الكفراوي

٤- أ.د. عبد القادر حمزة

٥- أ.د. عبد الحميد القصاص

٦- د. زلفى شلبي

٧- أ. علي عبد الخالق

٨- أ. نهال عبد العاطي

٩- أ. أحمد صبحي

(٨) مكتب وزير التخطيط

١- د. نعيمة رمضان

رابعاً : علميين من خارج المعهد

١- أ.د. راوية سعد الدين

٢- أ.د. جميلة موسى

٣- أ.د. لبيب محمد عوض

٤- أ.د. خيرية عبد الفتاح

٥- م. تامر عبد الله

٦- م. سيد النجار

٧- أ. مجدي داوود

٨- أ. خالد السعيد

خامساً : سكرتارية الدراسة

١- مرفت عبد الواحد

٢- نهلة عوض

٣- هدى رفاعي

٤- منى الششيني

٥- ليالي عبده

٦- الهام أبو المعاطي

٧- نعيمة جلال

٨- سامية عبد المنعم

٩- زينب السيد

سادساً: بعض أعضاء العمل الإداري والفني وبعض الأعضاء من مركز المعلومات التخطيطية

محتويات الدراسة

رقم الصفحة

تقديم ج
مقدمة خ
أعضاء فريق الدراسة ط
محتويات الدراسة غ

الجزء الأول : الإطار النظرى و التحليلى

مقدمة الإطار النظرى والتحليلى ٣

الفصل الأول: المفاهيم المختلفة للسوق وأنواع الأسواق ٧
١٠١المفاهيم المختلفة للسوق ٧
١٠١٠١ المفهوم الشائع والتقليدى للسوق ٨
٢٠١٠١ مفهوم السوق من وجهة نظر البائع ١٠
٣٠١٠١ مفهوم السوق من وجهة نظر الاقتصاديين ١١
٢٠١ أنواع الأسواق ١٤
١٠٢٠١ تقسيم الأسواق بناءاً على غرض المشترى من الاستخدام ١٥
٢٠٢٠١ تقسيم الأسواق بناءاً على طبيعة مايتم تبادله فيها ١٦
٣٠٢٠١ تقسيم الأسواق بناءاً على النطاق الجغرافى ١٩
٤٠٢٠١ أنواع الأسواق بناءاً على صور الاحتكار أو المنافسة ٢٠
الهوامش ٢٣
أهم نتائج الفصل الأول ٢٤

الفصل الثاني: المتغيرات والتطورات العالمية
وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى والسوق وخصائصه ٢٧
١٠٢ العولمة وتأثيرها على الأسواق ٢٩
٢٠٢ أثر سياسات الاندماجات والاستحواذات على الأسواق ٣١
٣٠٢ ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات ٣٤
٤٠٢ أحداث الحادى عشر من سبتمبر والآثار المترتبة عليها ٣٥
٥٠٢ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ٣٧
٦٠٢ الثورة التكنولوجية . ٣٨

٧٠٢ الاتفاقات التجارية وأثر توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ٣٨
٨٠٢ توسع الاتحاد الأوروبى ٤٣
٩٠٢ ارتفاع أسعار النفط عالمياً ٤٦
١٠٠٢التأثير المتبادل بين السوق المصرى والأسواق العالمية. ٤٨
٥١
الهوامش ٥٢
أهم نتائج الفصل الثانى ٥٥

الفصل الثالث: التشريعات المحيطة بالسوق المصرية ٥٥

١٠٣ الدعم والإغراق ٥٧
١٠١٠٣ الإغراق فى السوق المصرية ٥٨
٢٠١٠٣ بعض قضايا الإغراق ضد الصادرات المصرية ٥٨
٣٠١٠٣ بعض قضايا الإغراق ضد الواردات من العالم الخارجى ٦٠
٢٠٣ قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ٦٣
٣٠٣ قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ٦٤
٤٠٣ قانون الضرائب ٦٦
١٠٤٠٣ مشروع قانون الضرائب الجديد ٦٧
٢٠٤٠٣ تقييم فلسفة التعديل ٦٩
٣٠٤٠٣ ملامح مشروع قانون تعديلات ضرائب المبيعات ٧١
الهوامش ٧٢
أهم نتائج الفصل الثالث ٧٧

الفصل الرابع : اثر العوامل الاقتصادية على الأسواق وتوجهاتها ٧٧
٧٨
١٠٤ السوق المصرى : اتجاهاته ومحدداته ٧٨
١٠١٠٤ اتجاهات السوق المصرى ١٩٨٠-٢٠٠١ ٧٩
١٠١٠١٠٤ تطور الإنفاق الاستهلاكى للاسرة ٨٠
٢٠١٠١٠٤ تطور الإنفاق الحكومى ٨٠
٣٠١٠١٠٤ تطور الاستثمارات ٨١
٤٠١٠١٠٤ تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ٨١
٥٠١٠١٠٤ المستوى العام للأسعار ٨٥
٢٠١٠٤ أهم العوامل المؤثرة فى السوق المصرى ٨٦
٢٠٤ السياسات الاقتصادية ودورها فى تدعيم اقتصاد السوق ٨٧
١٠٢٠٤ واقع السياسات الاقتصادية فى مصر ٨٨
١٠١٠٢٠٤ التشريعات التى تدعم المنافسة ومنع الاحتكار ٩٠
٢٠١٠٢٠٤ حجم الملكية العامة إلى حجم الملكية الخاصة فى قطاع الأعمال

٣٠١٠٢٠٤ الشفافية و المعلومات فى إدارة الاقتصاد ٩١
٤٠١٠٢٠٤ السياسة المالية ودورها فى توجيه السوق ٩٦
٥٠١٠٢٠٤ السياسة النقدية وعلاقتها باقتصاد السوق ١٠٣
٢٠٢٠٤ برنامج الدولة لتنشيط السوق فى مصر ١٠٧
٣٠٢٠٤ سياسات الدولة لعلاج الركود التضخمى فى مصر ١١٠
الهوامش ١١١
أهم نتائج الفصل الرابع ١١٥
الفصل الخامس: اثر العوامل الإدارية على الأسواق وتوجيهها ١١٥
١٠٥ الرقابة على الأسواق ١١٧
١٠١٠٥ دور الدولة فى الأسواق. ١١٧
١٠١٠١٠٥ أهمية الرقابة على الأسواق. ١١٨
٢٠١٠١٠٥ أهمية المواصفات القياسية . ١١٩
٣٠١٠١٠٥ القطاع غير الرسمى . ١٢٠
٤٠١٠١٠٥ الأسواق العشوائية . ١٢١
٥٠١٠١٠٥ حدود وشروط المنافسة المشروعة وحماية المستهلك . ١٢٢
٦٠١٠١٠٥ دور القطاع الأهلي فى ضبط الأسواق و حماية المستهلك . ١٢٢
٢٠١٠٥ الإعلام والرقابة على الأسواق. ١٢٣
١٠٢٠١٠٥ مؤسسات السوق والرقابة على السوق . ١٢٤
٢٠٢٠١٠٥ التشريعات والرقابة على الأسواق . ١٢٤
٣٠٢٠١٠٥ دور بعض الوزارات والهيئات فى الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك . ١٢٦
- دور وزارة الصحة فى الرقابة على الأسواق . ١٢٦
- دور وزارة التموين فى الرقابة على الأسواق . ١٢٨
- دور الهيئة العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج فى الرقابة على الأسواق ١٣٠
- دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى الرقابة على الأسواق ١٣٣
٤٠٢٠١٠٥ معوقات الرقابة على الأسواق. ١٣٦
٥٠٢٠١٠٥ محاور تطوير نظم الرقابة الرسمية والشعبية لحماية المستهلك ١٣٧
٢٠٥ اثر إدارة المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على السوق ١٣٧
١٠٢٠٥ الجهات التى تعمل فى مجال حماية المستهلك والتى تؤثر على السوق وتقوم بإدارته ١٣٩
وزارة التموين والتجارة الداخلية ... ١٤١
لجنة شئون المستهلك الدولية (كوبولكو) ١٤١
دور الغرف التجارية وإتحادها العام فى حماية المستهلك ١٤٢
الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ١٤٤
الجمعية المصرية المركزية لحماية المستهلك ١٤٥
٢٠٢٠٥ بعض التطبيقات الخاصة بحماية المستهلك فى المجتمع المصرى
أطعمة الشوارع

إعادة استخدام الزيوت ١٤٥
السلع المقلدة المجهولة المصدرة ١٤٦
٣٠٥ دور المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فى خدمة آليات السوق ١٤٨
١٠٣٠٥ أهمية المعلومات لأطراف التبادل فى السوق ووضع السياسات الاقتصادية ١٤٨
١٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها قطاع المستهلكين ١٤٩
٢٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها قطاع المنتجين ١٤٩
٣٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها قطاع المستثمرين ١٥٠
٤٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها القطاع الحكومى ١٥٠
٥٠١٠٣٠٥ المعلومات ووضع السياسات المالية والنقدية لتوجيه السوق ١٥٠
٢٠٣٠٥ تقسيمات المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ١٥١
٣٠٣٠٥ مصادر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ١٥٢
الهوامش ١٥٤
أهم نتائج الفصل الخامس ١٥٥
الملاحق ١٥٧

الفصل السادس : أثر الأوضاع والقوى السياسية والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية على السوق وخصائصـــــه ١٦١

١٠٦ الأوضاع السياسية وعلاقتها بالسوق ١٦١
١٠١٠٦ قضية الحكم وإدارة شئون المجتمع والدولة ١٦٢
٢٠١٠٦ مقومات الحكم الجيد طبقا للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ١٦٣
٣٠١٠٦ التنمية الليبرالية الجديدة ١٦٣
٤٠١٠٦ مبادرة البنك الدولى " الإطار الشامل للتنمية " ١٦٤
٥٠١٠٦ القدرة المصرية على إجتذاب الاستثمارات الأجنبية ١٦٥
٢٠٦ أثر أنماط السلوك الشرائى للمستهلك والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية على نمو الأسواق ١٦٦
١٠٢٠٦ العوامل المحددة للطلب على السلع والخدمات ١٦٧
٢٠٢٠٦ الخلفية الاجتماعية والأيدلوجية للمنتج والمسوق ١٦٩
٣٠٢٠٦ انتشار ثقافة الاستهلاك وأثرها على السوق المصرى ١٦٩
٤٠٢٠٦ بعض المعوقات المؤثرة على التنمية والأسواق فى مصر ١٧٠
الهوامش ١٧١
أهم نتائج الفصل السادس ١٧٣

المراجع ١٧٧

ملخص الإطار النظرى والتحليلى و أهم النتائج و التوصيات(الجزء الأول من الدراسة) ١٨٥

الجزء الثانى

الإطار التطبيقى لدراسة تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى

سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحية – سوق البرمجيات

محتويات الدراسة

مقدمة الإطار العام للدراسة

الدراسة الأولى: سوق الخدمات التعليمية فى مصر

١. ١ العولمة وتأثيرها علي سوق الخدمات التعليمية في مصر

١. ١. ١ أنواع الخدمات التعليمية طبقاً لتقسيم الأمم المتحدة

١. ١. ٢ أنماط العرض من الخدمات التعليمية طبقا لتقسيم منظمة التجارة العالمية

١. ١. ٣ التعليم والعولمة

١. ١. ٣. ١ التعليم علي المستوي الفردي

١. ١. ٣. ٢ التعليم علي مستوي الدولة

١. ١. ٣. ٣ لحاجة للتعليم

١. ١. ٤ تحديات العولمة للتربية والتعليم

١. ١. ٥ الكيفية اللازمة لتطوير تعليمنا لمواجهة عصر العولمة

١. ٢ واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم ما قبل الجامعي

١. ٢. ١ هيكل التعليم

١. ٢. ٢ مشاركة القطاع الخاص في التعليم ما قبل الجامعي

١. ٢. ٢. ١ نشأة التعليم الخاص

١. ٢. ٢. ٢ تطور مؤشرات القيد بالتعليم الخاص

١. ٢. ٢. ٣ أنواع التعليم الخاص

١. ٢. ٢. ٤ مشاكل التعليم الخاص

١. ٢. ٢. ٥ مزايا التعليم الخاص

١. ٢. ٢. ٦ التعليم الخاص مؤشرات وملاحظات

١. ٢. ٣ التعليم الرسمي

١. ٢. ٣. ١ سوق التعليم ما قبل الاساسي

١. ٢. ٣. ٢ سوق التعليم الاساسي

١. ٢. ٣. ٣ سوق التعليم الثانوي

١. ٢. ٤ المعلمون

١. ٢. ٥ المبادرة المصرية لتعليم الفتيات
١. ٢. ٦ المعايير القومية للتعليم
١. ٢. ٧ تعليم الرياضيات والعلوم
١. ٣ واقع سوق الخدمات التعليمية بالتعليم العالي
١٠ ٣. ١ المعروض من المؤسسات التعليمية بالتعليم العالي
١٠٣. ١. ١ الجامعات
١٠٣. ١. ٢ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
١٠٣. ١. ٣ المعاهد العليا والمتوسطة
١٠٣. ١. ٤ الجامعات الخاصة والاجنبية
١٠٣. ١. ٥ المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة
١٠٣. ١. ٦ خدمات التعليم المفتوح
١٠ ٣. ٢ الطلب علي الخدمات التعليمية
١٠ ٣. ٢. ١ الطلب الداخلي
١٠ ٣. ٢. ٢ الطلب الخارجي
أهم النتائج و التوصيات
المراجع
الملاحق
ملخص

الدراسة الثانية: سوق الخدمات السياحية فى مصر

١٠٢ تشخيص الوضع الحالى لسوق الخدمات السياحية
١٠١٠٢ وسائل الإقامة السياحية مفهومها وتطورها
٢٠١٠٢ الشركات السياحية ووكالات السفر
٣٠١٠٢ الارشاد السياحى
٤٠١٠٢ النقل السياحى
٥٠١٠٢ المحال العامة السياحية
٦٠١٠٢ العاديات والتذكارات والسلع السياحية
٧٠١٠٢ تقييم وضع سوق الخدمات السياحية فى ضوء متطلبات الجات
٨٠١٠٢ درجة التوازن فى توزيع مصادر العرض السياحى : حالة محافظتى القاهرة والبحر الأحمر
٢٠٢ تطور الطلب السياحى الأجنبى والاتجاهات المستقبلية حتى عام ٢٠١٧

١٠٢٠٢ تطور عدد السياح والليالى السياحية
٢٠٢٠٢ تطور حصة مصر فى السياحة العالمية
٣٠٢٠٢ التنبؤ بالطلب السياحى الأجنبى حتى عام ٢٠١٧
٤٠٢٠٢ التنبؤ بالطلب السياحى لمحافظتى البحر الأحمر والقاهرة فى ضوء البديلين الاتجاهى والمعتدل فى عام ٢٠١٧
٥٠٢٠٢ تنبؤات وزارة السياحية لشكل الطلب السياحى الأجنبى طبقاً لاســـــتراتيجية التنمية السياحية ومدى الاختلاف أو التوافق بين البدائل المطروحة وسبل تحقيقها
٣٠٢ بلورة أهم ايجابيات وسلبيات سوق الخدمات السياحية فى مصر من واقع المقابلات الميدانية
١٠٣٠٢ رصد لأهم المشاكل الفعلية لسوق الخدمات السياحية
١٠١٠٣٠٢ على مستوى الفنادق
٢٠١٠٣٠٢ على مستوى الشركات
٣٠١٠٣٠٢على مستوى النقل الجوى
٤٠١٠٣٠٢ على مستوى النقل البرى والنيلى والسكك الحديدية
٥٠١٠٣٠٢ على مستوى الإرشاد السياحى
٦٠١٠٣٠٢ على مستوى المحال العامة السياحية
٧٠١٠٣٠٢ على مستوى العاديات والسلع والهدايا السياحية
٢٠٣٠٢ أهم المشاكل والمعوقات مرتبة وفقا لاولوياتها طبقا لاختبار الرتب
٣٠٣٠٢ توصيف خصائص وهيكل سوق الخدمات السياحية فى مدينتى القاهرة والغردقة
٤٠٢ الآليات والإجراءات المطلوبة لتحقيق انطلاقة لتنشيط سوق الخدمات السياحية
١٠٤٠٢ أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة
٢٠٤٠٢ أهم الآليات والإجراءات المطلوبة لتطوير وتنشيط سوق الخدمات السياحية
١٠٢٠٤٠٢ على مستوى وزارة السياحة
٢٠٢٠٤٠٢على مستوى الفنادق
٣٠٢٠٤٠٢ على مستوى شركات السياحة
٤٠٢٠٤٠٢ على مستوى وسائل النقل المختلفة
٥٠٢٠٤٠٢ على مستوى الإرشاد السياحى
٦٠٢٠٤٠٢ على مستوى المحال السياحية والسلع والعاديات
أهم النتائج و التوصيات
المراجع
الملاحق
ملخص

الدراسة الثالثة: سوق البرمجيات فى مصر

١٠٣ السوق العالمى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات

١٠١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات فى الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠١٠١٠٣ صناعة وسوق البرمجيات فى الهند

٢٠٣ صناعة البرمجيات فى مصر

١٠٢٠٣ مقومات صناعة البرمجيات فى مصر

٢٠٢٠٣ المعوقات التى تواجه صناعة البرمجيات فى مصر

٣٠٢٠٣ دراسة ميدانية عن إنتاج وخصائص سوق البرمجيات فى مصر

١٠٣٠٢٠٣ أهم نتائج الدراسة الميدانية

٢٠٣٠٢٠٣ أهم توصيات الدراسة الميدانية

٣٠٣ مقترحات لسد الفجوة التكنولوجية فى مصر

١٠٣٠٣ وسائل دفع القدرة التنافسية لصناعة البرمجيات فى مصر

٢٠٣٠٣ العمل على توسعة السوق المحلى

١٠٢٠٣٠٣ دور الحكومة فى دعم وتوسعة السوق المحلى

٤٠٣ تقدير حجم صناعة البرمجيات حتى عام ٢٠١٥

١٠٤٠٣ تقدير إمكانات التوسع فى سوق البرمجيات فى مصر

٢٠٤٠٣ الامكانات المحلية لزيادة الطلب على البرمجيات

٣٠٤٠٣ تقدير الطلب على البرمجيات على المستوى الجامعى

٤٠٤٠٣ تقدير الطلب الخارجى (الصادرات)

أهم النتائج و التوصيات

المراجع

الملاحق

ملخص

الجزء الثالث

الإطار التطبيقى لدراسة تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى

سوق الأدوية – اسواق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والاسمنت

محتويات الدراسة

مقدمة الإطار العام للدراسة

الدراسة الرابعة : سوق الأدوية فى مصر

١٠٤ قطاع الدواء وأساسياته

١٠١٠٤ خصوصية صناعة الدواء

٢٠١٠٤ مراحل صناعة الدواء

٣٠١٠٤ السياسة الدوائية

٤٠١٠٤ إستراتيجيات الصناعة الدوائية

٥٠١٠٤ منظومة الدواء فى مصر

٦٠١٠٤ أهمية الدواء كسلعة استهلاكية

٧٠١٠٤ التحديات التى تواجه صناعة الدواء فى مصر

٢٠٤ واقع سوق الدواء

١٠٢٠٤ حول أوضاع سوق الدواء فى مصر

٢٠٢٠٤ حول أوضاع سوق الدواء العربى

٣٠٢٠٤ حول أوضاع سوق الدواء العالمى

٣٠٤ بعض العوامل المؤثرة فى سوق الدواء

١٠٣٠٤ التكنولوجيا والبحث العلمى فى صناعة الدواء

٢٠٣٠٤ حول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

٣٠٣٠٤ تسعير الدواء

٤٠٣٠٤ ترشيد استهلاك الدواء

٥٠٣٠٤ أثر بعض المتغيرات الاقتصادية العالمية على سوق المنتجات الدوائية

أهم النتائج و التوصيات

المراجع

الملاحق

ملخص

الدراسة الخامسة : سوق السلع الغذائية والزراعية فى مصر

١٠٥ ســـــوق القطـــــــــن

١٠١٠٥ الواقع الحالي لمحصول القطن

٢٠١٠٥ أهم خصائص سوق القطن في مصر

٣٠١٠٥ العرض والطلب على القطن في السوق المحلي

٤٠١٠٥ الإصلاح الاقتصادي وتحرير سوق القطن

٥٠١٠٥ آليات السوق الداخلي للقطن المصري

٦٠١٠٥ القنوات التسويقية للقطن المصري

٧٠١٠٥ العمليات التسويقية للقطن المصري

٨٠١٠٥ أهم المشاكل والصعوبات التي تؤثر على السوق الداخلي للقطن في مصر

٩٠١٠٥ أهم التوصيات والمقترحات الخاصة بمواجهة مشاكل سوق القطن

٢٠٥ ســـــوق الحبـــــــوب

١٠٢٠٥ سوق الأرز

١٠١٠٢٠٥ تطور أهم المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول الأرز

٢٠١٠٢٠٥ ثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية علي استهلاك الأرز

٣٠١٠٢٠٥ التسويق المحلي لمحصول الأرز

٤٠١٠٢٠٥ الوظائف التسويقية

٥٠١٠٢٠٥ الأسواق المحلية ومنافذ التوزيع للأرز المصرى

٦٠١٠٢٠٥ التمايز السلعي وتباين أسعار الأرز المصري

٧٠١٠٢٠٥ التحليل الإحصائي لاتجاه تطور السعر المزرعي للأرز المصري

٨٠١٠٢٠٥ الدراسة الميدانية لبعض متغيرات وخصائص سوق الأرز المصري

٢٠٢٠٥ سوق الذرة الشامية

١٠٢٠٢٠٥ العرض

٢٠٢٠٢٠٥ الطلب

٣٠٢٠٢٠٥ المسالك التسويقية

٤٠٢٠٢٠٥ الواردات المصرية من الذرة الشامية

٣٠٥ ســـــوق الخضر والفاكهة

١٠٣٠٥ التكوين والأداء والإنجاز السوقى لسوق العبور

١٠١٠٣٠٥ التكوين السوقى لسوق العبور

٢٠١٠٣٠٥ الأداء السوقي لسوق العبور

٣٠١٠٣٠٥ الإنجاز السوقي لسوق العبور

٢.٣.٥ التكوين والأداء والإنجاز السوقي للشلايش
١.٢.٣.٥ التكوين السوقي للشلايش
٢.٢.٣.٥ الأداء السوقي للشلايش
٣.٢.٣.٥ الإنجاز السوقي للشلايش
٣.٣.٥ الأداء الإنتاجى والتسويقي والاستهلاكي لمحاصيل الخضر (البطاطس)
١.٣.٣.٥ اقتصاديات إنتاج البطاطس
٢.٣.٣.٥ تسويق البطاطس
٣.٣.٣.٥ استهلاك البطاطس
٤.٣.٥ الأداء الانتاجى والتسويقي والاستهلاكي لمحاصيل الفاكهة (البرتقال)
١.٤.٣.٥ اقتصاديات إنتاج البرتقال
٢.٤.٣.٥ تسويق البرتقال
٣.٤.٣.٥ استهلاك البرتقال
٤.٥ ســـــوق اللحـــــــوم
١.٤.٥ حجم سوق اللحوم الحمراء في مصر
٢.٤.٥ حجم سوق اللحوم البيضاء في مصر
٣.٤.٥ هيكل سوق اللحوم فى مصر
٤.٤.٥ القنوات التسويقية للحوم الحمراء فى مصر
٥.٤.٥ القنوات التسويقية للحوم البيضاء فى مصر
٦.٤.٥ التكاليف التسويقية
٧.٤.٥ الطلب على اللحوم فى مصر
١.٧.٤.٥ استهلاك اللحوم فى مصر
٢.٧.٤.٥ الطلب على اللحوم
٨.٤.٥ أسعار اللحوم فى مصر
٥.٥ ســـــوق الألبان
١.٥.٥ إنتاج الألبان في مصر
٢.٥.٥ واردات الألبان
٣.٥.٥ الاستهلاك المحلي من الألبان
٤.٥.٥ تسويق الألبان
٥.٥.٥ تصنيع الألبان
٦.٥.٥ العقبات التي تواجه صناعة الألبان في جمهورية مصر العربية
٧.٥.٥ رفع كفاءة تسويق منتجات الألبان

أهم النتائج و التوصيات
المراجع
الملاحق
ملخص

الدراسة السادسة: سوق حديد التسليح والاسمنت فى مصر

١٠٦ سوق حديد التسليح فى مصر
١٠١٠٦ تطور صناعة الحديد فى مصر
٢٠١٠٦ أهمية حديد التسليح
٣٠١٠٦ مراحل تصنيع حديد التسليح وتكلفتها الاستثمارية
٤٠١٠٦ نبذة عن إنتاج البيليت فى مصر والتطور فى أسعاره العالمية
٥٠١٠٦ شركة العز لصناعة حديد التسليح والتركز السوقى
٦٠١٠٦ صعود الأسعار والاحتكار فى صناعة حديد التسليح
٧٠١٠٦ مقارنة أسعار حديد التسليح العالمية مع الأسعار فى السوق المصرى
٨٠١٠٦ رسوم الإغراق وصناعة حديد التسليح
٩٠١٠٦ الانعكاسات التى ستترتب على تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة على حديد التسليح .
١٠٠١٠٦ إجراء تقديرات وتنبؤات لبعض متغيرات سوق حديد التسليح حتى ٢٠١٥
١١٠١٠٦ نظرة مستقبلية على صناعة حديد التسليح
أهم النتائج و التوصيات
المراجع
الملاحق
ملخص
٢٠٦ سوق الاسمنت
١٠٢٠٦ طبيعة الصناعة ومكوناتها و هيكلها التنظيمى واهم مشاكلها
١٠١٠٢٠٦ أنواع الأسمنت فى مصر.
٢٠١٠٢٠٦ مواد وطرق التصنيع ومراحل إنتاج الاسمنت فى مصر .
٣٠١٠٢٠٦ مراحل إنتاج الاسمنت فى مصر
٤٠١٠٢٠٦ الملوثات الناتجة من مراحل إنتاج الاسمنت فى مصر.
٥٠١٠٢٠٦ هيكل الشركات المنتجة للاسمنت فى مصر فى القطاعين العام والخاص.
٦٠١٠٢٠٦ أهم المشاكل التى تواجه صناعة الاسمنت فى مصر.
٧٠١٠٢٠٦ تأثير سياسة الحرق والإغراق على العرض والطلب لصناعة الاسمنت فى مد

٢٠٢٠٦ قياس الوضع الحالى لسوق الاسمنت فى مصر
١٠٢٠٢٠٦ تطور الكميات المنتجة محلياً من الاسمنت من ١٩٩٦الى ٣/٢٠٠٤.
٢٠٢٠٢٠٦ الطاقة غير المستغلة لإنتاج الاسمنت فى مصر.
٣٠٢٠٢٠٦ تطور فجوة الطلب للاسمنت فى مصر من ٩٦/٩٧ الى٢/٢٠٠٣.
٤٠٢٠٢٠٦ تطور هيكل الصادرات والواردات لصناعة الاسمنت فى مصر من ١٩٩٦ إلى ٢/٢٠٠٣.
٣٠٢٠٦ التنبؤات المستقبلية لصناعة الاسمنت فى مصر
١٠٣٠٢٠٦ تطور الكميات المنتجة محلياً من الاسمنت من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥.
٢٠٣٠٢٠٦ تطور الفائض القابل للتصدير فى مصر من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥ .
٣٠٣٠٢٠٦ تطور نسبة الفائض القابل للتصدير إلى إنتاج الأسمنت فى مصر من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥.
أهم النتائج و التوصيات
المراجع
الملاحق
ملخص

الجزء الأول

الإطار النظرى والتحليلى

الإطار النظرى والتحليلى

يتأثر السوق فى أي دولة بشكل عام تأثيراً واضحاً بالتطورات والتغيرات العالمية، وكذلك بالأسواق العالمية المماثلة الأخرى والأسواق ذات العلاقة بالإضافة إلى تأثيره بالموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالسوق، كما يتأثر بكل البائعين وأنماط سلوكهم وكذلك المشترين الحاليين والمرتقبين وخصائصهم وأنماط سلوكهم، كما يتأثر السوق بعلاقات الإنتاج السائدة وكذلك مجمل الظروف البيئية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والإدارية المحيطة به .

لذلك فإننا سنتناول فى هذا الجزء- بعد عرض المفاهيم المختلفة للسوق وأنواع الأسواق - ما يلى :

١. التطورات والتغيرات العالمية والمحددة لخصائص الأسواق فى النظام الاقتصادى الجديد، وعلاقات التأثير المتبادل بين السوق المصرى والأسواق المنافسة والناهضة والأسواق ذات العلاقة .

فالوحدات الاقتصادية لا يمكنها أن تغفل المنافسين والأسواق العالمية ، كما لا يمكنها تجاهل الأسواق الناهضة ولا المداخل الإدارية و التكنولوجية الجديدة ، كما لا يمكنها تجاهل العملاء وخصائصهم وبيئاتهم . فهذه هى التحديات التى يجب أخذها فى الاعتبار . كما أن خبرات العقود الزمنية الماضية تعطينا أمثلة عديدة - مثلاً شركة G M وأسواق دول جنوب شرق آسيا فى السيارات - لأهمية فهم الوحدات الاقتصادية للتغيرات الحادثة فى مجالات السوق والتسويق لكى تنجح ، و إلا فإنهم سيواجهون العديد من المصاعب المتعلقة بأنشطتهم ووجود منشآتهم بالسوق وبالتالى التعرض للفشل . فعلى الوحدات الاقتصادي لكى لا تفشل أن تكون موجهة بالعميل أو المشترى ومدفوعة باتجاهات السوق .

وما يهمنا هنا هو أثر الأسواق العالمية والأسواق ذات العلاقة على السوق المصرى وبشكل أكثر شمولاً.. ما هى العلاقة المتبادلة بين السوق المصرى والأسواق ذات العلاقة ؟.

٢. استعراض محددات قوى الطلب والعرض وتطورها بالسوق المصرى

أ - التشريعات المحيطة بالسوق المصرية وما يترتب عليها من سياسات لضبط السوق .

ب - أثر أهم العوامل الاقتصادية والمتغيرات والسياسات على الأسواق وتوجيهها وتوزيعها الجغرافي.

جـ- أثر إدارة السوق وآليات مراقبته - وخاصة الأسعار والجودة والتوزيع - وكذلك أثر المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على السوق واستقراره (مثل جمعيات حماية المستهلك-جمعيات حماية البيئة .. الخ) ، وكذلك اثر الأجهزة التسويقية بالشركات والوحدات الاقتصادية على السوق كما لا يجب إهمال دور المعلومات فى توجيه السوق (بحوث تسويقية - تخطيط استراتيجى - اختراق الأسواق الدولية) .

د - أثر الأوضاع والقوى السياسية السائدة (البيئة السياسية) علـى السـوق وخصائصـه ومدى توجيهه . فهل يلعب النظام السياسى والحزب القائد فى مصر أى دور بهذا الخصوص؟ وهل يقدم تصور لمستقبل السوق فى مصر ويسعى للتأثير فى توجيهيه؟ ما هو دور الرأي العام فى تحديد ملامح السوق ؟ كذلك اثر أنماط السـلوك الشـرائى للمسـتهلك ، وكـل العوامـل السيكولوجية والعوامل الاجتماعية وكذلك العادات الشرائية المؤثرة فى هذا السلوك على نـوع السوق وحجمه وتوزيعه الجغرافى وتوجيه تطوره .

الفصل الأول

المفاهيم المختلفة للسوق

وأنواع الأسواق

الفصل الأول : المفاهيم المختلفة للسوق وأنواع الأسواق

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على :

- المفاهيم المختلفة للسوق
- الأنواع المختلفة للأسواق

١٠١ المفاهيم المختلفة للسوق

ظهرت الأسواق كوسيلة لتسهيل عملية التبادل السلعى[١] بين المستهلكين والمنتجين . وفى البداية كانت عملية توزيع الموارد تتم كلية فى المجتمعات القديمة بواسطة خليط من العادات والأوامر والسيطرة، ولعب العرف دوراً كبيراً فى توظيف الموارد أكثر من أى شكل من أشكال قوى السوق.

ثم ظهر المنهج التحكمى فى السوق كعامل مكمل لسير عملية وتوظيف الموارد . ووصف هيرودوس كيف بنى خوفو الأهرام من خلال الاقتصاد التحكمى وكذلك فعل كل من أباطرة الصين لبناء السور العظيم وحكام أوروبا الإقطاعية لبناء القصور والكاتدرائيات ونتيجة لتعقد وتقدم الأنظمة الاقتصادية وتعدد الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اى مجتمع، فقد أصبح من المتعذر إتباع الأساليب القديمة فى إدارة وتوزيع الموارد والمنتجات السلعية والخدمات . ومن هنا ظهرت أهمية الأسواق لأداء هذه الوظائف على المستوى المحلى والعالمى. هذا إلى جانب ظهور قطاع التجار المحترفين والوسطاء.

ولم تظهر الأسواق فجأة ولكنها ظهرت كشكل نافع لتطور المؤسسات تدريجيا لتلبية حاجة المستهلـــكين. وقد تباينت آراء الاقتصاديين بشأن مراحل تطور الأســـواق. فيرى بيترسون[٢] مثلاً أنها تطورت عبر المراحل الآتية :

- فى البداية وجدت أسواق الكفاف لتوفير ضروريات الحياة للأفراد.
- أسواق الفوائض التى يتم فيها تبادل فوائض الاستهلاك.
- أسواق المقايضة ويتم فيها المقايضة بين المنتجات.
- الأسواق المتخصصة والتى ظهرت بعد تطبيق مبدأ التخصص فى الإنتاج وتقسيم العمل مع التقدم التكنولوجي والبدء فى الإنتاج على نطاق كبير.

وهناك من يرى أن الأسواق تطورت من مرحلة الاكتفاء الذاتي ثم الاقتصاديات النامية ثم أسواق مرحلة التصنيع ثم مرحلة الاستهلاك الواسع[٣] .

وفيما يلى عرض لأهم مفاهيم السوق وفقاً لوجهات النظر المختلفة :

١٠١٠١ المفهوم الشائع والتقليدى للسوق

يمكن تناول هذا المفهوم من خلال عدة تقسيمات كمايلى:

١٠١٠١٠١ المفهوم التقليدى للسوق " بشكل عام "

- السوق يطلق على المكان الذى يجتمع فيه مجموعة[٤] من الأفراد للقيام بعمليتي البيع والشراء، أى تبادل السلع سوء أكان ذلك التعامل هو الحاضر أو المستقبل ، كما فى حالة البورصات والمنظمات التبادلية.
- السوق مكان وموعد طرح المنتجات[٥] أي أن السوق هو المكان الذى يتم فيه طرح المنتج للعميل فى وقت معين سواء كان البيع بالتجزئة او مع كتالوجات أو أوامر مبيعات، أو مراكز خدمات تليفونية تعمل على مدار ٢٤ ساعة
- يومياً، مما يمكن من تلقى طلبات العملاء والتعامل معها أو من صفحات ويب على الانترنت.
- كما يعرف السوق بأنه تنظيم موجه يركز على الحاجات الخاصة المستهدفة للمستهلكين وان التصميم الداخلى للسوق معد لإرضاء المستهلكين، وعلى العكس ينشغل تنظيم البائعين ببيع مابين أيديهم من منتجات[٦] .
- أما التعريف من وجهة نظر رجال الأعمال فإن السوق " يصف مجموعات من الأفراد والمنظمات التى تحدد عملائها الفعليين والمحتملين " ، وهذه المجموعات تقع ضمن أحدى هذه المستويات:

- جغرافيا، قد يصنف العملاء تبعاً للمنطقة أو موقعهم الحضرى أو الريفى أو دون الحضرى.
- ديموجرافياً، قد يصنف المستهلكين حسب أعمارهم أو حسب النوع فى مجموعات حسب دخولهم أو قد يصنفوا حسب تعليمهم أو حسب عقائدهم أو ثقافتهم.
- من الناحية النفسية والصحية ، فقد يصنف العملاء حسب الناحية الصحية أو حسب سلوك ونمط حياتهم أو حسب مكانتهم الاجتماعية فى المجتمع.
- من ناحية الاتجاه السلوكى ، فيمكن تصنيف المستهلكين إلى مستخدمين للمنتج بصفة مستمرة أو بصورة متقطعة أو بدرجة اهتمامهم بالسعر أو الجودة أو ما يلبى منافعتهم أو ردود أفعالهم تجاه المنتجات.
- قد يصنف المستهلكين إلى شرائح، مثل شريحة ربات البيوت أو أصحاب الفنادق أو المطاعم أو المستشفيات أو المدارس أو الصناع.
- يمكن أن يقسم السوق إلى عدة أقسام يحتوى الواحد منها على العملاء الذين يشتركون فى نفس الاحتياجات ويتماثلون فى أنماط سلوكهم تجاه السلع المنتجة.

وجدير بالذكر أن أهمية هذا الوصف الدقيق للسوق والعملاء، إنما يرجع إلى أنه يساعد فى وضع استراتيجية تنمية وتطوير للأسواق حسب الأنواع المختلفة للمتعاملين فيه وكذلك حسب تصنيفهم، بما ينعكس على إنتاج السلع والخدمات بأنواعها المختلفة أو بما يتناسب وحاجات وأذواق المستهلكين، كما يحدد هذا الوصف السابق كيفية التوجه للقنوات والمسالك التسويقية الصحيحة لبيع المنتجات.

٢٠١٠١٠١ مفهوم السوق التقليدى " وفقاً للتقسيم الجغرافى "

السوق المحلى

يعرف السوق المحلى[٧] بأنه مكان أو وسط أو محيط يتم فيه تحويل ملكيات النعم ، وعلى ذلك تدل كلمة السوق على منظمة محلية محددة تحديداً دقيقاً كما فى الأسواق الحكومية ، كما تدل على منطقة جغرافية أو وحدة قومية، كما تعنى كلمة السوق مكان بعينه تحتفظ به أحدى المنظمات بغرض تسهيل عمليات البيع والشراء بين أعضائها كما فى حالة الغرف التجارية أو المنظمات التبادلية (البورصات) .

كما تدل السوق المحلية على مكان خصصته البلدية لإجراء عمليات البيع والشراء ونقل الملكية أو مكاناً يتقابل فيه البائعون والمشترون بحكم العادة يومياً أو فى يوم أو عدة أيام معينة من الأسبوع للتعامل فى النعم العديدة أو نعمة واحدة فيقال سوق القطن أو القمح ... الخ .

وعرف الشنوانى[٨] السوق المحلى بأنه السوق الذى يتحدد بحدود البلد المعين، أى يتم تبادل السلع والخدمات داخل حدود الدولة .

السوق الدولى

كما عرف الشنوانى السوق الدولى بأنه السوق الذى يتعدى حدود الدولة المعينة، إلى حدود دول أخرى.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار مفهوم السوق الدولية وتيارات العولمة[٩] المتنامية فسوف نلاحظ أن هذه التيارات أدت إلى رفع الحواجز والقيود على انتقال رؤوس الأموال وبالتالى تغيرت خصائص الأسواق ، وانعكس ذلك فى صورة اندماجات واستحواذات أو تحالفات اقتصادية دولية وذلك على المستوى العالمى. أما على المستوى المحلى فقد تكاملت أو اندمجت العديد من الوحدات الاقتصادية لمواجهة هذه التيارات.

٣٠١٠١٠١ مفهوم السوق فى ظل اقتصاديات المعرفة

ينشأ السوق فى أى وقت يجتمع فيه بحرية البائعون والمشترون لمورد أو سلعة معينة مؤدياً ذلك إلى انسياب المعلومات التى تخلق الفرصة لتبادل الموارد والسلع، وليس بالضرورة أن يكون هناك اتصال مباشر بين الطرفين، فقد يرتبط مثلاً عن طريق شبكات الاتصال عن بعد، مثل التجارة فى الأسهم والبورصات والتجارة الدولية. ويدخل فى نطاق التعريف كل ما يتعلق بالاستعلام عن السلعة أو الخدمة قبل

التعاقد وكذلك علاقة العميل بعد التعاقد والوفاء بقيمة الصفقة، أى ما يعنى كافة المعاملات وإن لم تكن تتمتع بالصفة التجارية[١٠] .

وجدير بالذكر أن التجارة الالكترونية أصبحت طريقة هامة أمام أى مشروع تجارى يرغب فى التطور واختراق السوق العالمية.

وعرف دويدار وآخرون[١١] السوق الحديث " بأنه نتاج التقدم الكبير فى وسائل الاتصال والموصلات، حيث أدت إلى إمكانية التعامل بين البائعين والمشترين دون الحاجة إلى التقائهم فى مكان واحد وأصبح التقاء قرارات البائعين (جانب العرض) وقرارات المشترين (جانب الطلب) يتحقق رغم المسافات الطويلة التى تفصل بينهما ، بل أن العالم أصبح كله هو حدود السوق الكبير لكثير من السلع والخدمات. بمعنى أن نطاق السوق لسلعة مالا يحده إلا مدى سهولة الاتصال بين طرفى عملية التبادل ومدى قابلية السلعة للنقل من مكان لآخر.

٢٠١٠١ مفهوم السوق من وجهة نظر البائع

بالنسبة للبائع يعتبر السوق هو المكان الذى يجتمع فيه مجموعة من المشترين الحاليين والمرتقبين والذين لديهم حاجات ورغبات يرغبون فى إشباعها ولديهم القدرة الفعلـية على الشراء ، وتتوافر لديهم سلطة اتخاذ قرار الشراء ليصبح الطلب فعال.

أى أن البائع يرى أن السوق هو المكان المحدد لإنجاز مهمته الأساسية وهى التسويق ، وتختلف كيفيه أداء عملية التسويق وفقاً لنوع ومستوى السوق الذى سيتم الأداء فيه، ولكن يظل النشاط التسويقى هو العمل الاساسى للبائع .

ويلعب النشاط التسويقى دوراً حيوياً فى عمليات التنمية وتتعدد طرق توصيف العلاقة بين النشاط التسويقى وعملية التنمية، ويمكن تلخيص أهم هذه الآراء فيما عرضه كلزى[١٢] ، حيث يرى أن التسويق محفز للتنمية، ويرى آخرون أن النشاط التسويقى يظهر كاستجابة للتنمية وباعتباره تطور يصاحب التطورات الاقتصادية والاجتماعية . بينما يرى البعض أن التسويق يعتبر استجابة وتحفيز للتنمية فى آن واحد، بمعنى أن يكون تطور النشاط التسويقى تابعاً لمرحلة التنمية فى ظل ظروف معينة حتى يصل إلى نقطة ما يصبح عندها قائداً لعملية التنمية. والبائع أو رجل التسويق على مستوى النشاط الاقتصادى الجزئى يمكنه الاستجابة للطلب المتزايد على المنتج أو الخدمة التى يقدمها فى نطاق سوق محدود.

أما لو كانت عملية البيع أو التسويق تتم على مستوى النشاط الاقتصادى الكلى، فيمكن للدولة استغلال النشاط التسويقى لتحديد الفرص وتوجيه التنمية بما يساعد على تسارع عملية التنمية والحد من المشاكل الاجتماعية والمساعدة فى تعظيم المنافع الممكن أن يحصل عليها الأفراد.

وعملية التسويق لها دور فى خلق الأسواق وتطويرها وجعلها وسيلة للتنمية.لذلك يجب أن يتفهم البائع مبادئ التسويق ويطبقها، بالإضافة إلى الإلمام بأوضاع الأسواق بهدف التفوق على المنافسين فى إشباع احتياجات المستهلكين وزيادة حجم مبيعاته وخلق أسواق جديدة لمنتجاته وتطويرها وزيادة حجمها. هذا بالإضافة إلى دراسة المستهلكين الحاليين والمرتقبين دراسة كاملة والتركيز على الاحتياجات الكامنة لديهم والتعرف على ظروف المنافسة وتحديد الفجوات الموجودة فى الطلب وتحديد إمكانيات الإنتاج لدى البائع ووضع الخطة الإنتاجية ثم وضع الخطة البيعية[١٣] .

والركود أخطر ما يواجه البائع فى الأسواق ، لذلك عليه الإلمام بطرق وأساليب مواجهة حالة الركود فى الأسواق.

والبائع فى السوق قد يكون منتجاً فرداً أو وسيط بين المنتج وتاجر الجملة، وقد يكون تاجر جملة. كما أنه قد يكون مديراً للتسويق فى منشأة أو شركة، أو قد تقوم وزارة أو هيئة بعملية البيع نيابة عن الدولة، وذلك طبقاً لنوع السوق.

٣٠١٠١ مفهوم السوق " من وجهة نظر الاقتصاديين "

يعرف السوق بأنه " تقنية (آلية) يتم من خلالها تفاعل كل من المستهلكين والبائعين لتحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات[١٤] أو أنه ارتباط تجارى اختياري بين ملايين من رجال الأعمال والمستهلكين يعزمون فيه على تطوير وتحسين وضعهم الاقتصادى ، حيث تكون أفعالهم وتصرفاتهم منسقة بصورة غير واضحة أو غير مرئية طبقاً لنظام عمل الأسواق.

كما يمكن القول إن السوق يعبر عن مجموعة العناصر الاقتصادية الفاعلة المترابطة فيما بينها وفق علاقات مؤسسية يحددها النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد"[١٥] .

فإذا ما تعرفنا على نظام السوق فسنجد أن الاقتصاد يتكون من شبكة معقدة أو نظام مركب من الأسواق. و يعتبر اصطلاح السوق – إلى حد ما – فكرة تجريدية غامضة يستخدمها الاقتصاديون للتعبير عن الاتصالات بين البائعين والمشترين، أو أنه ببساطة عبارة عن مجموعة من البائعين والمشترين. وليس بالضرورة أن يتضمن السوق أى منطقة جغرافية، إذ يكفى أن تعتبر السوق نظاماً أو هيكلا يسهل عمليات التبادل بين مختلف الوحدات الاقتصادية (الأفراد، الأسر، منشآت الأعمال، الحكومة، المنظمات الخيرية).

ولكى ندرك الكيفية التى تعمل بها الأسواق أو لا تعمل، فلابد أن يكون لدينا خلفية قوية فى دراسة الطلب والعرض والإنتاج والتكاليف وهيكل السوق[١٦].

١ - الطلـــب ومحدداتـــه

يعرف الطلب على سلعة ما بأنه الكميات التى يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها بأسعار مختلفة.وثمة علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة والسعر، خلال فترة زمنية معينة، ويعتمد الطلب على مجموعة محددات تتمثل فى الآتى:

- تغير حجم الدخل.
- تغير أذواق المستهلكين.
- تغير أسعار السلع الأخرى (بديلة - مكملة - أخرى) .
- عدد السكان.
- التوقعات.

فبالنسبة لعلاقة الطلب بالدخل، فتوجد علاقة طردية بينهما . غير أن هناك بعض السلع والتى يطلق عليها (السلع الرديئة) ينخفض استهلاكها بزيادة الدخل .

أما التغير فى أذواق المستهلكين، فيعنى مدى تفضيلهم لسلعة معينة من عدمه، فيؤدى تفضيل المستهلكين لسلعة معينة إلى زيادة الطلب عليها والعكس صحيح، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هى عليه.

ثم يأتى دور أسعار السلع الأخرى سواء كانت بديلة أو مكملة أو خلاف ذلك بالنسبة للسلعة محل الدراسة ، فمثلاً إذا زاد سعرها ، فسيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلعة محل الدراسة على الرغم من بقاء سعرها دون تغيير ، كما أن انخفاض أسعار السلع البديلة يؤدى إلى انخفاض الطلب على السلعة محل الدراسة.

وفيما يتعلق بعدد السكان فإن الطلب يزداد بطبيعة الحال مع زيادة السكان وينخفض بانخفاض السكان. وبالتالى يتأثر حجم السوق[١٧] .

وأخيراً تعد التوقعات أحد العوامل المؤثرة على الطلب والمحددة له، فتوقع ارتفاع سعر سلعة معينة يؤدى إلى زيادة الطلب عليها والعكس صحيح.

٢ - العـــرض ومحدداتـــه[١٨]

يقصد بالعرض كميات السلعة التى يستطيع المنتج إنتاجها ويرغب فى بيعها عند أسعار مختلفة وفى زمن معين ، و تنطوى فكرة العرض على أنه تيار من السلع خلال فترة زمنية معينة وليس رصيداً ، وهناك علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة ، كما يكون هناك تجاوب بين استعداد البائعين لعرض السلع ومجموعة من العوامل تحدد العرض وهى:

- تغير أسعار السلع الأخرى.
- تغير أسعار عوامل الإنتاج.
- تغير الفنون الإنتاجية.

فبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها نجد أن :

من حيث تأثر العرض بأسعار السلع الأخرى، يتوقف الأمر على ما إذا كانت هذه السلع بديلة أم مكملة فى الاستخدام للسلعة محل الدراسة ٠فإذا كانت السلعة بديلة يؤدى ارتفاع سعرها إلى توقع انخفاض الكمية المطلوبة منها وزيادة الكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة فيزيد عرضها ، والعكس صحيح ٠ أما إذا كانت السلعة مكملة فإن ارتفاع سعرها يؤدى إلى توقــع انخفاض الكمية المطلوبة منها وانخفاض الكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة فيقل عرضها ، والعكس صحيح ٠ أما إذا كانت السلع الأخرى لا هى بديلة ولا مكملة فإن تثير تغير أسعارها على عرض السلعة محل الدراسة يتوقف على الأهمية النسبية لهذه السلع الأخرى فى هيكل أنفاق المستهلكين علاوة على مرونة الطلب السعرية عليها٠

أما تكاليف عوامل الإنتاج فإن انخفاضها يؤدى لزيادة عرض السلعة محلي الدراسة، والعكس صحيح ٠ وبالنسبة لفنون الإنتاج فهى تلعب دوراً هاماً فى تحديد العرض، فاستحداث طرق جديدة للإنتاج مع الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة من شأنه أن يساهم فى خفض الجهد المبذول وتكاليف الإنتاج، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العرض .

كما تتدخل الدولة أحياناً - عن طريق الضرائب والإعانات - لتحديد حد أقصى أو حد أدنى لبيع بعض السلع، وكذلك تقوم الحكومة بفرض ضريبة معينة على بعض المنتجين أو تمنح إعانة للبعض الآخر ويؤدى ذلك إلى اختلال أسعار التوازن.

وفى حالة فرض ضريبة على السلعة يؤدى ذلك إلى انخفاض المعروض من السلعة فى السوق، مما يؤدى إلى ارتفاع سعرها، ويؤدى ذلك أما لتحمل عبء الضريبة للمنتج أو المستهلك أو الاثنين معاً.

أما فى حالة منح إعانة لبعض السلع، فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض السعر الذى يباع به السلعة فى السوق وتقوم الحكومة بدعم المنتج لتشجيعه على زيادة إنتاجها.

٣- مرونات العرض والطلب والعوامل المحددة لها [١٩]

تعرف مرونة الطلب السعرية بأنها التغير النسبى فى الكمية المطلوبة نتيجة التغير النسبى فى السعر، كما تعرف مرونة الطلب الدخلية بأنها التغير النسبى فى الكمية المطلوبة نتيجة التغير النسبى فى الدخل.

أما مرونة العرض فهى عبارة عن التغير النسبى فى الكمية المعروضة نتيجة التغير النسبى فى السعر.

❖ محددات مرونة الطلب السعرية

ثمة مجموعة من العوامل التى تحدد مرونة الطلب السعرية ومن أهمها ، مدى أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك ، فإذا كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك وتشبع حاجة ضرورية فإن الطلب عليها يكون غير مرن ، بحيث لا يستطيع المستهلك التخلي عنها نهائيا ، أما إذا كانت السلعة كمالية فإن الطلب عليها يكون مرن بحيث يستطيع المستهلك التخلي عنها.

كما يعد مدى توافر بدائل ذات قدرة على إشباع نفس الحاجة أحد المحددات للمرونة، وكلما توافرت بدائل كثيرة للسلعة محل الدراسة كلما كان الطلب عليها مرناً، وكلما اقتربت البدائل من درجة البديل الكامل كان الطلب على السلعة مرناً.

هذا بجانب ما ينفق المستهلك على السلعة من جملة دخله المتاح للتصرف، فكلما انخفضت هذه النسبة كلما كان الطلب على هذه السلعة غير مرن.

❖ العوامل المحددة لمرونة العرض [٢٠]

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة فى مرونة العرض تتلخص فى نوع السلعة والوقت الذى يستغرقه إنتاجها للظهور للسوق، فإذا كانت السلعة تحتاج وقتاً طويلاً للإنتاج فإن عرضها يكون غير مرن والعكس صحيح. وكذلك مرونة عرض خدمات عوامل الإنتاج ، فكلما كان عرض عوامل الإنتاج مرناً كان عرض السلعة محل الدراسة مرناً ، وكذلك إذا كانت السلعة قابلة للتخزين فإن عرضها يكون مرناً بعكس الحال فيما إذا كانت غير قابلة للتخزين ويكون عرض السلعة غير مرن بالنسبة لسعرها إذا كانت منتجاً ثانوياً لمنتج رئيسى .

٢٠١ أنواع الأسواق

يمكن تقسيم الأسواق إلى عدة أنواع مختلفة طبقاً لمعايير متعددة مثل هدف المستهلك من استخدام المنتجات، وطبيعة السلع والخدمات المتداولة فى الأسواق، بالإضافة إلى معيار البعد الاقليمى وأخيراً معيار صور الاحتكار أو المنافسة، وفيمايلى شرح موجز لهذه الأنواع.

١٠٢٠١ تقسيم الأسواق " بناءا على غرض المشترى من الاستخدام "

بناء على هذا المعيار يمكن تقسيم الأسواق إلى :

١- أسواق المستهلك النهائى

الاستهلاك النهائى عبارة عن مجموعة من التصرفات البشرية التى تحرك جانبى الطلب والعرض على السلع والخدمات والأفكار ، وهذا السلوك البشرى مبنى على حاجات ورغبات غير مشبعة من قبل الأفراد أو الأسر (المستهلك النهائى) .

وتعنى أسواق المستهلك النهائى بوصول المنتجات والخدمات من المنتج إلى المستهلك لها، وذلك عبر المسالك التسويقية المختلفة ، سواء بالبيع المباشر ، كما فى المناطق الريفية أو الحضرية ، أو بالبيع من خلال محال ومعارض التجزئة أو الجملة أو مراكز البيع والخدمات ... الخ ، خاصةً فى المناطق الحضرية .

ويتم فى هذه الأسواق تداول العديد من السلع فى صورة صالحة للاستخدام بهدف إشباع احتياجات المستهلك النهائى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. ويعتمد سوق المستهلك النهائى على العلاقة بين الطلب على السلع الاستهلاكية وسلوك وردود فعل المستهلك تجاه المنتجات المعروضة. وهناك - بالإضافة إلى السعر وظروف الطلب - عوامل مؤثرة على طلب المستهلك النهائى أو خلق هذا الطلب لاجتذاب أذواق المستهلكين مثل الدعاية والإعلان ووجود خدمات ما بعد البيع خاصةً للسلع الاستهلاكية المعمرة (صيانة - إصلاح)[٢١] ... الخ .

٢- أسواق وسيطة

الاستخدام (الاستهلاك) الوسيط يعبر عن مجموعة التصرفات البشرية التى تحرك جانبى العرض والطلب على السلع والخدمات والأفكار ، وهذا السلوك مبنى على رغبات وحاجات غير مشبعة من قبل المنشآت الصناعية والمشترى الحكومى والوسطاء من تجار الجملة والتجزئة والذين يشترون بغرض إعادة البيع وهو ما يطلق عليه السوق الوسيطة .

ويتم فى الأسواق الوسيطة تداول السلع والخدمات[٢٢] التى تستخدم كمدخلات أو مكونات فى إنتاج سلع أخرى ، والسلع الوسيطة قد يدخل عليها عدة تعديلات لإنتاج سلع جديدة ، أو تباع فى صورة نهائية.

وجدير بالذكر أن التفرقة بين كون السلعة وسيطة أو نهائية الاستخدام لا يتوقف على خصائصها ولكن يتوقف على كيفية ونوع استخدامها .

وذكر دويدار[٢٣] أن هناك سلع وخدمات تستخدم فى العملية الإنتاجية تتكامل فيما بينها وتندمج فى عملية معينة ، وتفقد شخصيتها أو صفاتها وتنتهى وتذوب خصائصها السابقة وتسمى بالسلع الوسيطة (مدخلات) وهى تباع فى أسواق تحمل مدلولها (أسواق السلع الوسيطة أو المدخلات).

أى أن سوق السلع الوسيطة يعمل على انتقال السلع الوسيطة من قطاع انتاجى لآخر ، وتنتج عن العملية الإنتاجية سلع وخدمات ذات خصائص جديدة تسمى السلع النهائية ، أى المخرجات ، تباع فى أسواق المستهلك النهائى لها . وتتوقف علاقة الطلب على السلع الوسيطة على قدرتها على أداء الوظائف المنوط بها.

١٠٢٠٢ تقسيم الأسواق " بناءاً على طبيعة ما يتم تبادله فيها "

بناء على هذا المعيار يمكن تقسيم الأسواق إلى :

١٠٢٠٢٠١ أسواق السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية

والتى تنقسم إلى :

أ- أسواق السلع الاستهلاكية :

وهى أسواق السلع التى تشبع حاجات المستهلكين مباشرةً ، وتنقسم هذه السلع إلى سلع الاستهلاك الفورى (وهى التى تفنى اقتصادياً بمجرد استخدامها مره واحده كالأطعمة) وسلع الاستهلاك متوسطة الأجل (وهى التى يتكرر استخدامها عدة مرات عبر فترة زمنية قد تصل إلى سنتين أو ثلاثة مثل الملابس والأحذية) وسلع الاستهلاك المعمرة (وهى التى يمتد عمرها فى الاستخدام إلى عدة سنوات كالثلاجة والسيارة) وتشتمل أسواق السلع الاستهلاكية على أسواق للجملة وأسواق لنصف الجملة وأسواق للتجزئة .

ب- أسواق السلع الإنتاجية :

يمكن التعبير عنها بأنها السلع التي تستخدم [٢٤] بواسطة المنشأة أو الوحدة الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى . ويمكن اعتبارها في بعض الأحيان عوامل إنتاج . والبعض منها يسمى بالسلع الرأسمالية كالآلات والبعض الآخر قد يكون سلعاً وسيطة كالخامات ومواد التشغيل وقطع الغيار ، وتباع هذه السلع من خلال المعارض وأسواق التجزئة أو الجملة (منفذ البيع – التوكيلات – الصفقات التجارية على المستويين المحلى والدولي) ، وتعد السلع الرأسمالية من السلع المعمرة ، نظراً لطول عمرها الافتراضي .

٢٠٢٠٢٠١ أسواق الخدمات

من أهم هذه الأسواق ما يهدف إلى الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والإسراع بالارتقاء الاجتماعي لأفراد المجتمع . ويمكن اعتبارها وسيلة للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وتتعدد هذه الأسواق وتتنوع فهناك مثلاً :

- أسواق الخدمات التعليمية :

وتضم الطلاب وأولياء الأمور والاستشاريون، كما تضم المؤسسات التعليمية بكافة مراحل التعليم وتعليم الكبار والتعليم الذاتي والالكتروني.

- أسواق الخدمات الصحية :

وتشمل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمتخصصة وجميع العاملين فيها والمتعاملين معها.

- أسواق خدمات النقل والمواصلات:

وتشمل خدمات النقل البرى والبحرى والجوى والفضائى والعاملين بهذه الخدمات ومستخدميها.

- أسواق الخدمات السياحية :

وتشمل خدمات الفنادق والأماكن والمزارات السياحية والمطاعم ، وهى أسواق تجلب الربح إلى جانب ما تحققه من تنمية اقتصادية واجتماعية وارتقاء حضارى مفيد للمجتمع ككل .

- أسواق خدمات الاتصالات :

وتشمل الاتصالات المسموعة والمرئية والبريد الالكتروني وخدمات نقل الطـرود، وجميـع المؤسسـات والجهات القائمة بأداء هذه الخدمات والعاملين فيها والمستفيدين منها .

كما أن هناك أسواق لخدمات أخرى ذات أهمية استراتيجية لتواصل عمليات الإنتـاج والحفـاظ علـى الأصول الإنتاجية وثروات الأفراد والثروة القومية ، ومن أهم هذه الأسواق :

- سوق خدمات الإصلاح والصيانة .
- سوق الخدمات الاستشارية والمعلوماتية .
- سوق التدريب الفنى والمهنى .

٣٠٢٠٢٠١ أسواق عناصر الإنتاج

وتقوم عليها العملية الإنتاجية فى كافة المجالات وتشمل :

١- سوق العمل المنظم وغير المنظم (حكومي وخاص)

يضم سوق العمل جانبي العرض والطلب على العمل ، ويتـأثر بمسـتوى الأداء الاقتصـادى ويتميـز بالديناميكية وعدم الثبات من حيث العرض والطلب .

ويشمل سوق العمل المنظم ..القطاع الحكومى وقطاع الأعمال والقطاع العام والقطاع الخاص الخاضـع للقوانين والإجراءات المنظمة ويمنح السوق الحماية القانونية للعاملين بـه وكـذلك التـأمين الاجتمـاعى والصحى والأجر المضمون . وهناك عوامل تؤثر على المشاركة فى سوق العمل منهـا عوامـل خاصـة بالتأثير على العرض مثل درجة التعليم والمهارات والخبرات ... الخ ، ومنها خاص بالتأثير على الطلب مثل الخبرات والمهارات والتميز والتدريب ... الخ . كما توجد عوامل مؤثرة على مرونة سوق العمـل المنظم والتى تؤدى لاستجابة سوق العمل للتغيرات السوقية ، وقدرتها على تحقيق التوافق بـين جـانبى العرض والطلب للوصول لأكفأ استخدام للموارد البشرية وتعتمد هذه العوامل على السمات المميزة لتعلـيم العنصر البشرى المعروض فى سوق العمل وتدريبه .

أما سوق العمل غير المنظم فيعتبر ملاذاً لتشغيل الغالبية العظمى من الفقراء والأميين وذوى المستويات التعليمية المنخفضة وغير المهرة ، وغير المدربين أو الغير قادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وهذا السوق يتميز بمحدودية رأس المال اللازم له ، ومرونة أوقات العمل به ، ومرونة الأجر ونظم التسويق .

ويؤدى سوق العمل غير المنظم دوراً اقتصادياً هاماً من حيث توليد توزيع جانب من الدخل القومى لصالح الفقراء، بالإضافة إلى إنتاجه لسلع وخدمات تفى باحتياجات محدودى الدخل . وتتعدد صوره من عمل حر للفرد أو عمل لدى الغير ... الخ . وقد لا يحتاج العمل لوجود مكان مخصص كما فى حالة الباعة الجائلين أو يحتاج لمقر عمل مثل المنشآت الصغيرة الحجم أو المزارع الصغيرة .. وغيرها . ويضم هذا السوق غالبية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢- سوق رأس المال والقطاع المصرفى

وتصنف لنوعين هما :

- سوق النقد والائتمان أو الجهاز المصرفى (البنوك) وهو المسئول عن عمليات التمويل وحفظ الأموال واستثمارها للأفراد والمشروعات والشركات. وتتعدد أنواعه مابين البنوك التجارية والاستثمارية وبنوك الائتمان والبنوك العقارية.
- سوق رأس المال المعروف بسوق الأوراق المالية (البورصة) ، ويتم فيه تبادل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل بغرض تجميع المشترين والبائعين للأسهم والأوراق المالية الأخرى . وتعتبر البورصة أهم الأدوات المالية التى تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للدولة ، بالإضافة إلى أنها تعكس حقيقة أوضاع الشركات المقيدة بها .

٣- سوق التكنولوجيا

وهى السوق التى يتم فيها تبادل المنجزات العلمية والتكنولوجية والوثائق الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والبيانات .. الخ . كما يتم من خلالها عقد الصفقات التجارية الالكترونية . وكلما زادت درجة التقدم التكنولوجى زادت القوة التنافسية للشركة التى تملكها أو للدولة كلها. وتعتبر البحوث والاختراعات والتصميم لتكنولوجيا جديدة من أهم عناصر التسويق فى هذه السوق . ويمكن للشركة المالكة للتكنولوجيا استثمارها مباشرة أو بيعها أو بيع براءة اختراعها ، وتقسم الشركات فى أسواق التكنولوجيا إلى شركات ذات استراتيجية إختراع هجومية ، عليها اكتشاف الجديد من طرق وأساليب إدارة العمل والإنتاج بكفاءة ، وشركات أخرى تقدم الحلول للمشاكل الطارئة فى الإدارة أو الإنتاج أو التسويق .

٤ – أسواق العقارات

وهى أسواق الأراضى– لأغراض الزراعة وغيرها – والمبانى والإنشاءات السكنية وغير السكنية ومن أهم القطاعات ذات الصلة القوية بهذه الأسواق قطاع المبانى والتشييد والذى يمثل واحد من أهم مظاهر عملية التنمية فى مصر . ويضم هذا القطاع عدة صناعات أساسية منها الأسمنت والحديد والصلب والأخشاب وكل المستلزمات المستخدمة فى عملية بناء العقارات، ويواجه سوق العقارات فى مصر[٢٥] مشكلة زيادة الطلب على الوحدات السكنية مع عدم توافر المقدرة الشرائية للمستهلكين (مما يجعله طلباً مكبوتاً وليس فعالاً لفئات كثيرة من المواطنين) ، مما انعكس بدوره فى ظهور حالة من الركود فى سوق عرض الوحدات السكنية .

٣٠٢٠١ تقسيم الأسواق " بناءاً على النطاق الجغرافى داخل الدولة " :

حيث يتم تقسيم الأسواق إلى :

١ – السوق فى الريف

تتعدد الأسواق الريفية وفقاً لما يلى :

- ❖ سوق المزرعة ويقوم المستهلك بالشراء مباشرة من المنتج الزراعى .
- ❖ سوق القرية وهو المكان الرئيسى الذى يحصل فيه سكان القرية على احتياجاتهم من أصناف الخضر والطيور المختلفة وباقى سلع الاستهلاك المنزلى ، علاوة على بعض أدوات ومواد الأنشطة الزراعية والحرفية .
- ❖ سوق القرية المتخصص للمواشى أو الحبوب وينعقد بصفة دورية غالباً سواء بتحديد يوم من الأسبوع أو يوم فى الشهر .
- ❖ أسواق المركز وتضم تجار التجزئة أو نصف الجملة أو الجملة .
- ❖ أسواق الطرق الزراعية ، حيث يتم بيع المنتجات الزراعية على الطرق السريعة والرئيسية للسفر .
- ❖ أسواق الجملة بالمحافظات ويتم التعامل فيها من خلال تجار التجزئة والتسهيلات التسويقية .
- ❖ أسواق التجزئة بالمحافظات وتشبه إلى حد كبير الأسواق فى المركز والمناطق الشعبية فى العاصمة .

٢ – السوق فى الحضر

تتنوع الأسواق فى الحضر وفقاً لطبيعة المنتج مثل[٢٦] :

أ– أسواق المستهلك النهائى وتباع فيها المواد الغذائية والخضر والفاكهة والأسماك والطيور ..الخ . أو المنسوجات أو الأدوات المنزلية ...الخ.وهى أما مستمرة كالمحلات والحوانيت أو قد تنعقد بصورة دورية(فى يوم– فى أسبوع – فى شهر ما) فى أماكن محددة قد تكون ثابتة أو متنقلة .

ب- أسواق المستخدم الصناعى - أسواق وسيطة - وتباع فيها منتجات تستخدم كمدخلات لإنتاج سلع أخرى .

جـ- كما قد تصنف أسواق الحضر وفقاً لنوع السلع المتداولة كسوق المواد الغذائية أو سوق السيارات أو سوق النقد ... الخ .

د- قد ينظر للسوق فى الحضر من منظور المدى الزمنى لإتمام عمليات التبادل ، فهناك أسواق فورية أو الأسواق الحاضرة وأسواق آجلة .

هـ- قد تصنف الأسواق حسب حجم السوق ، مثل سوق التجزئة أو سوق نصف الجملة وأسواق الجملة .

٤٠٢٠١ أنواع الأسواق بناءاً على صور الاحتكار أو المنافسة

هناك خصائص أربع تستخدم كقاعدة للتمييز بين مختلف أشكال الأسواق ، وسيتم مناقشة كل شكل فى ضوء هذه الخصائص وهى : عدد البائعين والمشترين ومدى تجانس السلع المنتجة ومدى سهولة الدخول أو الخروج من الصناعة . وأخيراً كمية المعلومات التى تمتلكها كل منشأة حول العوامل المؤثرة على الصناعة.

١٠٤٠٢٠١ الأسواق التنافسية

عادة ما تذكر الخصائص التالية فى أسواق المنافسة التامة :

١. وجود عدد كبير من البائعين والمشترين ولا يمكن أن يؤثر أى منهم على فعاليات السوق سواء بالنسبة للسعر أو الناتج.

٢. تماثل منتجات المنشآت الإنتاجية فى الصناعة (تجانس الناتج) .

٣. حرية انتقال عناصر الإنتاج من والى الصناعة ، وهذا ما يشير إلى قابلية الموارد على الحركة[٢٧] .

٤. حصول جميع المشاركين فى سوق المنافسة التامة على معلومات كاملة عن العوامل التى تؤثر فى عمل السوق ، كالأسعار والتكنولوجيا.ومعنى ذلك عدم تمكين أى منشأة من التأثير على هذا السعر . أى يتحدد السعر طبقاً لظروف العرض والطلب ، ويحدد المنتج الكمية التى ينتجها فى ظل السعر السائد فى السوق .

وفى الأجل القصير يمكن أن تحقق المنشأة أرباحاً غير عادية أو عادية أو خسارة ، ولكن فى الأجل الطويل ونظراً لحرية الدخول والخروج من والى الصناعة ، فان المنشآت الصناعية تحقق أرباحاً عادية .

٢٠٤٠٢٠١ الأسواق الاحتكارية [٢٨]

تتميز الأسواق الاحتكارية بقدرة المحتكر على التحكم فى أسعار منتجاته . وعموماً يتصف الاحتكار بمجموعة خصائص :

- ❖ لا يوجد غير منتج واحد أو بائع وحيد للسلعة ، والمحتكر يمثل الصناعة .
- ❖ يمكن اعتبار نوع المنتج الذى يعرضه المحتكر وحيداً ، أى أن المحتكر هو المنشأة الوحيدة التى تقوم بإنتاج سلعة أو خدمة بذاتها ، ولا يوجد إحلال كامل للمنتج المتاح .
- ❖ لا توجد حرية لحركة الموارد أو سهولة فى دخول السوق . أى أن هناك قيود على دخول منشآت جديدة للصناعة ، نتيجة لقرارات حكومية أو بسبب ضخامة الاستثمارات اللازمة للدخول فى صناعة معينة ، أو عوامل أخرى .

كما أن المحتكر يستطيع التمييز فى الأسعار عن طريق فرض أسعار مختلفة للمنتج لا تستند إلى وجود اختلافات فى التكاليف .

ويأخذ التمييز الاحتكارى أشكال ثلاثة : فيكون هذا التمييز كاملاً إذا ما استطاع المحتكر الحصول على كل فائض المستهلك . أو أن يكون تمييز جزئى يستطيع المحتكر فيه الحصول على جزء من فائض المستهلك[٢٩] . أما الشكل الأخير والأكثر شيوعاً فيتوقف على قدرة المحتكر على تجزئة السوق الكلى إلى اثنين أو أكثر من الأسواق الفرعية التى تختلف فى مرونة الطلب السعرية . فيكون السعر فى السوق ذات المرونة الكبيرة أقل من السعر فى السوق ذات المرونة المنخفضة . أى كلما انخفضت مرونة السوق السعرية كلما استطاع المحتكر أن يفرض سعراً أعلى .

ويمكن تنظيم الاحتكار بطريقة أو أكثر من الأجهزة الحكومية طبقاً للمصلحة العامة ، والهدف من ذلك أن تعمل الصناعة الاحتكارية فى ظروف أقرب فى نتائجها من تلك التى تحققها الصناعات التنافسية ، وهو مايعنى تخفيض أرباح المحتكر وتحسين تخصيص الموارد . وأحد وسائل تنظيم الاحتكار ، قيام الحكومة بفرض أسعار بيع لسلعة المحتكر ، مع ترك الكمية لتحديد المستهلك عند هذا السعر ، كذلك يمكن فرض ضرائب على المحتكر لتنظيم عملية الاحتكار .

احتكار القلة

يقصد باحتكار القلة أن عدد المنشآت يعتبر صغيراً مقارنة بحجم السوق الكلى ، وهو ما يعنى أن كل منشأة تعمل فى ظل الاحتكار تعتمد على المنشآت الأخرى فى اتخاذ قراراتها . ويوجد نوعين من احتكار القلة وهما : احتكار القلة التام وفيه تتشابه منتجات المنشأة الى درجة كبيرة جدا مع المنشآت الأخرى ، أما النوع الثانى فيعرف باحتكار القلة المتمايز وهى الحالة التى تحمل فيها المنتجات صفات تميزها بوضوح عن منشأة لأخرى . وفيما يتعلق بالدخول والخروج من والى السوق فإنه من الصعوبة حدوث ذلك ، ويرجع هذا إلى ضخامة الموارد التمويلية الضرورية للبدء فى النشاط ، بالإضافة إلى بعض المشاكل التى تواجه المنشآت المحتمل دخولها للسوق والتى تشمل نظام التوزيع وارتفاع تكاليف البدء[٣٠] .

وقد تؤثر درجة الإلمام بحقائق الصناعة فى مقدرة المنشأة التى تعمل فى سوق إحتكار القلة على تغيير قراراتها أكثر مما لو كانت تعمل فى ظل الهياكل السوقية الأخرى . ففى احتكار القلة البحت قد تكون المعلومات المتاحة عن أسعار الموارد وتكلفة النقل والتكنولوجيا القائمة وغيرها من العوامل أكبر منها فى حالة احتكار القلة المتمايز .

٣٠٤٠٢٠١ الأسواق المختلطة

فى هذه الأسواق يوجد نوعين أو أكثر من صور السوق السابق ذكرها ، وبالتالى تعدد خصائص السوق طبقاً لصور الاحتكار أو التنافسية فى السوق . ومن أمثلة هذا النوع سوق المنافسة الاحتكارية ، حيث يوجد عدد كبير من المنشآت الفردية ولكنها أقل من المنشآت التى تتصف بها المنافسة الكاملة ، وبالنسبة للأسعار فالمنشآت ليس لديها حرية التصرف فى تحديد السعر وتميل الأسعار إلى التقارب ، وفيما يتعلق بالصناعات فانها تتمايز فى منتجاتها ، فالمنتجات فى أى صناعة أو مجموعة المنتج قد تتمايز باختلافات مادية حقيقية ، وكذلك بالعلاقة أو الاسم التجارى أو التغليب أو الماركة المسجلة أو ملامح أخرى تسمح للمستهلك بأن يفرق بين إنتاج وتسويق ذلك النوع المتمايز من المنتجات[٣١] . أما بالنسبة لقابلية الموارد للانتقال من والى الصناعة، فان المنافسة الاحتكارية تعتبر أقرب كثيراً إلى المنافسة منها إلى الاحتكار، فالدخول إلى والخروج من الصناعة يعتبر أسهل والقيود المفروضة من قبل الحكومة يمكن التعامل معها. والمنشآت فى ظل المنافسة الاحتكارية تمتلك معلومات كاملة تقريباً حول جميع مفاتيح الصناعة التى تؤثر على القرارات داخل الصناعة .

الهوامش

١. منظمة الأغذية والزراعة ، السياسات الزراعية والسعرية ، ١٩٩٣.

٢. Petrsom, R. " Marketing : A contemporary Introduction,Wily,London,197 7

٣. Marcus. B. et . al, Modern Marketing, Random House, New York, ,197 5

٤. عماد الحداد (د)، إدارة التسويق والمبيعات،دار الفاروق للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى،٢٠٠٣.

٥. عماد الحداد (د)، إدارة التسويق والمبيعات،دار الفاروق للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى،٢٠٠٣.

٦. James G.Brown & Deloitte Touche, Agroindustrial Investment and Operations,EDI Development Studies, The World Bank, Washington D.C.,199 4.

٧. مصطفى فكري (د) ، أحمد محمد الفيل (د) ، مبادىء التسويق الزراعي ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٧٣.

٨. صلاح الشنواني (د) ، أصول التسويق وإدارة المبيعات ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٦٧ .

٩. عماد الحداد (د) مرجع سابق .

١٠. حسين محمد الماضي (د) نظرات قانونية في التجارة الالكترونية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.العدد الحادي والثلاثين، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، أبريل ٢٠٠٢.

١١. محمد حامد دويدار (د) وآخرون ، أصول علم الاقتصاد السياسي ، المكتبة الاقتصادية الدار الجامعية، ١٩٨٨.

١٢. Kinsey, J., Marketing in Developing Countries,Macmillann,London,19 88 .

١٣. محسن أحمد الخضيري (د) التسويق في ظل الركود ، اتيراك للنشر والتوزيع، هيلوبوليس- القاهـــــرة ، ١٩٩٦.

١٤. Paul A.Samuelson & William D.Nordhause, Economics, Seventeenth Edition, mac Graw- Hill Irwin –New YorK , 2001 .

١٥. موقع الانترنت Liol-arabic/dowalia/ namaa-49/marajaat-asp .WWW.islam-online-net

١٦. قارن في ذلك هولتن ولسون "الاقتصاد الجزئي –المفاهيم والتطبيقات "دار المريخ للنشر–السعودية ، ١٩٨٧.

١٧. حيث أن الكميات المتبادلة من السلع وعدد المتعاملين في السوق يحددوا حجم هذا السوق (محدود–كبير–متسع).

١٨. حازم الببلاوي ، " أصول الاقتصاد السياسي " ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٩٦.

١٩. سهير محمد السيد (د) الاقتصاد التحليلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

٢٠. قارن في ذلك عاصم بن طاهر عرب ، التحليل الاقتصادي الجزئ ، النظرية المتوسطة ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٧٩.

٢١. د . محمد حامد دويدار وآخرون – مرجع سابق .

٢٢. موقع الانترنت :www – amosweb – com/ cdi-bimlgls.Pi

٢٣. د. محمد حامد دويدار – مرجع سابق .

٢٤.موقع الانترنت :

www.amosWeb.Com.

٢٥. وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الكتاب السنوى ، مصر ، ٢٠٠٢ .

٢٦.د. عمر سالمان ، التسويق الدولي من منظور بلد نامي ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٢ .

٢٧ . جي هولتن ولسون ، مرجع سابق .

٢٨. قارن في ذلك

Fisher. Franklin M. " Diagnosing monopoly" Review of Economics and Business,1979

٢٩.جي هولتن ولسون ، مرجع سابق .

٣٠. Modigliani, Franco. " New development on the oligopoly front. Journal of Political Economy 66.1958.

٣١.

Chambelin, Edward H. The theory of Monopolistic competition. Cambridge Mass : Harvard University Press, 1933.

أهم نتائج الفصل الأول

أوضح هذا الفصل أن السوق عبارة عن مجموعة من التصرفات البشرية التى تحرك جانبى العرض والطلب على السلع والخدمات والأفكار ، وهذا السلوك البشرى مبنى على حاجات ورغبات غير مشبعة سواء من قبل المستهلك النهائى (أفراد وأسر) وهو ما يطلق عليه(سوق المستهلك النهائى) أو من قبل المستهلك الوسيط – المنشآت الصناعية والمشترى الحكومى – الوسطاء من تجار الجملة والتجزئة والذين يشترون بغرض إعادة البيع– وهو ما يطلق عليه السوق الوسيطة) .

كما أوضح المفاهيم المختلفة للسوق من وجهات النظر المختلفة ، كذلك أوضح الأنواع المختلفة للأسواق بناءاً على تقسيمها بمعايير متباينة .

الفصل الثانى

المتغيرات والتطورات العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى والسوق وخصائصه

الفصل الثانى :المتغيرات والتطورات العالمية
وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى والسوق وخصائصه

لقد تميزت حقبة الثمانينات وأوائل التسعينات بتحولات اقتصادية وسياسية متلاحقة أحدثت تغيرات جذرية فى عالمنا المعاصر . وبدأ عالم جديد تتشكل ملامحه بسرعة وتختلف جوهرياً عن عالم الأمس ، وإذا رصدنا أهم ملامح التغير نجدها على النحو التالى :

- انحسار النظام الاشتراكى ممثلاً فى انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة وسيطرة القطب الواحد فى توزيع القوى العالمية فى العالم مع إرهاصات تكون وتشكل نظام اقتصادى عالمى جديد يلعب فيه العالم الأول (أمريكا ودول أوروبا الغربية) الدور الرئيسى .
- التحول المستمر نحو اقتصاد السوق فى اعداد متزايدة من دول العالم ومن بينها الدول العربية مع تراجع تدريجى للتدخل الادارى فى آليات السوق .
- التحول التدريجى عن نموذج التنمية بأسلوب التخطيط المركزى والإدارة الحكومية إلى نماذج للتنمية أكثر اعتماداً على الحوافز والتشجيع وتنمية دورالقطاع الخاص كشريك رئيسى فى التنمية.
- ارتبط بما سبق وترتب عليه تنامى الدعوة إلى تقليص حجم القطاع العام فى الاقتصاديات الوطنية وتحجيم نشاطاته بل والسعى لبيع بعض أو كل وحداته إلى القطاع الخاص كمحاولة منظمة لتوسيع قاعدة الملكية فى المجتمع ونقل عبء التنمية أساساً إلى القطاع الخاص ، وكذلك من أجل تحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد الوطنية .
- تزايد حدة المنافسة فى الأسواق العالمية وتسارع حركة الوحدة فى أوروبا لتواجه العالم ككتلة واحدة .
- مع اتجاه شروط التبادل التجارى العالمى فى غير صالح الدول النامية التى يتزايد العجز فى موازين مدفوعات غالبيتها ، لقد أصبح من الضرورى أن تعمل هذه الدول على تقوية مراكزها النسبية للتعامل فى النظام العالمى الجديد وفق ضوابط المنافسة وقواعدها .
- تفاقم حالات التصحر والجفاف فى أفريقيا وبالتالى تزايد حدة المشكلة الاقتصادية فى بعض البلدان العربية والأفريقية وعلى الأخص الصومال .
- اتجاه العديد من الدول – ومن بينها الدول العربية – إلى زيادة مساحة المشاركة الشعبية فى الحكم والقرار ومبدأ تداول السلطة، وهو توجه عام لابد أن ينعكس بآثاره على كافة صور التعامل فى المجتمع ، ومن بينها التعامل بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة .
- تزايد حالات العنف بدلاً من الحوار فى التصدى لقضايا الفكر والتغيير .
- اعتماد أحكام دورة أورجواى وظهور منظمة التجارة الدولية متعددة الأطراف والتى انطوت على تحرير التجارة العالمية واعتراف الدول الأعضاء فى الجات بأن إجراءات الحماية لا تشتمل فقط

علي الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية، وأنها تشمل أيضاً قيوداً غير مباشرة أهمها سياسات الدعم الحكومى للمنتجات الوطنية وحماية حقوق الملكية الفكرية ٠٠ الخ ٠

مع بداية القرن الحادى والعشرين أصبح النظام الاقتصادى العالمى يتسم بأنه نظام اقتصادى كونى لا حدود فيه للقوميات، تنتقل فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال بدرجة من الحرية وتتزايد فيه درجات التشابك الاقتصادى والاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الاقتصادية العملاقة المسماة بالشركات دولية النشاط والتى تمثل الأساس فى عملية العولمة الاقتصادية المتنامية، والتى تنامى دورها واتسعت أسواقها وتعاظم نفوذها فى التجارة الدولية. كما وقعت أحداث تغيرات اقتصادية وسياسية أخرى كثيرة (بالإضافة إلى العولمة وسياسات الاندماجات والاستحواذ وانتشار ظاهرة الشركات متعدية الجنسية والتطورات التكنولوجية الكبيرة) ومنها :

- زيادة عدد الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي من خمسة عشر دولة إلى خمسة وعشرين دولة فى مايو ٢٠٠٤ ويمثل ذلك منعطفاً هاماً باعتبار أن الاتحاد الأوروبى هو الشريك الأول فى التجارة مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط ومنها مصر ٠
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها وخاصةً ظهور فكرة الحرب على الإرهاب واختراع ما عرف بالضربات الاستباقية والتى تمخضت عنها الحرب الأمريكية فى أفغانستان ثم الحرب فى العراق بما جرته من تداعيات ٠ فقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة فاصلة لسياسة الولايات المتحدة فى رؤيتها لنفسها ورؤيتها للنظام الدولى ، ولقد أيدت معظم الدول الغربية الولايات لمتحدة الأمريكية فى شن حربها ضد ما تسميه الإرهاب حيث اعتبرت دول أوروبا هذا الاعتداء هو تهديد للحضارة الغربية.
- ارتفاع أسعار النفط عالمياً نتيجة للسياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط ونمو الطلب المتزايد عليه بالإضافة إلى الاضطرابات فى مناطق كثيرة من العالم وخاصة فى فنزويلا .
- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات شراكة بين الدول الكبرى المانحة والدول النامية ٠ فقد تم توقيع اتفاقيات الشراكة بين أوروبا وكثير من الدول العربية ومنها مصر،كذلك الاتجاه إلى توقيع اتفاقات تجارة حرة.

فقد قامت مصر بتوقيع العديد من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة سواء على المستوى الثنائى ، مثل الاتفاقيات مع دول عربية مثل الأردن والمغرب وغيرها ، وهى اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ أوعلى مستوى متعدد الأطراف مثل اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية و اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، كما تسعى مصر من جانبها لتوقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لزيادة صادراتها إلى الأسواق الدولية بالإضافة إلى العديد من المميزات والمكاسب الاقتصادية مثل زيادة تدفق رؤوس الأموال ورفع كفاءة الإنتاج بزيادة درجة التخصص والاستقرار فى الأسواق وزيادة نقل التكنولوجيا وتحسين شروط التبادل التجاري بصفة عامة ٠

وقد تمخض هذا السعي عن التوقيع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة QIZs بين مصر وأمريكا وإسرائيل في الرابع عشر من يناير ٢٠٠٥ .

وفيما يلي سنحاول التركيز على بعض هذه المتغيرات وبيان آثارها :

١٠٢ العولمة وتأثيرها على الأسواق Globalization

إن العولمة بجوانبها المختلفة وما تفرضه من تحديات على أسلوب إدارة الاقتصاد العالمى وزيادة وانتشار وتعميق ظاهرة التكتلات أصبحت من أهم المتغيرات التى تلقى بظلالها على التنمية فى العالم .

وتعرف العولمة على أنها عملية تعميم لأنماط إنتاجية واستهلاكية ، وتوزيع وتبادل لأنماط ثقافية واجتماعية وسياسية ولقيم وأخلاقيات ولأنماط إعلامية تشمل العالم كله ، ومن ثم تكون العولمة تعميم لنمط حياة معين ودعوة لتبنى نماذج معينة[١].

ويشير البعض[٢] إلى العولمة باعتبارها قضية جدلية تعنى تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية ، والاتفاقات المنظمة لها ، وإخضاعها بشكل تلقائى لقوى جديدة نتجت عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية ، وتتمثل مبررات العولمة فى [٣]:

- سرعة تراكم الفوائض الرأسمالية وتخطيها للحدود والقوميات .
- دور الدول المهيمنة عالمياً وذلك فيما يختص بترويج تدويل رأس المال وتخصيصها مبالغ طائلة للنفقات العامة للأنظمة العسكرية والأمنية لتحفظ وتروج تراكم رأس المال الاندماجي فى الأسواق المحلية فى الدول الأقل نمواً .
- الاتساع الجغرافى وكثافة الحركة التجارية الدولية المتفاعلة، ومد شبكة الأسواق المالية الشاملة.
- الثورة المستمرة فى تقنيات الإعلام والاتصالات والمواصلات وشبكات الإنترنت. تزايد المطالبة بحقوق الإنسان على مستوى العالم حيث أصبح ذلك واضحاً من خلال المطالبة بحقوق الملكية فى الوظائف، مشاركة اكبر فى إدارة المشاريع، اتساع دور المرأة فى القوة العاملة وفى النشاط الاقتصادى .... الخ .
- قضايا الفقر العالمى .

ونظراً لتغلغل العولمة فى شتى مناحى الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإن لها أبعاداً كثيرة منها ما هو اقتصادى مهتم بإزالة العوائق الاقتصادية الوطنية ، ونشر التكنولوجيا ، حرية التجارة ، وعولمة الإنتاج ، وزيادة دور المؤسسات المالية من بنوك وبورصات، والاهتمام بالنظم التسويقية المتطورة ، المساعدة على وصول المنتجات للمستهلكين فى أى مكان[٤] .

ومنها ما هو سياسى ، وتكنولوجى ، وقانونى ، وانسانى ، وثقافى . ورغم تلك الأبعاد المتعددة والجوانب المختلفة للعولمة إلا أن مفهومها مازال غامضا وفى تطور مستمر خاصةً فى ظل تطور الأحداث والمجريات العالمية .

تأثير العولمة على الأسواق

فى ظل العولمة حدث انفتاح لأسواق الدول بما فيها الدول النامية ، بحيث لم تعد هذه الأسواق منعزلة عن الأسواق العالمية ، ولم يعد مفهوم الأسواق قاصراً على الأسواق المحلية داخل الدولة ، وإنما اتسع ليشمل السوق العالمى ، الأمر الذى أدى إلى تغير أهداف واستراتيجيات المشروعات ، وزيادة الاهتمام بالمواصفات القياسية للمنتجات واتساع نطاق عمل اقتصاديات الحجم فى هذه المشروعات ، كما ترتب على ذلك أيضاً تغير عوامل تحديد الأسعار حيث أصبح تحديد الأسعار المحلية يتم فى ضوء الأسعار العالمية ، مما أدى إلى عدم قدرة الشركات فى الأسواق المحلية على تخفيض إنتاجها مثلاً لرفع أسعارها وتحقيق أرباح خاصةً فى ظل التدفقات الهائلة للسلع والخدمات من كل مكان فى العالم وزيادة المنافسة من المنتجات الصينية واليابانية والأمريكية المنخفضة السعر ، مرتفعة الجودة ، ومن ثم فقد تلاشت أدوات الحماية المستخدمة فى الماضى ، الأمر الذى أضعف من قدرة الدولة على السيطرة على الأسواق المحلية. أو حمايتها من المنافسة الخارجية أو تحديد درجة التركز الصناعى فيها.

من ناحية أخرى فإن ظاهرة العولمة أفرزت علاقة جديدة بين الدولة والسوق أكثر توازنا، بحيث ظهر مفهوم جديد يسمى "الدولة والسوق " وليس " الدولة أو السوق "[٥] ، وقد ظهرت هذه العلاقة نتيجة لتكرار الأزمات وعدم الاستقرار وانتشار البطالة والنمو غير العادل ، وزيادة الاعتماد على القطاع الخارجى ، مما يدعو إلى تدخل الدولة لتحقيق النمو والعدالة الاجتماعية من خلال ترك تنظيم القرارات اليومية للسوق وترك مهمة اتخاذ القرارات الاستراتيجية للدولة، أى أن الدولة أصبحت تقوم فى السوق بدور الحكم وليس بدور اللاعب الرئيسى.

وتؤثر العولمة على السوق من خلال عدة آليات أهمها :

١- تغيير ثقافة السوق

وذلك من خلال بث ثقافة سوقية استهلاكية موجهه نحو استهلاك السلع والخدمات التى تنتجها الشركات العالمية [٦]، وذلك إما بفرض نمط استهلاكى معين أو نمط إنتاجى استيرادى معين يتساوى فى ذلك رخص ثمن المنتج وانعدام جودته بالمقارنة بالمنتج المحلى ، هذا علاوة على بثها لثقافة سوقية تحقق للدول المتقدمة مزيداً من استغلال الموارد والهيمنة ، أيضاً نجحت العولمة فى نقل أنماط وثقافات استهلاكية جديدة إلى أسواق العالم أدت إلى تلاشى الحدود الفاصلة بين ما هو اساسى وماهو كمالى من السلع والخدمات وهو ما دفع البعض إلى اعتبار العولمة استعماراً اقتصادياً ، هيمنة عالمية على كل شئ حتى فى وسائل اللهو والتسلية[٧] .

٢-الاعتماد الكثيف على التكنولوجيا ووسائل الاتصال

حيث يرى بعض الاقتصاديين[٨] أن العولمة تتخذ من تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات آلية لفرض الهيمنة ، وهنا يبرز دور الإعلان والذى يلعب دوراً مهماً فى ترسيخ المجتمع الكونى من خلال قدرته على تغيير أذواق المستهلك واقناعه بمدى حريته فى اختيار السلع التى يرغب فى شرائها ، إلا أنه يكبده فى نفس الوقت - دون أن يشعر- تكلفة الاتجاه نحو استهلاك ما تم طرحه بالفعل فى الأسواق من سلع ومنتجات ، الآمر الذى يعنى بأن هناك نوع من التآمر على جموع المستهلكين لصالح المنتجين وان الأسواق أصبحت أسواق منتجين أكثر من كونها أسواق مستهلكين . وتتمثل الأساليب والآليات التى تتخذها العولمة الاستهلاكية فى نشر ثقافة استهلاكية معينة فى المنشآت التى تفرضها ثقافة العولمة ، التركز والانتشار لهذه الآليات ، مجاراة التطور والموضة فى المنتج ، إتباع أسلوب الجوائز وتخفيض أسعار المنتج، وغيرها من الأساليب التى تستخدمها العولمة فى نشر ثقافة ما.

٢٠٢ أثر سياسات الاندماجات والاستحواذات على الأسواق

يعتبر الاتجاه المتزايد نحو تكوين كيانات عملاقة تمكن من تحقيق وفورات الحجم الكبير من أبرز ما أفرزته البيئة العالمية الجديدة ، حيث تسعى هذه الكيانات سواء كانت إنتاجية أم خدمية للسيطرة على الأسواق وذلك من أجل دعم القدرة التنافسية لها ، وزيادة وتعظيم قدرتها على درء المخاطر فى ظل البيئة التنافسية الجديدة .

ولاشك أن زيادة عمليات الاندماج فى الفترة الأخيرة وامتدادها إلى كافة القطاعات الاقتصادية (سواء إنتاجية أو خدمية) حتى أنها أصبحت بمثابة ظاهرة جعلت البعض يطلق على الحقبة الحالية "عصر الاندماجات الاقتصادية " والتى لا تعرف حدودا أو تخصصات، فهناك الاندماج بين شركات السيارات وشركات الإعلام وبين المصارف و شركات التأمين، أو شركة عقارات مع مؤسسة إعلام وذلك مثل اندماج شركتى " أون لاين وتايم وارند" .

١٠٢٠٢ أسباب ودوافع سياسات الاندماج والاستحواذ

تتمثل أهم دوافع سياسات الاندماج والاستحواذ بين الكيانات فى :

- العمل على استيعاب تكنولوجيا حديثة والسيطرة على الأسواق المحلية وزيادة القدرة على النفاذ للأسواق الدولية (مثل اندماج مجموعة شركات جلاسكو ويلكام وسميث كلاين البريطانيتين للأدوية) .
- التغلب على ضيق الأسواق المحلية وضرورة النمو والتوسع .
- التغلب على الظروف غير المواتية التى تمر بها الأسواق من انخفاض الأسعار نتيجة الركود الاقتصادى مثلاً ، أو نقص منتج معين أو ظهور بديل لمنتج أحد الشركات .. الخ .

- تعزيز القدرة التنافسية وذلك من خلال العمل على تغيير هيكل الأسواق وزيادة درجة التركز لخلق كيانات مسيطرة على الأسواق بدرجة عالية ، هذا بجانب العمل على تخفيض وفورات الحجم سواء داخلية أو خارجية[9] .

والملاحظ أن عمليات وسياسات الاندماج والاستحواذ الاقتصادية تتركز فى مجموعة من القطاعات والتى تشمل الاتصالات والبترول والقطاع المصرفى و صناعة السيارات و الإعلام والصحافة و الدواء .

وعليه يلاحظ أن القطاعات أو الصناعات التى تركزت فيها عمليات وسياسات الاندماج والاستحواذ تتسم عموما ببعض الخصائص[10] والتى يمكن أن تتركز فى الصناعات التى تفقد مزاياها النسبية وتعانى من الزيادة فى طاقتها الإنتاجية ، وانخفاض فى الطلب العام على منتجاتها - منها صناعة السيارات و الصناعات العسكرية - والصناعات التى ترتفع فيها نفقات البحوث والتطوير ، وتعتمد فى توسيع أسواقها على نتائج الأبحاث - مثل : الصناعات الدوائية ، الصناعات التى تتأثر قدراتها التكنولوجية بالتغيرات التكنولوجية الجديدة مثل صناعات البترول ، الصناعات الكيماوية - والصناعات التى تمر بمراحل التحرير والخصخصة وعمليات إعادة هيكلة الإدارة - مثل الخدمات المالية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢٠٢٠٢ الاندماجات والاستحواذات فى السوق المصرى

تعتبر تجربة الاندماجات والاستحواذات حديثة على الاقتصاد المصرى نظرا لبدء الاتجاه نحو عمليات التحرير الاقتصادى والخصخصة ، وقد بلغت قيمة الاندماجات بالسوق المصرى حوالى ٤ر١مليار جنيه عام ٢٠٠٣ ، حيث تركزت حالات الاندماج والاستحواذ المصرية على قطاعات الأدوية والسلع الغذائية والحديد والصلب والخدمات المالية[11] . ويوضح الجدول التالى حالات الاندماج والاستحواذ فى السوق المصرى .

جدول رقم (١)

حالات الاندماج والاستحواذ المصرية — القيمة بالمليون جنيه

البيان	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٣
عدد الاستحواذات	٦	٢٩	١٣
عدد الاندماجات	١	٧	-
الإجمالي	٧	٣٦	١٣
قيمة الاستحواذات	٤ر٢٦٩	٧ر٨٩٦٦	٢٩ر١٤١٥
قيمة الاندماجات	٩ر٥٧٢٢	٧ر٨٨٣	-
الإجمالي	٤ر٦٠٩٢	٥ر٩٨٥٠	٢٩ر١٤١٥

المصدر : النشرة الشهرية لبورصة الأوراق المالية ، أعداد مختلفة.

٣٠٢٠٢ أثر سياسات الاندماج والاستحواذ على الأسواق

يمكن التعرف على تأثير سياسات وعمليات الاندماج والاستحواذ على السوق من خلال تأثيرها على بعض العناصر وهى درجة التركز فى الأسواق ، هيكل الأسواق ، أوضاع المستهلكين، أسعار المنتجات .

بالنسبة لدرجة التركز تؤدى سياسات الاندماجات والاستحواذات إلى زيادة درجة التركيز فى السوق وخاصة فى جانب البيع وحدوث تمايز فى المنتج المقدم ، مما يؤدى إلى خلق أوضاع احتكارية فى السوق، الأمر الذى يترتب عليه زيادة المعوقات أمام المنافسين المحتملين للدخول للسوق ، وفى حالة دخول شركات أجنبية فى السوق فإنها تتمكن من استغلال السوق، بأشكال مختلفة تؤدى فى النهاية إلى خروج الشركات المحلية من السوق ، والى جانب ما سبق فان زيادة درجة التركز فى الأسواق تؤدى إلى زيادة دور الكيانات الإنتاجية فى الأسواق وتراجع دور المستهلكين ودور الدولة ويرفع من درجة تبعية الاقتصادات الوطنية للعالم الخارجى .

كما تؤدى الاندماجات والاستحواذات إلى تغيير هيكل السوق من وضع يغلب عليه التعدد بين المنشآت والمنافسة إلى وضع احتكارى لهذه الكيانات المندمجة ، حيث تسعى فى النهاية إلى السيطرة على السوق من خلال سيطرتها على قنوات التوزيع ، واستيعاب طاقة الأسواق النامية.

إلا أن الأثر الإيجابي لتلك الاندماجات يتمثل فى أن اندماج الشركات الوطنية من الممكن أن يؤدى إلى تكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة الدولية ، وقادرة على التصدير والصمود فى الأسواق أمام الشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال زيادة الكفاءة الاقتصادية واستغلال اقتصاديات الحجم.

وفيما يتعلق بأوضاع المستهلكين فإن تحقيق وفورات الحجم الكبير يؤدى إلى تخفيض أسعار المنتجات والذى يكون فى صالح المستهلك الذى يستفيد من هذا التخفيض، حيث يؤثر ذلك بالتالى على الكميات المطلوبة من منتج معين فى السوق ، ويتوقف ذلك على أهمية السلعة أو الخدمة التى تتيحها الكيانات المندمجة بالنسبة للمستهلك وللسوق بصفة عامة . ورغم الجانب الايجابي فى ذلك إلا أن هذه الكيانات تضيق الاختيارات أمام المستهلك وقد ترغمه على دفع أسعار أعلى من الأسعار العادلة مما يقلل من فرص زيادة رفاهية المستهلك أو يحد من إمكانية استفادته من عوائد الإصلاحات الاقتصادية .

وبالنسبة لأسعار المنتجات كما سبق القول تؤدى الكيانات المندمجة إلى إيجاد نوع من التركز والاحتكار فى السوق فى ظل غياب المنافسة مما يؤدى إلى رفع أسعار المنتجات من قبل هذه الكيانات نتيجة لتحكمها فى السوق الأمر الذى يؤثر أيضاً على درجة استفادة المستهلك من المنتج أو السلعة فى السوق .

٣٠٢ ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات

تعرف الشركات متعدية الجنسية بأنها تلك التى تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة من إنتاجها الضخم سواء السلعي أو الخدمى خارج حدود دولة الموطن ، وتتميز باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية ، كما أنها غالباً ما تدار مركزياً من موطنها الاصلى[١٢] .

وقد تضخمت هذه الشركات خلال النصف الثاني من هذا القرن من خلال سعيها لتحقيق أهداف عديدة تتمثل فى :

- التحكم فى مصادر المواد الخام الضرورية واللازمة لمصانعها.
- تكوين محفظة استثمارية متنوعة لتفادى مخاطر الاستثمار فى مجال واحد .
- توسيع النشاط الجغرافى لتفادى مخاطر الاستثمار فى مكان واحد .
- فتح أسواق جديدة للمنتجات التى تواجه صعوبة فى أسواقها الأصلية.
- الاستفادة من حوافز الاستثمار المغرية التى تمنحها بعض حكومات الدول النامية للاستثمار الاجنبى فيها.
- الهروب من أعباء تطبيق قوانين المحافظة على البيئة فى البلدان المتقدمة.

ويلاحظ ازدياد عدد هذه الشركات بشكل مضطرد فى السنوات الأخيرة ،حيث تتراوح عددها مابين ٣٢-٤٠ ألف شركة[١٣] ، بحيث أنها أصبحت عنصراً أساسياً من عناصر تكوين وتشكيل النظام الاقتصادى العالمى إذ تسيطر هذه الشركات على حوالى٦٧% من حجم التجارة العالمية، ٧٥% من حجم الاستثمار على مستوى العالم[١٤] وتضم الدول الصناعية السبع الكبرى فى العالم المقر الرئيسى لحوالى ٤٢٨ شركة من اجمالى اكبر ٥٠٠ شركة على مستوى العالم[١٥] .

وقد تجاوزت أرباح الأكبر ٥٠٠ شركة هذه نحو ٥٠٠ مليار دولار وتستوعب عماله تتجاوز ٣٧ مليون عامل ، وتستخدم هذه الشركات أساليباً متعددة لتحقيق أرباح هائلة، كما أنها تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة الاستخدام لراس المال وأكثر استخداماً وتوظيفاً للتكنولوجيا الحديثة .

وتؤدى هذه الشركات متعدية الجنسيات إلى خلق منتجات لم تكن موجودة بالأسواق مع العمل على زيادة طلب المستهلكين عليها ، ومن ثم يتجه السوق إلى تغيير نمطه والاتجاه إلى النمط الاستهلاكي للموطن الأم للشركة ، كما يؤثر ذلك على كل من العرض والطلب فى السوق ، وخاصة على المنتجات المحلية التى قد يعزف عنها المستهلك إما لارتفاع سعرها أو لقلة جودتها بالمقارنة بمنتجات هذه الشركات التى ينخفض سعرها وترتفع جودتها ، خاصةً فى أسواق الدول النامية المرتفعة الكثافة السكانية والتى تجد فيها هذه الشركات مجالاً مناسباً لتسويق منتجاتها، وتعويضا منـاسباً عن انخفاض الأسعار يمكن معه تحقيق الإرباح التى تعيد توزيعها على كـــل من البلد المضيف والبلد الأم[١٦] .

من ناحية أخرى أثرت هذه الشركات على نوعيات وماركات السلع فى الأسواق حيث أصبح المستهلك يحرص على شراء ماركات عالمية لا تحمل بلد الصنع، بل اختفت عبارات مثل صنع فى الصين، صنع فى ألمانيا، فى فرنسا، فى اليابان، فى بعض الأحيان لتحل محلها صنـــع لدى مرسيدس، تويوتا، ملسى، ومن ثم تغيرت توجهات السوق من سوق قومى أو محلى منفصل إلى سوق عالمي ، ويزداد هذا الأمر فى ظل اتفاقات التجارة الحرة والجات.

من ناحية ثالثة فقد اثر ذلك على تغير أذواق المستهلك الذى أصبح غير قانع بما هو موجود فى السوق المحلى والصناعة المحلية وأصبح يلهث وراء الماركات العالمية ووراء كل ماهو جديد ويحقق له الراحة والرفاهية.

٤٠٢ أحداث الحادى عشر من سبتمبر والآثار المترتبة عليها

لاشك أن أحداث ١١ سبتمبر أصبحت مرحلة فاصلة فى تاريخ النظام العالمى سواء على الجانب السياسي أو الاقتصادى أو الثقافى ، وذلك لما ترتب على هذه الأحداث من أثار وتوجهات أثرت على جميع دول العالم وخاصة الدول العربية ومنها مصر ، خاصةً وأن هذه الأحداث وقعت فى وقت حساس وظروف غير مواتية . فقد كان الاقتصاد الامريكى يمر بمرحلة معاناة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى واتجهاها للانخفاض المستمر وبداية الدخول فى مرحلة الركود الاقتصادي ، ومما زاد من تأثير هذه الأحداث أيضا وقوعها على ارض أكبر دولة فى العالم من الناحية الاقتصادية ، حيث يبلغ نصيبها فى التجارة الدولية نحو ٢٥% ، كما أنها تمثل نحو ٤٠% من اجمالى تدفقات رؤوس الأموال حول العالم ، وكذلك حركة رؤوس الأموال[١٧].

من ناحية أخرى زاد من تأثير هذه الأحداث وقوعها فى فترة تمكنت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفاؤها، وبعض المؤسسات الاقتصادية الدولية من استعادة مسيرة العولمة ومواصلة طريقها، خاصةً فى مجال تحرير التجارة الدولية.

١٠٤٠٢ أثر أحداث ١١ سبتمبر على الأسواق العالمية

مع وقوع تلك الأحداث تعمق الركود الاقتصادي علي مستوى العالم ، وفي ظـــل العولمـــة والانفتـــاح العالمي للأسواق والاقتصاديات فإن اثر هذه الأحداث انتقل إلى باقي أنحاء العالم بشكل أسرع انتشاراً وأكثر عمقاً وتأثيراً سلبياً علي كثير من المناطق فى العالم ومن بينها مصر التى عانت من :

- انخفاض إيرادات السياحة
- ارتفاع أقساط التأمين علي النقل البحرى والجوى ونوالين الشحن
- انعكاس اثر الركود فى أوروبا و أمريكا كذلك النظرة السلبية للمنطقـــة العربيـــة علـــي انخفـــاض صادرات السلع المصرية .

- عودة بعض القوة العاملة المصرية الموظفة في أوروبا وأمريكا.
- استمرار التزايد في معدلات البطالة في مصر والدول الأخرى بسبب تباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض واردات مستلزمات الإنتاج نتيجة زيادة التكلفة (نولون الشحن ورسوم التأمين) .
- انخفاض نسبة استغلال الطاقة في المصانع مع ما يترتب عليها من انخفاض القدرة الشرائية للقطاع مما ينتج عنه آثاراً سلبية علي الطلب الفعال .
- تضاؤل فرص مصر في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر
- هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية على علي ميزان المدفوعات .

وعالمياً تمثلت الآثار الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر فى :

- الأضرار التى لحقت بأسواق المال سواء فى أمريكا أو على مستوى العالم ، حيث أدت الأحداث إلى إغلاق معظم أسواق المال العالمية خوفاً من حدوث انهيار فى أسعار الأسهم بسبب البيع الجماعي من قبل حملة هذه الأسهم ، حيث كان ذلك هو الحل الامثل لمنع انتقال أثار ذلك إلى باقى الأسواق العالمية.
- تأثير أسواق نيويورك التجارية وبورصة السلع الأولية حيث تم تعليق التداول فى هذه الأسواق على أهم السلع العالمية من سكر خام ، بن، كاكاو خام ، قطن، برتقال، .....الخ.
- تأثر أسواق الصرف فى جميع أنحاء العالم وخاصةً سعر صرف الدولار الذى تراجع أمام اليورو والين فور وقوع الأحداث .
- حدوث تغيرات فى سوق السندات الأمريكية وفى أسواق الذهب العالمية.
- تأثر أسواق النفط وخاصةً بالنسبة للعقود طويلة الأجل، حيث ارتفع سعر البرميل منها زيادة كبيرة.

٢٠٤٠٢ أثر أحداث ١١ سبتمبر على الأسواق المحلية

كان لهذه الأحداث أثاراً وقتية زال أغلبها حيث أدت هذه الأحداث إلى تأثر حركة السلع بين الدول ومنها مصر ، حيث ترتب على هذه الأحداث تعطل حركة الطيران فى العالم ، ووجود حالة من القلق والترقب لدى شركات الملاحة والطيران العالمية ، فتوقفت مثلا حركة التجارة المصرية مع الولايات المتحدة بشكل تام، وحدث ارتباك فى الخطوط الملاحية وحركة النقل الجوى والبحرى ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ارتفاع أسعار السلع الأمريكية فى الأسواق المصرية ، ونقص بعضها، واتجاه التجار إلى تخزينها والمضاربة عليها لتحقيق أرباح الأمر الذى أدى إلى خلق نوع من الممارسات الاحتكارية لدى التجار فى الأسواق شملت سلعاً استهلاكية ومستلزمات إنتاج ، كما ترتب على ذلك قيام شعبة المستوردين بمصر بدراسة بإيجاد بدائل لهذه الواردات الأمريكية .

ولكن هذه الأحداث أدت إلى مجموعة من الآثار طويلة الأجل أهمها خلق نوع من عدم الاستقرار فى أسعار النفط وفى أسعار صرف الدولار ، وذلك بعد تزايد العجز فى الميزان التجارى الامريكى وإتباع سياسات نقدية لمعالجة هذا العجز وهو ما ألقى بظلاله على الأسواق المحلية من حيث أسعار صرف العملات الأخرى والأسعار المحلية وعودة ارتفاع معدلات التضخم.

٥٠٢ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (W.T.O)

تلتزم أى دولة ترغب فى عضوية منظمة التجار العالمية W.T.O) التى تم دخولها حيز التنفيذ اعتبـــــارا من ١٩٩٥ بمجموعة من الشروط والتى تم صياغتها فى شكل اتفاقات هى :

- حرية التجارة والنفاذ إلى الأسواق.
- إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.
- التوجهات المتعلقة بالجودة والبيئة ومعايير العمل وحقوق الإنسان.
- حرية التجارة فى الخدمات.
- حماية الملكية الفكرية.

وتشرف المنظمة على تنفيذ هذه الاتفاقات والتى من شأنها العمل على تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء فى مجالات حرية النفاذ للأسواق (من خلال التخفيضات الجمركية التدريجية، وربط الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية غير الجمركية تدريجياً) ، وحرية التجارة فى الخدمات، وحماية الملكية الفكرية ، وشروط الدعم والإجراءات التعويضية ومكافحة الإغراق وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ، بالإضافة إلى تسوية المنازعات بين الأعضاء ، وإجراء المفاوضات المستقبلية بينهم من أجل تطبيق المزيد من آليات تحرير التجارة.

وفى إطار منظمة التجارة العالمية ستعمل الدول المتقدمة على فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها دون قيد أو شرط من جهة ودون استفادة الدول النامية فى المقابل من دخول صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة لضعف قدرتها على المنافسة، بما يعنى اعتبار أسواق هذه الدول بمثابة الفناء الخلفى[١٨] الواسع لتجارتها والتى اتسعت وضاقت عليها أسواقها.

وستؤثر اتفاقات الجات على الأسواق من حيث تضاؤل القيود المفروضة على التجارة العالمية، ومن ثم زيادة التواصل بين البلدان والأسواق، وسيتم التركيز على الصناعات التصديرية، حيث يصبح الانخراط فى الأسواق الدولية هدفاً أساسياً، وفى المقابل ستتضاءل أهمية الأسواق المحلية أمام توسيع المجالات التجارية الدولية لاستيعاب الأذواق والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين، خاصةً فى ظل انتشار التجارة الالكترونية وشبكات الانترنت، الأمر الذى يستدعى إيجاد أساليب جديدة للتعامل مع الأسواق وكيفية العمل على اختراقها وتجاوزها، كما يستدعى ذلك ابتكار أساليب جديدة ومجالات جديدة من الخدمات التسويقيه

والتعامل مع مستويات معينة من السلع التى سيتم ابتكارها والتقنية التى سيتم إتاحتها ، والتى يجب أن تلبى حاجات ومتطلبات مختلفة.

من ناحية أخرى ستؤدى الاتفاقية إلى زيادة حدة المنافسة بين المنتجين على توفير أسواق وسلع وخدمات أكثر ملاءمة لتطلعات المستهلك سواء من حيث الجودة أو السعر، كما سيزداد التنافس على خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى الفعالية من اجل كسب عدد اكبر من المستهلكين وتحقيق أعلى ربح اقتصادي.

٦٠٢ الثورة التكنولوجية

يعتبر عصر العولمة هو عصر التكنولوجيا وإحدى سماته الأساسية حيث ظهور التغيرات ذات الطابع المتميز فى مجال التطور التكنولوجي، ومساهمة آليات ووسائل هذه التكنولوجيا فى إحداث حالة جديدة من الارتباطات والاعتماد المتبادل والكثيف فى الحياة الدولية، وذلك من خلال بروز العديد من المتغيرات والظواهر على السطح من أهمها ظاهرة تدويل الاقتصاد والشركات متعددة الجنسية.

وأدت الثورة التكنولوجية إلى اختلاف أساليب اتصال الوحدات الاقتصادية بأسواقها بحيث أصبحت الوحدات الاقتصادية البائعة والمنتجة تحتاج إلى :

- إعلام أكثر واستراتيجيات أكثر تفاعلاً مع المشترى.
- تنافسية اكبر وتعاون أكثر.
- توافر قواعد بيانات عن هياكل الأسواق وتطورها واتساعها ، وكذلك فيما يتعلق بدوافع المستهلك واتجاهاته وسلوكه واستجاباته ، من ناحية أخرى أدت الثورة التكنولوجية إلى عدم تناسب المنافسة بشكلها التقليدى للافتراضات والقواعد المقبولة لمعظم نماذج السوق.

٧٠٢ الاتفاقيات التجارية وأثر توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

تعتبر الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الدول وبعضها البعض من أهم آليات العولمة الاقتصادية التجارية والمالية ، وتعتبر مصر من أكثر دول العالم التى وقعت على اتفاقيات تجارية سواء على المستوى الاقليمى أو شبه الاقليمى أو الثنائي، وتسعى مصر من خلال ذلك إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها وتدعيم علاقاتها مع بعض التكتلات والدول.

ومن أهم الاتفاقات الموقعة فى هذا الشأن اتفاقية المشاركة الأوروبية ، اتفاقية النافتا ، اتفاقية الكوميسا،اتفاقيات على المستوى العربى ومنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة وغيرها العديد من الاتفاقيات، والتى كان أخرها اتفاقية الكويز بين مصر وإسرائيل وأمريكا بشأن الصناعات النسيجية وغيرها إلا انه يلاحظ من توجهات مصر نحو هذه الاتفاقات إنها لا تحدد من خلالها أولويتها السياسية أو الاقتصادية عند

إبرام هذه الاتفاقات، كما أن إبرام مصر هذه الاتفاقات يقوم على أمور سياسية أكثر من قيامه على دراسات اقتصادية لتلك الاتفاقات وتقدير أثارها على التجارة الخارجية المصرية وعلى الاقتصاد المصرى ككل .

ولاشك أن هذه الاتفاقيات قد أثرت وسوف تؤثر على الأسواق المصرية وذلك من خلال الاتى:

- إن عدم وجود أولويات فى العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول الاتفاقيات سوف يعقد السياسة التجارية المصرية ، ويجعل هناك صعوبة لراسمي السياسات التجارية فى اتخاذ القرار وذلك بسبب تداخل وتقاطع الدوائر التجارية التى تنظمها هذه الاتفاقيات سواء الثنائية أو الإقليمية[١٩].
- إن دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ سيخلق العديد من المشاكل فى الأسواق الداخلية المصرية ، حيث ستعانى من منافسة العديد من المنتجات الخارجية لمثيلتها المصرية ، وفى أحوال كثيرة لن تتمكن المنتجات المصرية من المنافسة فى السوق ، وذلك بسبب الأعباء المحملة على المنتجات المصرية مقارنة بغيرها من الدول المنافسة فى صور فروق فى أسعار الأراضى والطاقة على سبيل المثال.
- أن هذه الاتفاقيات سوف تعمل على توسيع الأسواق أمام المنتجات المصرية لتشمل أسواق الأطراف الأخرى مع مصر فى هذه الاتفاقيات، إلا أن دخول المنتجات المصرية ونفاذها إلى تلك الأسواق الخارجية لا تضمنه هذه الاتفاقات، وإنما الضامن الحقيقى هو السعر التنافسى والجودة والمواصفات القياسية للسلع المصرية.
- من المحتمل فى خلال هذه الاتفاقات تعرض السوق المصرى لبعض الممارسات التجارية غير المشروعة مثل الإغراق، الدعم، الزيادة المفاجئة للواردات أو الاحتكار الأمر الذى يعنى ضرورة وجود أطر تشريعية ومؤسسية لحماية هذه الأسواق من تلك الممارسات وحماية المستهلك منها.

خلفية تدريب المناطق الصناعية المؤهلة QIZs

إن مبادرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا ومصر أو دول الشرق الأوسط تأتي في الواقع في إطار توجه أمريكي عام لإبرام هذه الاتفاقية مع دول في مناطق أخري من العالم، وتعد جزءاً من استراتيجية أمريكية مخططة لتشمل نصف الكرة الغربي. إلا أن المبادرة مع العالم العربي تشتمل بالإضافة إلي ذلك علي خصوصية تنبع من الوضع السياسي في الشرق الأوسط والذي يدفع الى التشكك في مدي التزام الولايات المتحدة الأمريكية واقعياً بعملية تحرير التجارة مع دول الشرق الأوسط وفقاً للمعايير الموضوعية وليس بممارسة الكيل بمكيالين في الأمور الاقتصادية كما هو حادث في المجال السياسي – ويتضح ذلك من أن المبادرة الأمريكية تجعل إسرائيل بعداً ثالثاً في العلاقات الأمريكية العربية حيث تجعل تحرير التجارة معها عبر البوابة الإسرائيلية ، وهو ما يبدو جلياً في طرح فكرة إنشاء " المناطق الصناعية المؤهلة مع إسرائيل كشرط لتصدير المنتجات العربية المنتجة في هذه المناطق إلى أسواق الولايات المتحدة

الأمريكية مع التمتع بالإعفاءات الجمركية ، والمقصود من ذلك هو دمج إسرائيل في المنطقة من خلال البعد الاقتصادي بغض النظر عن التوصل إلى سلام في المنطقة .

وهذا مما حدي بأمريكا إلى استخدام قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقيات تحرير التجارة لتحقيق مصلحة طرف ثالث (هو إسرائيل) مما يتنافي مع الأصل في استخدام قواعد المنشأ الذي يهدف استخدامها أساساً وفي المقام الأول لمنع طرف ثالث ليس عضواً في الاتفاقية من الاستفادة من مزايا تحرير التجارة بين طرفي الاتفاقية .

المناطق الصناعية المؤهلة Qualifying Industrial Zones (QIZs)

تعريف

قدم مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مبادرة متكاملة لدفع وتطوير العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل فى الأساس، وقطعت الأردن شوطاً كبيرا فى هذا الموضوع وحددت بعض دول منطقة الشرق الأوسط مثل المغرب ومصر كذلك تركيا لتكون محلاً لهذه الاتفاقات .

وتعتبر الـ (QIZs) حالة خاصة من مناطق التصدير الصناعية وينطوى هذا المفهوم على إعطاء فرصة استثنائية للتمتع بحصة فى السوق الأمريكى بدون جمارك .

إن المناطق الصناعية المؤهلة تتم بين دولة من دول الشرق الأوسط ، والطرف الثانى هو إسرائيل (بالضرورة وكشرط ملزم) وبموافقة أمريكا ، وتصدر منتجات هذه المناطق إلى السوق الامريكى دون فرض حصص أو جمارك . وهذا يعنى أن منتجات هذه المناطق تتمتع بميزة نسبية فى السعر مقارنة بالسلع المماثلة لها والمصدرة إلى أمريكا من دول أخرى .

هناك مواصفات للسلع المصرية التى تدخل السوق الامريكى دون جمارك :

أ- أن تكون سلعاً جديدة ومختلفة عن السلع المصدرة من قبل وأن تكون منتجة فى الـ (QIZs)

ب- أن يكون ٣٥% من قيمة السلع المصدرة ينتج فى المناطق المؤهلة ، وعليه يمكن تقدير قيمة المنتجات بالطريقة التالية : ١١,٧% على الأقل من المنتج النهائى لابد أن يتم تصنيعه فى هذه المناطق (مصر) ، و١١,٧% يكون إنتاجه فى إسرائيل[٢٠] أو ٧% فى حالة السلع العالية التقنية ويمكن استخدام مكونات ذات منشأ الولايات المتحدة الأمريكية بحيث لا تزيد المكونات عن ١٥% من قيمة السلعة .

ج- باقى نسبة الـ ٣٥% يمكن أن ينتج فى الأردن أو إسرائيل أو الضفة الغربية أو غزة ، والـ ٦٥% الباقية يمكن أن تكون من أى بلد فى العالم .أو تكون السلع مؤهلة للتصدير إلى أمريكا إذا ساهمت كل من مصر وإسرائيل بنسبة ٢٣% على الأقل من التكلفة الإجمالية من هذه السلع .

د- تقوم لجنة مشتركة بالإشراف علي تنفيذ الأحكام المتفق عليها الخاصة بتلك المناطق ، وتجتمع كل ربع سنة لمراجعة تنفيذ الشركات لأحكام البرتوكول وإعداد كشوف بالشركات العاملة في هذه المناطق كذلك الشركات الراغبة في الانضمام لهذه الترتيبات .

ه- تشتمل الصناعات التى ستستفيد من هذه الترتيبات الصناعات النسجية - في الأساس- ثم الصناعات الجلدية والكيماوية ، ومواد البناء والسلع الغذائية المصنعة وأية صناعات أخرى يتفق عليها .

الفرق بين المناطق الصناعية المؤهلة والمنطقة الحرة

١. اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة تمنح السلع المصدرة من الدولة العربية إلى السوق الأمريكي إعفاءات لا تمنح للمنتجات الأمريكية الداخلة إلى السوق العربى أى أن الالتزامات غير متكافئة وهى فى هذه الحالة فى صالح الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية .

٢. تطبق الإعفاءات من الرسوم الجمركية والحصص الكمية من اليوم الأول لتنفيذ الاتفاقية إعفاءا كاملاً منذ البداية . فى حين فى حالة المناطق الحرة وكما هو معروف ينفذ الإعفاء تدريجياً بالنسب المتفق عليها والفترة الزمنية المتفق عليها (عشر سنوات مثلاً) .

٣. يشمل الإعفاء للسلع المصدرة من المناطق الصناعية المؤهلة السلع الصناعية فقط فى حين تدخل جميع السلع من القطاعات المختلفة فى اتفاق التجارة الحرة .

٤. فى اتفاقات المناطق الصناعية المؤهلة هناك شروط خاصة بمدخلات الإنتاج المطلوبة للقطاع الصناعى فيما يختص بقواعد المنشأ على ألا يقل الحد الأدنى من قيمة البضاعة المصدرة عن ٣٥% يتم إنتاجه فى هذه المناطق .

٥. ألا تزيد نسبة العمالة الأجنبية فى هذه الاتفاقية عن ٣٥% وأن يعمل المستثمرون على تقليصها تدريجياً – فى حين أنه فى حالة اتفاق التجارة الحرة تسرى الالتزامات العامة ، ويتم العمل بشروط قانون العمل المعمول به .

٦. قد يتم الإنتاج طبقاً لهذه الاتفاقية فى مناطق محددة جغرافياً – فى حين أنها مفتوحة فى حالة اتفاق التجارة الحرة وفي الحالة المصرية فقد تم تحديد ٧ مناطق جغرافية في إطار ثلاث محافظات كبرى تسمح بضم مناطق أخرى مستقبلاً أو توسعة المناطق القائمة[٢١] .

٧. وأخيراً وليس آخراً وهو أهم ما يفرق اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة عن المناطق الحرة إلزام الأطراف العربية بالشراكة مع دولة إسرائيل كشرط لازم .

آثار إنشاء الـ (QIZs) علي الاقتصاد المصرى

من المتوقع أن يؤدى إعفاء صادرات هذه المناطق الى الولايات المتحدة من الرسوم الجمركية إلى رفع القدرة التنافسية لها في الأسواق الأمريكية .

وبالتالي زيادة حجم الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكي – كما ان صادرات المنسوجات المصرية ستتمكن من مواجهة الآثار السلبية المترتبة علي إنهاء العمل في أول يناير ٢٠٠٥ بالاتفاقية الدولية للملابس والمنسوجات لمنظمة التجارة العالمية ، والتى كان يتم في نطاقها تحديد حصص لصادرات الدول النامية من المنتجات النسجية ، وبالتالي كانت هناك قيود علي حجم صادرات بعض الدول المصدرة للمنتجات النسجية ذات الأسعار الرخيصة ، مما كان يمكن الدول النامية الأخرى ومن بينها مصر من تصدير منتجاتها النسجية للسوق الأمريكي ، ومن المتوقع بعد انتهاء العمل باتفاقية الملابس والمنسوجات أن تواجه صادرات هذه المنتجات النسجية المصرية منافسة شديدة من صادرات المنسوجات ذات الأسعار الرخيصة لذلك فإن إقامة المناطق الصناعية المؤهلة واستفادة صادراتها من الإعفاء من الرسوم الجمركية سيؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية لها لمواجهة هذه الآثار السلبية .

كما أن ذلك سيوفر فرصاً إضافة للعمل في هذه المناطق وبالتالي ستكون له آثار ايجابية علي زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة .

كما ستؤدى هذه الاتفاقية إلى زيادة حجم الاستثمارات وذلك لأن مستثمرين جدد بدءوا بالفعل في المطالبة بإقامة مشروعات جديدة كما بدأ عدد من المشروعات القائمة في توسيع خطوط الإنتاج ، كذلك ستزيد هذه الاتفاقية من قدرة السوق المصرى علي جذب المزيد من الاستثمارات العالمية حيث ان فرص تسويق المنتجات باتت مضمونة ، هذا بالإضافة إلي اقتران هذه الاستثمارات بإمكانيات تكنولوجية متقدمة تتواكب مع برنامج تحديث الصناعة المصرية وتعديل بعض القوانين المتعلقة بها .

والمتتبع للمناطق الصناعية سواء العامة أو الخاصة المؤهلة بالأردن – يلاحظ أن النسبة الغالبة من المشروعات التى أقيمت بها اتجهت جميعها إلى إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة والملابس التريكو[٢٢]، وهي تتمتع حالياً بقدرة علي المنافسة وقد يستمر ذلك إلى بضع سنين أخرى . إلا أن استمرار هذه القدرة التنافسية معرض للتآكل في المستقبل، بفعل المنافسة التى انطلقت منذ بداية عام ٢٠٠٥، ومع إلغاء التعامل من خلال الاتفاقية العامة للألياف، مثل هذه المنافسة قد تدفع الشركات صغيرة الحجم إلى التوقف عن الإنتاج حيث لا يمكنها التمتع بمزايا الإنتاج الكبير الذي تتمتع به الشركات الأكبر وحتى هذه الشركات فإن عددها ليس بالكبير .

٨٠٢ توسع الاتحاد الأوروبى

يمكن القول أن عملية توسع الاتحاد الأوروبى التى تمت اعتبارا من مايو ٢٠٠٤ بانضمام عشر دول جديدة هى الأكبر والأعمق تأثيراً ، حيث زادت مساحة الاتحاد الأوروبى ٣٤% وزاد عدد سكانه بنحو ٧٥ مليون نسمة وقد ألقى هذا التوسع بظلاله على العلاقات الأوروبية – الأوروبية من ناحية ، وكذا العلاقات الأوروبية مع دول ثالثة خارج الاتحاد من ناحية أخرى ، والتى أصبح عليها أن تتعامل مع سوق واحدة بقواعد تجارية واحدة وتعريفة جمركية موحدة وإجراءات إدارية موحدة ٠

ولهذا التوسع آثار متعددة منها :

١- خلق وتحويل التجارة

يؤثر انضمام الدول إلى اتفاقات تجارة حرة أو تكتلات اقتصادية إقليمية على حركة التبادل التجارى بين الدول المنضمة إلى التكتل من ناحية ، وبينها وبين الدول خارج التكتل من ناحية أخرى ، فقد تتحول بعض الدول من أعضاء الاتحاد إلى استيفاء احتياجاتها من الدول المنضمة حديثا إلى الاتحاد ، وهو الأمر الذى قد يؤثر بالسلب على بعض الدول داخل وخارج الاتحاد ، إلا أن توسع السوق الأوروبية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الجديدة وارتفاع مستويات الدخل والرفاهية الاقتصادية التى يمكن أن تنجم عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى ، قد يؤدى الى خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات ٠

ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، فإنه بانضمام الدول العشر الجديدة للاتحاد الأوروبى فإنه سيسيطر على حوالى ١٩% من حركة التجارة العالمية وأن حجم التجارة لكل دولة سيزيد بحوالى ١,٥% من الحجم الحالى نتيجة إزالة الحواجز الجمركية ، وسيترتب على ذلك زيادة صادرات الاتحاد الأوروبى إلى الدول العشر المنضمة حديثا بنسبة ٣٠% وبالتالى زيادة الصادرات الكلية لدول الاتحاد بنسبة ١,٥% ٠

وبالنظر الى القطاعات الواعدة التى ستتأثر ايجابيا وتتاح لها فرص جيدة للتصدير إلى الدول المنضمة حديثا ، فهى القطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة والتى تمتلك دول الاتحاد فيها ميزة تنافسية فى حين أن الدول المنضمة حديثاً ستحقق ميزة تنافسية فى الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعات المنسوجات والملابس والأحذية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعات المطاط والبلاستيك والحديد والصلب واللدائن ٠

وإذا ما نظرنا إلى حجم التبادل التجارى بين الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبى وباقى دول الاتحاد ، فسنجد أنها بلغت نحو ٢٣١,٧ مليار يورو خلال عام ٢٠٠٢ وهذا ما نسبته ٦,٥% من اجمالى تجارة الاتحاد الأوروبى سواء البينية أو خارج دول الاتحاد والتى تبلغ نحو ٣٥٨٨ مليار يورو ٠

وبالنظر إلى هيكل الصادرات من الدول العشر المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبى وانعكاسات ذلك على بقية البلدان المرتبطة بعلاقات اقتصادية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي نجد أن بولندا وجمهورية التشيك ستكونان أكبر المنافسين لبعض الدول خاصةً المتوسطية مثل مصر وتونس والمغرب والأردن ، وذلك فى قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة خاصةً مع حصول المصانع البولندية على تسهيلات إضافية بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي فى حين أن الجزائر لن تتأثر بنفس درجة تأثر الآخرين حيث إن معظم صادراتها من الهيدروكربونيات ٠

يضاف إلى ما سبق أن الصادرات البولندية من السلع الزراعية خاصةً من الخضراوات والفواكه الطازجة إضافة إلى الصادرات القبرصية من البطاطس يمكن أن تشكل منافساً للصادرات الزراعية من سوريا ولبنان ومصر والمغرب ٠

٢- آثار التوسع على تدفقات الاستثمار

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من دول الاتحاد الأوروبي إلى بقية دول العالم خلال عام ٢٠٠٢ حوالي ١٤٠ مليار يورو ، بنسبة اقل من ٤٨% عن تدفقات الاستثمار خلال عام ٢٠٠١ ، فى حين بلغت تدفقات الاستثمار إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٢ نحو ٧٦ مليار يورو بنسبة أقل من ٣٥% عن المتحقق عام ٢٠٠١ ٠

وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الاستثماري الرئيسي للاتحاد الأوروبي حيث استقبلت نحو ٣٣% من اجمالى الاستثمارات الأوروبية فى حين مثلت الاستثمارات الأمريكية نحو ٤٢% من اجمالى الاستثمارات التي تدفقت على الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٢ ٠

وتتوقع المفوضية الأوروبية أن تزداد نسبة الاستثمار فى الدول المنضمة حديثا بعد التوسع من ١,٩% لتصل إلى ٧,٣% عام ٢٠٠٥ ، ويعود ذلك إلى اتجاه الدول المنضمة حديثاً إلى تعديل أسعار الفائدة لتقارب مثيلاتها فى دول الاتحاد الأوروبي وحاجتها إلى تحسين البنية الأساسية فضلاً عن الزيادة المتوقعة فى معدلات النمو فى الاتحاد الأوروبى٠

وهكذا قد يتأثر حجم التدفقات الاستثمارية إلى الدول الأخرى خارج الاتحاد وخاصةً دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر ، إلا أنه قد يعوض ذلك اتفاق المشاركة الأوروبي المصرى .

٣- آثار التوسع على المساعدات المالية

تستند فلسفة الاتحاد الأوروبى فى تقديم المساعدات المالية على اعتبار أن هذه المساعدات تسهم فى تقليل التفاوت بين الدخول، وحينما بدأ توزيع الجزء الأكبر من المساعدات الإقليمية فى أوروبا فى منتصف السبعينات القرن الماضى كان ٤٤% من سكان الاتحاد يعيشون فى المناطق المؤهلة لتلقى هذه

المساعدات ، إلا أنه بحلول عام ١٩٩٧ زادت هذه النسبة لتصل إلى ٥٢% ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة بعد انضمام الدول العشر الجديدة اعتبارا من الأول من مايو ٢٠٠٤ ٠

وفى هذا الإطار فإن التوسع الذي تم فى عضوية الاتحاد الاوروبى قد أثار مخاوف بعض الدول المتلقية للمساعدات مثل أسبانيا والبرتغال واليونان خشية فقدان حصتها فى المساعدات الأوروبية ، ونفس الأمر ينطبق على بعض الدول خارج الاتحاد الاوروبى خاصة دول جنوب البحر المتوسط والمرتبطة باتفاقات مشاركة أورومتوسطية مع الاتحاد الاوروبى والتى تتلقى مساعدات فى إطار برنامج الميدا (Meda) ، حيث إن هذه الدول تخشى من تأثير التوسع على حصتها فى المساعدات الاقتصادية رغم تأكيدات مسئولي الاتحاد الأوروبي أن برامج المساعدات المقدمة للشركاء في جنوب البحر المتوسط تتم من خلال خطوط تمويل وموازنات تختلف عن تلك المقدمة للدول المنضمة حديثاً للاتحاد ، وان البرنامج الوطنى التأشيرى للمساعدات الأوروبية قد حدد سلفا المساعدات المقدمة لدول جنوب المتوسط ومنها مصر والمغرب وتونس لعامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وبشكل مستقل عن تأثير التوسع ٠

٤- التوسع وقضايا الهجرة وانتقال العمالة

بالنظر إلى معدلات البطالة فى الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي نجدها تبلغ ١٩,٨% فى بولندا ، ١٧,١% فى سلوفاكيا ، ١٢,٧% فى ليتوانيا ، ١٠,٥% فى لاتفيا ، ٨,٢% فى مالطة فى حين تتراوح معدلات البطالة فى دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة الأخرى بين ٧,٤% و ٨% خلال عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ٠ وفى ظل حاجة السوق الأوروبية إلى العمالة الرخيصة فى ضوء ارتفاع أجور العمالة الأوروبية فمن المتوقع تدفق العمالة من دول شرق ووسط أوروبا المنضمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبى إلى بقية دول الاتحاد ٠

وتكتسب قضية الهجرة أهمية متزايدة فى الوقت الراهن فى ظل تنامى مشاعر العداء تجاه الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا نتيجة لحساسيات أمنية ودينية مما يدعم الاستعانة بالعمالة القادمة من شرق ووسط أوروبا ٠

٥- التوسع والشراكة الأوروبية المتوسطية

تمثل منطقة جنوب البحر المتوسط أهمية خاصة فى السياسة الخارجية لبعض الدول الأوروبية خاصة المتوسطية منها مثل فرنسا وأسبانيا والبرتغال واليونان ٠ ومنذ عملية برشلونة فى ١٩٩٥ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف ارتباطه بمنطقة جنوب البحر المتوسط من خلال اتفاقات مشاركة وتعاون اقتصادي مع العديد من الدول مثل المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ، والمفاوضات الجارية حالياً مع سوريا وذلك بهدف توسيع مجال السوق الأوروبية ومعالجة العديد من القضايا المتعلقة بالهجرة وأمن جنوب أوروبا ٠

ومما لاشك فيه أن توسع الاتحاد الأوروبي وضم عشر دول جديدة، إضافة إلى المفاوضات الجارية لضم رومانيا وبلغاريا، قد يدعم توجه الاتحاد الأوروبي نحو الاشتغال بمشاكله الداخلية مع الدول المنضمة حديثا والتى قد تتدفق العمالة والهجرة منها إلى داخل الاتحاد ٠ كما ستتجه المساعدات لتأهيل هذه الدول وهو الأمر الذى قد يؤثر فى المدى المتوسط والطويل على توجه الاتحاد الاوروبى تجاه جنوب وشرق البحر المتوسط كما تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن بعض دول وسط شرق أوروبا ترتبط تقليدياً بعلاقات تجارية واقتصادية مع ألمانيا لتركيز اهتمامها على هذا المحور بخلاف اهتمام فرنسا والبرتغال وأسبانيا التقليدى بجنوب البحر المتوسط ، وهو الأمر الذي يجعل البعض يرى إمكانية تنافس فرنسي – ألمانى فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الجديدة خاصة مع إمكانية انتقال مركز الثقل فى القارة الأوروبية إلى منطقة الوسط بقيادة ألمانيا ، وهنا تبرز أهمية الاندماج الاقليمى لدول جنوب البحر المتوسط لتقوية موقفها التفاوضي تجاه الاتحاد الأوروبي وتنسيق سياساتها الخارجية وتنويع خياراتها الاقتصادية والتجارية الاستراتيجية من خلال الارتباط مع تكتلات اقتصادية إقليمية أخرى للحفاظ على التوازن فى علاقاتها الاقتصادية الدولية٠

فالاتحاد الأوروبي باجمالى ناتجه المحلى الذي بلغ نحو ٩,٤ تريليون يورو عام ٢٠٠٣ ، ومتوسط دخل الفرد فيه الذي بلغ نحو ٢٥ ألف يورو خلال نفس العام يمثل سوقاً ضخمة يتطلع إليها العديد من الدول ، ومما لاشك فيه أن تقوية الروابط التجارية والاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي تتيح للدول العربية ومنها مصر ، هامشاً للمناورة السياسية على الساحة الدولية ، أخذاً فى الاعتبار الحساسية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه التعاون المكثف واتفاقات المشاركة الأورومتوسطية وسعيها لطرح مبادرات مضادة مثل مبادرة الرئيس بوش لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية .

٩٠٢ ارتفاع أسعار النفط عالمياً

تعددت الأسباب التى أدت إلى الارتفاع المفاجىء والكبير فى أسعار النفط وخاصة فى منتصف شهر مايو ٢٠٠٤ حيث ارتفع سعر البترول الخام إلى ٤٢ دولارا للبرميل ليصل بذلك إلى أعلى مستوى له منذ ٢١ عاما ٠ ومن الأسباب التى أدت إلى هذا الارتفاع :

- السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وما ارتبط بها من تصاعد للمقاومة فى العراق وحالة عدم الاستقرار فى الأراضي الفلسطينية والتى كان من شأنها ازدياد المخاوف بشأن أمن إمدادات البترول القادمة من تلك المنطقة خاصةً فى ظل الهجمات التى وقعت مؤخرا فى السعودية وتزايد المخاوف من استهداف منشآت البنية الأساسية للنفط فى السعودية بما قد يؤثر بالسلب على حجم الإنتاج السعودى أكبر مصدر للنفط فى العالم ٠
- انخفاض المخزونات الأمريكية من النفط بشكل عام والبنزين بشكل خاص ، مع انتهاج أمريكا الاستراتيجية الرامية لزيادة الاحتياطى النفطى الامريكى حتى يصل إلى أقصى طاقة استيعابية له ٠

- النمو الشديد للطلب على البترول فى العالم خاصة خلال الفترة الحالية ، فقد تزايد استهلاك النفط فى العالم بشكل تدريجى من مليونى برميل يوميا فى بداية القرن العشرين إلى ٨ مليون برميل يوميا فى منتصف القرن ٠ حتى وصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧٥ مليون برميل إلى أن وصل إلى مستويات أكثر بكثير الآن خاصة بعد تزايد استهلال الصين لتصبح ثانى أكبر دولة مستهلكة للبترول بعد أمريكا ٠
- الاضطرابات فى مناطق كثيرة من العالم مثل جورجيا والتى بها أكبر منشآت التكرير فى المنطقة ، والاضطرابات الطائفية فى نيجريا عضو منظمة الأوبك وأكبر منتجي النفط فى أفريقيا ، كذلك الاضطرابات فى فنزويلا والتى تعد من أكبر منتجى ومصدرى النفط فى العالم ٠
- قرار دول الأوبك فى أول ابريل ٢٠٠٤ بخفض سقف الإنتاج بمعدل مليون برميل يوميا ليصل إلى ٢٣,٥ مليون برميل فى اليوم ٠ ويذكر أن منظمة الأوبك تسهم بنصف صادرات العالم تقريبا من البترول الخام ٠

وكان نتيجة ارتفاع أسعار البترول على هذا النحو أن ترتبت آثار متعددة على الاقتصاد العالمى بصفة عامة حيث ينتظر أن يؤدى ذلك إلى تراجع فى معدلات نمو الاقتصاد العالمى، وكذلك الاقتصادات المختلفة ٠ فقد تأثرت اقتصادات الدول المستهلكة للنفط مثل دول شرق آسيا والتى تعتمد كليا على استيراد احتياجاتها النفطية ٠ إلا أن الدول الأوروبية كان تأثير الارتفاع فى أسعار النفط عليها غير كبير وذلك بسبب تدنى قيمة الدولار بالنسبة لليورو والذى عوض وقابل ذلك الارتفاع ٠

أما بالنسبة للاقتصاد الامريكى فقد أظهرت الدراسات أن أثر ارتفاع أسعار النفط كان سلبياً على مستويات الاستهلاك ، كما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج فى مختلف قطاعات الاقتصاد الامريكى مما يؤدى إلى ضعف قدرة المنتجات الأمريكية على المنافسة داخلياً وخارجياً ويترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة ٠

هذا ويؤدى الارتفاع المبالغ فيه فى أسعار النفط إلى زيادة مخاوف الدول المنتجة له حيث قد يؤدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم ، كما يؤدى إلى تباطؤ فى معدلات نمو اقتصاديات الدول المستهلكة وانخفاض فى مستويات استهلاكها من النفط مما يضعف بدوره الطلب فى السوق العالمية وما يصاحب ذلك من أثر سلبي على أسعاره ٠ إلا أن التحليل المبدئى يشير إلى أن هذا الارتفاع الكبير أدى إلى تحقيق هذه البلدان أرباحاً متزايدة خاصةً فى دول الشرق الأوسط وارتفاعا فى معدلات نمو الدول المنتجة وخاصة السعودية حيث وصل معدل النمو إلى ٦,٤% ، وفى الكويت إلى ٩,٩% ٠

كما لا يخفى الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط على بعض الصناعات بصفة خاصة أكثر من غيرها ، وعلى رأس هذه الصناعات تأتى صناعة الطيران العالمية حيث يأتى هذا الارتفاع ليكرس أكبر ركود شهدته تلك الصناعة بسبب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتى قدرت خسائرها بحوالى ٣٠ مليار دولار خلال الثلاث سنوات الماضية، كذلك ويرتبط بصناعة الطيران الأثر السلبى على السياحة العالمية أيضاً ٠

١٠٠٢ التأثير المتبادل بين السوق المصرى والأسواق العالمية

بعد استعراض كل هذه المتغيرات الاقتصادية والسياسية الجذرية التى حدثت علي الساحة العالمية والمحلية ، قد يكون من المناسب أن نحاول أن نحلل إلى أى مدى ستؤثر هذه المتغيرات علي أوضاع السوق الوطنى ؟ وما هي طبيعية هذه الآثار ؟ وإذا كان من الواضح التأثير الخارجى علي أسواق السلع والخدمات المصرية بعد أن أصبحت هياكل وحدود الأسواق غير محددة ، وذلك بفعل انفتاح أسواق الدول النامية وبسبب الاعتماد المتزايد لأسواق هذه الدول علي العالم الخارجي ، مما يؤدى إلى قوة تأثير هذه المتغيرات علي حركة تلك الأسواق ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن للأسواق العالمية أن تتأثر بما يحدث علي ساحة الأسواق المحلية للدول النامية ؟ وما هي طبيعة هذه الآثار ؟ وما مدى قوة تأثيرها ؟

١- فيما يلي سنحاول أن نحدد آثار هذه المتغيرات العالمية علي الأسواق المحلية في مصر وخاصة اثر العولمة واعتماد أحكام دورة ارو جوى وقيام منظمات التجارة العالمية والذي انعكس في الأساس في التحول التدريجي عن نموذج التنمية والتخطيط المركزي والإدارة الحكومية إلى نماذج أكثر اعتماداً علي الحوافز وتشجيع وتنمية دور القطاع الخاص كشريك رئيسى للتنمية والاعتماد بشكل أساسي علي اقتصاديات السوق الحر ويمكننا أن نجمل هذه الآثار في التالي :

أ - تغير أنماط الاستهلاك مما يؤثر بالضرورة علي أوضاع السوق (جانب الطلب) :

- وذلك من خلال الانفتاح علي العالم الخارجي وثقافته عبر ثورة الاتصالات التى واكبت الاتجاه إلى العولمة والحرية الاقتصادية .. وتنامي نتيجة ذلك الإتجاه نحو استهلاك السلع والمنتجات التى تنتجها الشركات العالمية. وترتب علي ذلك أيضا أن تحديد الأسعار المحلية أصبح يتم علي ضوء الأسعار العالمية مع عدم قدرة الشركات المحلية علي المنافسة لا من حيث السعر ولا من حيث الجودة ، كما أدى تغير نمط الاستهلاك إلى تغير هيكل الإنتاج واتجاه الاستثمارات إلى مجالات الإنتاج الاستهلاكي الترفي لإرضاءأذواق المستهلكين وتحقيق أهداف الربح العالية المطلوبة.
- عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية وإحلالها بالمنتجات التي تنتجها الشركات العالمية في السوق من خلال وكلائها، وحيث ينخفض سعرها وتزيد جودتها عن المنتج المحلي .
- وحتى بالنسبة للسلع الأجنبية والتي لا تتمتع بجودة عالية مثل المنتجات الصينية ودول شرق آسيا التي غزت الأسواق المصرية فإن ضعف القوة الشرائية لدى المستهلك المصري ، وعدم قدرة أسعار المنتجات المحلية علي المنافسة أدت إلى اتجاه المستهلك إلى إشباع احتياجاته من هذه المنتجات وبالتالي خسارة الشركات الوطنية وارتفاع معدلات الإفلاس وخروج كثير من الشركات من السوق .
- ارتفاع معدل البطالة الناجم عن حالة الكساد التى سيطرت علي السوق المصرى كنتيجة لما سبق ذكره، وكذلك الاتجاه في مجال صناعة الخدمات إلى تلك التى تعتمد علي كثافة المعرفة والكثافة الرأسمالية.

- زيادة فاتورة الغذاء وذلك لإلغاء دعم الإنتاج والصادرات عن السلع الزراعية ؛ حيث إن مصر تعتمد بشكل أساسي علي الواردات في مجال السلع الزراعية وبالأخص السلع الغذائيـــة .. إذا لـــم يتجـــه المنتجون إلى زيادة إنتاجهم سواء بزيادة إنتاجية الفدان أو بزيادة المساحة المستصلحة ، مع إعادة هيكلة الإنتاج لصالح الحاصلات التى ارتفعت أسعارها ، مما يقلل من فجوة الغذاء بدلاً من زيادتهـــا وينمي القدرة التصديرية للزراعة المصرية بصفة عامة .

هذا من ناحية التغير في جانب الطلب .

ب- أما جانب العرض فإنه يلاحظ وكنتيجة منطقية للتغيرات الاقتصادية المتلاحقة عالميا ومحليا أن:

- حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال أدت إلى تزايد درجات التشابك الاقتصـــادى والاعتمـــاد المتبادل بين الدول والشركات دولية النشاط ، وقد أدى ذلك إلى تحويل الأسواق من أســـواق وطنيـــة محلية إلى سوق عالمي تباع فيه سلع عالمية تحمل ماركات عالمية .

وتحاول الشركات دولية النشاط توسيع مجال نشاطها في دول العالم الثالث وذلك في محاولة منها للتحكم في مصادر الطاقة والمواد الخام الضرورية واللازمة لمصانعها . ومحاولـــة تفـــادى مخـــاطر الاستثمار في مجال واحد كذلك تفادى مخاطر الاستثمار في مكان واحد ، وذلك لفتح أســـواق جديـــدة لمنتجاتها والاستفادة من حوافز الاستثمار التى تمنحها بعض حكومات الـــدول الناميـــة للاســـتثمارات الأجنبية بالإضافة إلى الهروب من أعباء تطبيق قوانين المحافظة علي البيئة في البلدان المتقدمـــة – وكان من نتيجة ذلك أن أدى وجود فروع هذه الشركات في أسواق الدول النامية ومنها مصر ، إلـــى تغيير توجه السوق من سوق محلي أو وطنى إلى سوق عالمي اختفت فيه حدود الأسواق مع زيـــادة حدة المنافسة.

- مع زيادة العوامل التنافسية اتجهت المشروعات نحو التكامل والاندماج وذلك لزيـــادة القـــدرة علـــي استيعاب التكنولوجيا الحديثة والسيطرة علي السوق المحلي مع زيادة القدرة علـــي النفـــاذ للأســـواق الدولية . وتتضح أهمية الاندماجات في بعض القطاعات الاقتصـــادية مثـــل الاتصـــالات ، البتـــرول، المصارف ، الإعلام والصحافة وبعض الصناعات مثل السيارات والدواء .

وبالنسبة للسوق المصري فقد بلغت قيمة عمليات الاندماج أكثر من مليار جنيـــه عـــام٢٠٠٣ [٢٣] وتركزت في مجالات الأدوية والسلع الغذائية والحديد والصلب والخدمات المالية ، وتؤدى هذه الظاهرة إلى خلق أوضاع احتكارية في السوق وظهور معوقات للدخول أمام المنافسين المحتملين . كما يمكن أن يؤدى ذلك في حالة الشركات الأجنبية إلى استغلال السوق بحيث يدفع ذلك إلى خروج الشركات المحلية من السوق مع سيطرة هذه الشركات علي قنوات التوزيع . ولكن من ايجابيات الاندماج أن يتم ذلك بين الشركات الوطنية حيث يمكنها ذلك من تكوين كيانات كبيرة وقادرة علي المنافسة والتصدير والصـــمود في الأسواق .

- تعرض السوق المصرى نتيجة لتطبيق نظام السوق الحر لبعض الارتباك الناجم عن عدم ملاحقة الأطر التشريعية لما يجرى من تغيرات علي الساحة الاقتصادية للأسواق ، فقد تعرض السوق المصرى الى كثير من الممارسات الاحتكارية وحالات من الإغراق والدعم والزيادة المفاجئة للواردات .

وقد تدارك المسئولون ذلك فصدر أخيراً قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار و أنشئ مجلس لمحاربة الإغراق وجارى العمل علي إصدار قانون حماية المستهلك .

٢- وبالانتقال للإجابة علي التساؤل الهام التالي : وهو مدى تأثر الأسواق العالمية بما يحدث في الأسواق المحلية فأننا نميل إلى الاعتقاد بأن هذه الآثار يمكن أن تكون محدودة وفي أسواق معينة مثل أسواق النفط ، وليس خافياً وكما سبق ذكره ما تعرضت له الأسواق الدولية من جراء ارتفاع أسعار النفط فى الدول المنتجة له علي معدلات النمو في البلدان المتقدمة ومستويات الأسعار بها ومعدلات البطالة الناجمة عن انحسار نشاط الصناعات في البلدان المتقدمة نتيجة لارتفاع أسعار النفط .

كذلك قد يكون لسوق العمل آثار علي أسواق واقتصادات الدول المتقدمة ، فمن المعروف أن ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية ومنها مصر يدفع الشباب أو الايدى العاملة للهجرة للبحث عن عمل ذا عائد اعلي ، وتتجه قوة العمل هذه إلى الدول الأوروبية والأمريكية بالأساس وكذلك لبعض الدول العربية المنتجة للنفط – مما دفع هذه الدول إلى سن كثير من التشريعات التي تحد من هجرة الايدى العاملة إليها حيث تعاني هذه الدول من معدلات بطالة عالية أيضاً في العقود الأخيرة ، كذلك من تداعي أحداث الحادى عشر من سبتمبر ومن الخوف من التعرض لهجمات إرهابية ومما لا شك فيه أن استغناء الدول المتقدمة عن العمالة الرخيصة لهذه الأسباب سيؤثر علي تكلفة الإنتاج بها وكذلك علي ارتفاع الأسعار الذي قد يؤدى إلى نقص معدلات الاستهلاك وبالتالي انخفاض معدلات النمو في هذه البلدان ، الأمر الذي سينعكس بدوره علي حجم تجارة هذه البلاد مع البلاد الأخرى وعلي الأخص مع الدول النامية ومنها مصر.

الهوامش

١. جلال أمين ، العولمة ، والواقع الاجتماعي للدول العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٨ أكتوبر ١٩٩٩ .

٢. محمد الأطرش : تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي – العدد ٢٦٠ بيروت ، ٢٠٠٠.

٣. أولريش ، ما هي العولمة ، منشورات الجمل ، ١٩٩٨.

٤. على فارزماند ، العولمة والإدارة العامة ترجمة د. حلمي شحادة يوسف ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠٠١ .

٥. عبد الباسط وفا ، سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار وانعكاساتها على الأسواق التنافسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٢١ .

٦. أمال عبد الحميد ، العولمة والثقافة الاستهلاكية ، الشكل والآليات ، ندوة المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

٧. هانس بيترمارتن وهارالد شومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس،عالم المعرفة ، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨ .

٨. هربرت شيللر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة ، الكويت، مارس ١٩٩٩ .

٩. ماجده احمد شلبي ، الاندماج المصرفي كأداة للنفاذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية في عصر التكتلات والكيانات العملاقة، المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين ٨–١٠ مايو ٢٠٠٣ – الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع .

١٠. فادية محمد عبد السلام – عمليات الاندماج والاستحواذ فيالعالم وموقف صناعة البرمجيات المصرية في المستقبل – ورقة مقدمه إلى ندوة الاندماجات والاستحواذات في الاقتصاد العالمي وآثارها المحتملة على الاقتصاد المصري – مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ١١،١٢ مارس ٢٠٠٣ .

١١. مغاوري شلبي علي ، سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ظل الاقتصاد الحر ، أهم التجارب الدولية مع دراسة للحالة المصرية، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٤ ، ص ٢٨٣ .

١٢. المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية الدورة ٢٠٠٢/٢٠٠١/٢١.

١٣. أحمد النوهي ، عادل وهدان ، استغلال الثروة المعدنية العربية في ظل العولمة ،مجلة التنمية الصناعية العربية العدد ٣٨، يناير ٢٠٠٠.

١٤. نفس المصدر السابق .

١٥. جمال زهران ، التحول نحو التنافسية في العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات الاقتصادية ،ورقة بحثية مقدمة لندوة الاندماجات والاستحوذات في الاقتصاد العالمي وأثارها المحتملة على الاقتصاد المصري،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مارس ٢٠٠٣.

١٦. حمد السيد سعيد ،الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ،سلسلة عالم المعرفة ،رقم ١٠٧ نوفمبر ١٩٨٦.

١٧. مغاوري شلبي علي ، الثلاثاء الأسود، الاثر على مصر والعالم كتاب الاهرام الاقتصادي ، العدد ١٦٨، ديسمبر ٢٠٠١.

١٨. علي لطفي ، التنمية والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثلاثون ، السنة السادسة عشر ، أكتوبر ٢٠٠٤.

١٩. مغاوري شلبي علي ، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية ، كتاب الأهرام الاقتصادي – العدد ١٨٨ ، أغسطس ٢٠٠٣.

٢٠. يحتل المكون الإسرائيلي في الاتفاق مع الأردن ٨%.

٢١. في التجربة الاردنية بدأ العمل بمنطقة واحدة ثم امتدت الى ٢١ منطقة صناعية مؤهلة .

٢٢. انظر مرجع سابق :بنك الصادرات والتمويل – التقارير القطاعية ٢٠٠٣

٢٣. فادية عبد السلام لمحليات الاندماج والاستحواذ العالمية وموقف صناعة البرمجيات في المستقبل ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة ٢٠٠٣ .

أهم نتائج الفصل الثانى

تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها هذا الجزء من الدراسة فـــى :

- أن المتغيرات المحددة لخصائص الأسواق فى ظل النظام العالمي الجديد هى : العولمـــة ، سياســـات الاندماجات والاستحواذات ، الشركات متعدية الجنسيات ، اتفاقيات منظمة التجـــارة العالميـــة ، الثـــورة التكنولوجية ، الاتفاقات التجارية ، اتساع مساحة الاتحاد الأوروبي ، ارتفاع أسعار النفط عالميا ، توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (Qizs) ، أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، التأثير المتبادل بـــين السوق المصري والأسواق العالمية حيث تعتبر الأسواق هي نقطة الالتقاء الرئيسية لهذه العوامل ، وذلك من خلال تأثرها بتغيير الأدوار المتعارف عليها لأطراف السوق مثل الدولة والمنتج والمستهلك ، حيـــث تؤثر هذه المتغيرات من خلال ما تفرضه من تحديات على أسلوب إدارة الاقتصاد العالمي وعلى أســـاليب التسويق والإعلان ، وعلى هياكل الأسواق ، وفى قدرتها على خلق كيانات مسيطرة .

ومن ثم فانه للتوافق مع هذه المتغيرات فان الدراسة توصى بالمقترحات التالية حتى يمكننا مواكبة الأحداث الجارية والتعامل معها من خلال أسواق جيدة :

- العمل على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري عموماً .
- ضرورة أيجاد أساليب جديدة للتعامل مع الأسواق وكيفية العمل على اختراقها وتجاوزها
- ضرورة إيجاد أساليب جديدة ومجالات جديدة من الخدمات التسويقية والتعامل مع مستويات معينة من السلع التي سيتم ابتكارها والتقنية التي سيتم إتاحتها .
- الاهتمام بالجودة والمواصفات القياسية .
- ضرورة توافر قواعد بيانات عن هياكل الأسواق وتطورها واتساعها ، رغبات المستهلك ، سلوكه ، اتجاهاته ، استجاباته .

الفصل الثالث

التشريعات المحيطة بالسوق المصرية

الفصل الثالث: التشريعات المحيطة بالسوق المصرية

فى إطار خصائص وسمات الأسواق فى الاقتصاد المصرى يتأثر السوق بالأطر التشريعية المحيطة به وما يترتب عليها من سياسات وإجراءات لضبطه، ويختص هذا الفصل باستعراض أهم ملامح الأطر القانونية والتشريعية والإجراءات الحالية والتعرف على مدى ملاءمة بعض الأفكار المطروحة فى مشروعات القوانين الجديدة واتساقها مع اعتبارات الشفافية والإفصاح وتحقيق اعتبارات العدالة والاتفاق مع القواعد الدستورية والقواعد العادلة لحماية المنافسة وتعظيم الفوائد المتوقعة من الأخذ بآليات السوق.

٣. ١ الدعم والإغراق

تشير التجربة المصرية إلى قيام الدولة فى مراحل سابقة بتقديم دعم مباشر لمستلزمات الإنتاج سواء للإنتاج الزراعى أو الصناعة . ومنذ عام ١٩٩١ ألغى هذا الدعم مع خصخصة الشركات . وفى عام ١٩٩٦/٩٥ تركز الدعم المباشر على دعم الأرز والشعير وذلك بنسبة ٥٠ % من تكلفة ضربه بقرار وزارى . أما الدعم الغير مباشر فقد صدر قرار وزارى بإلغاء رسوم الصادرات كلها فى عام ١٩٩٧، هذا فضلاً عن محاصيل كانت تدعم مثل البصل والثوم والبطاطس[١] .

وفى عام ٢٠٠٢ صدر القانون رقم ١٥٥ بشأن تنمية الصادرات حيث أنشىء صندوق يسمى (صندوق تنمية الصادرات) ويهدف إلى زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمية والعمل على خفض أعباء عمليات التصدير فى قطاعات الإنتاج السلعى والخدمى وله فى سبيل ذلك (المادة الثانية) :

أ - تشجيع تسويق المنتجات الوطنية فى الأسواق الخارجية .

ب - معاونة المنتجين على زيادة قدراتهم على التصدير عن طريق إجراء البحوث الفنية والتسويقية وإنشاء معامل الفحص ومراكز إصدار شهادات المواصفات .

جـ- تطوير شبكة الاتصال الالكترونى بالأسواق المستوردة ومؤسسات التطوير الوطنية والمنظمات التى تعمل فى تنشيط الصادرات .

د - التخفيف من الأعباء التمويلية على المصدرين لتتساوى مع المنافسين فى الأسواق العالمية .

هـ- تقوية قدرة المصدرين على التسويق والترويج فى مجالات الصادرات السلعية والخدمية.

و - تمويل دراسات أسواق التصدير وتحديد احتياجاتها النوعية والكمية وتعريف المصدرين بمطالب الأسواق الخارجية والضوابط التى تضعها على تداول السلع المستوردة .

المادة الرابعة

تنشأ وحدة مركزية بوزارة المالية مختصة بإدارة نظامى السماح المؤقت ورد الضرائب الجمركية المنصوص عليهما فى قانون الجمارك وبالأخص :

أ - النظر فى الطلبات التى تقدم من المصدرين للاستفادة من نظام السماح المؤقت وقبول القيد فى سجل يعد للمشتركين فى هذا النظام ٠

ب- تطوير نظام السماح المؤقت بما يحافظ على حقوق الدولة ويتفق مع قانون الجمارك ٠

ج- العمل على سرعة رد الضرائب والرسوم ٠

د- متابعة نتائج تطبيق نظام السماح المؤقت ومدى تأثيره على تنمية الصادرات ٠

هـ- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى تطبيق هذا النظام ٠

و- تجنب الخلاف حول أوضاع تطبيق نظامى السماح المؤقت ورد الضرائب الجمركية ٠

وتبلغ موارد صندوق دعم الصادرات ٦٥٠ مليون جنيه تم زيادتها بـ ١٥٠ مليون جنيه إضافية مخصصة لدعم صادرات المنتجات المصرية وتوفير مزيد من فرص العمل من خلال القطاعات التى يتم دعمها من الصندوق مثل قطاع الحاصلات الزراعية، والمنسوجات والملابس وغيرها من القطاعات ٠

دعم المستهلك

وفى محاولة تحقيق التوازن بين مستويات الأسعار والدخول النقدية كان هناك خياران أمام الحكومة احدهما الدعم النقدى والثانى الدعم العينى واستقرت الحكومة على البديل العينى من خلال دعم ٧ سلع أساسية جديدة أضيفت للمواطنين ربطاً على البطاقات التموينية بدعم قدره ٣,٢ مليار جنيه ويبلغ الدعم الذى تقدمه الحكومة للبطاقة التموينية الواحدة ٣٢٣ جنيه سنوياً للسلع السبع المدعمة بحيث تصل كمية السلع الموزعة على البطاقة التموينية إلى ٢٢.٥ كيلو قيمتها ٤٢ جنيهاً ٠

وحول الآثار المتوقعة والمتحققة من برنامج توزيع السلع المدعمة على البطاقات التموينية تشير إحدى الدراسات لبعض الجوانب الإيجابية والسلبية للبرنامج[٢] :

(١) تخفيض أسعار السلع المثيلة لتلك المدعمة فى منافذ القطاع الخاص نتيجة لانخفاض الطلب على السلع التى يتم صرفها على البطاقات التموينية (اتجاه أسعار الجملة لبعض السلع المثيلة لتلك المدعمة لانخفاض ما بين ١١%-٢٥% ، اتجاه أسعار التجزئة للسلع المثيلة لتلك المدعمة فى منافذ القطاع الخاص للانخفاض ما بين ٩%-٢٠% ٠

(٢) الجوانب السلبية للبرنامج وتتمثل فى ضآلة هامش الربح المقرر للبقالين التموينيين لتوزيع السلع الإضافية المدعمة (لم يتعد ١%) ٠

وعلى الرغم مما ذكر بخصوص الجوانب الإيجابية والسلبية لبرنامج الدعم فمن غير المعروف حتى الآن هل هذا النظام قد ترتب عليه زيادة التشوهات فى الأسعار فى السوق وما إذا كان قد ساهم فى الهدر الاقتصادى للموارد أم لا ، وهل ساهم فعلا فى تحسين توزيع الدخول لصالح الفئات محدودة الدخل أم لا ؟ ويظل السؤال المطروح هل الدعم النقدى سيكون أفضل من الدعم العينى لتحقيق هذه الأهداف ؟

٣. ١. ١ الإغراق فى السوق المصرية

تشير المادة الثامنة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إلى حماية الإنتاج المصرى من الدعم حيث أجازت إخضاع السلع الأجنبية بقرار من رئيس الجمهورية لضريبة تعويضية إذا كانت تتمتع بإعانة مباشرة أو غير مباشرة عند التصدير ولم تطبق هذه المادة فى العقود الثلاثة الماضية نظرا لإتباع سياسة حمائية قامت على حظر وتقييد الواردات ٠ وبالتالى لم يتم التعرف على قانون يتعامل مع إجراءات الإغراق إلا بعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥ وذلك فى ظل القانون المصرى رقم (١٦١) لعام ١٩٩٨ والخاص بتنظيم الإجراءات المتعلقة بكيفية تقديم شكوى الإغراق من قبل المنتجين المحليين وإجراءات التحقيق المتبعة وشروط فرض الرسوم على نحو يتفق مع ما ورد بالاتفاقية فى مادتها السادسة، حيث يعتبر المنتج إغراقياً إذا كان سعر تصديره يقل عن سعر بيع المنتج المماثل لأغراض الاستهلاك فى البلد المصدر (القيمة العادية Normal Value) ويقر الاتفاق بأن تحديد الإغراق على هذا الأساس قد لا يكون مناسباً فى الحالات التالية :

١ – إذا لم تكن هناك مبيعات لمنتج مماثل فى مجرى التجارة العادى فى السوق المحلى للبلد المصدر ٠
٢ – إذا كانت المبيعات فى السوق المحلى للبلد المصدر لا تتم بصورة تجارية طبيعية كما فى حالة البيع بأقل من سعر التكلفة ، الأمر الذى لا يسمح بأخذها فى الاعتبار عند تحديد القيمة العادية ٠
٣ – إذا كان حجم المبيعات فى الأسواق منخفضاً (أقل من ٥% من حجم صادرات هذه السلعة إلى البلد المتضرر من واقعة الإغراق) بما لا يسمح بمقارنة صحيحة ٠

وفى هذه الحالات يسمح الاتفاق بإثبات واقعة الإغراق بأسلوب آخر هو مقارنة سعر التصدير بالسعر المقابل للمنتج المماثل عند تصديره إلى بلد ثالث أو بالقيمة المحسوبة على أساس تكاليف الإنتاج مضافا إليها التكاليف العامة وتكاليف البيع والتكاليف الإدارية والأرباح ٠

ويتعين أن يراعى فى تحديد رسم مكافحة الإغراق مصلحة المستهلك ومستوى الأسعار النسبية والفرق بين متوسط الأسعار المحلية وأسعار البدائل المستوردة ودرجة التركز والاحتكار فى السوق لان عدم المنافسة إذا سادت السوق سيخلق وضعاً احتكارياً لبعض المصنعين المحليين ٠ من ناحية أخرى فإن المتضرر النهائى من فرض رسوم إغراق فى الأسواق الخارجية هو المنتج فى حالة الصادرات حيث يحول ذلك دون نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الخارجية بفعل الارتفاع النسبى لسعر المصدر المصرى مقارنة بمتوسط أسعار البدائل المستوردة داخل الدولة المعنية، حيث يؤثر سلباً على إمكانيات التسويق ويضغط للبحث عن أسواق جديدة أخرى بما تنطوى عليه من زيادة تكاليف الدعاية والإعلام مع ضآلة الفرص المحتملة للأسواق الجديدة لان التوزيع الجغرافى للصادرات وتحقيق درجة من السيطرة والاستحواذ لحصة أى سوق ستعتمد فى جزء فيها على موروث تاريخى بالإضافة إلى عدم وجود فرص

لتصريف المنتجات فى الأسواق الخارجية مما قد يترتب عليه خسائر المنتج داخل السوق المحلى مع احتمال انخفاض الأسعار إذا كان منتجاً نمطياً مثل المنسوجات والملابس ٠

ويشير الواقع الفعلى للممارسات إلى قيام العديد من الدول برفع عدد من قضايا الإغراق التى تتهم فيها المنتجات المصرية بالإغراق للأسواق ٠ ولذلك تشكو الصناعة المحلية فى الداخل من الإغراق من بعض السلع المستوردة ومن ثم أصبحت ممارسات الإغراق والإجراءات المضادة أحد المخاطر الرئيسية التى تواجه المقدرة الإنتاجية والتصديرية للصناعة المصرية ٠

٣. ١. ٢ بعض قضايا الإغراق ضد الصادرات المصرية[٣]

(*) رفع الاتحاد الأوروبى ٦ قضايا إغراق ضد الصادرات المصرية من بين (١١) قضية إغراق تعرضت لها الصادرات المصرية خلال الفترة ٨٨-١٩٩٨ ٠ وتأتى المنتجات النسيجية والحديد والألومنيوم على قائمة السلع التى تتعرض للإغراق بالإضافة إلى جنوب أفريقيا التى فرضت رسوم إغراق على أوانى الألومنيوم ٠ حيث رفع الاتحاد الأوروبى قضية على الأقمشة القطنية الخام بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٧ وأسفرت عن عدم فرض رسوم ثم غير الاتحاد الأوروبى البند الجمركى إلى ملاءات الأسرة وتم فرض رسوم مؤقتة على مصر فى يونيو ١٩٩٧ ورسوم نهائية فى نوفمبر ١٩٩٧ ٠ واستطاعت مصر أن تكسب القضية ضد الاتحاد الأوروبى بعد أن انضمت الهند فى إجراءات تسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية مما ترتب عليه الغاء الرسوم النهائية فى مارس ٢٠٠٢ ، ثم رفع الاتحاد الأوروبى مرة أخرى قضية إغراق على الأقمشة القطنية الخام وانتهت بعدم فرض رسوم فى أكتوبر ١٩٩٨ ٠ وتكرر رفع قضية إغراق على ألواح الصاج المسحوبة على الساخن وعلى فحم الكربون فى عام ٢٠٠١ وانتهت القضيتان بعدم فرض رسوم فى يونية ٢٠٠٣ ٠

(*) ورفعت أيضا جنوب إفريقيا قضية إغراق على أوانى الألمنيوم فى اكتوبر ١٩٩٥ وتم فرض رسوم نهائية فى فبراير ١٩٩٧ ولمدة خمس سنوات ٠ وتكرر فرض الرسوم من قبل جنوب إفريقيا فى سلع أخرى مثل دخان النرجيلة ٠

(*) رفعت المملكة العربية السعودية قضية إغراق ضد ألياف البولستر المصرية أسفرت عن فرض رسوم مكافحة إغراق نهائية بنسبة ٣٥% من القيمة CIF تسرى لمدة خمس سنوات، تم إيقافها فى يناير ٢٠٠٤ ٠

٣. ١. ٣ بعض قضايا الإغراق ضد الواردات من العالم الخارجى

من ناحية أخرى رفع العديد من قضايا الإغراق ضد بعض الواردات الأجنبية حيث مثلت صناعة الحديد والصلب، أهم هذه الصناعات:

- قضية إغراق على ألواح الصلب المسحوب على الساخن والبارد وارد أوكرانيا أسفرت عن فرض رسوم مكافحة إغراق بنسبة ٤٠% من القيمة سيف بدءاً من ديسمبر الماضى وحتى يونيو ٢٠٠٨.

- قضية إغراق على حديد التسليح وارد ألمانيا وأوكرانيا ولاتفيا، فرض رسوم مكافحة الإغراق بنسبة تتراوح ما بين ١٢%، ٢٣% من القيمة .
- قضية إغراق ضد حديد التسليح التركى أسفرت عن فرض رسوم مكافحة الإغراق بنسبة ١٤% على IDC أو٢٠% على ICDAC .
- رفعت مصر ضد روسيا الاتحادية وكازاخستان قضية إغراق على ألواح الصلب المسحوب على الساخن والبارد فى فبراير ٢٠٠٢ أسفرت عن فرض رسوم نهائية تسرى لمدة ثلاث سنوات حتى فبراير ٢٠٠٥ .

وبالرغم مما رفعته مصر من قضايا للإغراق ضد رومانيا ولاتفيا وتركيا واوكرانيا وكازاخستان إلا أن حجم صادرات ٤ دول منها (رومانيا ولاتفيا وتركيا و اوكرانيا) يمثل ١٢% أى أن ٨٨% من صادرات العالم (٦٦ دولة) متاحة للسوق المحلية دون أى أعباء أو رسوم إغراق حيث يلاحظ أن ليبيا تتمتع بالإعفاء الكامل من الجمارك وأن دولا أخرى خليجية كالسعودية وقطر تتمتع بـ ٨٠% تخفيضاً جمركياً ، (وفى الدراسة الحالية محاولة لتقييم آثار فرض رسوم إغراق على صناعة حديد التسليح من حيث الأثر على فائض المستهلك والمنتج وربحية الصناعة المعنية).

- رفعت مصر قضية إغراق ضد البولى بروبلين السعودى لمدة ثلاث شهور بدءاً من نوفمبر ٢٠٠٣ وحتى فبراير ٢٠٠٤ وأوقف العمل بها .

أقامت مصر دعوى إغراق ضد الإطارات الصينية الخارجية الهوائية وتم فرض رسوم نهائية تتراوح نسبتها ما بين ٦٧% إلى ١٩٥% من القيمة بدءا من مايو ٢٠٠٢ وحتى أغسطس ٢٠٠٦ وخلال نفس الفترة فرضت رسوم إغراق على الكوالين الصينية برسم ١٠٤% وكذلك على أدوات المائدة الصينية برسوم ٢٦٨% خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣ وحتى فبراير ٢٠٠٨ .

ومن الواضح مما سبق أن الصناعات التى شهدت نمواً فى وارداتها قد تعرض بعضها للإغراق إلا أن الحقيقة التى يجب عدم إغفالها هى أن استخدام الرسوم المضادة للإغراق كأداة للحماية يجب أن يتم بحرص وحذر حتى لا يتسبب ذلك فى إذكاء الاتجاهات الاحتكارية فى الأسواق المحلية خاصة فى ظل غياب قانون للمنافسة ومحاربة الاحتكار . وعلى المستوى الدولى يتعين على منظمة التجارة العالمية مناقشة فكرة منح تمييز للدول النامية التى يمكن أن تستند إلى رفع الحد الأدنى لهامش الإغراق أو الحد الأدنى للواردات عند إقامة دعاوى الإغراق على صادرات الدول النامية بواسطة الدول المتقدمة .

ويظل من الأهمية بالنسبة للسوق المصرى التحقق من مسألة لأى مدى ساهم فرض رسوم للإغراق فى إبطال مفعول آلية السوق الحر بحيث إنعكس ذلك فى ارتفاعات غير مبررة للأسعار فى صناعة بعض الصناعات أو المنتجات .

٢٠٣ قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار

إن الإسراع بإصدار قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار قد ارتبط بالتحول من نظام التخطيط المركزى إلى نظام السوق الحر ٠ فقد أثبتت التجربة أن تأسيس وتطوير نظاماً ديناميكياً يستلزم تعزيز المنافسة وذلك لمواجهة الجدل المثار حول المشكلات المستحدثة مع هذا التحول والتطور والتى تتمثل فى :

- وجود ممارسات واتفاقيات ضارة بالسوق المصرى (احتكار القطن فى موسم عام ١٩٩٥/٩٤ ، احتكار التليفون المحمول، احتكار مواد البناء كالأسمنت وحديد التسليح فى عام ٢٠٠٣) ٠مما يتطلب حماية كل من المستهلك والمنتج الصغير ٠
- تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ ٠
- تزايد دور رؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات فى النشاط الاقتصادى ٠
- التزام مصر فى الاتفاقيات الدولية والإقليمية بحماية المنافسة ومنع الاحتكار (الشراكة المصرية/الأوروبية، مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة) ٠
- خصخصة بعض المشروعات العامة عن طريق البيع لمستثمر رئيسى ٠

وبدراسة مشروع القانون الحالى فى عام ٢٠٠٤ كما عرض على مجلس الشعب ، يلاحظ الآتى :

* تعنى السيطرة كما ورد بالمادة (٢) ج بمشروع القانون أنها وضع يتمكن من خلاله شخص أو مجموعة أشخاص تعمل معاً من التحكم فى سوق المنتجات وذلك بالاستحواذ على نسبة تجاوز ٣٥% من حجم السوق المعنية ٠
* تحديد الممارسات الضارة بالمنافسة على سبيل الحصر (أربعة عشر ممارسة) فى مادتى (٤) و (٥) وتتحدد الممارسات المحظورة الواردة بمادة (٤) :

- رفع أو خفض أو تثبيت أسعار المنتجات محل التعامل ٠
- افتعال وفرة مفاجأة فى المنتجات تؤدى إلى تداولها بسعر يؤثر على اقتصاديات باقى المتنافسين ٠
- منع أو عرقلة ممارسة أى شخص لنشاطه الاقتصادى فى السوق أو التوقف عنه فى أى وقت ٠
- حجب المنتجات المتاحة بالسوق بصورة كلية أو جزئية ٠
- تقييد عمليات الإنتاج أو التصنيع أو التوزيع أو التسويق والحد من تسويق الخدمات أو نوعها أو حجمها أو وضع شروط أو قيود على توفيرها ٠
- اقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو المواسم والفترات الزمنية ٠
- التنسيق بين المتنافسين فيما يتعلق بتقديم ، أو الامتناع عن تقديم ، عطاءات فى المناقصات والمزايدات والممارسات وسائر عروض التوريد ٠
- نشر معلومات غير صحيحة عن المنتجات أو عن أسعارها مع العلم بعدم صحتها ٠

ا الممارسات المحظورة فى مادة (٥) هى :

* الامتناع عن التعامل فى المنتج بالبيع أو الشراء بما يؤدى إلى فرض سعر غير حقيقى ٠
* تعمد إنقاص أو زيادة الكميات المتاحة من المنتج ٠
* الامتناع عن إبرام صفقات بيع أو شراء أحد المنتجات مع أى شخص أو بيع المنتجات بأقل من تكلفتها الفعلية ٠
* إهدار تكافؤ الفرص بين المتنافسين بتمييز بعضهم عن البعض الآخر فى شروط صفقات البيع أو الشراء دون مبرر معقول ٠

وتجدر الإشارة إلى أنه فى حالة الاتفاقات الضمنية أو الشفهية الضارة يصعب تحديد ظاهرة الاحتكار مما يلقى عبئاً جسيماً على جهات حماية المنافسة ومنع الاحتكار ٠

من ناحية أخرى لا تحدد مادة (٣) معياراً محدداً لتقسيم الأسواق حيث وردت أربعة معايير للتقسيم هى : المناطق الجغرافية ، مراكز التوزيع ، ونوعية العملاء ، والمواسم والفترات الزمنية ٠ الأمر الذى يثير الكثير من اللبس ، كما أنه يصعب إقامة دليل مادى على مجموعة من المتنافسين بتحملهم المسئولية فى تقسيم الأسواق ٠

فضلاً عما سبق فإن هناك عدة ملاحظات أخرى يجدر ذكرها تتعلق بما يلى[٤] :

- طول فترة فحص الإخطارات المقدمة لجهاز حماية المنافسة في حالة الاندماجات أو اكتساب أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو خلافه .
- عدم استقلالية جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، فهو يتبع الوزير المختص الذي له سلطة تشكيل مجلس إدارته وتعيين مديره التنفيذي وتحديد اختصاصاته ومعاملته المالية .
- تساوى عدد الممثلين للحكومة مع عدد ذوى الخبرة ، مع عدد الممثلين لاتحادات المتعاملين في السوق (اتحاد الصناعات ، اتحاد البنوك ، اتحاد الغرف التجارية) ، فى تشكيل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار (ثلاثة أعضاء لكل منهم) بالإضافة إلى رئيس الجهاز ومديره التنفيذى اللذين يعينهما الوزير المختص ومن ثم يمكن اعتباريهما ممثلين للحكومة أيضاً ٠ وبذلك ترتفع نسبة تمثيل الحكومة مقابل انخفاض تمثيل ذوى الخبرة وممثلى القضاء (عضوا واحداً) بالإضافة إلى ممثل واحد عن كل من الاتحاد العام لحماية المستهلك والاتحاد العام للعمال ٠
- الاقتصار لى العقوبات المادية، وفى حالات محددة مصادره الإنتاج محل المخالفة ووقف النشاط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ٠

يلاحظ مما تقدم الآتى :

(١) يؤدى صدور مشروع القانون الى تشجيع تكوين كيانات كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وهو الأمر اللازم لترشيد التكاليف والأسعار على نحو يخدم المستهلك المحلى٠

(٢) إن هذا المناخ التنافسى سيدفع المنتجين الى العمل على التطوير والتجديد وعدم المغالاة فى التسعير حماية للمستهلك حيث إن جودة المنتج وانخفاض السعر هما هدفا المستهلك وضالته التى يجدها فى السوق التنافسية .

(٣) إن التعامل مع الشركات دولية النشاط وما تفرضه من حالات الاندماج بين هذه الشركات من تأثير على أوضاع السوق المحلية يتطلب إيجاد قانون للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

(٤) فرق المشروع بين السيطرة على سوق معينة (بفعل التركز فى الطاقات الإنتاجية كما هو الحال فى سوق حديد التسليح) وبين الممارسات الاحتكارية الضارة .

(٥) سيطرة المشروع ليس مجرمة .

(٦) عرف مشروع الحكومة الوضع المسيطر على السوق بأنها قدرة الشخص الذى تزيد حصته على ٣٥% من السوق على إحداث تأثير على الأسعار وحجم المعروض منها وقللت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب النسبة المسيطرة إلى ٢٥%[٥] .

وفى إطار العرض السابق لمشروع القانون والملاحظات المتعلقة بفحواه يمكننا أن نضيف العديد من النقاط :

(١) أهمية اتساق هذا القانون مع الدستور ومع القوانين الأخرى مثل قانون التجارة والبنك المركزى وسوق المال .

(٢) المطالبة باستصدار بعض القوانين المكملة لهذا القانون من أجل تفعيلة مثل قانون حماية المستهلك .

(٣) أهمية تعزيز دور الجهاز فى إجراء مسوح للأسواق وتوصيف السلع وعمل دراسات حول شروط وظروف تنفيذ القانون .

(٤) ليس معروفاً لأى مدى عالج القانون مسائل مثل الأرباح الناتجة عن الابتكار والعلاقات التجارية وحقوق التأليف والنشر .

(٥) من الأهمية أن تضاف تعديلات إلى القانون بحيث تسمح للمنظمات المهنية والاتحاديات ومنظمات حماية المستهلك والغرف التجارية بالمشاركة فى استشارة المجلس حول المنافسة .

(٦) ضرورة ان يسمح القانون المصري بتدخل الحكومة في تثبيت أسعار بعض السلع والخدمات العامة (مثل الأدوية – السلع المدعومة..)

(٧) الاهتمام بتبادل الخبرات في مجال حماية المنافسة ومنع الاحتكار مع دول عربية أخرى عند نفس مستويات التنمية وتقترب من شرائح الدخل مثل تونس ، المغرب، الجزائر[٦] .

والمستفيد الأخير هو المستهلك الذى تتم المنافسة سعياً لجذبه من خلال مستويات التنوع والوفرة والجودة والأثمان وكلها أمور مستحبة فى سياق مصلحة المستهلك ورفاهيته .

٣٠ قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

على ضوء ما تبين من حاجة الاستثمار إلى مناخ جاذب والقضاء علي العوامل المعوقة له تركزت الجهود من الحكومة لوضع صيغة نهائية للقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بتهيئة مناخ الاستثمار في إطار فلسفة مكان واحد وجهه واحد وقرار واحد وذلك بتبسيط الإجراءات وتقنين نظام مجمع خدمات الاستثمار.

ويتمثل ما استحدثه مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ فى الآتى :

- توحيد الجهات التى تتعامل معها الشركات في الهيئة ومنحها اختصاص إصدار الموافقات والتراخيص للنشاط والتخصيص للأراضي وأيضاً إصدار شهادات نهائية للتمتع بالإعفاءات الضريبية والجمركية.
- تيسير تأسيس شركات التنمية المتكاملة وإجازة تحديد رؤوس الأموال والميزانيات للشركات بالعملات الأجنبية وذلك فضلاً عن السماح باستيراد القوالب والاسطمبات دون رسوم جمركية وغيرها من الإجراءات لتنظيم عمليات التفتيش ٠
- تنظيم فض المنازعات عن طريق اعتبار قرارات لجان التظلم (في الهيئة ومجلس الوزراء) نهائية وملزمة وتتيح للمستثمر حق اللجوء إلى القضاء .
- إضافة مجالات جديدة تمنح منها حوافز إضافية للشركات ذات الشهرة العالمية والتي تعتبر مصر مركزاً إقليمياً فضلاً عن الشركات العاملة في مجالات التقنية الحديثة والتجارة الدولية والمستثمرة في تحديث شركات القطاع العام أو التى تؤول للبنوك .

وعلي الرغم من أن القانون يعد خطوة هامة لتحسين مناخ جذب الاستثمار إلا انه بحاجة لأن يعالج مسألة توفير آليات للتعامل مع التشغيل للمشروع والخروج من السوق للأنشطة التجارية والصناعية وقد ترتبط هذه الآليات بتحديد طرق أكثر ملاءمة لمعالجة إهلاك الأصول ووضع حدود قصوى للاستثمار في الأصول الثابتة واشتراط إن يكون صافى التدفقات من النقد الأجنبي متراكماً وموجباً خلال السنوات الأولي من التشغيل[٧] ٠ ونظراً لأن الإعفاءات الضريبية تعد قليلة الفاعلية في حفز الاستثمار، بدليل أن مصر قد جاءت في المركز العاشر بين الدول الجاذبة للاستثمار في أفريقيا ، كما إن البعض قد أقام مشروعات تستفيد من الإعفاءات وبعد انتهاء الفترة المحددة لها بدأ في محاولة اتخاذ مسار آخر والعمل علي إن ينقل نشاطه ، فإن مشروع قانون الضرائب الجديد قد الغي إعفاءات الاستثمار لعدم جدواها ولكن في نفس الوقت فإن الجهات والمنشآت المستفيدة بالإعفاءات حالياً ستكمل فترة الإعفاء لحين انتهاء المدة المقررة لهذا الإعفاء[٨] ٠

أيضاً فإن دراسة تأثير الأطر التشريعية علي آليات عمل الأسواق في مصر لابد وان تلتفت إلى الآتي:

- إن توسع مصر في نظم الحوافز الضريبية (في ظل قوانين ضمانات وحوافز الاستثمار ابتداءاً من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وانتهاءاً بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وذلك رغم عدم فعاليتها كان سبباً مباشراً لفرض مزيد من الأعباء الضريبية الأخرى مثل رسم تنمية الموارد مما عقد الإدارة الضريبية واثر سلباً علي مناخ الأعمال وشكل إعاقة للتوسع في الصناعات غير التقليدية والتشوهات في تخصيص الاستثمارات، ومن ثم سعي مشروع قانون الضرائب الجديد إلى حسم موضوع الحوافز الضريبية وحصرها في بعض الأنشطة الاقتصادية والبحث العلمي (كما سيرد ذكره عند الحديث عن مشروع قانون الضرائب الجديد) .
- كذلك يؤخذ علي القانون إغفاله لأهمية الحوافز غير الضريبية والتى قد يكون لها اكبر فعالية علي جذب الاستثمار مثل مساهمة الدولة في تكاليف التأمينات الاجتماعية أو في إعداد دراسات الجدوى أو في التكاليف الاستثمارية للمشروعات في مجالات البحوث والتطوير وغيرها (حالة تونس وإسرائيل مثلاً) .
- هناك حاجة مؤكدة إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة باعتبار دورها كصناعات مغذية فى إطار وطنى للتنظيم الصناعى ، فى إطار نمط وطنى للتنظيم الصناعى ، يمكن أن تستوعب المزيد من العمالة وتساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسن هياكل الأسواق المصرية بضمان أهم عناصر التوريد وهو ما يستلزم عدة أمور :
  - ألا يسقط حق المشروعات الصغيرة في الحصول علي إعفاءات ضريبية مثل المشروعات الكبيرة .
  - علاج مسألة الديون المتعثرة .
  - تطوير نظام الصلح الواقي من الإفلاس .
  - وضع ضوابط علي عملية التفتيش علي المنشآت (لتجنب التفتيش الجائر).

٤٠٣ قانون الضرائب

ساهمت السياسة الضريبية خلال عقد التسعينات في تحقيق بعض الأهداف التي سعي إليها برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال عدة محاور أهمها[٩] :

١- زيادة حدود الإعفاء المقررة للأعباء العائلية .

٢- إعفاء السلع الضرورية من ضريبة المبيعات للتخفيف عن محدودى الدخل .

٣- إعفاء أرباح أنشطة التصدير (بالنسبة للمنشآت الفردية وشركات الأشخاص) بحيث يدخل منها في الوعاء الضريبي ما يعادل ٨٠% من قيمتها (بعد الثمانية آلاف جنيه الأولي من صافي الربح) هذا إلى جانب خضوع الصادرات لضريبة المبيعات بسعر (صفر) بما يعنى تطهير السلع

المصدرة من كافة الأعباء الضريبية سواء في شكلها النهائي أو المدخلات الداخلة في تصنيعها ، كذلك تعفي من الرسوم الجمركية باستخدام نظام الدروباك الذي يسمح للمصدر باسترداد ما دفعه من ضرائب علي تلك الواردات إذا ما قام بالتصدير خلال فترة زمنية محددة .

٤- تنشيط البورصة من خلال الإعفاءات المقررة للشركات المقيدة أسهمها في البورصة بالنسبة لعوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التى تصدرها شركات المساهمة بشرط ان تطرح في اكتتاب عام ، وان تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية ، وكذلك إعفاء صناديق استثمار والوثائق المتعلقة بها . هذا إلى جانب أن القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار قد نص علي سريان كافة الإعفاءات والمزايا والحوافز المنصوص عليها فيه علي شركات التأجير التمويلي وشركات أمناء الاكتتاب وشركات ضمان رأس المال المخاطر .

٥- العمل علي تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة علي الكثير من السلع المستوردة وذلك باستثناء بعض السلع التى يوجد لها بديل محلي . هذا إلى جانب تحديد ضريبة جمركية بفئة موحدة ٥% من القيمة علي واردات المشروعات الاستثمارية من الآلات والأجهزة والمعدات اللازمة لإنشائها .

٦- إعفاء أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي من ضريبة الدخل (الضريبة الموحدة أو الضريبة علي أرباح الشركات الأموال) لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الأراضي منتجة .

٧- إعفاء أرباح شركات الإنتاج الداجنى وحظائر المواشي وتسمينها وشركات مصايد الأسماك من ضريبة الدخل (الضريبة الموحدة أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال) لمدة عشر سنوات و خمس سنوات اعتباراً من تاريخ مزاولة النشاط .

٨- إعفاء أرباح شركات الأموال الصناعية التى تستخدم خمسين عاملاً فأكثر لمدة خمس سنوات من الضريبة علي أرباح شركات الأموال اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج .

وبالرغم مما سبق فإن معدل العبء الضريبي علي الممولين يعد مرتفعاً حيث ان سعر الضريبة الموحدة تراوح ما بين ٢٠% (علي الـ ٢٥٠٠ جنيه الأولي) إلى٤٠% (علي ما يزيد عن ١٦ ألف جنيه) كما أن سعر الضريبة علي أرباح شركات الأموال يصل إلى ٤٠ % من الأرباح (بخلاف أرباح الشركات الصناعية التى تخضع للضريبة بمعدل ٣٢% وأرباح شركات البحث عن البترول وإنتاجه فتخضع لمعدل ٤٠.٦% بالإضافة إلى ضرائب إضافية مثل رسم تنمية الموارد بمعدل ٢%.

مشروع قانون الضرائب الجديد[١٠]

تتمثل أهم ملامح مشروع القانون فى الآتى :

١- توحيد المعاملة الضريبية لشركات الأشخاص والأموال والنزول بالحد الاقصى لسعر الضريبة الى ٢٠% من صافي الأرباح السنوية .

٢- رفع قيمة الإعفاء الشخصي للموظفين الى ٢٥٠٠ جنيه بدلا من ٢٠٠٠ جنيه ليصبح حد الإعفاء ٧٥٠٠ جنيه سنوياً ، شاملة إعفاء الخمسة آلاف جنية الأولى من الدخل وخفض الضريبة من ٢٠% في القانون الحالي إلى ١٠% - هذا مع ملاحظة ان مشروع القانون الجديد قد ابقي على المزايا القائمة في القانون الحالي بحيث اعفي من الضريبة علي المرتبات والأجور كلا من :

- اشتراكات التأمين الاجتماعي وأقساط الادخار .
- اشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاصة (المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥) .
- أقساط التأمين علي الحياة والتأمين الصحي .
- العلاوات الخاصة التى تقررت منذ عام ١٩٨٧ والتى تضاف إلى أساس المرتب كل خمس سنوات ووصلت نسبتها إلى ٢١٠ من المرتب الأساسي.

٣- معاملة التكاليف بواقعية حيث جاء القانون بنظام لحساب الإهلاك بالشكل التالي :

- ٥% فيما يتعلق بالمباني والمنشآت والتجهيزات .
- ٥٠% علي الحاسبات الآلية وأجهزة تخزين البيانات .
- ٢٥% علي جميع الأصول الأخرى للنشاط .
- كما يخصم ٣٠% من المبلغ المستثمر في شراء الآلات والمعدات الجديدة والمستعملة نظير الاستثمار في أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول .

٤- السماح بترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات مالية :

الإبقاء علي المزايا القائمة في القانون الحالي (السابق الإشارة إليها من (١) إلى (٨) فى الفقرة السابقة) .

٥- إلغاء إعفاءات حوافز الإنتاج وبدلات طبيعة العمل والتمثيل للعاملين ونسبة ١٠٠% مصروفات الإيرادات بالإعفاءات الخاصة .

٦- إلغاء رسم التنمية علي ما زاد علي ١٨ ألف جنيه مع الاحتفاظ بالعلاوات الاجتماعية والتى تصل الى ٢١٠% من الراتب الأساسي .

تقييم فلسفة التعديل

* وإجمالا تقوم فلسفة التعديل المقترح علي أن تخفيض أسعار الضريبة سوف يؤدى إلى تنشيط الاستثمار ومن ثم زيادة مستوى التشغيل والدخل وارتفاع حصيلة الضريبة خاصة في الأجل المتوسط وتدل التجارب الدولية علي أن هذا المبدأ يقوم أساساً علي فكر أنصار التركيز علي جانب العرض في النشاط الاقتصادي لتخفيض سعر الضريبة لترك المزيد من الأموال للأفراد وذلك بغية أن[١١] يترتب علي ذلك ارتفاع مستوى التوظف والأجور والأرباح. ولكى تحقق هذه السياسة وذلك في الواقع لابد من حدوث استجابة كافية في جانب الاستثمار وخلق فرص العمل والتشغيل بما يقابل الأثر السلبي لتخفيض أسعار الضريبة علي الحصيلة. ولذلك يتعين أن يصاحب ذلك بمزيد من الإجراءات الإصلاحية الهيكلية التى تدفع إلى مزيد من الادخار والاستثمار.
* سلبيات إلغاء الإعفاء الذي كان مقرراً للأشخاص في شركات التضامن أو التوصية حيث أخضعت هذه الشركات (وفقاً للتعديل المقترح) لشريحة موحدة مثل شركات الأموال وهي تعديلات لا تأخذ في اعتبارها الفروق الجوهرية بين المشروعات الصغيرة التى تشكل ٩٦% من القاعدة الصناعية . وهو ما يخلق تناقضاً بين هدف استراتيجية التنمية تجاه هذه المشروعات بتشجيعها وتنميتها ، وإخضاعها لأعباء ضريبة إضافية ، الأمر الذى يزيد احتمالات إغلاق العديد من هذه الشركات الصغيرة نظراً لتضاعف الأعباء الضريبية أو حبس الممولين الممتنعين عن السداد بما سيؤثر سلباً على حركة السوق ويكون طارداً للاستثمار - خاصةً وأن العقوبات الاقتصادية سترتبط بتجريم - ومن المحتمل أن يحدث تعسف من قبل بعض مأمورى الضرائب. ومن ثم فإن هذه المضار بالممولين قد تجبر البعض على اختلاق وسائل التهرب فى دفع الضريبة .
* ومن الملامح الخطيرة للقانون إهماله تنظيم الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة التى وعدت الحكومة بتنظيمها في التشريع الضريبي عند إصدار قانون المنشآت الصغيرة العام الماضي .
* ان تطبيق مشروع القانون يعنى أن التخفيضات التى حصلت عليها الشركات الأكبر في السوق المصرية ، وهي بالأساس شركات الأموال ، لن تؤثر في الحصيلة في ضوء الحصيلة الإضافية التى تحققت بإلغاء إعفاءات عدد من البنود المكملة للمرتبات والأجور ، والمهن الحرة وشركات الأشخاص مع إخضاع أنشطة ومجالات جديدة للضريبة . وهو ما يعني أن هناك فئات من المجتمع اقل قدرة .. تتحمل تكلفة الإعفاءات والتخفيضات الجديدة دون الكبار القادرين .
* إن هناك اتفاق عام على ضرورة وجود حد أدنى من الدخل لا يخضع للضريبة لمقابلة تكاليف المعيشة ويمكن الاعتماد فى تحديد هذا الحد بالمستوى من الدخل الذى يعتبر الشخص قبله فى حالة فقر وهذا الحد الأدنى اللازم للمعيشة يختلف باختلاف حجم الأسرة أو حجم الأعباء العائلية . وما حققته تجارب دول أخرى كماليزيا[١٢] وما تقرره من إعفاءات للأعباء العائلية يمكن أن يكون قاعدة للاسترشاد حيث يقرر قانونها الضريبى إعفاءات للإعاقة وإعفاء لنفقة الوالدين وإعفاء لمشتريات الكتب والصحف

للحث على توفير المعرفة للأسرة ومساندة الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والمعرفية للتنمية الشاملة للدولة .

* إن اتحاد الصناعات[١٣] تحفظ على مشروع القانون ويؤكد أنه يضر بالصناعة وفى صالح الاستيراد ويبرر ذلك بالأسباب الآتية :

١. إن المشروع المقترح لن يؤدى إلى تخفيف الضريبة إلى ٢٠% كما يستهدف بل فى واقع الأمر سيزيد العبء على الصناعة المصرية حيث تضمن المشروع إلغاء العديد من الإعفاءات التى تحصل عليها الصناعة ومنها الفائدة على رأس المال وقدرها ١٠% والقيمة الايجارية للأماكن المستخدمة وقدرها ٦,٤% أو ١٠ أمثال الضريبة العقارية ، ٥% للمخصصات ، إعفاء ١٠٠% لأرباح أسهم التأسيس فى شركات أخرى ، وإعفاء ١٠٠% لمدة عشر سنوات فى المجتمعات العمرانية أو الصناعية أو النائية ، وإعفاء ١٠٠% للأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصل من الأصول الرأسمالية إذا تم شراء أصل جديد فى نفس العام أو العامين التاليين .

٢. بحساب بسيط للمزايا والإعفاءات الموجودة فى القانون الحالى والتى سيتم إلغاؤها فى القانون الجديد نجد أن سعر الضريبة سيزيد عن مقدار الضريبة الحالية . بالإضافة إلى إلغاء المادة ٣٠ من القانون الحالى التى تنص على خضوع ٧٠% من وعاء النشاط الصناعى فى شركات الأشخاص للضريبة وذلك تشجيعا للصناعات الصغيرة بالإضافة لخضوع ٧٠% فقط من الأنشطة التصديرية للضريبة .

لذلك فإن تحقيق مشروع القانون لأهدافه يتطلب إن يتضمن تحديد فترات زمنية معينة لإنهاء القضايا (من خلال محاكم اقتصادية) . وكذلك ضرورة إن تتغير أسس المحاسبة عن المرتبات بحيث يتم حجز الضريبة عند المنبع بسعر ١٠% بعد استبعاد الإعفاء بما يعادل شهراً . وأيضاً ضرورة أن يؤكد القانون علي عدم الاضرار بالمراكز المالية المكتسبة للممولين قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد وذلك بعدم إلغاء الإعفاءات المقررة لهم في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للشركات والأفراد مع إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة والخاص بإسقاط الإعفاء عن الممول إذا لم ينتظم في تقديم اقراراته .

وأيضاً يستلزم الحساب الدقيق للحد الأدنى من الدخل غير الخاضع للضريبة لمواجهة نفقات المعيشة فى مصر اعتبار مفهوم الإعالة الحقيقية بالنسبة للإنسان المصرى وذلك متمثلة فى نفقات الدروس الخصوصية – نفقة الوالدين – نفقة الأبناء العاطلين عن العمل بعد التخرج – مشتريات الحواسب الشخصية والكتب والصحف وذلك حتى تخفض الأعباء على الدخول لغالبية الفئات محدودة الدخل والتى تمثل مصدراً رئيسياً للطلب لحفز حركة السوق والخروج من دائرة الركود .

٣٠٤٠٢ ملامح مشروع قانون تعديلات ضرائب المبيعات[١٤]

تتمثل أهم ملامح المشروع فى الآتى :

أ٠ تخفيف العبء الضريبى على المستثمرين سواء فى المجال الصناعى أو الخدمى من حيث السماح بخصم الضريبة المسددة على السلع الرأسمالية بالكامل ٠

ب٠ كما أنه يقر مبدأ الشفافية والوضوح فى تعاملات المستثمرين مع مصلحة الضرائب وكذلك اقرار نظام التحكيم فى ظل المنازعات ٠

وبالرغم مما تقدم هناك جدل يتعلق ببعض بنود المشروع :

١٠ إن مشروع قانون تعديل بعض بنود ضريبة المبيعات لم يحسم الأمر ولم يقضى على الازدواج الضريبى على السلع والخدمات ٠ حيث إنه بالنسبة لضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية لم يتضمن التعديل إلغاء هذه الضريبة أو الإعفاء منها بل أقر بخصمها من السلع التى يتم إنتاجها وتستخدم فيها السلع الرأسمالية وكان الأفضل إلغاؤها أو الإعفاء منها وهى بذلك تمثل عبئا يتحمله المنتجون ٠

٢٠ إن التعديلات المقترحة لم تعالج ضريبة المبيعات على الخدمات ومستلزمات الانتاج حيث تطبق الدول الأخرى قانون الضرائب على المبيعات بنظام القيمة المضافة وإلزام المنتج بسداد ١٠% من قيمة الخامات ومستلزمات الإنتاج "ضريبة مبيعات مقدماً تحت حساب الضريبة ويتم تحصيلها عند واقعة البيع النهائى للمستهلك ٠ وفى مصر لا يطبق نظام القيمة المضافة حيث يتحمل المنتج عبء ضريبة المبيعات مقدماً بواقع ١٠% وهذا يؤثر على تكلفة السلع وعلى رأس المال اللازم للتشغيل مما يدفع المنتجين للاقتراض من البنوك لسداد ضريبة المبيعات بما يمثل ٧% زيادة فى تكلفة السلع حيث إن متوسط الفائدة من ١٦% إلى ١٨% ٠

٣٠ إن تعديلات ضريبة المبيعات لم تعالج الضريبة على بعض عناصر الإنتاج مثل الضريبة على استهلاك الكهرباء والتليفون والغاز وقطع الغيار وكذلك الضريبة على التشغيل للغير. حيث لا يجوز خصم الضريبة عليها عند البيع مما يمثل ازدواجاً وزيادة فى تكلفة الإنتاج ٠

٤٠ هناك مآخذ أخرى على القانون :

* نظام التحكيم مهدد بعدم الدستورية ٠

* فرض ضريبة على السلع المستعملة على أساس ٣٠% من القيمة الفعلية البيعية رغم أن هذه السلع :

أ- يجب ألا تكون مجالاً لفرض ضريبة المبيعات عليها لأسباب عديدة أولها تلافى الازدواج الضريبى حيث سبق خضوع القيمة البيعية لهذه السلع فى المرة الأولى للضريبة ٠

ب- إن هذه السلع المستعملة تستخدمها الفئات المحدودة الدخل بما يمثل زيادة في الأعباء الضريبية عليها .

* إن التعديل الثانى خاص بالسلع الرأسمالية لان فرض ضريبة مبيعات على هذه السلع من شأنه إعاقة عملية الاستثمار حيث سيمثل ازدواجاً ضريبياً حيث تفرض ضريبة المبيعات عليها مرة بعد إتمام صنعها وبيعها ومرة أخرى عندما تباع المنتجات التى استخدمت فى إنتاجها لان ثمن البيع يتضمن جزءاً من إهلاك هذه السلع الرأسمالية .

* تجاهل مشروع القانون إدخال أية تعديلات بتخفيف الأعباء على المشروعات الصغيرة حيث يعاملها تماماً مثل المشروعات العملاقة والمتعددة الجنسيات .لذلك فإن المشروع المقترح لم يعالج مشكلة عدم تمتع المشروعات الصغيرة بمزايا التسجيل والتى من أهمها القدرة على خصم الضريبة المسددة على المدخلات من الضريبة المحصلة على المبيعات .

وإذا كان الغرض من مشروع التعديل في قانون الضرائب هو تحسين أداء الأسواق من خلال تحقيق تخفيضات في التكاليف بإزالة التشوهات ومساندة المشروعات (جانب العرض)وكذلك تخفيض الضرائب علي الأجور والمرتبات وأصحاب المهن الحرة (جانب الطلب) فإن العلاج لا يكمن فقط في تحسين بيئة التشريعات المصرية وإنما يجب أن يصاحب ذلك كما، سبقت الإشارة ، بتعزيز وتفعيل أثر السياسات الاقتصادية وتحسين الإدارة الاقتصادية بالمؤسسات خاصةً منظمات حماية المستهلكين واتحادات المنتجين – الأمر الذي ينعكس في تحسين أداء وفعالية وكفاءة عمل الأسواق المصرية .

هوامش

١. فادية عبد السلام ، دور السياسة المالية فى إدارة التجارة الخارجية خلال التسعينات فى "إدارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٧ ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ١٠٨-١١٠ .

٢. الأهرام الاقتصادى ، "السلع السبعة والقضاء على انقلاب الأسعار" ، العدد (١٨٥٢) ، ٢٠٠٤/٧/٥ ، ص ٢٧-٢٨ .

٣. الأهرام الاقتصادى ، الجات ورجال الأعمال : الإغراق ... تهديد للانتاج الوطنى وفخ المصدرين ، العدد ١٨٥٤ ، ٢٠٠٤/٧/١٩، ص ٣١-٤١

- منى طعيمة الجرف ، دراسة لاتفاقية الإغراق : بالتطبيق على التجربة المصرية
- "Egyptian Exports and Challenges of the 21st Century, (Ed. Heba Nassar, Alfonse Aziz), Center for Economic & Financial Research & Studies, Cairo, April, 2000, PP.145-178.

٤. نيفين كمال حامد ، حجازى الجزار ، ورقة للمناقشة حول مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة اوراق اقتصادية العدد رقم (١) ، يوليه ٢٠٠٤ ، ص١٦-٣٠

٥. الاهرام ، العدد ١١ يناير ٢٠٠٥ .

٦. SSESSMENT of The Mohamed El Hedilahouel , Competition Laws in MENA : AN A STATUS QUO AND The RELEVANCE of A WTO AGREEMENT , Working Paper 2011.

٧. فادية محمد عبد السلام ، الاستثمار وحوافزه في مصر ، سلسلة اوراق اقتصادية العدد رقم (١) ، يوليه ٢٠٠٤ ، ص ٢-١٠

٨. الاهرام ، الجمعة ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٤

٩. سعيد عبد المنعم محمد ، السياسة الضريبية في مصر (الواقع والمستقبل) ، معهد التخطيط القومي ، ندوة تحفيز نمو الاقتصاد المصرى (اهم القضايا والسياسات) نوفمبر ٢٠٠٢

١٠. الاهرام ، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤

١١. محمد البنا ، تخفيضات ضرائب الدخل " الكبار القادرين " كيف تتعارض مع ايجابيات الاقتصاد المصري والخبرة العالمية ، الاهرام ، الاسبوع الاقتصادي ، ١١ ديسمبر ٢٠٠٤

١٢. الاهرام ، عدد ١٢ مارس ٢٠٠٥ .

١٣. الاهرام ، عدد ٥ يناير ٢٠٠٥ .

١٤. العالم اليوم ، ٢٠٠٥/٢/١٤ .

أهم نتائج الفصل الثالث

في إطار اهتمام الفصل باستعراض أهم ملامح الأطر القانونية والتشريعية والإجرائية الحالية والتعرف علي مدى ملاءمة بعض الأفكار المطروحة في مشروعات القوانين الجديدة واتساقها مع اعتبارات الشفافية والإفصاح وحماية المنافسة وتعظيم الفوائد المتوقعة من الأخذ بآليات السوق تم التطرق لإجراءات الدعم والإغراق ، قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، قانون ضمانات وحوافزالاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، قانون الضرائب ، مشروع قانون الضرائب الجديد، مشروع قانون تعديلات ضرائب المبيعات.

تمثلت إجراءات الدعم في الدعم الذي يقدمه صندوق تنمية الصادرات بهدف تشجيع تسويق المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وفي محاولة تحقيق التوازن بين مستويات الأسعار والدخول النقدية استقرت الحكومة علي تقديم دعم عينى علي البطاقات التموينية يكافىء ما قيمته ٤٢ جنيه ،وقد تمثلت أهم الجوانب الايجابية للدعم في تخفيض أسعار السلع المثيلة لتلك المدعمة في منافذ القطاع الخاص . ومع ذلك أظهرت التحليلات إن الدعم العينى قد يترتب عليه زيادة التشوهات في الأسعار وسوء في توزيع الدخل لغير صالح الفئات محدودة الدخل ومزيد من الهدر الاقتصادى للموارد .

وفي محاولة لتجنب الآثار السلبية لظاهرة الإغراق علي المستهلك والمنتج المحلي لجأت مصر لفرض رسوم مكافحة إغراق علي العديد من الواردات الأجنبية من بينها منتجات الحديد والصلب . وفي المقابل رفع الاتحاد الأوروبي وغيره من دول العالم العديد من قضايا الإغراق ضد صادرات مصر النسيجية والحديد والالومنيوم . ولقد حذر الفصل من إن استخدام الرسوم المضادة للإغراق كأداة للحماية يجب إن يتم بحرص وحذر حتى لا يتسبب ذلك في إذكاء الاتجاهات الاحتكارية في السوق المصرى ، كذلك دعا الفصل منظمة التجارة العالمية لمناقشة فكرة منح تمييز للدول النامية يمكن إن يستند إلى رفع الحد الأدنى لهامش الإغراق أو الحد الأدنى للواردات عند إقامة دعاوى إغراق علي صادرات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة .

وعند مناقشة مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار لوحظ ان مشروع القانون استهدف تشجيع قيام كيانات كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وهو الأمر اللازم لترشيد التكاليف والأسعار علي نحو يخدم المستهلك المحلي ٠ كذلك فرق المشروع بين السيطرة علي سوق معينة (والتى حددها المشروع بنسبة ٣٥%) وبين الممارسات الاحتكارية الضارة والتى تترتب علي الامتناع عن التعامل في المنتج أو إبرام صفقات بيع ، افتعال وفره مفاجأة في المنتجات تؤثر علي الأسعار أو تمنع وتعرقل ممارسة الأنشطة الاقتصادية في السوق ...الخ ٠

وتمت الإشارة إلى عدة توصيات نشير إلى بعضها في الآتى :

- أهمية الاتساق مع الدستور والقوانين الأخرى مثل التجارة وسوق المال والبنك المركزى
- تعزيز دور الجهاز المناط به تنفيذ القانون في إجراء مسوح للأسواق وتوصيف السلع .
- ضرورة إن يسمح القانون بتدخل الحكومة في تثبيت بعض أسعار السلع الاستراتيجية التى تخص الأمن الاقتصادى والصحى مثل الأدوية – السلع الأساسية .

وعند مناقشة قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ أوضح الفصل ان القانون يعد خطوه هامة لتحسين مناخ جذب الاستثمار إلا انه بحاجة لأن يعالج مسألة توفير آليات للتعامل مع التشغيل للمشروع والخروج من السوق للأنشطة التجارية والصناعية ، وقد اقترح لذلك ان ترتبط هذه الآليات بتحديد طرق أكثر ملاءمة لمعالجة إهلاك الأصول ووضع حدود قصوى للاستثمار في الأصول الثابتة واشتراط ان يكون صافي التدفقات من النقد الاجنبى متراكمة وموجبة خلال السنوات الأولي من التشغيل .

أيضاً تمت الإشارة إلى إغفال القانون لأهمية الحوافز غير الضريبية التى قد يكون لها اكبر فعالية علي جذب الاستثمار مثل مساهمة الدولة في التأمينات الاجتماعية وغيرها كذلك تم التأكيد علي الحاجة الى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كصناعات مغذية يمكن ان تستوعب مزيداً من العمالة وتساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسن هياكل الأسواق المصرية بضمان اهم عناصر التوريد .

وفي سياق الحديث عن قانون الضرائب ومشروع قانون الضرائب الجديد اظهر استعراض ملامح التعديلات في مشروع القانون إنها استهدفت تخفيض أسعار الضريبة وتنشيط الاستثمار ومن ثم زيادة مستوى التشغيل والدخل وارتفاع حصيلة الضريبة اى إن المبدأ هو التركيز علي جانب العرض في النشاط الاقتصادى لترك المزيد من الأموال للأفراد وذلك بغية إن يترتب علي ذلك ارتفاع مستوى التوظف والأجور والأرباح ومع ذلك فإن فلسفة التخفيض للضريبة لا تخلو من مآخذ :

إن إلغاء الإعفاء الذي كان مقرراً للأشخاص في شركات التضامن أو التوصية وفقاً لهذه التعديلات لا يميز بين شركات الأشخاص والأموال حيث إن الأولي تمثل ٩٦% من القاعدة الصناعية وهو ما يخلق تناقض بين هدف استراتيجية التنمية نحو تشجيعها وإخضاعها لأعباء ضريبية إضافية وهو ما سيؤثر سلباً علي حركة السوق ويكون طاردا للاستثمار .

- هناك اتفاق عام علي ضرورة وجود حد أدنى من الدخل غير الخاضع للضريبة لمقابلة تكاليف المعيشة ، يختلف باختلاف حجم الأسرة ، وحجم الأعباء العائلية وهو بالنسبة لمصر يتعين ان يتسع للمفهوم الشامل للإعالة ليعكس نفقات الدروس الخصوصية وإعالة نفقات العاطلين بدون عمل من خريجى الجامعات والمدارس الفنية وحملة الدبلومات وخلافه – بما يساند الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والمعرفية للتنمية في مصر .

- إن التعديلات في مشروع قانون الضرائب في جوهرها تضر بالصناعة وتشجع الاستيراد حيث ينطوى إلغاء الإعفاءات التى تحصل عليها الصناعة في المشروع الجديد علي زيادة معدل الضريبة وعدم تخفيضها إلى ٢٠% .

وعند استقراء ملامح مشروع قانون ضريبة المبيعات تم إبداء عدة ملاحظات :

- إن مشروع قانون تعديل بعض بنود ضريبة المبيعات لم تقضي علي الازدواج الضريبى على السلع والخدمات .
- إن التعديلات المقترحة لم تعالج ضريبة المبيعات علي الخدمات ومستلزمات الإنتاج (استهلاك الكهرباء، التليفون ، والغاز) حيث تطبق الدول الأخرى قانون الضرائب علي المبيعات بنظام القيمة المضافة وفي مصر لا يطبق نظام القيمة المضافة حيث يتحمل المنتج عبء ضريبة المبيعات مقدماً بواقع ١٠% وهذا يؤثر علي تكلفة السلع وعلي رأس المال اللازم للتشغيل .
- إن فرض ضريبة مبيعات علي أساس ٣٠% من القيمة الفعلية البيعية يمثل زيادة في الأعباء الضريبية تقع علي الفئات المحدودة الدخل .

ويخلص الفصل الى حقيقة أن علاج التشوهات ومساندة المشروعات وتحسين أداء الأسواق لن يتحقق فقط بفضل التحسن في بيئة التشريعات المصرية وإنما بتعزيز وتفعيل اثر السياسات الاقتصادية وتحسين الإدارة الاقتصادية بالمؤسسات خاصة منظمات حماية المستهلكين واتحادات المنتجين .

الفصل الرابع

اثر العوامل الاقتصادية
على الأسواق وتوجهاتها

الفصل الرابع: اثر العوامل الاقتصادية على الأسواق وتوجهاتها

يستعرض هذا الفصل اثر العوامل الاقتصادية علي الأسواق وتوجهاتها حيث يرتكز علي نتاج مناقشات وتحليلات نقطتين أساسيتين الأول: بعنوان السوق المصرى : اتجاهاته ومحدداته ، والثانية : السياسات الاقتصادية ودورها في تدعيم اقتصاد السوق " وتهتم النقطة الأولى بإلقاء الضوء حول العديد من العوامل الخارجية التى أدت إلى إبطاء حركة الاقتصاد المصري وضعف أدائه خلال الفترة الماضية ، الأمر الذي قد يؤثر سلباً علي حركة السوق في مصر ويساهم في إظهار أزمة الكساد ، ومن أهم هذه العوامل : حرب الخليج الأولى والثانية ، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ ،وغزو العراق وما أدت إليه من آثار سلبية علي عوائد السياحة وقناة السويس و تحويلات العاملين في الخارج . وقد تضافرت عوامل أخرى داخلية مثل إتباع سياسات اقتصادية انكماشية ، وأزمة السيولة ، وسوء توزيع الدخل ، وضعف معدلات الادخار والاستثمار ، وعدم ملاءمة البنية المؤسسية والتشريعية للتحول إلى اقتصاد السوق فضلا عن العجز المزمن في الميزان التجارى والموازنة العامة للدولة وغيرها من العوامل المؤثرة في ضعف القوة الشرائية وتدنى مستوى الطلب الفعال الأمر الذي ادى في النهاية إلى ما آل إليه الوضع في السوق المصرى من تباطؤ وكساد مصحوباً بارتفاع في المستوى العام للأسعار .

أما النقطة الثانية فأنه يهتم بتحديد منطلقات تباين دور السياسات الاقتصادية في توجيه السوق المصري .

١٠٤ السوق المصري: اتجاهاته ومحدداته

تشير أدبيات التنمية إلى أن تنشيط السوق هو أحد الحلول الهامة للعديد من المشاكل المزمنة التي تعاني منها الاقتصادات المختلفة مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والفقر وانتشار الكساد. والحقيقة أنه مع تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في مجالات الاستثمار والتشغيل وغيرهما من المجالات الاقتصادية، يصبح من الأهمية بمكان تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تنشيط السوق المصري. وكما تعلمنا النظرية الاقتصادية فإن هناك جانبين أساسين يتفاعلان معا لتحديد الكمية المباعة والسعر التوازني لأي سلعة وهما جانبي العرض والطلب. وبالتالي فإن أي محاولة للتأثير على السوق يجب أن تمر من خلال واحد من هذين الجانبين أو كلاهما معا. والواقع أن المدرسة الكلاسيكية كانت هي المدرسة المسيطرة على الفكر الاقتصادي حتى أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي وتحديدا حتى ظهور ما عرف بأزمة "الكساد الكبير" Great Depression في أمريكا والعديد من الدول الأوروبية . فوفقا لهذه المدرسة.. تتسم الأسعار بدرجة لا نهائية من المرونة، ومن ثم فإن تنشيط السوق من خلال زيادة العرض هو الوسيلة الأساسية لزيادة الإنتاج والعودة دائماً إلى مستوى التشغيل الكامل.

غير أن أزمة الكساد الكبير، وما صاحبها من ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية، قد برهنت على خطأ أنصار المدرسة الكلاسيكية حيث فشلت تلك المدرسة في تفسير ما آلت إليه الأوضاع في تلك الفترة. وكان من نتاج هذا ظهور مدرسة

جديدة في الفكر الاقتصادي هي " لمدرسة الكينزية ، والتي بدأت معالمها مع نشر مقالة شهيرة للإقتصادي العالمي "جون كينز" عام ١٩٣٦. ووفقاً لهذه المدرسة، فإن تفسير حالة الكساد وارتفاع معدلات البطالة يكمن في انخفاض مستويات الطلب، حيث إن الأسعار قد تكون مرنة في الأجل الطويل ولكنها تتسم بدرجة عالية من الجمود Stickiness في الأجل القصير. ومن هنا جاء العلاج المقترح لهذه الأزمة وهو ضرورة زيادة الطلب ، وتحديداً من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ، وذلك من أجل تنشيط الأسواق والقضاء على البطالة والعودة إلى مستويات الإنتاج التي تضمن التشغيل الكامل . والواقع أنه منذ ذلك الحين وحتى الآن، أصبح من المتعارف عليه أن نجاح أي محاولة لتنشيط السوق هو رهن بزيادة الطلب سواء عن طريق فتح أسواق جديدة أو رفع القدرة الشرائية للمستهلكين في السوق المحلي أو من خلال زيادة الإنفاق الحكومي. ومن هنا تأتي أهمية النقطة الحالية والتي تحاول تحليل اتجاهات السوق المصري خلال العشرين عاماً الماضية وتحديداً خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ بهدف التعرف على أهم العوامل التي حددت اتجاهات هذا السوق، ومن ثم اقتراح بعض السياسات التي من شأنها تنشيط السوق المصري.

١٠١٠٤ اتجاهات السوق المصري ١٩٨٠-٢٠٠١

حيث إن تحديد اتجاهات السوق المصري خلال العقدين الماضيين ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه هو الهدف الرئيسي من الورقة الحالية، فإنه قد يكون من الضروري أولا أن نحدد ماهية السوق الذي نتحدث عنه . فالسوق المصري- كغيره من الأسواق- ليس سوقاً واحداً متجانساً تتحد فيه العوامل المحددة لاتجاهاته. فهناك على سبيل المثال ، أسواقاً للعمل وأخرى لرأس المال ، وسوقاً للسلع الاستهلاكية وأخرى للسلع الرأسمالية والمعمرة ، وسوقاً للعقارات وأخرى للسيارات وثالثة للمنتجات البترولية ... وهكذا . ومع اختلاف الأسواق، يصبح من المنطقي أن تختلف العوامل التي تؤثر في تلك الأسواق وكذلك درجة تأثير كل من هذه العوامل . ولما كان نطاق النقطة الحالية أضيق من أن تتطرق لكل تلك الأسواق، وحيث إن هناك دراسات فرعية أخرى في إطار هذا المشروع البحثي الضخم ستخصص لدراسة كل من تلك الأسواق على حده، تركز الورقة الحالية على معرفة الاتجاه العام للاقتصاد المصري خلال الفترة محل البحث من خلال مجموعة من المؤشرات الكلية التالية :

١٠١٠١٠٤ تطور الإنفاق الاستهلاكي للأسرة

شهد متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للأسرة تزايداً مستمراً خلال عقد الثمانينات. فكما يوضح الشكل رقم (١) ارتفع هذا المؤشر من حوالي ٥٩٣ دولار أمريكي سنة ١٩٨٠ إلى حوالي ٧١٣ دولار سنة ١٩٩٠، بمعدل زيادة قدره ٢٠% خلال تلك الفترة. ثم واصل هذا المتوسط ارتفاعه مرة أخرى خلال عقد التسعينات، حيث ارتفع من ٧٢٩ دولار ليصل إلى حوالي ٨٩٦ دولار خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ بزيادة مقدارها حوالي ٢٣%. غير أنه من الملفت للنظر أن هذا المتوسط قد ارتفع بصورة ملحوظة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ حيث بلغ ما يزيد على ١٠١٢ دولار في العام الأخير بزيادة مقدارها حوالي ١٣% خلال عام واحد فقط .

شكل (١)

تطور نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥) (بالدولار)

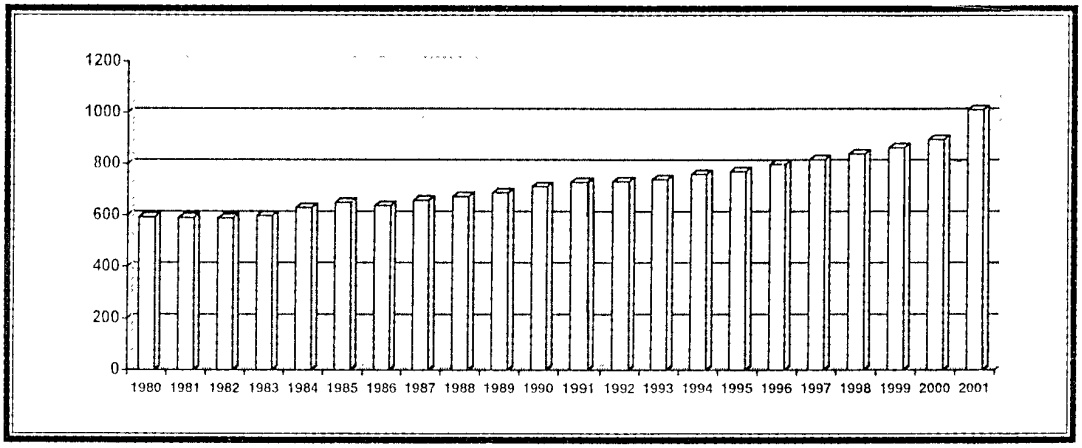

المصدر: World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٣

٢٠١٠١٠٤ تطور الإنفاق الحكومي

يوضح الشكل رقم (٢) تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. وكما يتضح من الشكل، شهد هذا الإنفاق تذبذباً واضحاً خلال هذه الفترة. ففي حين شهد ارتفاعا مستمراً خلال عقد الثمانينات حتى بلغ أعلاه سنة ١٩٨٨ (حوالي ٦,٧ مليار دولار)، بدأ في التراجع في نهاية العقد ومع بدء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ولكنه ما لبث أن عاود الارتفاع مرة أخرى بداية من عام ١٩٩٤ حتى وصل إلى نحو ٧,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠. غير أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي شهد قفزة كبيرة غيرمسبوقة عام ٢٠٠١ ليصل إلى حوالي٩ مليار دولار.

شكل (٢)

تطور الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥) (بالدولار)

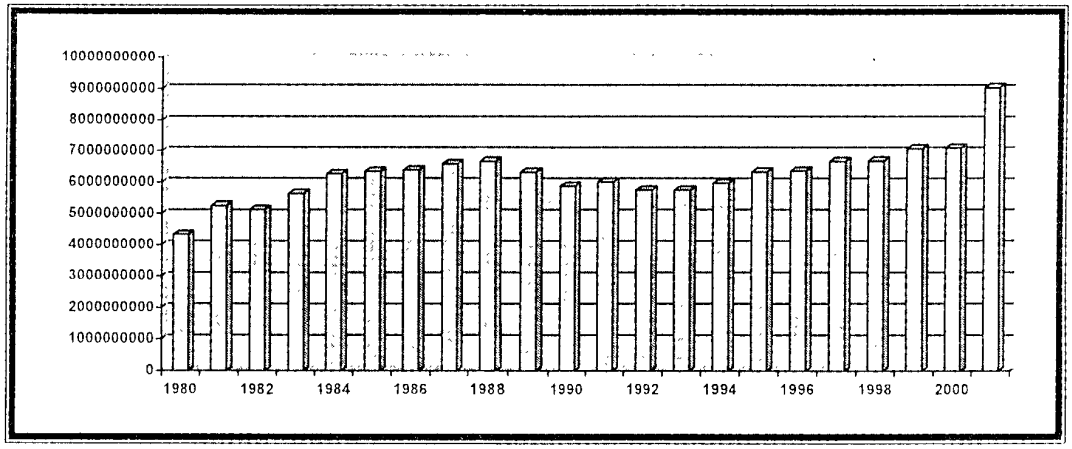

المصدر: World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٣

٣٠١٠١٠٤ تطور الاستثمارات

لقد شهد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقلبات أكثر حدة من تلك التي شهدها الإنفاق الحكومي خلال العقدين الماضيين. فكما يوضح الشكل رقم (٣)، شهدت هذه النسبة أدنى معدلاتها خلال عقد الثمانينات في عام ١٩٨٢ حيث بلغت نحو ١,١% في حين بلغت أقصى قيمة لها خلال نفس العقد في عام ١٩٨٨ حيث بلغت حوالي ٣,٤%. ثم أخذت هذه النسبة في التدهور بشدة بعد ذلك حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها خلال عقد التسعينيات (حوالي ٠,٧%)، ثم بدأت في الزيادة مرة أخرى وشهدت قفزة استثنائية عام ١٩٩٤، حيث ارتفعت إلى ٢,٤% مقارنة بحوالي ١% فقط في العام السابق والتالي مباشرة. وأخيراً فإنه من الجدير بالملاحظة أن هذا المعدل بلغ أدنى معدلاته على الإطلاق خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ حوالي ٠,٥% فقط عام ٢٠٠١.

شكل (٣)

صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

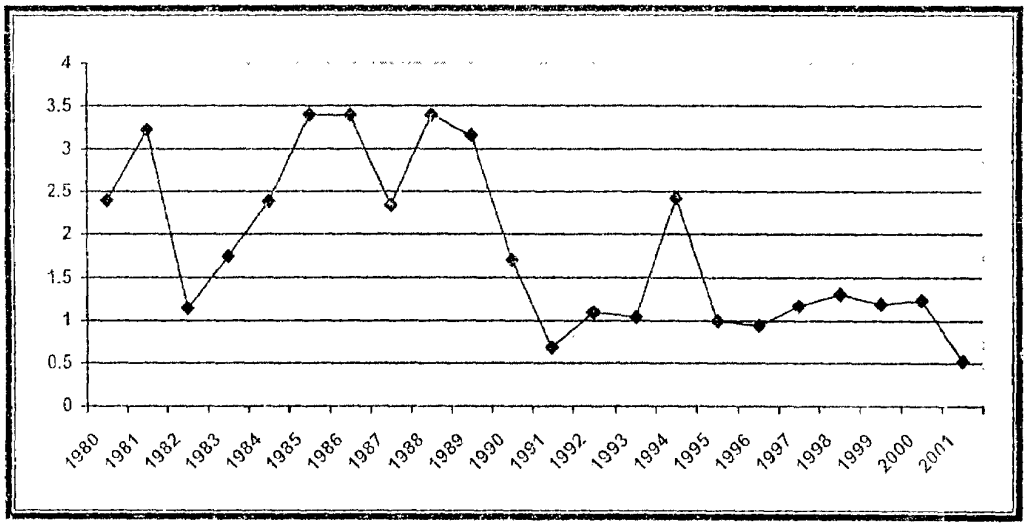

٤٠١٠١٠٤ تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من الشكل رقم (٤) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد شهد زيادة ملحوظة خلال عقد الثمانينات، حيث ارتفع من ٧٣١ دولار عام ١٩٨٠ ليصل إلى ٩٧١ دولار عام ١٩٩٠ (بزيادة ٣٣%). ثم واصل هذا المتوسط ارتفاعه خلال عقد التسعينيات – وإن كان بمعدل أقل (٢٥%)– حتى وصل إلى حوالي ١٢٢٩ دولار عام ٢٠٠١. وبقياس معامل الارتباط Correlation Coefficient بين مستوى الدخل الفردي من جهة ومستوى الإنفاق الاستهلاكي له من جهة أخرى، يتضح أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرين خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٩٧أي أن ارتفاع الدخل قد صاحبه ارتفاع مستوى الاستهلاك خلال العقدين الماضيين،وهو ما يتفق تماماً مع النظرية الاقتصادية.

شكل (٤)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)(بالدولار)

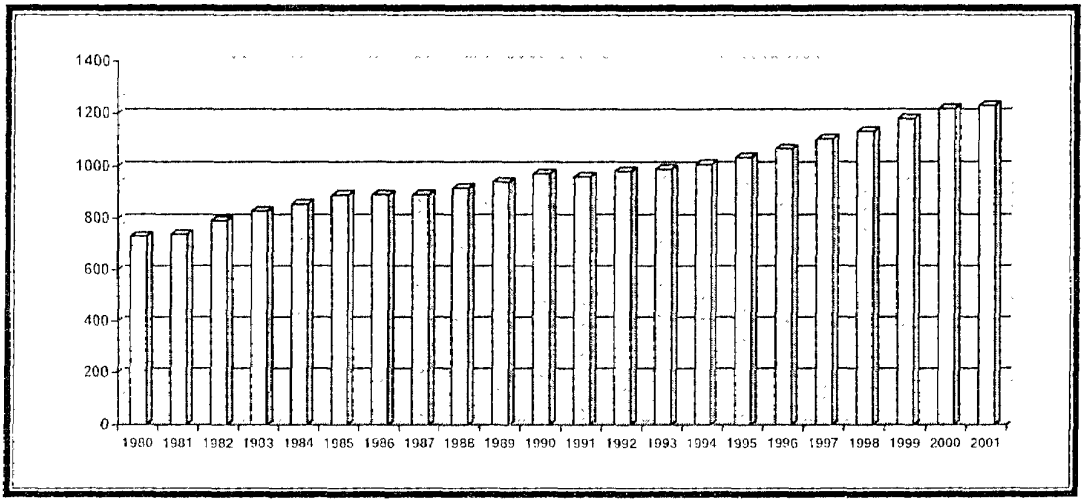

المصدر: World Bank, World Development Indicators ٢٠٠٣

٥٠١٠١٠٤ المستوى العام للأسعار

من المؤشرات التي تستخدم عادة للتعبير عن التغير في المستوى العام للأسعار، ومن ثم معدلات التضخم، دليل أسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI). ووفقاً لبيانات البنك الدولي، ارتفعت قيمة هذا الدليل بصورة مستمرة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. وكما يتبين من الشكل رقم (٥)، وباستخدام سنة ١٩٩٥ كسنة أساس، فقد ارتفعت قيمة الدليل من حوالي ١١% سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٤٥% سنة ١٩٨٩، ثم واصل الدليل ارتفاعه خلال عقد التسعينات حتى وصل إلى ما يزيد عن ١٢٦% سنة ٢٠٠١. وبمعنى آخر، بلغ معدل التضخم في مصر وفقاً لدليل أسعار المستهلك حوالي ٥ر ٤% في المتوسط سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠١، كما أن الأسعار قد تضاعفت بأكثر من عشرة أمثال خلال العقدين الأخيرين.

٢٠١٠٤ أهم العوامل المؤثرة في السوق المصري

تتباين العوامل المحددة لاتجاهات السوق في مصر بتباين الأسواق والسلع التي يتم تداولها . فبجانب العوامل الداخلية التقليدية المتمثلة في مستويات الدخول والأسعار وحجم الإنفاق الحكومي والعائلي ومدى استجابة دوال الطلب الفردية والجماعية للتغيرات في مستويات الدخول والأسعار (مرونة الطلب الدخلية و السعرية)، توجد مجموعة من العوامل

الأخرى الخارجية التي يختلف مدى تأثيرها بطبيعة الاقتصاد محل البحث. فكلما زاد اعتماد اقتصاد ما في توليد دخله على مصادر ريعية، كلما زادت درجة تأثر هذا الاقتصاد بالتغيرات الطارئة في البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية والدولية.

شكل (٥)

تطور قيمة دليل أسعار المستهلك CPI (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٥)

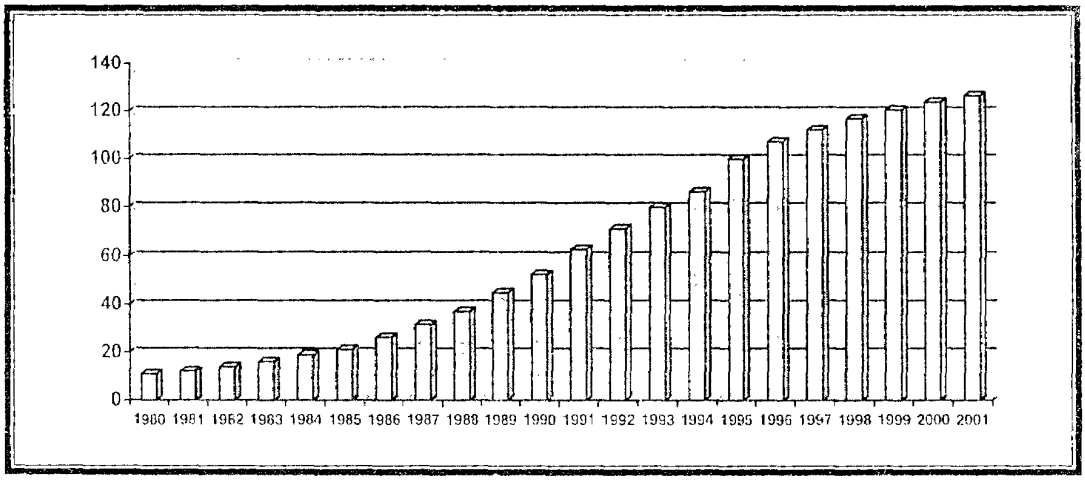

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2003

والواقع أن الاقتصاد المصري- نتيجة للعديد من التراكمات التي تخرج مناقشتها عن نطاق الدراسة الحالية- يعتبر من الأسواق التي تتأثر بشدة بالعديد من العوامل الخارجية. فقناة السويس والسياحة وعوائد النفط وتحويلات العاملين بالخارج هي من المصادر الرئيسية للدخل القومي في مصر، وهي في ذات الوقت ذات ارتباط واضح بالظروف العالمية والدولية بدرجة أكبر من ارتباطها بالعوامل والمحددات الداخلية. فحرب الخليج الأولى والثانية وظروف غزو العراق وغيرها من الأحداث الخارجية كان لها تأثير سلبي شديد على المصادر الرئيسية للدخل القومي، ومن ثم على حركة السوق المصري، حيث صاحب هذه الأحداث موجات شديدة من الكساد مازال الاقتصاد المصري يعاني منها حتى الآن. فانخفاض معدلات نمو الدخل القومي جنباً إلى جنب مع زيادة حجم السكان، والذي تزامن مع ارتفاع معدلات التضخم كنتيجة لتحرير سعر العملة الوطنية، قد أدى إلى انخفاض مستوى معيشة غالبية الشعب المصري، ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي والقوة الشرائية والطلب الفعال على المنتجات المتداولة في السوق المصري، مما أدى بالتالي إلى تزايد حدة الكساد وانتشار آثاره السلبية في كل قطاعات الاقتصاد القومي.

هذا وقد تزامن انخفاض مستويات الطلب الفعال في السوق المصري مع التوجه الرسمي المتزايد لتبني سياسات اقتصادية ليبرالية تعطي دوراً متزايداً لقوى السوق والقطاع الخاص، مقابل تراجع مستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، وما يعنيه هذا من انخفاض الإنفاق الحكومي الحقيقي أو على الأقل تدني معدلات نموه، الأمر الذي كان له أثراً مضاعفاً على الإحساس بالآثار السلبية للكساد. كما أن السياسات الانكماشية التي تبنتها الدولة مع بداية برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مطلع التسعينات من القرن الماضي بهدف السيطرة على معدلات التضخم الهائلة التي عانى منها الاقتصاد في تلك الآونة حيث بلغ هذا المعدل أكثر من ٢٣% سنة ١٩٩٠ قد ساهمت في تعميق أزمة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد المصري حتى الآن.

وقد يكون من العوامل الهامة التي ساعدت على حدوث حالة التباطؤ الاقتصادي التي أصابت السوق المصري بصفة عامة، ما عرف بـ " أزمة السيولة " . فمع التوجه المفرط في الاستثمار العقاري خاصة في مجال الأبنية الفاخرة والقرى السياحية بما يزيد عن الاحتياجات الفعلية للمستهلك المصري ، بل والعربي ، وما صاحبه من زيادة في حجم الائتمان يفوق معدلها معدل الزيادة في حجم الودائع وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه الشركات مثل شركة المقاولين العرب، نشأت أزمة سيولة وتباطؤ النشاط الاقتصادي في قطاعات عديدة من قطاعات الاقتصاد القومي. ومما زاد الوضع سوءا، توسع الدولة في إنشاء المشروعات التنموية الكبيرة طويلة الأجل والتي تتطلب ضخ استثمارات ضخمة مثل مشروع توشكى وغيره، مما عمق من أزمة السيولة ومن ثم من أزمة الكساد الذي شهدته مصر.

وبوقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما أدت إليه من حالة ركود شديدة عانى منها ليس الاقتصاد الأمريكي فحسب بل والعالمي أيضاً ، تأثرت مصر – كغيرها من الدول – سلبياً بتلك الأحداث وبالذات في قطاعات السياحة والطيران والقطاعات المرتبطة بهما. وقد زادت هذه الأزمة حدة مع أحداث الغزو الأمريكي للعراق وتزايد شراسة العدوان الإسرائيلي على فلسطين وما صاحبهما من عدم استقرار سياسي واقتصادي في المنطقة. وإذا أضفنا إلى كل هذا التخبط وعدم الشفافية التي اتسمت بهما السياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة الماضية خاصةً فيما يتعلق بأسلوب الخصخصة وبالسياستين المالية والنقدية وغيرها من المجالات الاقتصادية الأخرى، كل هذا أدى إلى شيوع مناخ من عدم الثقة ومناخ طارد للاستثمار ولرؤوس الأموال ليس فقط الأجنبية بل والوطنية أيضاً.

وقد أضاف تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الأخير الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عاملاً هاماً من العوامل الدافعة للركود الاقتصادى في مصر. فوفقاً للتقرير، فإن " تزايد اختلال توزيع الدخل فى مصر، يشكل عاملاً دافعًا للركود الاقتصادي، حيث إن الطبقتين الفقيرة والوسطى تنفقان كل أو الغالبية الساحقة من دخلهما، وبالتالى فإنه يتحول إلى طلب فعال فى السوق، ويشكل عاملاً محفزاً للاستثمارات الجديدة وللنمو الاقتصادي. أما في حالة تزايد حصة الطبقة العليا من الدخل، فإن مدخراتها، إما أن يتم تهريبها للخارج، أو إخراجها بشكل رسمي، أو أن تستخدم فى تمويل استثمارات تعتمد فى تسويق إنتاجها على السوق الداخلية وبالتالى تواجه أزمة فى تصريف إنتاجها بسبب ضعف القدرات الشرائية للطبقتين الفقيرة والوسطى على ضوء تراجع حصتيهما من الدخل القومي" .

وإذا أضفنا لما سبق مجموعة من العوامل الهامة الأخرى مثل تدني معدلات الادخار والاستثمار، وضعف البناء المؤسسي اللازم للتحول إلى اقتصاد السوق، وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب والمتعلمين منهم بصفة خاصة، وتدني مستويات الأجور والإنتاجية، وأزمة سعر الصرف وما صاحبها من ارتفاع معدلات التضخم ، والعجز المزمن في الميزان التجاري، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية ، وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع أعباء الديون المحلية والأجنبية ،

بين لنا مدى عمق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد المصرى والتي انعكست بلا شك على اتجاهات السوق المصرى خلال العقدين الماضيين ، ومازلنا نعاني منها حتى الآن .

آليات لتنشيط السوق والخروج من الركود

ويبقى التساؤل هو: كيف يمكن تنشيط حركة السوق المصري والخروج به من حالة الركود الراهنة؟ والحقيقة أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التحرك في عدة اتجاهات. فإذا اتفقنا على أن العامل الحاسم للخروج من هذه الأزمة هو ما اقترحه كينز من زيادة الطلب الفعال Effective Demand ، وإذا كان من الصعوبة بمكان في الظروف الراهنة الاعتماد على الإنفاق الحكومي، فإنه لا يبقى بالضرورة سوى العمل على زيادة الإنفاق الخاص. ولما كان الإنفاق الخاص هو عبارة عن إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، فإن ما نقترحه هنا يصب في هدف زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص. ومن المقترحات التى نوصي بها في هذا الصدد :

- العمل على زيادة الدخل الحقيقي للفرد من خلال توليد فرص عمل حقيقية مرتفعة الإنتاجية، وتوفير الآليات اللازمة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحقيق التوازن المنشود بين مستويات الأجور والأسعار.
- تشجيع الادخار المحلي وجذب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار داخل البلاد، جنبا إلى جنب مع خلق البيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في إطار رؤية استراتيجية واضحة تستطلع أولويات الاستثمار بما يحقق أهداف التنمية المضطردة.
- ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل القومي بحيث تقل درجة تأثر الاقتصاد المصري بالعوامل والظروف الخارجية التي يصعب التحكم فيها من صراعات وحروب وغيرها والتي لها آثار سلبية واضحة على قطاعات السياحة والنفط والنقل وتحويلات العاملين بالخارج والتي تمثل قطاعات رئيسية مولدة للدخل القومي في مصر في الوقت الحالي.
- دعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية والوطنية من خلال الالتزام بمعايير الجودة الشاملة وبالمواصفات القياسية الدولية وإزالة كافة التشوهات التي تعوق الوصول بالمنتجات المصرية إلى المستويات العالمية.
- الإسراع في بناء البنية المؤسساتية والتشريعية اللازمة لقيام القطاع الخاص بالدور الأساسي في مجالات الإنتاج والاستثمار، بما يدعم من التحول نحو اقتصاد السوق وبما يتجنب العديد من الآثار السلبية التي قد تنتج عن الاندفاع في هذا الاتجاه دون توفير الشروط اللازمة لنجاحه.
- خلق مناخ من الشفافية والثقة يتم من خلاله تفعيل دور الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق هدف تنشيط السوق. فغياب الشفافية وانتشار الفساد وضعف الثقة المتبادل بين شركاء التنمية قد أدى إلى إعاقة العديد من الجهود المخلصة لإحداث الإصلاح المالي

والنقدي والاقتصادي بصفة عامة والذي من شأنه تنشيط السوق والخروج به من حالة الركود الراهنة.

- تعزيز الجهود الرامية لتحقيق التنمية البشرية من تعليم وتدريب ورعاية صحية وتغذية سليمة وغيرها من عناصر التنمية البشرية، وذلك بهدف تحويل الزيادة السكانية المضطردة من مجرد عبء على جهود التنمية إلى مورد رئيسي من الموارد اللازمة لتحقيق هذه التنمية مما يستلزم سياسات جديدة تعطى الأولوية للاستخدام الأمثل للقوى البشرية .
- تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في خلق ثقافة شعبية داعمة لجهود الإصلاح الاقتصادي من خلال زيادة الوعي بأهمية قيم الإخلاص في العمل وزيادة الإنتاجية وتفضيل المنتجات الوطنية على مثيلاتها الأجنبية بهدف دعم الصناعة الوطنية، وغيرها من القيم والفضائل التي أدى غيابها إلى العديد من المشاكل التي يعاني منها السوق المصري والمجتمع بوجه عام.
- وأخيراً .. فإن كافة الجهود الرامية لتنشيط الأسواق وإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية لن يكتب لها النجاح والاستمرار ما لم تتواكب مع إحداث إصلاح سياسي شامل من شأنه تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية وجني ثمارها.

٢٠٤ السياسات الاقتصادية ودورها في تدعيم اقتصاد السوق

السوق هو خير محرك للنشاط الاقتصادي . ومن ثم فتدعيم الاقتصاد الحر بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعد من قبيل الأيدلوجية الاقتصادية الناجحة . ويظن البعض أن الاقتصاد المخطط فقط هو الذي يعوق قوى السوق عن العمل . ولكن في ظل اقتصاد السوق قد تعوق السياسات الحكومية الخاطئة قوى السوق عن العمل . وتظل الحكومات تتعجب لماذا لا ينشط الاقتصاد ويزداد النمو والتوظف . رغم أن الحكومات ترى أن السياسات التي تتخذها تدعم قوى السوق . والحقيقة ربما تكون عكس ذلك ، فالسياسات الاقتصادية التي تدعم قوى السوق ترتهن بصورة أساسية على تقليص حجم الدولة في النشاط الاقتصادي . حيث يقوم اقتصاد السوق على عدة أسس تشكل دعائم الاقتصاد الحر :

- الملكية الخاصة وتدعيم احترامها .
- احترام دافع الربح للأفراد والشركات .
- تمكين وتفعيل الحريات الفردية والاقتصادية .
- تنشيط المنافسة وترك آليات السوق لتحديد الأسعار وتخصيص الموارد .
- وضع نشاط الدولة فى خدمة بيئة الأعمال والإنتاج دون التدخل المباشر فيهما .

ومن ثم يأتي الدور الهام للدولة ليكون حامياً للحريات الفردية ، والمنافسة ودافع الربح ، ومدعماً للملكية واحترامها ، ومنظماً لقوى السوق في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد ، دون تدخل مباشر منها في النشاط الاقتصادي . وعليه يتأتي احترام دور الدولة وتزداد قوتها ، كلما احترمت الملكيات الخاصة ، ودعمت المنافسة وقوى السوق دون ممارسة النشاط الاقتصادي بنفسها .

وللدولة آليات تستخدمها في أداء مهمتها في الاقتصاد الحر ،

- السياسة التشريعية والقضائية والتي من خلالها تصدر القوانين والتشريعات التي تدعم الحريات والمنافسة وتحترم حقوق الملكية الخاصة .
- السياسة المالية ، والسياسة النقدية اللتان تستخدمان لتدعيم آليات السوق . فالسياستين المالية والنقدية إما أن تدعم قوى السوق أو تعمل في اتجاه تقييد شديد لها ، وربما يكون تقييدهما للسوق أكثر من التقييد في ظل التخطيط المركزي .

ففي ظل سيادة الفكر الاقتصادي الحر، جاء برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر مبنياً على نهج الفكر الرأسمالي الجديد الذي يرى تراجعاً لنفوذ الفكر الكينزي التدخلي لصالح الكلاسيكين الجدد وأصحاب فكر اليمين الجديد[1]. فنشطت في نهاية السبعينات دعوات لتقييد دور الدولة بسبب استمرار العجز في موازناتها المالية، وظهور ضعف أجهزتها البيروقراطية. وكان نفوذ الفكر الكينزي هو الفلسفة التي بررت التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خلال الفترة ١٩٤٥/١٩٧٠.
ثم بدأت تواجه نوعاً من الاحتضار ، وبدأ معها سيادة الفكر النيوكلاسيكي وفكر المدرسة النقدية المعتمد على الليبرالية الشديدة وقصر دور الدولة على أداء وظائفها التقليدية[2] ، من أجل العودة إلى الإيمان بالفكر الاقتصادي الحر المبني على قوى السوق والحرية الفردية والإبداع والمنافسة .

لذلك فهناك أمثلة لعدة مؤشرات تدل على نجاح الدولة في تدعيم اقتصاد السوق وتوطيد الملكيات الخاصة :

- إصدار التشريعات التي تدعم المنافسة وتمنع الاحتكارات .
- تحديد وتحجيم الملكية العامة ، وزيادة حجم الملكيات الخاصة في قطاع الأعمال .
- تقليص الدين العام الداخلي والخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
- استقرار السياسات الاقتصادية ، واستقرار المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) .
- انخفاض نسبتي الإنفاق العام والضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي . ومن ثم نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي .
- احترام الدولة للحريات الفردية والمؤسسية والديمقراطية .
- تدعيم الشفافية وحرية المعلومات والقدرة على المحاسبية والمسؤولية .

١٠٢٠٤ واقع السياسات الاقتصادية في مصر

عند استعراض السياسات التي تستخدمها الحكومة المصرية لتدعيم اقتصاد السوق ، يعرف أن الحكومة المصرية تكاد تحارب الفكر الاقتصادي الحر ، وتحرم الأفراد والمؤسسات من الحريات والقدرة على الإبداع ، القائمين على المنافسة وتدعيم الملكيات الخاصة . ففي مجال :

١٠١٠٢٠٤ التشريعات التي تدعم المنافسة وتمنع الاحتكارات

يحتاج اقتصاد السوق للمنافسة لكي يقوم بمهامه في تقليل الأسعار والتخصيص الأفضل للموارد، بحثا عن مستوى أعلى للربحية والعائد على الأعمال. فالمنافسة في اقتصاد السوق تدفع نحو مزيد من الإنتاجية والمهارة والتقدم الفني والتقني في إنجاز الأعمال وتقديم الإنتاج والخدمات. وبدون المنافسة وتدعيمها في السوق يكون الاقتصاد في حالة احتكار تضر بالمجتمع ككل. فالاحتكار يضر بالمستهلك ، كما يضر في الأجل الطويل بالمحتكر نفسه ، على الرغم من ظاهر الحال أن المحتكر يستفيد في الأجل القصير . ولكن يلاحظ أن الدولة والإدارة الاقتصادية منذ بداية الإصلاح الاقتصادي تدعم بسياستها الاحتكارات ، وتحرم المستهلك والمجتمع من مزايا المنافسة التي بني على أساسها اقتصاد السوق. فقد دعمت الدولة الاحتكارات على النحو التالي :

- ☑ في مجال الاتصالات كرست الدولة على مدار ثمان سنوات احتكار شركتين للمحمول. ففي دولة قوامها ما يقرب من ٧٠ مليون مواطن لا يجب أن يقل عدد شركات المحمول العاملة في الاقتصاد المصري عن ١٠ شركات .
- ☑ في مجال النظافة أيدت الدولة احتكار ثلاث شركات للنظافة في العاصمة، وفرضت بالمخالفة للدستور رسوم نظافة(جباية) ، وكان يتوقع لضخامة المساحة وعدد السكان أن يكون عدد شركات النظافة العاملة في القاهرة الكبرى ١٥ شركة على الأقل .
- ☑ في مجال البناء والتشييد تدعم الدولة سيطرة إحدى الشركات للحديد والصلب على أكثر من ثلثي حجم السوق[٣]، مما عمل على تضاعف أسعار حديد التسليح في سنوات قليلة.
- ☑ حاول البنك المركزي أن يكرس لعدد صغير من شركات الصرافة السيطرة على أرصدة العملات الأجنبية، والاحتياطي الدولي بمصر. لكن القضاء أنقذ الاقتصاد المصري من دعوى المركزي أن تستمر الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة. وكانت الدعوى ستفتح المجال أمام الشركات الكبيرة السيطرة على عملات مصر الأجنبية خاصةً وقت الأزمات، حيث يمكن لها أن تكتنز العملات من السوق بسهولة لتضارب عليها وقت الأزمات.
- ☑ أما في مجال التشريع ، فلم تصدر الدولة قانون يمنع الاحتكارات ويدعم المنافسة على مدار ١٤ سنة من الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في ١٩٩١. وكان يُظن أن قانون حماية المنافسة من أول القوانين التي ستصدر في بداية الإصلاح ، حيث أن احتكار القطاع الخاص في وجود حكومة ضعيفة يكون أسوأ من احتكار القطاع العام ، ويفقد الكلام عن اقتصاد السوق معناه ، والهدف الذي طبق من اجله .
- ☑ يلاحظ أن الأسلوب الذى تتبعه الدولة فى تنفيذ برنامج الخصخصة يسيطر عليه " البيع لمستثمر رئيسي " ، وكأن الدولة تعتمد استبدال احتكار مستثمرون رئيسيون باحتكار القطاع العام ، رغم ما فى ذلك من تناقض صارخ مع ما يقتضيه الحال من تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار .

☑ أما في مجال تنظيم السوق للقطاع الخاص أصدرت الدولة قانون العمل بعد ما يقرب من ١٢ سنة من الدراسة . وقد ظهر القانون معيبا حيث يصادر حق العمال في الإضراب ، وهي أهم حقوق العامل في اقتصاد السوق .

وعلى الرغم من التأخر في عرض قانون حماية المنافسة على المجلس التشريعي ، إلا أن العبرة بالتنفيذ وليس بجودة صياغة القانون . فكم من قوانين وأحكام صادرة ولا يعمل بها على أرض الواقع . والدليل على ذلك مخالفة الدولة للدستور أبو القوانين ، في فرض رسوم للنظافة على فواتير الكهرباء ، دون أن يقر مجلس الشعب بهذه الرسوم .

٢٠١٠٢٠٤ حجم الملكية العامة إلى حجم الملكيات الخاصة في قطاع الأعمال

استكمالاً للنقطة السابقة يُعرف أن أحد مظاهر الاحتكار في مصر هو احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية . فيلاحظ أن الدولة لا ترغب كثيراً في التنازل عن ملكيتها في المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ، إما لأنها لا تؤمن فى حقيقة الأمر بالملكية الخاصة واقتصاد السوق ، أو لأنها تخشى أن تتنازل عن ملكية الشركات العامة حفاظاً على عناصر قوتها السياسية . فأهم التبريرات لتباطؤ برنامج الخصخصة هو الرغبة السياسية في الحفاظ على عناصر هيمنة الدولة على كامل النشاط الاقتصادي في مصر . حيث :

☑ توقف تقريباً برنامج الخصخصة في مصر منذ ما يقرب من ٥ سنوات ، فمعدلات البيع بالنسبة لما تم عرضه للبيع تكاد تتلاشى سنويا . وهو ما يتضح من خلال مقارنة عدد الشركات التي تم بيعها خلال الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٩ ، بالفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ . فمن الجدولين رقمي (١) ، (٢) ، والشكل رقم (١) ، يلاحظ أنه:

❖ خلال الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٩ تم بيع ما نسبته ٤٠ % من إجمالي عدد الشركات المباعة (فعلاً) ضمن برنامج الخصخصة . مقارنةً بنسبة ٢٩ % خلال الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٦ ، ونسبة ٢٢ % خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣.

❖ خلال الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٩ تم تحصيل ما نسبته ٥٠ % من إجمالي قيمة الشركات المباعة (فعلاً) ضمن برنامج الخصخصة . مقارنة بنسبة ٢٢ % خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ ، ونسبة ٢٨ % خلال الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٦.

الجدول رقم (١)

مؤشرات خصخصة شركات قطاع الأعمال العام خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٣

	١٩٩٣ – ١٩٩٦	١٩٩٧ – ١٩٩٩	٢٠٠٠ – ٢٠٠٣
نسبة عدد الشركات المباعة إلى إجمالي عدد ما تم بيعه %	٢٩	٤٠	٢٤
نسبة قيمة الشركات المباعة إلى إجمالي قيمة ما تم بيعه %	٢٨	٥٠	٢٢

المصدر : النشرة الشهرية ، وزارة التجارة الخارجية ، نوفمبر ٢٠٠٤ .

الجدول رقم (٢)

عدد شركات قطاع الأعمال المباعة سنوياً كنسبة مما تم الإعلان عن بيعه خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٣

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
عدد الشركات والوحدات التي أعلن عن بيعها(سنويا)	٦	١٣	١٤	٣٢	٣٥	٥٠	٦٢	٨٦	٦٥	٥٧	٦٢
عدد الشركات والوحدات التي تم خصخصتها(سنويا)	٦	١٣	١٢	٢٥	٢٨	٣٢	٣١	٢٥	١٣	٥	٢
النسبة السنوية لعدد الشركات المخصخصة إلى العدد المعلن عن خصخصته %	١٠٠	١٠٠	٨٦	٧٨	٨٠	٦٤	٥٠	٢٩	٢٠	٩	٣

المصدر: النشرة الشهرية ، وزارة التجارة الخارجية ، نوفمبر ٢٠٠٤

الشكل رقم (١)

عدد شركات قطاع الأعمال المباعة سنوياً كنسبة مما تم الإعلان عن بيعه

خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٣

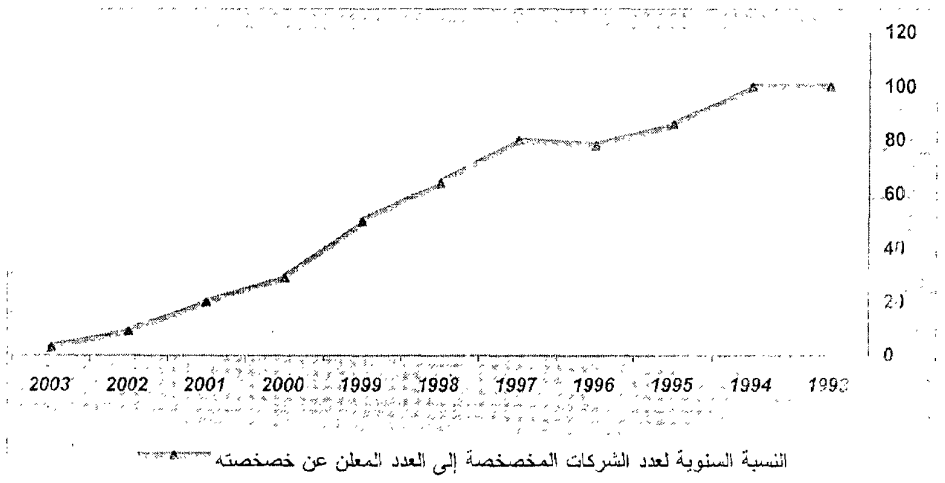

المصدر: تقارير وزارة قطاع الأعمال العام سنوات مختلفة ، والنشرة الشهرية وزارة التجارة الخارجية نوفمبر ٢٠٠٤ .

❖ وهو ما يبرهن على أن الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٩ كانت هي الفترة الأنشط في برنامج الخصخصة، ثم ما لبث أن تعطل البرنامج لأغراض سياسية .

❖ تم بيع عدد ٢ شركة كأصول في عام ٢٠٠٣ بينما عدد ما تم الإعلان عنه يقرب من ٦٢ شركة . والتبرير الاقتصادي لهذا العزوف من قبل القطاع الخاص عن الاستثمار في مصر، أو العزوف عن شراء شركات قطاع الأعمال المعلن عنها هو :

☒ إما للمغالاة في قيم الشركات المراد بيعها ؛

☒ أو لأنها شركات لا تستحق الشراء من وجهة نظر القطاع الخاص (لقدم تقنيتها أو رداءة مستواها الفني)،

☒ أو للمناخ الاستثماري المناهض للملكية الخاصة .

والرؤية العامة من الشكل رقم (٢) تبرهن على أن مناخ الاستثمار معوق وغير مشجع للاستثمار خاص . حيث يبرهن انخفاض حجم الاستثمار الخاص ، والاستثمار الأجنبي ، على أن المناخ غير مهيأ لدخول القطاع الخاص ، بغض النظر عن قيمة شركات قطاع الأعمال العام . فالذي يريد أن يستثمر في بلد ما لا ينتظر الشركات المعلن عن خصخصتها ، بل إن برنامج الخصخصة متهم ببيع الشركات العامة بأقل من قيمتها الحقيقية . حيث إن قيمة ما تم بيعه تبلغ ١٦,٧ مليار جنيه حتى ٢٠٠٣ لإجمالي عدد ١٩٤ شركة من عدد إجمالي٣١٤ شركة معروضة للبيع بقيمة مقدرة بمبلغ ٨٠ مليار جنيه، أي أن أكثر من ٦٠ % من عدد الشركات المراد بيعها ، تم التنازل عنها بما يقرب من ٢٥ % من القيمة المفروض تحصيلها من برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام .

الشكل رقم (٢)

الاستثمارات المنفذة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

خلال الفترة ١٩٨٩ – ٢٠٠٤

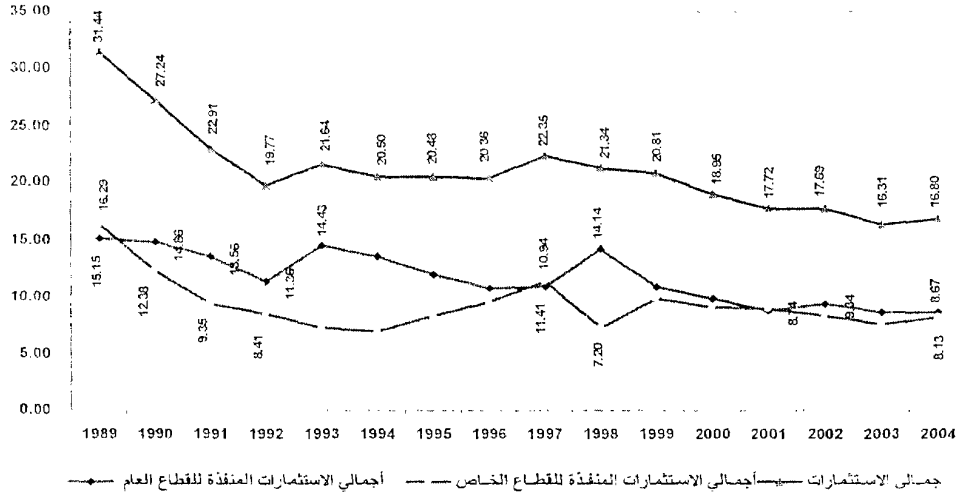

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة السنوية ، ووثيقة البيانات السنوية المنشورة عام ٢٠٠٢

ما تقدم يوضح أن فكرة الاقتصاد الحر وقوى السوق ، والعديد من متطلباتهما ، تبدو غائبة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر .

٣٠١٠٢٠٤ الشفافية والمعلومات في إدارة الاقتصاد

تستلزم الإدارة الجيدة للاقتصاد وجود قدر كاف ومنضبط من المعلومات الاقتصادية وغير الاقتصادية في مصر. فالدخول الحقيقي في عصر المعلومات لا يكون بمجرد شراء الأجهزة والمعدات الحديثة، ولا بإنشاء مراكز المعلومات واقتناء البرمجيات والتدريب على استخدامها – على أهمية ذلك كله ، وإنما يكون الدخول الحقيقي في عصر المعلومات بجمع المعلومات الصحيحة، وتحري الدقة والعلم الصحيح في استخلاص المؤشرات والدلالات الصادقة منها ، وسرعة توصيل المعلومات إلى صانعي ومتخذي القرارات [٤]. ولكن العجيب أن الاقتصاد المصري يدار بحالة متدنية من صحة ودقة المعلومات[٥] . هذا فضلا

عن الغياب التام لمجموعة مهمة من المعلومات يحتاجها أي متخذ قرار أو اقتصادي، بالإضافة إلى الخلل الكبير في تفاصيل المتاح من المعلومات .

٤٠١٠٢٠٤ السياسة المالية ودورها في توجيه السوق

أ- الخبرات الدولية :

اعتمد الفكر الاقتصادي لفترة طويلة على السياسة المالية لإحداث النمو الاقتصادي اعتمادا على الفكر الكينزي الذي يرى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يرفع من مستوى الطلب الكلى في الاقتصاد من خلال الإنفاق الاستهلاكي ، أو الإنفاق الاستثماري ، مما يخلق مزيداً من فرص العمل والدخول والناتج . ومن ثم فقد اعتبرت السياسة المالية لفترة طويلة هي السياسة الأهم في توجيه الاقتصاد من خلال أداتيها الإنفاق العام والضرائب لإحداث النمو الاقتصادي[٦] .

لكن مع ظهور نماذج النمو الداخلي لـ " رومر ROMER ١٩٨٦ ، لوكاس LUCAS ١٩٨٨ " ، فإن الفكر الاقتصادي تحول جذرياً عن أهمية دور الحكومة في النشاط الاقتصادي . وبرز من خلال نظرية النمو الداخلي أن عوامل النمو في الدول تعتمد إلى حد كبير على عوامل داخلية مثل : الإنفاق على البحث والتطوير R&D ، والعدالة في توزيع الدخل ، ودرجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي ، والسياسة المالية التي ترفع من مستوى الإنتاجية في الاقتصاد ككل ، وتعزز وتهيئ المناخ المناسب لعمل القطاع الخاص[٧] .

فالسمة المميزة لنماذج النمو الداخلي هي إدراكها لأهمية التعليم والمعرفة في إحداث النمو الاقتصادي. وكذلك تركيزها على أن تقوم الحكومة بدعم حقوق الملكية والتعريف الدقيق لها ، بما يتطلبه ذلك من إصلاح تشريعي ، ودعم القطاع الخاص من خلال استثمار الحكومة في القطاعات التي تزيد من مستوي الإنتاجية الكلية في الاقتصاد .

لذلك عمد العديد من الدراسات[٨] إلى قياس أثر السياسة المالية بأداتيها الإنفاق العام والضرائب على النمو الاقتصادي ، فوجدت هذه الدراسات أن زيادة الإنفاق الحكومي تولد مزيداً من عجز الموازنة ، وربما يستدعي ذلك العجز إلى فرض المزيد من الضرائب ، وزيادة حجم وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . فالعجز الحكومي يمكن أن يكون له أثر توسعي أو انكماشي على النشاط الاقتصادي ، ومن ثم يؤدي لمعدل أبطأ في النمو الاقتصادي ، وفرص العمل . أي أن التوسع في الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن أن يؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة من توسع فى النشاط الاقتصادى[٩] .

ويمكن عرض أهم نتائج هذه الدراسات فيما يلي :

- زيادة الإنفاق الحكومي ، ومن ثم زيادة الدين العام ذو أثر مثبط للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على صافي ثروة المجتمع ككل . كما أن الدين العام يحدث أثراً مثبطاً للنمو من خلال تأثيره السلبي على توقعات ربحية استثمارات القطاع الخاص .

- صغر حجم الحكومة ذو علاقة إيجابية مع معدل النمو الاقتصادي ، حيث يقلل صغر حجم الحكومة من الضرائب الإختلالية التي تمول الأنفاق الحكومي المتزايد . مع ملاحظة أن كثير من دراسات نماذج النمو الداخلي تحاول البحث عن الحجم الأمثل للحكومة .
- زيادة معدلات الضرائب تؤدي لمزيد من الاختلالات الاقتصادية ، وتؤثر بالتالي على دوافع الادخار والاستثمار ، وبالتالي النمو الاقتصادي .
- صغر حجم الحكومة وتقليل إنفاقها الاستهلاكي غير المؤثر على النمو الاقتصادي ، له أثر مهم في خلق بيئة نقدية مستقرة ، وبالتالي تهيئة البيئة الاقتصادية المستقرة لعمل القطاع الخاص .
- دور الحكومة المهم يكون في اتجاه زيادة ودعم الاستقرار السياسي ، والإصلاح التشريعي ، وحماية حقوق الملكية ، ودعم الحريات المدنية والديموقراطية ، بما يشكل بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص ، ومن ثم يدعم من فرص النمو الاقتصادي المبني على الاستقرار الكلى في الاقتصاد .
- الإنفاق الحكومى على البحث والتطوير R&D يرفع من تنافسية السلع والخدمات المحلية مقارنة مع الدول المنافسة في مجال التجارة الخارجية. ومن ثم دعم نشاط الابتكارات والاختراعات، وزيادة انتشارها ويعزز الإنتاجية الكلية للاقتصاد.

ومن الدراسات التطبيقية [١٠] التي أجريت على الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لفترة من ١٩٧٠حتى ١٩٨٥، أتضح أن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي على النحو التالي :

– أن انخفاض النفقات الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وكمعدل نمو ، يرتبط عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ١٩٧٠ – ١٩٨٥.

– انخفاض معدلات الضرائب، يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة وخلال فترة الدراسة .

مما سبق يتضح أن كلا من الانخفاض في الإنفاق العام والضرائب ذو اثر إيجابي على النمو والأسواق، وتخفيض الضرائب فقط دون الإنفاق العام ، يعد من قبيل ترحيل المشاكل إلى المستقبل .

٠- التطبيق العملي في مصر :

ويحكي واقع الحال في مصر أن الدولة لا تمل عن الاستدانة أو الاقتراض من كل حدب وصوب. فمن الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) يتضح أن الدين العام الداخلي بلغ ٤٣٥ مليار جنيه في عام٢٠٠٤ ، بنسبة ٩٢,٣% من الناتج المحلي الإجمالي . وهي نسبة ليست مرتفعة فقط ولكنها آخذه فى التزايد عاما بعد عام .

ويستنتج من الجدول رقم (٣) أن السبب الرئيسي لتزايد الدين الداخلى هو استقرار نسبة عجز الموازنة على الناتج المحلي عند ما يقرب من ١١,٥ % خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٤ .

الجدول رقم (٣)

الدين الداخلي وعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٤

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليار جنيه)	٣٠٧,٦	٣٤٠,١	٣٥٨,٧	٣٧٨,٥	٤١٥	٤٥٥
الدين الداخلي (حكومي وهيئات وبنك الاستثمار) (مليار جنيه)	٢١٦,٩	٢٤٥,٥	٢٩٠,٧	٣٢٩,٨	٣٧٠,٦	٤٣٤,٨
الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج المحلي %	٧٠,٥١	٧٢,١٨	٨١,٠٤	٨٧,١٣	٨٩,٣٠	٩٢,٣٢
عجز الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)	٣٦,٧	٢٨,١	٣٠,٢	٤٥,٣	٥٠,٥	٦٠,٨
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي %	١١,٩٣	٨,٢٦	٨,٤٢	١١,٩٧	١٢,١٧	١١,٩٢

المصدر : البنك المركزي المصري ، النشرة الشهرية ، ووزارة التجارة الخارجية والصناعة ، النشرة الشهرية .

الشكل رقم (٢)

معدل النمو السنوي للدين العام الداخلي خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٤

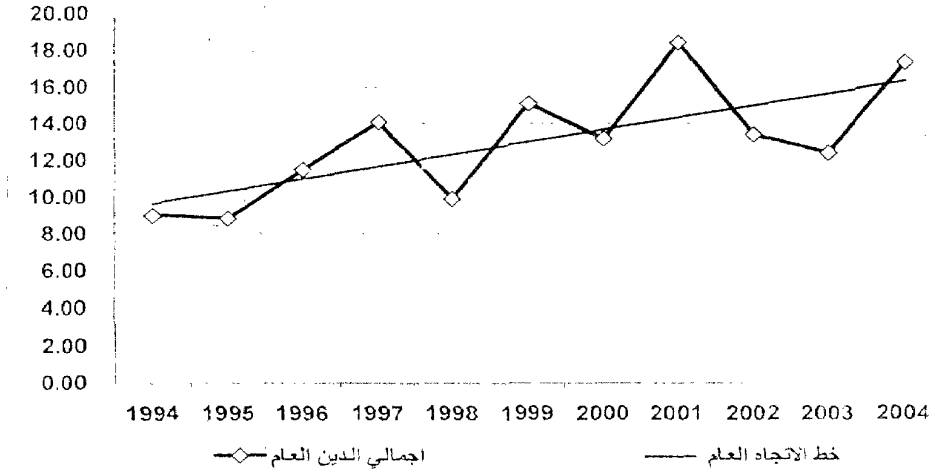

البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

الشكل رقم (٣)

صافي المطلوبات من الحكومة وصافي الأصول الأجنبية وصافي الأصول المحلية خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٤

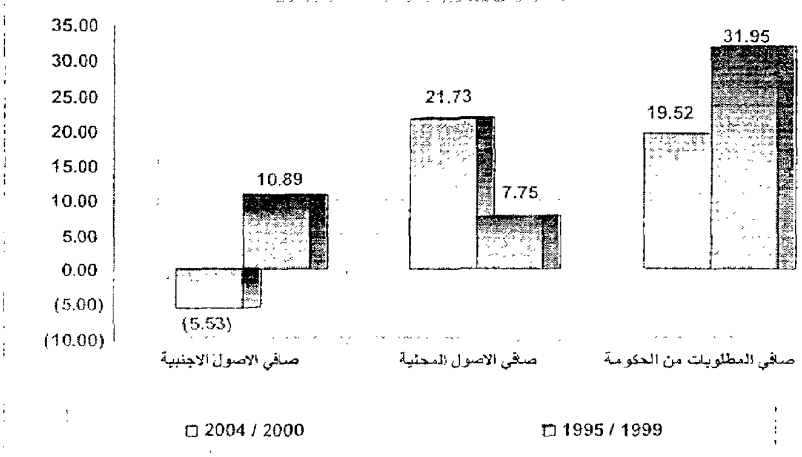

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي اعداد مختلفة ، والنشرة الإحصائية الشهرية عدد نوفمبر ٢٠٠٤ .

الشكل رقم (٤)

المعدل السنوي لنمو الدين الحكومي ودين الهيئات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٤

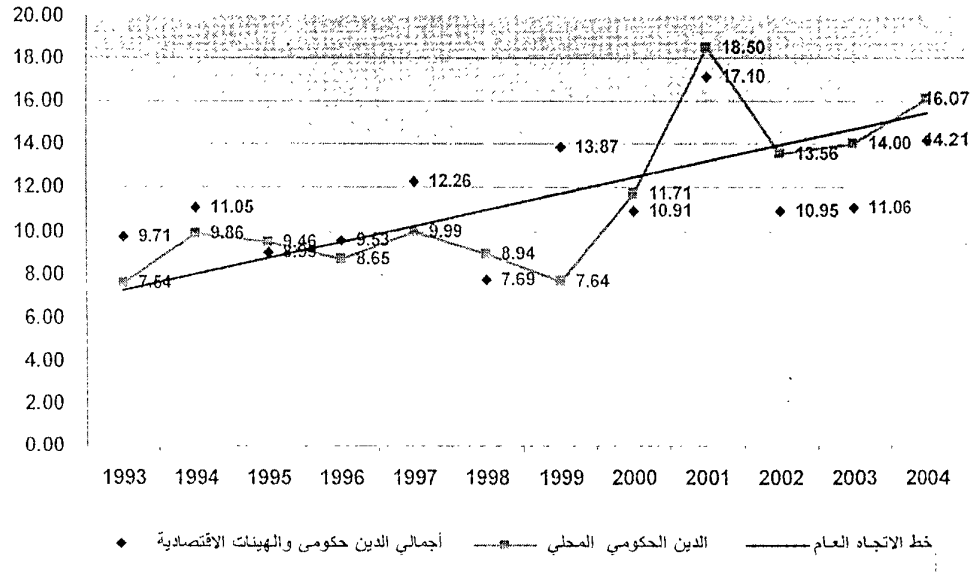

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي اعداد مختلفة ، والنشرة الاحصائية الشهرية رقم ٩٠ . نوفمبر ٢٠٠٤ .

كما يلاحظ نهم حكومي على الاقتراض من البنك المركزي ، فيلاحظ من الشكل رقم (٣) وجود نهم حكومي ، خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ ، على خلق نقود الاحتياطي (MO) (الأساس النقدي Monetary Base). فرغم انخفاض متوسط معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة من ٣١,٩٥ % خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩، إلى ١٩,٥٢% خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، إلا أن:

- المطلوبات من الحكومة زاد متوسط معدل نموها السنوي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ إلى معدل ٢٦,٢٨ % . في الوقت الذي كان نفس المعدل ٥,٢٧ % خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩ . وهذا النهم الحكومي لخلق نقود الاحتياطي لا يعكس إلا نهم حكومي على الاقتراض من البنك المركزي المصري .
- ويلاحظ من التفاصيل ان متوسط معدل النمو السنوي للمطلوبات في صورة الأوراق المالية الحكومية زاد من ٢,٠٥ % خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ، إلى ٧٩,١٩ % خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ . والزيادة أساساً نتيجة قيام الحكومة بتحويل أجزاء من الأرصدة المتراكمة عليها في صورة اقتراض وتسهيلات ائتمانية (سحب على المكشوف) من البنك المركزي ، إلى سندات في حوزة البنك المركزي . فمنذ مارس ٢٠٠١ أصدرت الحكومة سندات بما يقرب من ٩٠ مليار جنيه. وهو السبب الرئيسي لتحول متوسط معدل النمو السنوي للمطلوبات من الحكومة في صورة تسهيلات من معدل نمو موجب قدره ٩,٨٥ % خلال الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٩ ، إلى معدل سالب قدره ١٢,٥٣ % خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤ .

وإصدارات أذون الخزانة تبرهن على هذا الإفراط الحكومي في الاقتراض . فرصيد أذون الخزانة أصبح ٨٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ . بعد أن كان ٤,٠ مليار جنيه في عام ١٩٩١ . والشكل (٥) يوضح خط الاتجاه العام المتزايد لمعدلات نمو أذون الخزانة سنويا .

الشكل (٥)

المعدل السنوي لنمو أذون الخزانة العامة خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٤

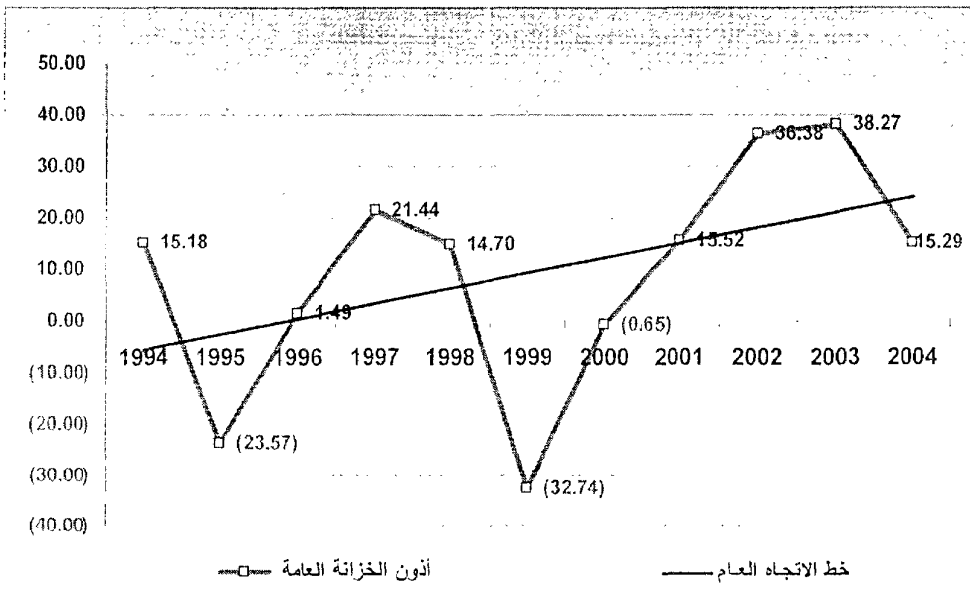

البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي اعداد مختلفة ، والنشرة الاحصائية الشهرية رقم ٩٠ . نوفمبر ٢٠٠٤ .

وهكذا يتضح أن السياسة المالية تستمر في الاتجاه المعاكس لكل أسس اقتصاد السوق ، فالتوسع المتزايد في الإنفاق العام ، وقلة الموارد السيادية ، ومن ثم عجز الموازنة والدين العام تتناقض مع اقتصاد السوق ، وتحدث إزاحة تامة للقطاع الخاص .

فقد أحدث عجز الموازنة المستمر تحولاً كبيراً في رغبة القطاع الخاص عن الاستثمار في مصر . فمن الشكل رقم (٢) يلاحظ ان الاستثمارات الخاصة المنفذة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من ١٦,٢٩ % عام ١٩٨٩ ، إلى ٨,١٣ % عام ٢٠٠٤ .

كما أحدثت السياسات التدخلية عزوفاً كبيراً من القطاع الخاص عن طلب الائتمان والاستثمار في مصر.

وهكذا يستمر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ، دائما لصالح السياسة المالية وعلى حساب زيادة تكلفة الدين العام ، وإزاحة القطاع الخاص من السوق ، والانخفاض في معدلات العائد على الاستثمار في مصر .

٥٠١٠٢٠٠ السياسة النقدية وعلاقتها باقتصاد السوق

أ- الخبرات الدولية :

أظهرت الخبرات التطبيقية عبر فترات زمنية طويلة عدم وجود علاقة طردية بين التضخم والنمو، وعلى العكس وجدت علاقة عكسية بينهما . لذلك فإن أحد عناصر السياسة النقدية الحديثة المطلوبة لتدعيم قوى السوق، هو تخفيض معدل التضخم في الأجل القصير والأجل الطويل . حيث شهدت فترة التسعينات تبنى مفاهيم جديدة في اتجاهات السياسة النقدية. فأصبح استهداف معدل معين للتضخم أو مدى معين للتضخم هدفاً رئيسياً للعديد من البنوك المركزية من أجل تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم، وبدون تخفيض لمعدل نمو الناتج.

لذلك كان البدء في تطبيق بعض البنوك المركزية لمعدل مستهدف للتضخم **Inflation Targeting** كهدف معلن ومحدد للسياسة النقدية . يتم من خلاله محاسبة محافظ البنك المركزي على أداءه وقدرته على تحقيق المعدل المستهدف من التضخم .

لذلك فالاتجاه الحديث للسياسة النقدية يرى ضرورة قصر دور السياسة المالية والنقدية في أضيق نطاق ممكن مع إعطاء البنوك التجارية الحرية في تغيير عرض النقود تبعاً لطلب القطاع الخاص على النقود. وعندها يصبح تقدير الناتج الممكن بصورة أكثر دقة من قبل القطاع الخاص.

وهذا ما يظهره الشكل (6) المستمد من دراسة تطبيقية على ٤٥ دولة ، ومن الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي .

يلاحظ وجود علاقة ارتباط سالبة بين معدل النمو ، ومعدل نمو السيولة المحلية M2 . في الوقت الذي يسبب فيه التوسع في السيولة المحلية تزايد معدلات التضخم من خلال علاقة ارتباط موجبة لنفس الدول وفي نفس الفترة. وأن التوسع النقدي كان له أثر سلبي متمثل في التضخم، وأثر سلبي آخر في انخفاض معدل النمو . لأن ارتفاع معدلات التضخم لم يشكل حافزا لزيادة الإنتاج من خلال علاقة الارتباط السالبة المبينة من الشكل (٧) .

فالنتيجة النهائية من التضخم تكون في اتجاه عدم كفاءة المعلومات وتخصيص الموارد ، وتحول الموارد من الاستثمارات المنتجة إلى الاستثمارات غير المنتجة . كما أن التضخم يكون أثره سلبياً في تثبيط الدافع على الاستثمار من خلال خضوع الشركات لمعدلات وشرائح ضريبية أعلى ، أي خسارة حقيقية للشركات في مقابل نقص أو ثبات نسبي للناتج أو المبيعات . ومن ثم يصبح التضخم عائقا أمام اتخاذ القرار الاستثماري السليم .

الشكل رقم (٦)

علاقة الارتباط بين معدل نمو السيولة وكل من معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل التضخم في دراسة على ٤٥ دولة خلال الفترة ٨٥ – ١٩٩٥

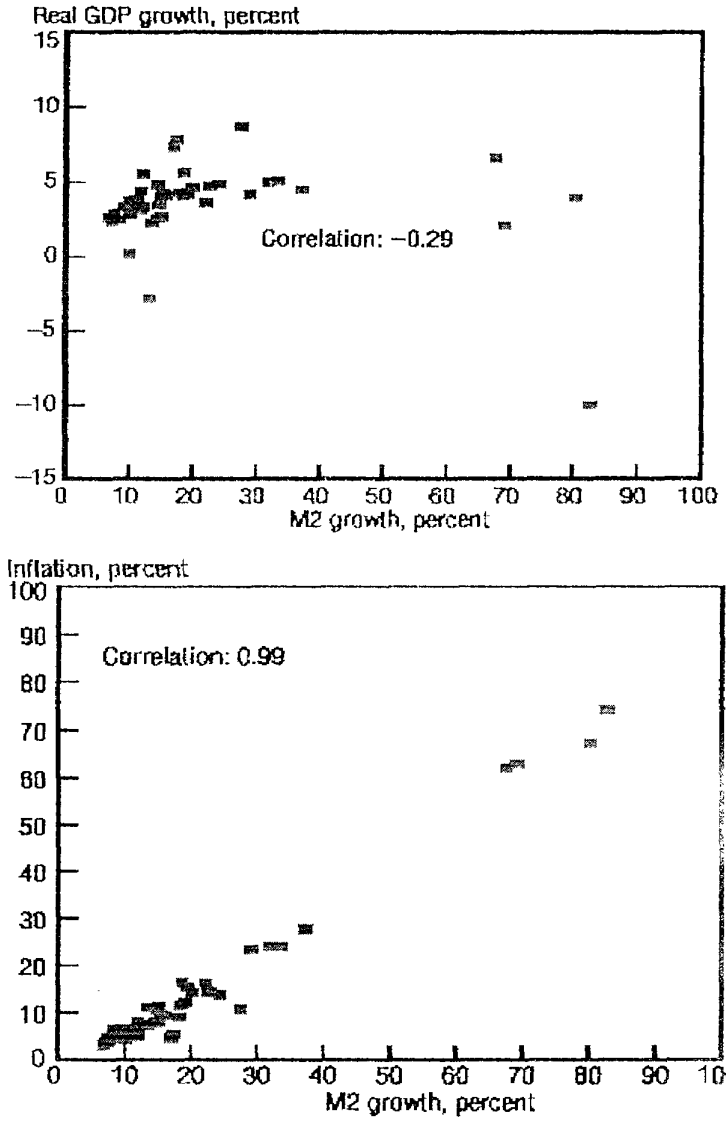

المصدر :

Owen F. Humpage (١٩٩٦) " monetary policy and real economic growth ", December , Economic Commentary , Federal Reserve Bank of Cleveland , PP. ٢ - ٣ . http://www.clev.frb.org/research/com/

ففي السبعينات والثمانينات كانت نيوزيلندا ، مثلاً ، من أكثر الدول المتقدمة ارتفاعاً للأسعار، ولكنها في نفس الوقت كانت من أقل الدول المتقدمة في معدل النمو، بينما في التسعينات مع معدل التضخم الأقل أصبح متزامناً مع معدل النمو أعلى منه في السبعينات والثمانينات[١١] .

الشكل رقم (٧)

علاقة الارتباط بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج الحقيقي في دراسة على ٤٥ دولة

خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٥

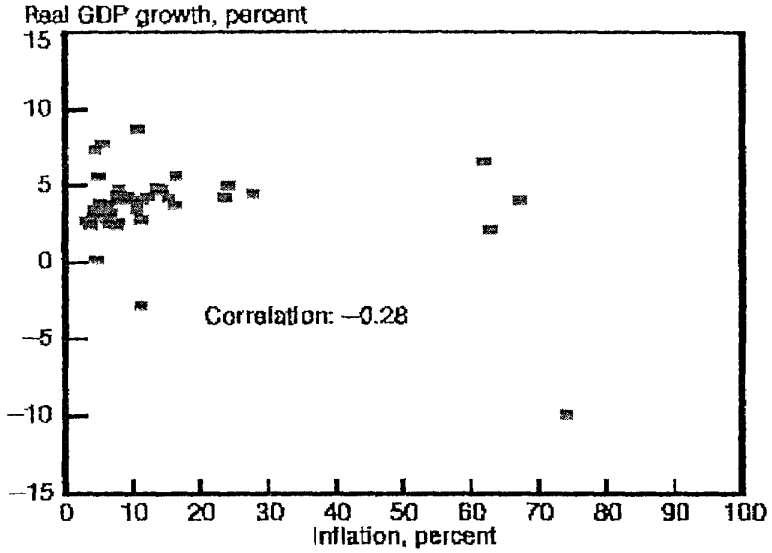

المصدر : I bid. , P. ٧

الجدول رقم (٨)

متوسط معدل التضخم و متوسط معدل النمو لبعض الدول خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠١

	متوسط معدل التضخم%	متوسط معدل نمو%
الأرجنتين	٣٧٢,٠٠	١,١٤
البرازيل	٥٥٤,٠٠	٢,٢٠
كندا	٤,٢٠	٢,٧١
شيلى	١٥,٣٩	٤,٥١
الاكوادور	٣٩,٢٧	١,٩٠
إسرائيل	٦٤,١٥	٤,١٣
ايطاليا	٧,٢١	١,٨٧
اليابان	١,٦٤	٢,٥٨
كوريا	٦,٧١	٦,٩٣
ماليزيا	٣,٤٦	٦,٠٣
المكسيك	٤١,٣٨	٢,٤٩
الفلبين	١١,٢٣	٢,٣٠
تركيا	٦٣,٣٨	٤,٢٩
المملكة المتحدة	٥,٢٨	٢,٤٤
الولايات المتحدة	٤,١٧	٣,٠١

المصدر :

Serife Nuray Akun (٢٠٠٢) " Growth And The Effects of Monetary Policy " University of Minnesota , November , PP. ٣ – ٥ .

وهذا ما يوضحه الجدول (٨) ، الذي يوضح كذلك علاقة متوسط معدل النمو في الناتج الحقيقي بالتغيرات في متوسط معدل التضخم خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠١ لبعض الدول المختارة.

فمن الجدول (٨) يلاحظ أنه خلال فترة الدراسة وهي ١٩٨٠- ٢٠٠١ الدول التي ارتفعت فيها معدلات التضخم بصورة كبيرة، كانت هي الدول التي معدل نمو الناتج فيها منخفضاً عن الدول التي استقر فيها معدل التضخم عند معدلات منخفضة . فمثلاً الأرجنتين كان متوسط معدل التضخم عند ٣٧٢.٠ % ، بينما تحقق معدل نمو منخفض خلال تلك الفترة عند متوسط معدل نمو قدره ١,١٤ % . حتى الدول التي كان فيها معدل التضخم متوسط الارتفاع مثل المكسيك التي كان متوسط معدل التضخم عند ٤١,٣٨ % ، تحقق فيها هي الأخرى متوسط معدل نمو منخفض قدره ٢,٤٩ %. بينما دولة مثل اليابان كان متوسط معدل التضخم عند ١,٦٤ % بينما تحقق لها متوسط معدل نمو قدره ٢,٥٨ %.

ولعل السبب كما تراه دراسات أخري[١٢] يرجع إلى أنه وجد أن معدلات النمو والإنتاجية المرتفعة ومعدلات البطالة المنخفضة ومستوى المعيشة المرتفع لا تتواجد في ظل وجود معدلات التضخم المرتفعة ، وهذا ما يمثله اقتصاد استراليا خلال الثلاث عقود السابقة من واقع البيانات التالية [١٣] :

الجدول رقم (٩)

متوسط معدل نمو بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في استراليا خلال ثلاثة عقود

	السبعينات%	الثمانينات %	التسعينات %
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,٥	٣,٣	٣,٥
متوسط معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)	١٠,١	٨,٣	٢,٣
متوسط معدل نمو السكان	١,٧	١,٥	١,٢
متوسط معدل نمو قوة العمل	٢,١	٢,٤	١,٤
متوسط معدل نمو التوظف	١,٦	٢,٤	١,٣
متوسط معدل إنتاجية الفرد	١,٨	٠,٨	٢,٢
متوسط معدل نمو دخل الفرد	١,٨	١,٧	٢,٢

المصدر:

GR Stevens (٢٠٠٠) " Speed Limits Growth And Monetary Policy " Reserve Bank of Australia Bulletin , June , P. ٦ .

فالتحسن في متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي، ومعدلات التوظف ، ومستوى دخل الفرد ، والإنتاجية ، كلها كانت مرتبطة بفترة التسعينات التي انخفض فيها متوسط معدل التضخم إلى ٢,٢ %، بعد أن كان ١٠,١ % في السبعينات و ٨,٣ % في الثمانينات .

ب- التطبيق العملي في مصر :

ومع وضوح أهمية تحقيق استقرار الأسعار لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار. إلا أن الواقع المصري عكس ذلك تماما . فالمستوى العام للأسعار في مصر يشهد حالة من الفوران التصاعدي . فمعدل التضخم بلغ ٢,٥ % في عام ٢٠٠٠ ، بينما بلغ ٢,٢ % في عام ٢٠٠١ . وبلغ ٢,٧ % في عام ٢٠٠٢ وبلغ ٤,٠ % في عام ٢٠٠٣ . في حين بلغ ١٢,٠ % في عام ٢٠٠٤ . وعلى الرغم من هذه الأرقام الرسمية إلا أن عموم قطاعات وأفراد ومؤسسات الشعب المصري تشعر بمدى أكبر من هذا الارتفاع في مستويات الأسعار. وهذا التباين بين ما تستشعره عموم طوائف الشعب المصري والإحصاءات الرسمية عن معدل التضخم، يجعل الشك يتبادر إلى الذهن في مدى مصداقية حساب أو نشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. ويجعل القول بعدم نجاح البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار قولاً غير منتقد .

وليس من الممكن محاسبة البنك المركزي بمفرده عن قصور سياساته لتحقيق استقرار الأسعار. على الرغم من أن استقرار الأسعار هي الوظيفة الوحيدة المذكورة في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ في المادة رقم (٥) التي تقرر :

" يعمل البنك المركزي على تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويضع البنك المركزي أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل هذا المجلس ".

والمادة ٥ توضح أن استهداف معدل التضخم والأسعار Inflation Targeting وظيفة رئيسية للسياسة النقدية. وذلك على الرغم من أن كثير من البنوك المركزية في العالم تضع ضمن أهداف السياسة النقدية تحقيق معدل نمو مستقر للناتج المحلي الإجمالي بجانب استقرار المستوى العام للأسعار. ومن ثم تهتم البنوك المركزية في كثير من الدول المتقدمة بمعدلات النمو والتوظف والأسعار .

أي أن البنك المركزي المصري الذي يهتم بوظيفة واحدة لم ينجح في تحقيقها لعدة أسباب منها :

- ✓ سياسة المفاجئات التي تتبعها الحكومة في الاقتصاد القومي . فالحكومة تفاجأ الجميع بتحرير الجنيه المصري ، وبتخفيض الجمارك ، ثم رفع سعر السولار ، ثم رفع أسعار المياه ، والإعلان عن قانون للضرائب جديد ، وغيرها . وهي قرارات تؤثر على المستوى العام للأسعار سلباً أو إيجاباً دون حول ولا قوة للبنك المركزي في هذا .
- ✓ عدم استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، فالبنك المركزي مع زيادة معدلات اقتراض الحكومة منه أصبح كمغارة مليئة بالبنكنوت تغترف منها الحكومة أنى شاءت.

ويبرهن التوسع المفرط لاقتراض الحكومة من البنك المركزي على عدم استقلالية البنك المركزي. حيث حدث ارتفاع شديد في معدل النمو السنوي لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة للحكومة من البنك المركزى فمن الجدول (١٠) والشكل (١٠) يلاحظ أن :

☒ معدل النمو السنوي لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة للحكومة اتخذ اتجاهاً عاماً للتزايد من معدل نمو سالب قدره ٥,٠٢ % في عام ١٩٩٩، إلى معدل نمو قدره ٢١,٥٨ % عام ٢٠٠٤. فالحكومة أصبحت تبحث وراء كل مصادر التمويل الممكنة لتمويل إنفاقها العام المتزايد بصورة كبيرة بينما الضغوط تحاصرها فى زيادة الإيرادات العامة، إذ يتعين عليها تخفيض الإيرادات السيادية من ضرائب وجمارك لتشجيع القطاع الخاص ، كما أن الخصخصة تحرمها من فائض إيرادات المشروعات الناجحة أكثر مما تعينها على التخلص من المشروعات الخاسرة .

الجدول (١٠)

أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة للقطاعات الاقتصادية من البنوك المصرية خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٤

الأرصدة بالمليون جنيه

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
اجمالي أرصدة الاقراض والخصم	١٧٢،٣٧٩	٢٠٤،١٣٢	٢٢٦،٧٧٥	٢٤١،٤٧٠	٢٦٦،٠٩٩	٢٨٤،٧٢١	٢٩٦،١٩٩
اجمالي أرصدة الاقراض والخصم الممنوحة للحكومة	١٢،٥٤٣	١١،٨٨٢	١٢،٤٠٨	١٣،٣٧٤	١٤،٥٦١	١٣،٢٩٨	١٦،٢٠٣
اجمالي أرصدة الاقراض والخصم الممنوحة لغير الحكومة	١٥٩،٨٣٦	١٩٢،٢٥٠	٢١٤،٣٦٧	٢٢٨،٠٩٦	٢٥١،٥٣٨	٢٧١،٤٢٣	٢٧٩،٩٩٦
معدل نمو ارصدة الاقراض والخصم %	———	١٨,٤٢	١١,٠٩	٦,٤٨	١٠,٢٠	٧,٠٠	٤,٠٣
معدل نمو ارصدة الاقراض والخصم للحكومة %	———	(٥,٢٧)	٤,٤٣	٧,٧٩	٨,٨٨	(٨,٦٧)	٢١,٨٥
معدل نمو ارصدة الاقراض والخصم لغير الحكومة %	———	٢٠,٢٨	١١,٥٠	٦,٤٠	١٠,٢٨	٧,٩١	٣,١٦

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي أعداد مختلفة ، والنشرة الإحصائية الشهرية رقم ٩٠ . نوفمبر ٢٠٠٤ .

الشكل رقم (١٠)

معدل النمو السنوي لأرصدة الاقراض والخصم خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٤

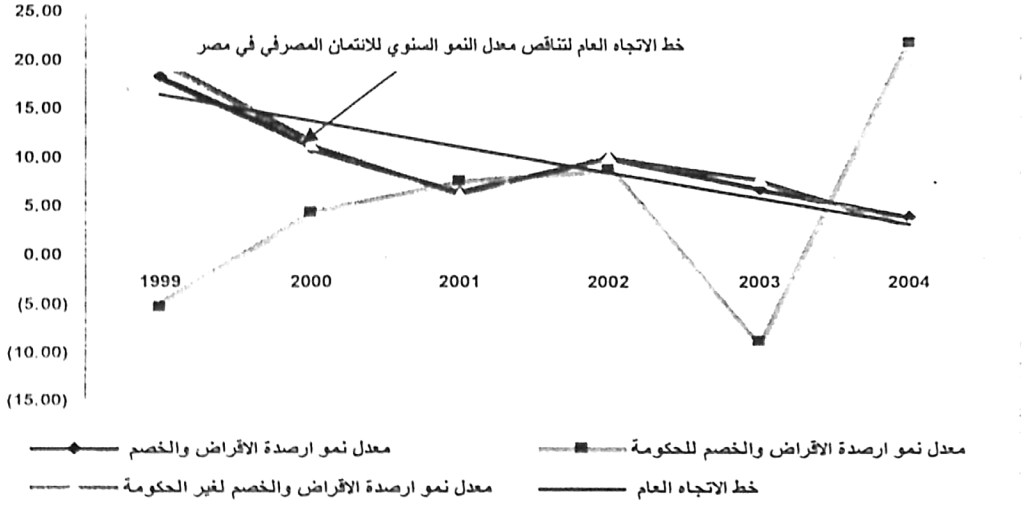

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي أعداد مختلفة ، والنشرة الإحصائية الشهرية رقم ٩٠ . نوفمبر ٢٠٠٤ .

☒ وفى المقابل نجد أن هناك تراجعاً فى معدل النمو السنوي لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة للقطاع الخاص . فقد بلغ ذلك المعدل ٢,٩٤ % في عام ٢٠٠٤ باجمالي رصيد قدره ٢٠٥,٨ مليار جنيه . بعد ان كان الرصيد ١٣١,٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٩ بمعدل نمو ٢٥,٢٧ % عن عام ١٩٩٨ . ثم اخذ المعدل في الانخفاض التدريجي حتى بلغ ٨,٠١ % في عام ٢٠٠٣ ، ثم ٢,٩٤ % في عام ٢٠٠٤ . فالشكل (١١) والجدول (١١) يوضح هذا التراجع فى معدل نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٤.

ومع تفجير مشكلة تعثر عدد من المقترضين من رجال الأعمال فى الوفاء بأعباء ديونهم للبنوك ، ومع ارتفاع تفضيل القطاعات الإيداع عن الاستثمار في مصر . واجهت البنوك المصرية مشكلة كبرى في إنها تدفع تكلفة الودائع في حين لا تستطيع أن تغطي هذا التكلفة من عائد القروض المنخفضة . لذلك ليس من المستغرب أن يلاحظ من الشكل (١٢) ارتفاع هامش التوظيف (الفرق بين معدل الفائدة المدينة والدائنة) في البنوك المصرية، من ٣,٠ % عام ١٩٩٦ إلى ٥,٧٦ % عام ٢٠٠٤. فالبنوك تريد أن تعوض جزءا من الديون المعدومة المتصلة بمشكلة التعثر وتباطؤ معدل نمو الإقراض خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٤، عن طريق رفع معدل الفائدة على الجزء المقرض للقطاع الخاص . وهي سياسة تتخذها البنوك لحل مشكلتها الداخلية، على حساب الاقتصاد الكلي .

الجدول (١٢)

معدلات الخصم والفائدة على الودائع والقروض خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٤ %

	سعر الخصم	معدل العائد على الودائع ٣ شهور	معدل الفائدة على القروض لمدة سنة	معدل الفائدة على أذون الخزانة لمدة ٩١ يوم	الفرق بين معدل الفائدة على القروض ، ومعدل الفائدة على الودائع
١٩٩٦	١٣,٥٠	١٠,٥٠	١٣,٥٠	١٠,٢٠	٣,٠٠
١٩٩٧	١٢,٢٥	٩,٩٠	١٣,٢٠	٨,٩٠	٣,٣٠
١٩٩٨	١٢,٢٥	٩,٠٠	١٣,٢٠	٨,٨٢	٤,٢٠
١٩٩٩	١٢,٠٠	٩,١٤	١٢,٨٤	٨,٨٥	٣,٧٠
٢٠٠٠	١٢,٠٠	٩,٢٩	١٣,١١	٩,٠٩	٣,٨٢
٢٠٠١	١١,٠٠	٩,٤٣	١٣,٥٧	٩,٠٠	٤,١٤
٢٠٠٢	١١,٠٠	٩,٤٢	١٤,١٠	٧,٢٠	٤,٦٨
٢٠٠٣	١٠,٠٠	٨,٤٠	١٤,١٠	١٠,٢٧	٥,٧٠
٢٠٠٤	١٠,٠٠	٧,٧١	١٣,٤٧	١١,١٥	٥,٧٦

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي اعداد مختلفة ، والنشرة الاحصائية الشهرية رقم ٩٠ . نوفمبر ٢٠٠٤ .

الشكل (١١)

معدل الفائدة على الودائع والقروض وأذون الخزانة ، وهامش التوظيف خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٤

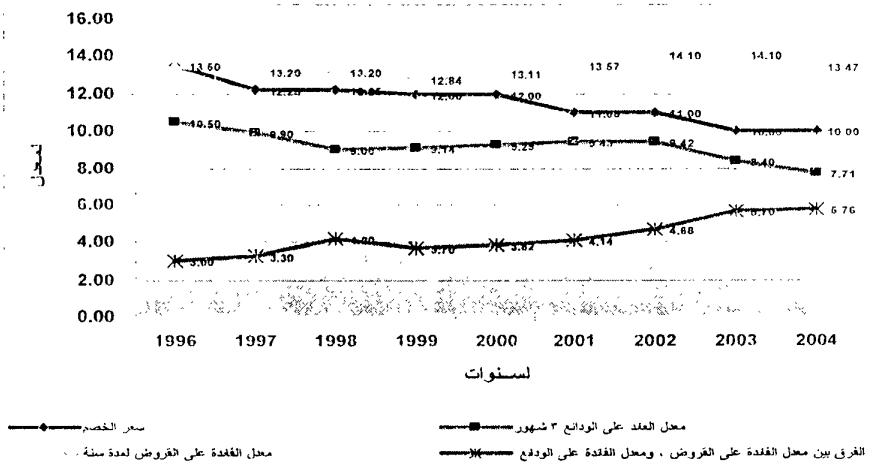

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي اعداد مختلفة ، والنشرة الاحصائية الشهرية رقم ٩٠ . نوفمبر ٢٠٠٤ .

٢٠٢٠٤ برنامج الدولة لتنشيط السوق في مصر

ومع زيادة مشكلات الاقتصاد المصري وضعت الدولة برنامجا ترى أنه يتوافق مع اقتصاد السوق ، ويشجع القطاع الخاص ، والأجنبي على الاستثمار في مصر ، سعيا وراء تحريك الركود والكساد وتقليل البطالة في الاقتصاد المصري .

ولكن تدلنا التجربة التاريخية على عكس هذا . فالبرنامج الذي وضعته الدولة يجعل الاقتصاد المصري يمر بمرحلة شبيهه بالمرحلة الريجانية . فتريد الحكومة المصرية أن تتخذ نفس السياسات التي اتبعتها الحكومة الريجانية ، للخروج من مشكلات الركود والتضخم . ولكن الفشل الذي أصاب السياسة الريجانية يدعو إلى إعادة النظر فى هذه السياسة .

أ- ملامح الاقتصاد الريجاني

بعد ان انتخب الرئيس الأمريكى رونالد ريجان للرئاسة في عام ١٩٨٠ ، بنى سياسته الاقتصادية على أساس :

- ❖ أولاً : عمل مجموعة كبيرة من التخفيضات الضريبية بغرض زيادة الحوافز للاستثمار الخاص ، وتشجيع على زيادة الادخار .
- ❖ ثانياً : تحرير نشاط الأعمال من القيود، بغرض تحرير أرباح قطاع الأعمال من التدخل الحكومي.

بالتعمق في الخلفية الاقتصادية التي جعلت الرئيس ريجان يتخذ هذه السياسات. يعلم أنها خلفية تتشابه مع حالة الاقتصاد المصري حالياً. فقد كان الاقتصاد الامريكي يعاني ركود تضخمي بسبب :

- ارتفاع معدلات التضخم بما يجاوز رقمين عشريين .
- انخفاض في معدلات النمو ، وركود شديد في النشاط الاقتصادي ، استمر منذ فترة السبعينات .

وقد بنيت هذه السياسات على أساس أنها يمكن أن توقف التضخم ، وان يعوض النقص في الإيرادات الحكومية (نتيجة التخفيضات الضريبية) من خلال الزيادة في معدلات النمو ، وبالتالي الزيادة في الضرائب التي سيدفعها قطاع الأعمال من جراء زيادة أرباحه . وقد بني البرنامج أساساً لتنشيط القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار بإتاحة مزيد من الدخول للقطاعات الاقتصادية (من خلال التخفيضات الضريبية) . وان هذا البرنامج قد بني في ظل التصاعد الهائل للفكر الاقتصادي الحر ، المعتمد على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، والرهان الكبير على القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد من خلال تحريره من القيود المفروضة عليه من الدولة .

ورغم منطقية البرنامج إلا أن النتيجة جاءت عكسية خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٢ فقد حدث :

- انكماش اقتصادي شديد ،
- نتيجة انخفاض الاستثمار الخاص ،
- نتيجة ارتفاع في معدل الفائدة ،
- وانخفاض معدل الاستثمار ، سبب ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من ١٠,٧ %.
- مع عدم الزيادة في معدلات الادخار .
- وحدث عجز كبير في الميزان التجاري الامريكي .

لقد تجاهل ريجان الضغوط الداخلية التي يتعرض لها لخفض الإنفاق العام . فقد كان الخفض الضريبي مقروناً بالزيادة الهائلة في الإنفاق العسكري أدى إلى حدوث عجز في الميزانية وصل إلى ٢٠٠ مليار دولار في نهاية الفترة الأولى لإدارته . ووصف العزم على تخفيض الضرائب تخفيضاً كبيراً دفعة واحدة بسياسة " الصدمة " . وأدت في حينها إلى ازدهار اقتصادي قصير الأمد تلته أطول فترة ركود اقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة ، مع ازدياد هوّة الفقر والثراء بصورة مستمرة إلى اليوم ، كما أدّى إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدينة .

ب – رأي الاقتصاديين في هذا الفشل

عندما درس الاقتصاديين أسباب فشل الرهان على القطاع الخاص في دعم النمو والاستثمار والتوظف ، توصل المحللون إلى أن السبب هو :

✓ <u>العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة .</u>

فالتخفيضات الحكومية لمعدلات الضرائب، في ظل عدم التزامها ببرنامج مماثل لتخفيض إنفاقها العام ، عمل على زيادة عجز الموازنة الفيدرالية ، مما سبب ارتفاع معدل الفائدة إلى ١٨ % . ومن ثم إزاحة كبيرة للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي .

والنقد الشديد الذي وجه لحكومة الرئيس ريجان هو عدم انسجام السياسات مع الأهداف المرجوة . فالعجز الكبير في الموازنة العامة يتناقض مع هدف محاربة المعدل المرتفع للتضخم. والإبطاء في معدل نمو عرض النقود الذي اتبعته السياسة النقدية .

كما أن الاقتصاديين رأوا أن تصاعد معدلات البطالة في حكومة مارجريت تاتشر هو نتيجة مماثلة لعجز الموازنة المرتفع في بريطانيا .

وعجز الموازنة مهم ليس لأنه مفيد للاقتصاد القومي بل لأنه يسبب نقص معدل الادخار المحلي ، وهو ما يسبب تناقص الناتج المحلي عبر السنين [١٤].

جـ – نظرية تعادل ريكاردو [١٥] المؤيدة لأسباب الفشل :

يطلق على نظرية تعادل ريكاردو **Ricardian Equivalence** ، نظرية (ريكاردو – بارو) وذلك لان الذي وضعها هو دايفيد ريكاردو ، وطورها روبرت بارو عام ١٩٧٤ . تقوم هذه النظرية على تفنيد فكرة أن تخفيض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الادخار ، وسيكون له اثراً ضعيفاً على زيادة الاستهلاك . فقد افترض ريكاردو أن الموازنة العامة في حالة توازن. وان الحكومة ستقدم على تخفيض في الضرائب . ومن ثم سيترتب على عجز الموازنة أن تحدث زيادة في الاقتراض الحكومي لتمويل الإنفاق العام . ولتسديد هذا الاقتراض بالفائدة عليه ستضطر الحكومة لزيادة الضرائب في المستقبل . ومن ثم تصبح النتيجة النهائية هي إما فرض الضريبة الآن أو فرض الضريبة في المستقبل .

وتعتبر نظرية تعادل ريكاردو نظرية في إطار نظرية التوقعات الرشيدة . فتقرير النظرية أن عجز الموازنة العامة للدولة لا يحدث تأثيراً ايجابياً بزيادة الطلب الكلي . فربما تمول الحكومات إنفاقها العام في الوقت الحالي من خلال الضرائب ، أو من خلال القروض العامة . لكنها في المستقبل سوف تسدد هذه القروض بفرض مزيد من الضرائب . لذلك فالخيار الحقيقي هو بين فرض مزيد من الضرائب الآن أو فرض ضرائب جديدة في المستقبل. لذلك فعجز الموازنة (الضريبة المؤجلة) سيجعل الأفراد تدخر الزيادة في الدخل الناتجة عن نقص الضرائب (لتستثمرها في تحقيق عائدات) ، لاحتمال فرض مزيد من الضرائب في المستقبل. اي أن الأفراد لن يستهلكوا (سيدخروا) الزيادة في الدخل لتوقعهم فرض مزيد من الضرائب في المستقبل ، ومن ثم فلن يتغير الطلب الكلي ، حيث الزيادة في الإنفاق العام قابلها نقص مماثل في الإنفاق الخاص .

وعلى ذلك يكون المفهوم العام من نظرية تعادل ريكاردو، أن العبرة ليست بطريقة التمويل لعجز الموازنة ، بل بخفض الإنفاق العام . فإذا كان التمويل بالدين العام لعدم رغبة الحكومة في فرض ضرائب حالية دون خطط حقيقية من جانبها لخفض الإنفاق العام المتزايد، فإن الأثر يكون بفرض ضرائب جديدة في المستقبل لتغطية أعباء الدين العام المتراكم ، وذلك لأن المشروعات العامة لا تغطي أعباء خدمة ديونها . إذا المفاضلة ستكون بين فرض الضرائب الآن أو فرض الضرائب في المستقبل.

وعموماً تفضل الحكومات في الدول النامية تمويل عجز الموازنة بالدين العام، تجنباً لفرض ضرائب باهظة تثير الشعوب ضد الإنفاق العام المتزايد. اي أن حكومات الدول النامية تفضل ترحيل الضرائب للمستقبل، أي لحكومة أخري .

د – توأمة العجز **Twins Deficit** (عجز الموازنة مع عجز الميزان التجاري)

كان لسياسة سعر الصرف الحر ، الذي اتبعته الولايات المتحدة في الثمانينات أثر ملطف للفشل الاقتصادي الذي حدث نتيجة الزيادة الكبيرة في عجز الموازنة العامة للحكومة الأمريكية . فمع إتباع السياسة النقدية الانكماشية ، وارتفاع معدل الفائدة على الدولار نتيجة السياسة المالية التوسعية . فإن قيمة الدولار ارتفعت وزادت حركات رؤوس الأموال إلى داخل الولايات المتحدة ، ملطفة من أثر زيادة الواردات الناتج عن أثر الدخل الناتج عن تخفيض الضرائب ، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى .

فقد ارتفعت قيمة السلع الأمريكية مقارنةً بمثيلاتها العالمية ، وأصبحت الرغبة في الاستيراد أكثر من جانب القطاعات الاقتصادية الأمريكية ، لرخص الأسعار العالمية . ومن ثم فالزيادة الكبيرة في عجز الميزان التجاري الأمريكى ، كان التبرير العلمي لها هو الزيادة الكبيرة في عجز الموازنة العامة للحكومة الفيدرالية . أي ما يصطلح عليه علميا توأمة العجز **Twins Deficit** .

ومع ارتفاع قيمة الدولار انخفضت الصادرات الأمريكية بما يقرب من ٥,٠ % خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٢ . ولكن حركات رؤوس الأموال الداخلة إلى الولايات المتحدة لطفت من انخفاض الصادرات بان عملت على بقاء الإنفاق الكلي عند مستواه الطبيعي ، وحدت من اثر المزاحمة الناتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي .

وما سبق يوضح أن عجز الموازنة العامة لا يحقق نتائج إيجابية إذ يسبب مزيداً من الركود والتضخم، وفي المستقبل الجباية .

ومن ثم فالزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة لا يحقق على مستوى ميزان المدفوعات سوى ، عجز الميزان التجاري . والنجاحات الوقتية في زيادة التدفقات الرأسمالية تتدهور مع الانخفاض المستمر في صادرات الدولة .

هـ – الاقتصاد المصري في الحالة الريجانية

منذ عام ١٩٩٩ والاقتصاد المصرى يعاني من مشكلتي الركود والسيولة . ثم عانى منذ عام ٢٠٠٣ من مشكلتي الركود والتضخم (الركود التضخمي) . ورغم هذه المشكلات وتزايد حدتها بانخفاض معدلات الاستثمار ، وارتفاع معدلات البطالة ، إلا انه لم تتغير رؤية وتصرفات الحكومة المصرية تجاه الأحداث والمشكلات الاقتصادية . وما لم تتغير هذه الرؤية والتصرفات فإن النتيجة المتوقعة للاقتصاد المصري في الفترة القادمة هى مزيد من الركود .

فالاقتصاد المصري مثل الاقتصاد الامريكي الريجاني يعاني في عام ٢٠٠٤ من حالة الركود التضخمي ، فقد :

- بلغ معدل التضخم وفق الإحصاءات الرسمية ١٢ % ، وبلغ ٣٥ % في الإحصاءات غير الرسمية .
- بلغ الركود في الأسواق مداه ، في صورة ضعف الاستثمارات ، ومعدلات الائتمان .
- حدث ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة .

٣٠٢٠٤ سياسات الدولة لعلاج الركود التضخمي في مصر :

كلما تعقدت الأمور في الاقتصاد المصري تحاول الحكومة المصرية أن تتخذ إجراءات وسياسات تعتقد إنها تدعم قوى السوق . وفي حقيقة الأمر تكون هذه السياسات الحكومية معوقة لقوى العرض والطلب. ففي عام ٢٠٠٤ حاولت الحكومة المصرية أن تبني إطاراً جديداً لسياساتها معتمدة على برنامج يتلخص في:

- إحداث عجز شديد في الموازنة العامة للدولة ، من خلال برنامج طموح لتخفيض الإيرادات الحكومية . وقد بنيت هذه التخفيضات على أساس :
  - i. التخفيضات الجمركية الشديدة في شهر سبتمبر ٢٠٠٤ .
  - ii. طرح مشروع قانون جديد للضرائب بهدف تخفيض الأعباء عن كثير من القطاعات الاقتصادية .
- الرهان على القطاع الخاص لإحداث النمو من خلال تقليل القيود المفروضة عليه ، ومن خلال إتاحة قوة شرائية للقطاعات الاقتصادية ، عن طريق تخفيض الضرائب ، يمكن أن تغري القطاع الخاص على زيادة استثماراته .

وبرنامج الإصلاح في مصر عام ٢٠٠٤ ، يكاد يتطابق مع برنامج الرئيس ريجان في عام ١٩٨١ . والفشل الذي تحقق في الاقتصاد الريجاني ، يمكن أن يحدث في الاقتصاد المصري، لأن البرنامجين تجاهل ضرورة خفض الإنفاق الحكومي .

لقد تجاهلت الحكومة المصرية أن تضع برنامجاً طموحاً لخفض الإنفاق العام . ففي الوقت الذي سيكون الخفض الضريبي مقروناً بالزيادة الهائلة في الإنفاق العام ، سيحدث عجز كلي في الموازنة العامة أكبر من العجز الذي وصل إلى ٥٠,٥ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ .

ويمكن أن توصف هذه السياسة أيضا بسياسة " الصدمة ". التي من الممكن أن تؤدي إلى ازدهار اقتصادي قصير الأجل ، ثم يتبعها فترة ركود اقتصادي ، نتيجة بلوغ الدين الداخلي العام ما يقرب من نسبة ١٠٠ % من الناتج المحلي الاجمالي . وهي نسبة ترشح مصرفي غضون سنتين على الأكثر لتصبح أكبر دولة في العالم من حيث نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلى.

علاقة عجز الموازنة العامة المصرية بعجز الميزان التجاري

وحتى النجاح قصيرُ الأجل قد لا يتحقق كذلك في الاقتصاد المصري ، للأسباب التالية :

- استمرار احتمالات تقلب سعر صرف الجنيه المصري .
- تحرير التجارة الخارجية المصرية .

فتحرير التجارة الخارجية المصرية ، خاصةً بعد التخفيضات الجمركية في عام ٢٠٠٤ ، ستجعل الزيادة في الدخول تنصرف إلى التمتع بالسلع المستوردة التي تنخفض أسعارها بسبب تخفيض الجمارك . ومن ثم سيكون عائد الزيادة في الدخول هو تنشيط الطلب على السلع الخارجية وليس السلع المصرية.

كما أن ارتفاع سعر الفائدة على الجنيه المصري لن يجذب رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد المصري، كما حدث في حالة الولايات المتحدة ، لأن حركات رؤوس الأموال دالة في حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي . وحالة الانخفاض الشديد في الاستثمار الأجنبى في مصر تبرهن على أن تغيرات أسعار الفائدة على الجنيه المصري لن تكون ذات جدوى في جذب رؤوس الأموال إلى الداخل لتعوض الانكماش الشديد الذي سيحدث نتيجة انخفاض الاستثمارات الخاصة ، ونتيجة العجز الشديد في الميزان التجاري .

والانخفاض الشديد في الاستثمار الخاص سيحدث لعدة أسباب من أهمها أن :

- ارتفاع معدل الفائدة في الاقتصاد المصري نتيجة الإزاحة التي تحدثها زيادة الإنفاق العام ، للإنفاق الخاص . وهي نتيجة تحققت بالفعل ببلوغ :

i. معدل نمو الائتمان الخاص من البنوك المصرية ٢,٥ % في عام ٢٠٠٤ . بعد أن كان ٢٥,٢ % عام ١٩٩٨ . والاستثمارات الخاصة المنفذة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ٨.١٣ % عام ٢٠٠٤ ، بعد ان كانت ١٦,٢٩ ٥عام ١٩٨٩ { كما يوضحه الشكل رقم (٢) } .

ii. ارتفاع هامش الفرق بين معدل الفائدة المدينة والدائنة إلى ٥,٨ % عام ٢٠٠٤، بعد أن كان ٣ % عام ١٩٩٦ .

- الارتفاع في تكلفة المكون الأجنبى الداخل في المنتج المحلي نتيجة انخفاض سعر صرف الجنيه المصري ، يسبب نقصا في الطلب المحلي على السلع المحلية التي يدخل فيها مكون أجنبياً .

رؤية للسياسات التي تنشط اقتصاد السوق

يمكن تحديد بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد في إعمال حقيقي لقوى السوق في مصر :

- أهمية وضع برنامج تقييد شديد للإنفاق الحكومي والدين الداخلي والعام في مصر .
- تنفيذ برنامج لتقليص وسداد لاقتراض الداخلي من البنوك المحلية والبنك المركزي .
- تنفيذ برنامج حقيقي لتخفيضات في معدلات الجباية في مصر ، من خلال :
- إعمال تخفيض كبير في الإيرادات الضريبية .

- البعد عن البحث عن بدائل لتخفيض الضرائب والجمارك من خلال فرض رسوم إضافية مثل رسوم النظافة والمياه والكهرباء والتليفونات ، أو رفع أسعار بعض السلع مثل السولار .
- تنشيط برنامج الخصخصة ، مع عرض الهيئات الاقتصادية ضمن خطة نقل ملكية القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص .
- إعمال قوى السوق من خلال احترام المنافسة وتدعيمها من خلال إصدار التشريعات وتطبيقها على ارض الواقع .
- إحداث نقله في شفافية وحرية تداول المعلومات الاقتصادية في مصر .
- إحداث مزيد من الحريات العامة والمحاسبية والمسؤولية في الاقتصاد المصري .

الهوامش

[١] د. جنات السمالوطى (١٩٩٥) " الاصلاح المالي والضريبي في مصر بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعي " مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٣٩ – ٤٤٠ ، يوليو – اكتوبر ، ص ٢ .

[٢] سيد البواب (٢٠٠٠) " عجز الموازنة العامة للدولة : النظرية والصراع الفكري " القاهرة ، ص ١٠١ .

[٣] أنظر بالتفصيل : – أحمد السيد النجار (٢٠٠٤) " احتكار جديد التسليح " تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

– جريدة العربي الناصري (٢٠٠٤) " قانون المنافسة ومنع احتكار السلطة " العدد بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٨ .

[٤] د. إبراهيم العيسوي (٢٠٠٤) " همموم اقتصادية مصرية " ميريت للنشر والمعلومات ، ص ٣٣ .

[٥] صرح السيد وزير الاستثمار د. محمود محي الدين في جريدة الوفد ٢٠ / ١٢/ ٢٠٠٤ ، بان المعلومات المتناقضة والناقصة لا تساعد الوزير على اتخاذ قراراته الاقتصادية .

[٦] Eric M. Engine & Jonathan Skinner (١٩٩٢) " Fiscal Policy and Economic Growth " NBER Working Paper NO.٤٢٢٣ , December , PP ٢ - ٣ .

[٧] أنظر بالتفصيل :

- K. Narayana & K . Mu Yi (١٩٩٧) " Is There Endogenous Long Run Growth ? Evidence From The United State And United kingdom "Journal of Money, Credit, And Banking, ٢٩ (٢) .
- INGERID OTT & SUSANNE SORTEZ (٢٠٠٢) " FISCAL POLICY IN A STOCHASTIC MODEL OF ENDOGENOUS GROWTH WITH CONGESTION " WWW.
- ALFRED GREINER (٢٠٠١) " Fiscal Policy in an Endogenous Growth model With Public Capital and Pollution " CENTER OF EMPIRICAL MACROECONOMICS, WORKING PAPER NO. ٤١ .
- Barro, Robert (١٩٩٠) " Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth" Journal of Political Economy, ٩٨(٥)

[٨] انظر بالتفصيل :

- BARRO , R. J (١٩٩١) " Economic Growth IN A Cross Section of countries " Quarterly Journal of Economic VOL.١٠٤.
- LEVINE R. & RENETT D. (١٩٩٢) " A senitvity analysis of A cross – country Growth Regression " Amierican Economic Review , VOL, ٨٢ .
- Easterlly W. & Rebleo S. (١٩٩٣) " Fiscal policy and economic growth ; an empirical and economic growth " journal of monetary economics , VOL.٣٧ .

[٩] Dong Fu & others (٢٠٠٣) " fiscal policy and growth " research DEPARTMENT , WORKING PAPER ٠٣٠١ , FEDRAL RESERVE BANK OF DALLAS , JANUARY . PP ٤ – ٨ .

[١٠] MARTIJN BRONS (١٩٩٩) " Growth Effects OF Fiscal Policies ; A comparative Analysis In A Multi – country context " Dept., OF Spatial Economics , VRIJE Universteit , PP١ – ٢٥ .

[١١] Paul Jackman (٢٠٠١) "The Impact of Monetary Policy on Growth " Federal Reserve Bank of New Zealand , June , PP ٥ – ٧ .

[١٢] GR Stevens (٢٠٠٠) op . cit ., P. ٥ .

[١٣] I bid. , P. ٦ .

[١٤] William gale & Peter Orszag (٢٠٠٤) : " The US budget deficit On an unsustainable path " NEW ECONOMY p ٢٣٩ .

- Robert Barro (١٩٨٩) " The Ricardian Approach to Budget Deficit " Journal of Economic Perspectives , ٣ spring , PP. ٣٧ – ٥٤ .

- Robert Barro (١٩٩٦) " Reflections on Ricardian Equivalence " NEBR Working Paper NO. ٥٥٠٢ , ٣ spring , PP. ٣ – ١٥ .

- Robert , Barro (١٩٨٥) " Federal Deficits, Interest Rates, and Monetary Policy : Comment " Journal of Money Credit and Banking , November PP., ٦٨٢- ٦٨٥.

Douglas W. Elmendorf & N. Gregory Mankiw (١٩٩٨) " Government Debt " PP. ٢٦ – ٣٢ .-

أهم نتائج الفصل الرابع

- شهد السوق المصري خلال العقدين الماضيين حالة من الركود التضخمي، حيث تزامن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار خاصةً في أعقاب تحرير سعر الصرف في مطلع عام ٢٠٠٣.
- السوق المصري من أكثر الأسواق تأثرا بالظروف والأحداث الخارجية. فعوائد قناة السويس والسياحة والنفط و تحويلات العاملين بالخارج هي المصادر الرئيسية للدخل القومي في مصر، وهي في ذات الوقت ذات ارتباط واضح بالظروف العالمية والدولية بدرجة أكبر من ارتباطها بالعوامل والمحددات الداخلية.
- أدى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي جنبا إلى جنب مع زيادة حجم السكان وارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض مستوى معيشة غالبية الشعب المصري، ومن ثم انخفاض الطلب الفعال على المنتجات المتداولة في السوق المصري، مما أدى بالتالي إلى تزايد حدة الكساد وانتشار آثاره السلبية في كل قطاعات الاقتصاد القومي.
- لم يتعاف السوق المصري حتى الآن من الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية الانكماشية التي تبنتها الدولة في بداية عقد التسعينيات مع بدء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. كذلك فإن تبني سياسات اقتصادية ليبرالية تعطي دوراً متزايداً لقوى السوق والقطاع الخاص، مقابل تراجع مستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية، أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي، الأمر الذي كان له أثراً مضاعفاً على الإحساس بالآثار السلبية للكساد.
- التوجه المفرط في الاستثمار العقاري وفي المشاريع التنموية الكبرى مثل مشروع توشكى وشرق العوينات أدى إلى إحداث ما عرف بـ"أزمة السيولة"، والتي أدت إلى توقف النشاط الاقتصادي فى قطاعات عديدة من قطاعات الاقتصاد القومي وإلى تعميق حدة الركود الاقتصادي في البلاد.
- تسببت حرب الخليج الأولى والثانية وأحداث ١١ سبتمبر وغزو العراق في تراجع النشاط الاقتصادي في السوق المصري نظراً لما كان لها من آثار سلبية على المصادر الرئيسية للدخل القومي في مصر، ومن ثم على حجم الطلب الفعال في مصر.
- أدى التخبط وعدم الشفافية التي اتسمت بهما السياسة الاقتصادية خلال الفترة الماضية خاصة فيما يتعلق بأسلوب الخصخصة وبالسياستين المالية والنقدية وغيرها من المجالات الاقتصادية الأخرى، إلى شيوع مناخ من عدم الثقة ومناخ طارد للاستثمار مما ضاعف من أزمة الكساد. كما أن سوء توزيع الدخل لصالح الأغنياء وعلى حساب الطبقتين المتوسطة والفقيرة تسبب في ضعف معدلات الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي

التوصيات

- العمل على زيادة الدخل الحقيقي للفرد من خلال توليد فرص عمل حقيقية مرتفعة الإنتاجية، وتوفير الآليات اللازمة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحقيق التوازن المنشود بين مستويات الأجور والأسعار.
- تشجيع الادخار المحلي وجذب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار داخل البلاد، جنبا إلى جنب مع خلق البيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في إطار رؤية استراتيجية واضحة تستطيع أولويات الاستثمار بما يحقق أهداف التنمية المضطردة.

- ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل القومي بحيث تقل درجة تأثر الاقتصاد المصري بالعوامل والظروف الخارجية التي يصعب التحكم فيها من صراعات وحروب وغيرها والتي لها آثار سلبية واضحة على قطاعات السياحة والنفط والنقل وتحويلات العاملين بالخارج والتي تمثل القطاعات الرئيسية المولدة للدخل القومى فى مصر في الوقت الحالي.
- دعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية والوطنية من خلال الالتزام بمعايير الجودة الشاملة وبالمواصفات القياسية الدولية وإزالة كافة التشوهات التي تعوق الوصول بالمنتجات المصرية إلى المستويات العالمية.
- الإسراع في بناء البنية المؤسساتية والتشريعية اللازمة لقيام القطاع الخاص بالدور الأساسي في مجالات الإنتاج والاستثمار، بما يدعم من التحول نحو اقتصاد السوق وبما يتجنب العديد من الآثار السلبية التي قد تنتج عن الاندفاع في هذا الاتجاه دون توفير الشروط اللازمة لنجاحه.
- خلق مناخ من الشفافية والثقة يتم من خلاله تفعيل دور الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق هدف تنشيط السوق. فغياب الشفافية وانتشار الفساد وانعدام ثقة الشعب في الحكومة قد أدى إلى إعاقة العديد من الجهود المخلصة لإحداث الإصلاح المالي والنقدي والاقتصادي بصفة عامة والذي من شأنه تنشيط السوق والخروج به من حالة الركود الراهنة.
- تعزيز الجهود الرامية لتحقيق التنمية البشرية من تعليم وتدريب ورعاية صحية وتغذية سليمة وغيرها من عناصر التنمية البشرية، وذلك بهدف تحويل الزيادة السكانية المضطردة من مجرد عبء على جهود التنمية إلى مورد رئيسي من الموارد اللازمة لتحقيق هذه التنمية.
- تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في خلق ثقافة شعبية داعمة لجهود الإصلاح الاقتصادي من خلال زيادة الوعي بأهمية قيم الإخلاص في العمل وزيادة الإنتاجية وتفضيل المنتجات الوطنية على مثيلاتها الأجنبية بهدف دعم الصناعة الوطنية، وغيرها من القيم والفضائل التي أدى غيابها إلى العديد من المشاكل التي يعاني منها السوق المصري والمجتمع بوجه عام.
- وأخيراً، فإن كافة الجهود الرامية لتنشيط الأسواق وإحداث إصلاحات إقتصادية واجتماعية لن يكتب لها النجاح والاستمرار ما لم تتواكب مع إحداث إصلاح سياسي شامل من شأنه تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية وجني ثمارها.

الفصل الخامس

اثر العوامل الإدارية
على الأسواق وتوجيهها

الفصل الخامس : اثر العوامل الإدارية على الأسواق وتوجيهها

إن التحدى الرئيسى الذى يواجه مصر هو جعل الأسواق ناضجة ومتكاملة، ومن خلالها تتحدد الأدوار والروابط ٠ بل إن كفاءة أداء تلك الأدوار وجودتها لا تنشأ عفواً وبالصدفة ولكن من خلال بنية مؤسساتية ومعلوماتية ملائمة توفر آليات للرقابة بما يكفل عدالة هذه الأسواق ٠

ومن ثم تحددت الأهداف الرئيسية لهذا الفصل هى مناقشة وتحليل أثر العوامل الإدارية على الأسواق المصرية وتوجيهها ، كما تعكسها الأقسام الثلاثة التالية :

١٠٥ الرقابة على الأسواق

٢٠٥ اثر إدارة المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على السوق

٣٠٥ دور المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فى خدمة آليات السوق

١٠٥ الرقابة على الأسواق

وهى ما يمكن تناولها بالدارسة والتحليل من خلال النقاط التالية :

١٠١٠٥ دور الدولة في الأسواق

لم يعد تعبير " اليد الخفية " لآدم سميث عن نظام السوق والتحرك التلقائي من المصلحة الفردية إلى مصلحة المجموع، والتوازن التلقائي العام ، أمراً ممكناً الآن ، فواقع الأمر اثبت غير ذلك وإن تلقائية الإيقاع المنضبط لم يعد لها وجود سواء فى العالم المتقدم أو النامي. وأنه لابد من التدخل لضبط إيقاع وحركة الأسواق وأصبح علينا أن نستخدم تعبير " اقتصاد السوق الاجتماعي " ، فالمصلحة الفردية لا تتحقق إلا ضمن الشروط التي يطرحها المجتمع وعبر الوسائل التى تهيؤها ، فالمكان والمراحل ، والوظائف ، والحلقات والعرض والطلب ما هى إلا حلقة وصل بين الأطراف الفاعلة اجتماعياً، والمنفصلة عن بعضها ويتم تنظيمها من خلال قوانين ، وقواعد ، وأعراف ، وشروط المجتمع .

وللدولة دور أساسي ومتكامل فى الأسواق يتمثل فى :

- حماية الحقوق وحقوق الملكية.
- نظام نقدي سليم ومستقر.
- مناخ ملائم لزيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمار والادخار.
- حدود وشروط للمنافسة المشروعة ومنع الاحتكار، والإغراق، وربط الأسواق، والعمل على تجنب وفشل أو نقص الأسواق والممارسات التجارية غير العادلة وحماية المستهلكين وفقا لاعتبارات ومعايير الصحة والأمان .

- تأمين السلع والخدمات العامة.
- القضايا الاقتصادية الكبرى (التضخم ، الركود ، الائتمان .. الخ).
- العمل من اجل سوق أكثر عدالة تعمل من اجل الفقراء.
- مساحة واسعة للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني " الجمعيات ، النقابات ، الاتحادات.." للمشاركة فى تخطيط ومتابعة ورقابة الأسواق .

خلاصة القول إنه يجب أن تلعب الدولة دوراً فاعلاً لجعل الأسواق تعمل بشكل أفضل، وان اليد الحديدية القابضة كالتدخل الشديد في الأسواق، والقمع الاقتصادي والبيروقراطية والسيطرة على الموارد وغير ذلك ليس بديلا لليد الخفية، كما أن دور الدولة لا يتوقف على نسبة مساهمة القطاع الخاص وما يملكه، ومدى مساهمته فى إدارة موارد الدولة، وكما سبق الإشارة فالأسواق العادلة التى تتمتع بالكفاءة والفاعلية لا تنشأ عفواً وبالصدفة وإنما نتيجة قوانين ذكية حكيمة وبيئة غنية جداً بالمعلومات ، ودور صحيح للقطاع الخاص والعام، ويجب التنبيه أن الأمر ليس مجرد الإعلان أن الأسواق حره ولكن يجب أن تعكس الأسواق حقيقة أن الدولة والأسواق يعملان بصورة أفضل . إذاً فالقضية هى إدارة جيدة فلكي تعمل الأسواق بصورة أفضل يجب أن تعمل الحكومة أيضاً بصورة أفضل.

المبالغة فى الثقة باليات السوق الحر لأداء المهام السابقة تعطى مجالات لتجاوزات بنفس القدر الذي ترتب على المبالغة فى الثقة بتدخل الدولة

الاتجاه المعاكس ..

يقول " د . سوليفان "[1] : هناك معيار سلبي يحدد الكيفية التي غالباً ما أفسدت التوجه نحو الأسواق ، وحدت من فرص الاعتماد على آليات السوق ويحدث ذلك حينما تستفيد مجموعة من الشركات والأفراد من الهيمنة والمحسوبية التى تمارسها الحكومة – في ظل قطاع مدني ضعيف أو ناشئ – بشأن عمليات توزيع الموارد والتي غالبا ما تكون مدعومة (الصرف الأجنبي– الائتمان – الاحتكار) وهو ما يسمى " باستلاب الدولة " فإن هذا من شأنه إعاقة نظام السوق ووأد الكثير من محاولات المشاركة والانتماء والتكوين والإصلاح ويحد بدرجة كبيرة من فرص نجاح وانطلاق قطاعات أخرى " مشاركة القطاع المدني " – وتتوقف الأسواق عن الأداء بصورة تنافسية أفضل.

وتعكس بعض التجارب حلقة خبيثة من الاستثمار، حيث تدور الطاقة الاستثمارية والمزايا المبنية على المحسوبية، والعلاقات بالسلطة، فى دائرة ضيقة من أصحاب النفوذ بغض النظر عن عدم اتساق مجالات النشاط مع الاستثمار.. إلى الحد الذى يجعلهم يبذلون الكثير من الجهد والمال من اجل التقرب أكثر من مناطق السلطة ودائرة الضوء والنفوذ.

وتتطلب مواجهة هذا " الاستلاب " فى المقام الأول تنمية مؤسسية أعمق وتوازن بين مؤسسات الدولة و المجتمع المدني فى إطار عام وتشكيل نظام سياسي لديه استعداد وقناعة وإرادة نحو التخلي عن بعض سلطات الدولة وتوسيع مساحة المشاركة الشعبية ليس فى الأسواق فقط ولكن فى كافة مناحي الحياة.

١٠١٠١٠٥ أهمية الرقابة على الأسواق

- ضرورية لنجاح برامج اقتصادية واجتماعية معينة .
- تجنب الأخطار التى تهدد صحة السكان.
- تقليل الخسائر نتيجة المحافظة على المنتجات وتطبيق وسائل التداول المناسبة وتقليل الفاقد وتأمين سلامة تلك المنتجات.
- الالتزام بالمواصفات خاصةً فى الصناعة والصناعات الغذائية بالذات، مما ينتج عنه منتجات مطابقة للمواصفات القياسية .
- تنمية الصادرات بتوفير المواصفات المطلوبة للأسواق العالمية.
- مكافحة الأمراض المنتقلة عن طريق الحيوان (اللحوم والألبان).
- ضمان إدخال مدخلات ذات جودة عالية إلى الصناعة والغذاء بشكل خاص سواء للإنسان أو الحيوان (الأعلاف والحبوب ... الخ).
- جودة الواردات وتجنب الخسائر الناتجة عن واردات دون المواصفات.

٢٠١٠١٠٥ أهمية المواصفات القياسية

المواصفات القياسية تصف السلع وصفاً دقيقاً وتوضح مجال تطبيق هذه المواصفات محليا أو إقليميا أو دولياً وتحديد المكونات الأساسية الإلزامية والاختيارية مع كل مستوى من المستويات الدنيا والقصوى . والمؤشرات الكيميائية والفيزيائية للسلع وتحديد قيود الاستخدام . وفى الأغذية على سبيل المثال قد تنص المواصفات على حدود قصوى للملوثات المسموح بها سواء كانت معدنية أو ميكروبية ، وأيضاً مواصفات قياسية تتعلق بالموازين والمكونات الصافية الحجم أو الوزن الصافى أو عدد الوحدات داخل العبوه .. الخ . ووصف المعاملات التصنيعية التى أجريت على السلع .وأيضاً تحدد المواصفات طرق أخذ العينات وطرق التحليل المستعملة لضمان توحيد طرق الفحص .

وتساعد المواصفات القياسية كل من المستهلكين ومسئولي الرقابة وقضاة التحقيق ، حيث تساعد على تسهيل التسويق والتطبيق الفعال للقوانين فى المجالات ذات العلاقة فهى المرجع لأطراف التعامل على السلع والخدمات . وأداه قوية فى رفع مستوى سلع وخدمات التصدير .

حماية الحقوق

تأتى حماية الحقوق كأحد الأدوار الهامة للدولة فى ضبط السوق من خلال نظام قضائي وتنفيذي سريع وفعال . يرى "دي سوتو"[٢] أنه لا إمكانية لنجاح إصلاحات السوق دون تسويه المسائل المتعلقة بحقوق الملكية . وان الخطوة الأولى فى ذلك أن يفهم الجميع من خلال عقد اجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية وبمشاركة فعالة منها ما هي حقوق الملكية وما يمكن أن تحققه من عوائد للدولة ولأصحاب المشروعات ، خاصة فى القطاع غير الرسمي. فعندما تصبح الحقوق غير آمنة فإن الملاك يعزفون عن مزيد من الاستثمار ليس هذا فقط بل إن غياب هذه الحقوق عادةً ما يدفع الأفراد خارج السوق الرسمي والقطاع غير الرسمي.

٣٠١٠١٠٥ القطاع غير الرسمى

والقطاع الغير رسمي هو قطاع ليس لديه :

- تراخيص مزاولة النشاط
- السجل التجاري /أو الصناعي.
- تغطية صاحب النشاط والعاملين لديه بالتأمينات الاجتماعية.
- دفع الضرائب عن النشاط وفقا لدفاتر حسابية منتظمة.

إن انضمام مشروعات الأعمال غير الرسمية فى مصر إلى القطاع الرسمي من جهة ومشاركتها فى الأسواق من جهة أخرى يتطلب بداية أن يكون من خلال إصلاح شامل للقطاع الرسمى أولاً، ثم العمل على إعادة هيكلة الإجراءات ، ومراجعة وترشيد القوانين ، وإزالة المعوقات التى تقف أمام تسجيل المشروعات قانونياً والتى قد تصل مدتها إلى فترات كبيرة جدا إن لم تكن مستحيلة أصلاً ، ووضع حوافز قوية للانضمام إلى القطاع الرسمى ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن للدولة دور أصيل فى هذا . بل إن ذلك سوف يدعم قدره الدولة على زيادة معدل نمو الناتج المحلى ، وتوسيع القاعدة الضريبية ، وزيادة قدرة الدولة على تمويل الإنفاق على الخدمات ومشرعات البنية الأساسية ، وزيادة الأجور بسبب زيادة الإنتاجية وزيادة معدلات التشغيل وتوفير عدد كبير من فرص العمل الممكنة، ورفع جودة المنتجات نتيجة الخضوع للرقابة والإشراف ، وأيضاً خلق أسواق مالية كبيرة. وفى الاتجاه المقابل فإن العوائد سوف تمتد إلى تلك المشروعات حيث تزيد من إنتاجيتها ، وتحقق فرص أكبر فى تسويق إنتاجها مما يجعلها قادرة أكثر على الإعلان عن نفسها دون خوف ودون ابتزاز.

يمثل القطاع غير الرسمي فى مصر نحو ٢,٨مليون وحده مسئولة عن خلق ٦ مليون فرصة عمل أي ٤٠% من إجمالي قوة العمل، وتقدر مساهمته بنحو ٢٠% من الناتج المحلى و٨٢% من إجمالي الوحدات صغيرة الحجم [٣].

فى دراسة ميدانية عن العشوئيات الصناعية (مصانع بير السلم) تقوم بها هيئة التوحيد القياسى فى ١٤ منطقة عشوائية ، وبدأت المرحلة الأولى منها فى نحو ١٤٠ منشأة فى مناطق منشأة ناصر وباسوس ومدينة السلام ، تبين أن بعض هذه المصانع ذات طاقات إنتاجية كبيرة ، حيث بلغت أعلى تكلفة لمصنع عشوائى شملته المرحلة الأولي من الدراسة نحو ١٥ مليون جنيه لأحد مصانع الإطارات الكاوتشوك ومستلزمات السيارات ، وتراوحت تكلفة مشروعات الدراسة بين ملايين الجنيهات ومئات الألوف حتى المصانع المتناهية الصغر ، مثل الورش الصناعية ، وبلغت اقل تكلفة نحو ٨ آلاف جنيه ، وجميعها تعمل بدون ترخيص ، وتطرح منتجاتها فى السوق المصرية ، ووفقا للتصنيف النوعى للمنشآت العشوائية التى شملتها المرحلة الأولى من الدراسة وجد أن توزيعها كما يلى :

٣٧ % الصناعات الكيماوية (منتجات جلدية وكيماوية وبلاستيكية وبويات ومواسير ... الخ) .
٢٧ % الصناعات الهندسية (سحب سلك وتشكيل معادن ، قطع غيار سيارات ، أجهزة كهربائية ، لوحات إنارة ، معدات وأدوات كهربائية) .
١٢ % الصناعات الغذائية (منتجات العسل والعصائر والحلويات بأنواعها) .

وقد بينت الدراسة أن المصانع التى التزمت بالمواصفات بلغت نسبتها بين مصانع المرحلة الأولى من الدراسة كما يلى:

٥٠ % مصانع المواد الغذائية .
٣٦ % مصانع المنتجات الكيمائية .
٢٠ % مصانع الملابس والمنسوجات (المفروشات والخيوط والكلف والملابس) .
١٦ % مصانع الصناعات المعدنية .

كما بينت الدراسة أن ٤٧ % من تلك المصانع بدون سجل صناعى ، و ٢٧ % بدون رخصة تشغيل ، و١٨ % بدون سجل تجارى ، و١٨ % بدون بطاقة ضريبية ، و٢١ % بدون تأمينات ، و ٣٧ % بدون موافقة الهيئة العامة للتصنيع .

كما بينت الدراسة أن عدم معرفة نظم الجودة والمواصفات ، ونقص الخدمات والكهرباء والمياه والصرف الصحى ، وارتفاع أسعار الخامات تعتبر من أهم المشاكل التى تواجهها تلك المصانع .

٤٠١٠١٠٥ الأسواق العشوائية

لا يتوقف أمر العشوائية على المصانع والورش فقط ، ولكن تمتد العشوائية إلى الأسواق بأنواعها ، حيث تنتشر الأسواق العشوائية التى لا تخضع للرقابة والتنظيم لتشمل عدداً غير قليل من السلع والخدمات وتصل إلى الأدوية والمستحضرات والمستلزمات الطبية ، والعطور وغيرها (سوق امبابة والمطرية والتونسى و..... و غيرها) .

٥٠١٠١٠٥ حدود وشروط المنافسة المشروعة وحماية المستهلك

بدايةً، لا يعنى قيام الدولة بدورها الرقابي فى الأسواق وحماية المستهلك أن تشن حربا على المشاركين فى تلك الأسواق (منتجين ، وموزعين ، وتجار .. الخ) أو تقيد حركتهم ولكن تمكين هؤلاء من تحسين الأسواق من خلال إحداث التوازن بين كل الأطراف ذات العلاقة، وإحداث التحالف المطلوب بين أجهزة الرقابة ، وأجهزة حماية المستهلك .

وحماية المواطن هى فلسفة فكرية مرتبطة بنضج المجتمع ودور الفرد فيه، وإدراكه لحقوقه، ومدى اهتمامه بحماية هذه الحقوق سواء كفرد أو ضمن مجموعة ، والحماية ليست فقط حماية المستهلك ، ولكنها " حماية السوق" فهي حماية من منظور تنظيم العلاقة بين المنتجين (المنافسة ومنع الاحتكار) وهى حماية من منظور تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين " حماية المستهلك ".. وهى حماية من منظور العلاقة بين الدولة والأسواق (الرقابة والتقويم).. الحماية يجب أن تكون عادلة و متوازنة و شاملة و دائمة ، وكما لأطراف السوق جميعاً حقوقاً فإن حق المستهلك وفقاً لما أضافته منظمة المستهلك الدولية وتبنته و أصدرته الأمم المتحدة يتمثل فى:

- حق المستهلك فى الرضا عن حاجاته الأساسية من مأكل وملبس ورعاية صحية وتعليم ومرافق عامة ونظافة .
- حق المستهلك فى الأمان والسلامة، وان يكون محمياً ضد السلع والخدمات التى قد تعرض صحته أو حياته للخطر أو الضرر .
- حق المستهلك فى المعلومات الصادقة والحقيقية التى تعينه على الاختيار بين العديد من السلع والخدمات ، وتضمن حمايته ضد الإعلانات المضللة .
- حق المستهلك فى الاختيار بين السلع والخدمات المعروضة عليه و الناتجة عن المنافسة الشريفة بين المنتجين لتقديم الأجود والأنسب سعراً للمستهلك .
- حق المستهلك فى التعويض عما يصيبه من ضرر نتيجة شرائه سلعة رديئة او خدمة دون المستوى .
- حق المستهلك فى التثقيف والتعليم مما يعينه على التمييز بين الرديء والجيد من بين السلع والخدمات المقدمة له .
- حق المستهلك فى أن يكون صوته مسموعاً ، والاهتمام برأيه وتمثيله فى المحافل واشتراكه فى وضع سياسات الحكومة ، من خلال مؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى مجال حماية المستهلك وتنفيذها للنهوض بالإنتاج السلعى والخدمى .
- حق المستهلك فى أن يعيش ويعمل فى بيئة صحية ، لا يهدد فى صحته وحياته فى الحاضر ولا فى المستقبل ولا للأجيال القادمة .

٦٠١٠١٠٥ دور القطاع الأهلي فى الرقابة على الأسواق و حماية المستهلك

يعتبر نموذج تنشيط المجتمع المدني كأحد مناهج دمقرطة المجتمع كله هو النهج الأكثر نجاحاً ، فقد استطاعت دول كثيرة تحقيق قدر أكبر من الديموقراطية والمشاركة فى كافة مناحي الحياة، فالمجتمع المدني (الأهلي)-هو المساحة المتوافرة للمواطن والواقعة بين دائرة الدولة ودائرة العائلة ، إننا أمام عملية تتطلب حواراً واسعاً للوصول إلى إجماع وطني يحقق طموح المواطنين ويحفظ المصالح المشروعة . ويحقق هذا الإجماع كل فى نطاق وحدود المشاركة فى الأسواق . والتى يمكن أن تكون فى بعض جوانبها ..

- تأييد السياسات التى تتبنى معايير منع الاحتكار وتشجيع المنافسة الحرة.
- المشاركة فى ، ومساندة التشريعات عن طريق قنوات الاتصال مع صانعي القرار، ثم دعم التنفيذ والرقابة فى الأسواق.
- دعم المراكز البحثية فى حساب تكلفة وعائد التشريعات المختلفة.
- تدريب أصحاب الأعمال على إدارة وتنظيم مشروعاتهم فى ظل اقتصاد السوق.
- المشاركة فى حماية المستهلك والمنتج (حماية السوق) وضبط إيقاعه.

أظهرت دراسة ميدانية لأحد أحياء القاهرة أن حوالي ٩٠% من أفراد العينة لم يسمعوا عن جمعيات حماية المستهلك وأن ١٠% فقط يعلمون بوجود هذه الجمعيات ولكنهم لم يلجأوا لها على الإطلاق . وأن ٥٥% من أفراد العينة يرون أن حماية المستهلك وظيفة أساسية للحكومة و ٤٠% من العينة يرون اشتراك المستهلك فى هذا الدور – وان ٦٦% من العينة ابدوا استعدادهم للتطوع والمشاركة فى هذه الجمعيات للمساهمة فى انضباط السوق[٤].

يوجد فى مصر حالياً نحو ٥٩ جمعية أهلية لحماية المستهلك ، وهى جمعيات يعانى معظمها من نقص التمويل ، وعدم وجود قانون يتيح لها الادعاء المباشر أمام القضاء المصرى ، فضلاً عن محدودية التنسيق بينها ، وغيابه فى حالات كثيرة بين الجمعيات وبعضها أو حتى داخل الجمعية الواحدة ، وعدم وضوح الاختصاصات والأهداف لدى بعضها ، ويتطلب تفعيل دور هذه الجمعيات وجود كيان يضمها ويضم أيضا الحكومة والمواطن ، كيان يعمل تحت مظلة تشريع (قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية المستهلك)، كيان يظل نجاحه فى حالة وجوده مرتهناً بتضافر جهود كل الأطراف بعد توسيع نطاق التعاون ليضم الاتحادات التجارية واتحادات الصناعات ، والمحليات والوزارات ذات العلاقة والتعاونيات .

٢٠١٠٥ الإعلام والرقابة على الأسواق

يستلزم اقتصاد السوق المتطور حرية تدفق المعلومات الاقتصادية ومعلومات الأعمال.. وبمجرد أن تبدأ المعلومات الاقتصادية فى التدفق بحرية يصبح من المستحيل تقييد نطاق النقاش بحيث يقتصر على الموضوعات الاقتصادية وموضوعات نشاط الأعمال والسوق فحسب ، بل سوف تؤدى حرية وكفاءة انتقال المعلومات إلى توسيع مساحة المشاركة ليس فى السوق فقط ولكن فى كل أمور المجتمع.

ويمكن أن يكون للإعلام دور كبير فى دعم الأسواق المتكاملة والشاملة عندما يكون لديها القدرة على تقديم معلومات عالية النوعية تحتاجها القوى الفاعلة فى السوق. والقدرة على الوصول إلى التكنولوجيا – وانخفاض محسوس لمخالفات السوق وفساده.

وإذا كان لا خلاف على أهمية الإعلام فى ضبط الأسواق وتكاملها وتوسيع مساحة المشاركة فإن معوقات مثل الأمية – سيادة قيم غير تنافسية – الفقر – انخفاض مستوى مخرجات التعليم – التخلف أو القصور التكنولوجي – كل هذا يحد بدرجة كبيرة من الاستفادة من المعلومات، لذلك يجب على وسائل الإعلام أن تعمل من اجل :

- معلومات عالية النوعية عن الأسواق : (الأسعار – المواصفات – السلع والخدمات – الخدمات التسويقية – قضايا الغش والتدليس – تنمية السوق – إصلاح مؤسسات السوق تغيير السلوك الاستهلاكي والإنتاجي...)
- فرص أكبر للتعرض للفساد وتدنى نظام الإدارة.
- أسواق مالية أكثر تقدماً.
- حقوق أكثر ومشاركة أوسع
- نتائج اجتماعية (تعليم / صحة) أكثر جودة.
- قدرة أكبر على مواجهة الأزمات والطوارئ فى السوق.
- التأثير الإيجابي على السلوك.

١٠٢٠١٠٥ مؤسسات السوق والرقابة على الأسواق

قبل السوق فإن أحد الأسباب العميقة لما حدث فى فشل العديد من الإصلاحات هو الافتقار إلى المؤسسات المؤازرة، ويصبح التحدي الذى يواجه صانعي السياسة، بعد رسم السياسات، هو تطوير مؤسسات بطريقة تعزز جهود التنمية وإذا أردنا أن نبدأ علينا البحث أولاً فى جدوى الكثير من المؤسسات القائمة، علينا أن نحدد الفجوة المؤسسية سواء فى التعرف على وظائف مفتقده للمؤسسات القائمة وتحديد أسباب الافتقاد، أو وضع تصميم جديد لمؤسسات جديدة ملائمة.

وإذا كنا نتحدث عن أن عدم كفاية المعلومات أو غياب حقوق الملكية أو حواجز تحد من فرص المشاركة فى السوق فإن المؤسسات التى تساعد على إدارة المخاطر الناشئة عن التبادل فى السوق تزيد من فرص المشاركة فى السوق. فالتبادل الحر للمعلومات هو عمل مؤسسي وهو أيضاً من دوافع التطوير المؤسسي ويمكن أن يحسن من نوعية المؤسسات القائمة كما أنه فى نفس الوقت يخلق طلباً على مؤسسات جديدة، وتحسين المعلومات يجعل رصد سلوك الناس أكثر سهولة، وهذه القدرة على الرصد تؤدى إلى تغيير هذا السلوك وإلى تحسين نوعية المؤسسات، كما يمكن أن يؤدى تحسين المعلومات إلى تغيير العادات الاجتماعية وبالتالي تغيير حوافز الناس للمشاركة فى مختلف المؤسسات والأنشطة، ومن ثم يتوافر لدى صانعي السياسة المعلومات اللازمة عن المشاركة فى السوق.

ماذا تفعل مؤسسات السوق ؟

مؤسسات السوق هى التي توزع الموارد.. هى التي توزع الدخل .. هى التي توزع التكاليف . وهى تنقل المعلومات عن أحوال السوق والسلع والمشاركين فيه ، فهى تنتج المعلومات وتجمع المعلومات وتحللها وتنشرها . مؤسسات السوق تحدد حقوق الملكية والعقود والإلزام بتنفيذها (آليات تسوية المنازعات التجارية) وتعد خلفية للطريق الذى يسلكه الأفراد والمنظمات خارج النظام الرسمي – مؤسسات السوق تضبط المنافسة والمشاركة فى الأسواق.

٢٠٢٠١٠٥ التشريعات والرقابة على الأسواق

يوجد فى مصر ٦١ قانوناً وقراراً وزارياً تنظم تداول السلع الأمر الذى يؤدى إلى عدم قدرة النيابة العامة على تحديد القانون او القرار عند وصف القضية مما يؤدى فى كثير من الحالات إلى عدم مطابقة القيد الوصفى على الواقعة ، مما يتطلب تعديل القيد الوصفى أو الحكم بالبراءة . ومن جهة أخرى تستغرق فترة ضبط العينات المخالفة ونقلها إلى المعامل لتحليلها خاصةً فى حالة السلع الغذائية أسابيعاً وربما شهوراً ، فضلاً عما تفتقر إليه وسائل نقل العينات من تجهيزات تسمح بالمحافظة على كيان العينة ، و يرى العديد من الخبراء أن العقوبات الحالية فى مجالات الغش وعدم المطابقة للمواصفات وغيرها غير رادعة .

مما لا شك فيه أن ضبط الأسواق والتوازن بين مصلحة الأطراف المختلفة تحتاج وكما سبق الإشارة إلى قواعد تشريعية حاكمة على رأسها قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وقانون حماية المستهلك، فضلاً عن مراجعة أحكام الضرائب والرسوم ذات الصلة، وتغليظ العقوبة وربما يرى البعض أن زيادة عدد حالات الغش التجاري التى تم ضبطها فى الأسواق يعكس حركة أكثر فى هذه الأسواق خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في مصر ولكن ألا يعنى زيادة هذه الحالات وهيكلها النوعي – جداول (١)و (٢) – أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يصاحبه وضع الضوابط المطلوبة فى كثير من الحالات وان هذا فى حقيقته يعكس قصور التشريع والتنفيذ وفشل فى الأسواق.

جدول (١)

عدد حالات الغش التجاري وقيمة السلع المضبوطة فى مصر ١٩٩٦- ٢٠٠٠

السنة	إجمالي عدد محاضر الغش التجاري	قيمة السلع المضبوطة (ألف جنيه)	
		سلع غذائية	سلع غير غذائية
١٩٩٦	٢٨٣٩١٨	١٩٠١٥	١٣٤٧
١٩٩٧	٣١٠٥٨٤	٢٣٦٦٤	٢٣٦١٨
١٩٩٨	٣٤٨٥٤١	٢٢٧٥٥	١٤٩٠٧
١٩٩٩	٣٧٦٦٩١	٣٧٧٥٦	٧٨٦٦٨
٢٠٠٠	٣٨٤٧٦٩	٢٣١٥٥	٤٦٨٥٧

* وزارة التموين والتجارة الداخلية ، محاضر الغش التجارى ١٩٩٥-٢٠٠٠ .

جدول (٢)

هيكل المخالفات المضبوطة خلال ١٩٩٦-٢٠٠٠

نوع المخالفة / السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المخابز	١٢١٠٩٠	١٢٧٣٩٩	١٣٣١٧٦	١٣٧٩٢٢	١١٨٨٤٢
المطاحن	١٧٧٥	٣٧٣٩	٦٦١٢	٧٢٢٦	٥٤٢٨
الأسواق*	١٦١٠٥٣	١٧٩٤٤٦	٢٠٨٧٥٣	٢٣١٥٤٣	٢٦٠٤٩٩

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية، محاضر الغش التجاري ١٩٩٥-٢٠٠٠.

*زيادة التسعيرة والذبيح خارج المجازر – عدم الإعلان عن السلع والأسعار– غش تجارى وعدم صلاحية – المنشأ – بدون ترخيص، وتمثل مخالفات الأسواق ٥٦,٨% من الإجمالي.

وإذا كانت الرقابة فى الأسواق هى دور أصيل للدولة فإن الفوائد المستمرة من الرقابة تعتمد بدرجة كبيرة على درجة مشاركة الأفراد ودعمهم لأجهزة الرقابة والضغط المستمر من جانبهم كأفراد أو تنظيمات لحمل المشرعين على سن القوانين وتفعيل عملية الرقابة بكافة صورها ، وغالباً ما تكون قوانين وقرارات الرقابة أكثر ملاءمة لحماية الأفراد إذا ما شاركوا بدور فعال فى إعداد هذه القوانين . وبطبيعة الحال فإن

كل الأفراد أو حتى المنظمات ليست مستنيرة ولذلك فإن فئة يمكن أن يطلق عليها المستنيرين فـــى مجـــال السوق (سلع / خدمات / أنشطة) يمكن أن تفعل الكثير نحو تفعيل هذه القوانين.

٣٠٢٠١٠٥ دور بعض الوزارات فى الرقابة فى الأسواق وحماية المستهلك

دور وزارة الصحة فى الرقابة على الأسواق

تلعب وزارة الصحة دوراً هاماً فى الرقابة على الأسواق وبصفة خاصة أسواق السلع الغذائية حيث تقوم الوزارة بعدة إجراءات لمراقبة و تأمين سلامة الغذاء من خلال جمع العينات بصفة دورية من أماكن الإنتاج والعرض والبيع عن طريق مفتش الأغذية فى الوحدات الوقائية ووحدات الرعاية الأساسية وتحليلها بمعامل الوزارة واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالف ، وأيضاً تقوم الوزارة بمراقبة أماكن إنتاج وعرض الأغذية بصفة مستمرة واتخاذ الإجراءات حيال تصحيح الأوضاع المخالفة فيها . فضلاً عن متابعة صحة القائمين على إنتاج وبيع وتداول الأغذية، ويتم ذلك بالتعاون مع وزارة التموين، كما تقوم الإدارة المركزية للمعامل بالوزارة بعقد دورات تدريبية للكيميائيين والمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين وكذا فنيى المعامل للعاملين فى مجال الفحوص لتأهيلهم لأعمال المعامل حسب تخصصاتهم وطبيعة عملهم ، كما تقوم الإدارة بفحص حالات التسمم الغذائى والكشف عن مسببات التسمم المختلفة كيماوية أو بكتريولوجية ، و إجراء التحاليل البكتريولوجية والكيمـــاوية للأغـــذية المحليـــة والمستـــوردة بجميع أنواعها ومطابقتها للمواصفات القياسية والقوانين والقرارات ذات الصلة ،وإجراء التحاليل البكتريولوجية والكيماوية لمياه الشرب بأنواعها المختلفة .

وتضم وزارة الصحة إدارة عامة لصحة البيئة ضمن تشكيل الإدارة المركزية لشئون البيئة والتى تضم أيضاً الإدارة العامة لمراقبة الأغذية . وتتمثل أنشطة صحة البيئة فى :

- الرقابة على مياه الشرب .
- حماية مصادر المياه من التلوث .
- رصد ملوثات الهواء (٥٦ محطة رصد فى ١٦ محافظة) .
- الرقابة على المخلفات الصلبة . متابعة مواقع التخلص النهائى من المخلفات الصلبة .
- حماية البيئة العامة وإجراءات النظافة العامة والمرافق . الشواطئ – حمامات السباحة – المجازر ... الخ .
- تأمين سلامة الغذاء .

جهود وزارة الصحة فى الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك (عينة)

السنوات	الفحص البكتريولوجى للأغذية ومطابقتها للصلاحية	فحص كيميائى للأغذية	فحص عينات مياه الشرب للصلاحية ومطابقة المواصفات البكتريولوجية	فحص مياه الشرب كيميائيا	الصرف الصحى والصناعى	فحص عينات متداولى الأغذية والوبائيات	فحص أغذية للسموم
١٩٩٦	٥١٨٩١	٧٨٠٢٣	١٠٧٨٩	١٠١٠١	٢٦٧	٥٠٣٩٩١	٣٠٧٣١
١٩٩٧	٧١٧٤٧	١٢٠٠٢٨	١٠٤٧١	٩٨٣٤	٣٠٢	٤١٧١٧٩	٣٦١٨٢
١٩٩٨	٩٥١٧٤	١١٥٧٢٠	١٣٩١٨	١٣٠٦٦	٤٤٣	٤٥٦٦٤٦	٤١١٤٧
١٩٩٩	٩٢٧٥٥	١٣٠٤٧٤	١٢٨٦٢	١٥٥٣٧	٧٦٩	٤١٣٧٠٩	٤٧١٧٢
٢٠٠٠	٧٤١٢٥	١٢٤٥١٩	١٣٥٠٩	١٦٨٠٠	٧٦٦	٤١٢٤٠٠	٤٦٠١٦
٢٠٠١	٧٩٣٨٢	١٢٥٩٨٩	١٥٦٣٧	١٨٧٢٢	٧٧٨	٣٧٩٣٤٦	.

المصدر : وزارة الصحة . ... غير متوفر

دور وزارة التموين فى الرقابة على الأسواق

تقوم الأجهزة الرقابية بالوزارة والمديريات التابعة لها بالمحافظات و شرطة التموين بالرقابة على السلع الغذائية وغير الغذائية ومكافحة الغش التجارى ،ومراقبة الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية ويتمثل دور الوزارة فى :

- الرقابة على الإنتاج من ناحية مدى مطابقة المواد الخام للمواصفات فى مجال السلع الغذائية .
- الرقابة على التوزيع ومتابعة توافر السلع الغذائية فى الأسواق .
- الرقابة على تداول السلع الغذائية ومدى مطابقة ذلك للشروط الصحية الخاصة بالتداول مثل مراقبة توافر الثلاجات الخاصة باللحوم ومدى قدرتها على الحفظ ، ويتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحة .
- مراقبة الأسعار خاصةً فى مجال السلع المدعومة مثل الخبز والسكر والزيت وغيرها .
- مكافحة جرائم الغش والتدليس ، وبصفة خاصة فى مجال السلع الغذائية .

دور الهيئة العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج فى الرقابة على الأسواق

بدأ تطبيق التقييس فى مصر بشكل رسمى عام ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى بالقرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وتعديل اسمها إلى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج وأسند إلى وظائفها مهمة اختيار المنتجات والمواد وإجراء الاختبارات والمعايرات الصناعية طبقاً للقرار الجمهورى ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ وهى هيئة حكومية تتبع حالياً وزارة التجارة والصناعة.

مهام واختصاصات الهيئة

- وضع وإصدار المواصفات القياسية المصرية .
- الترخيص بمنح علامة الجودة وشهادات المطابقة للمنتجات المختلفة .
- إبداء المشورة الفنية فى مجالات التوحيد القياسى .
- معايرة أجهزة القياس والاختبار للشركات والمنشآت الصناعية .
- تمثيل الدولة فى المنظمات الدولية والإقليمية فى مجال التوحيد القياسى .

- إجراء الفحوص والاختبارات المعملية .
- تطبيق التزامات اتفاقية العوائق الفنية المتعلقة بالجات (نقطة استعلام) .
- مصدر المعلومات فى مجال أنشطة التوحيد القياسى .
- التدريب على كافة أنشطة التوحيد القياسى .

يجب أن يكون إعداد المواصفات القياسية على المستوى القومى عملاً وطنياً حقيقياً قائماً على مساهمة الحكومة والصناعة بمختلف قطاعاتها والتجارة ومجتمع العلماء والمستهلكين .

وقد قامت الهيئة بمراجعة جميع المواصفات الصادرة قبل عام ١٩٨٠وكذلك المواصفات الخاصة بالمقاييس قبل عام ١٩٩٠ ، وتشمل :

- مواصفات المنتجات الغذائية .
- مواصفات المنتجات الكيميائية .
- مواصفات منتجات الغزل والنسيج .
- مواصفات المنتجات الهندسية .
- مواصفات أجهزة وأساليب القياس .

وتستهدف تلك المواصفات :

- زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات فى مختلف المجالات .
- السلامة والصحة وحماية الحياة والبيئة .
- حماية مصلحة المنتج والمستهلك .
- تخفيض التكاليف والتوفير الشامل فى الجهد الإنساني والمواد والطاقة .
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق المحلية والدولية .
- إزالة الحواجز أمام التجارة والإقلال من المنازعات .
- التفتيش على الشركات والمصانع المرخص لها بوضع علامة الجودة على منتجاتها.
- التفتيش على الشركات المتقدمة للترخيص بوضع علامة الجودة .
- التفتيش على المصانع التى تقوم بإنتاج سلع الأمن والأمان .
- التفتيش على الشركات المتقدمة لاعتماد نموذجها الأساسي .
- التفتيش على الشركات فى مجال شهادة المطابقة للمواصفات القياسية .
- تقديم المشورة الفنية فى المجالات المختلفة .

و تضم الهيئة عدداً من المعامل مثل معامل القياسات و المعايرات الصناعية ومعامل الاختبارات الكيميائية ومواد البناء ، كما تقوم الهيئة بمساعدة المصانع فى إنشاء معاملها وفى طرق تطبيق المواصفات الخاصة بإجراء الفحوص والاختبارات .

ومن خلال الهيئة تم تشكيل اللجنة المصرية لدستور الأغذية CODEX لتكون مناظرة للجنة الدولية لدستور الأغذية CODEX المنبثقة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وهى تشمل فى

مصر ممثلين عن مختلف الجهات المعنية إلى جانب الجهات البحثية والمعاهد العلمية والجامعات وتختص هذه اللجنة بدراسة مشاريع المواصفات الدولية الواردة من الكودكس وإبداء الرأي عليها فى ضوء الإمكانيات والظروف المحلية وأيضاً دراسة وحل المشاكل والمعوقات المتعلقة بالصناعات الغذائية فى مصر وتشارك هذه اللجنة المصرية فى الاجتماعات اللجان الفرعية لكودكس .

إجمالي عدد المواصفات القياسية المصرية حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٤

السنوات حتى	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤ الربع الأول
عدد المواصفات (مواصفة)	٣٠٣٩	٣٢٥٧	٣٦٤٤	٤١٨٦	٤٨٨٨	٥٠٢٨

المصدر : الهيئة العامة للتوحيد القياسى ، موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية .

وقد قامت الهيئة بتشكيل وحدة لحماية المستهلك تهتم بأعمال حماية المستهلك والعمل على إزالة أسباب الشكوى بالتنسيق مع الجهات والهيئات ذات الصلة والمعنية بشئون المستهلك ، كما تم تشكيل لجنة تضم فى عضويتها ممثلين عن الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشئون المستهلك والمناظرة للجنة الدولية لحماية المستهلك " ISO/ COPOLCO " ، وتختص هذه اللجنة بكافة الأعمال فى مجال حماية المستهلك ونشر الوعى لدى المستهلكين فى المجتمع المصرى .

دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى الرقابة على الأسواق

ظلت الرقابة على الصادرات لفترات طويلة أحد أسباب إعاقة حركة التجارة الخارجية المصرية وبالتالى أحد مفردات صياغة مناخ الاستثمار فى مصر. وتقوم الهيئة الآن بتحديث شامل لمعامل الفحص بالموانى بما يحقق سرعة الأداء وعدم تكرار تحليل العينة أكثر من مرة وفى أكثر من جهة ، وتطوير شبكة معلومات بالهيئة للربط بين جميع فروعها على مستوى الجمهورية (٢٦ فرعاً) وتشكيل لجان متخصصة من الخبراء لفحص السلع الواردة بسرعة ودقة وفى وقت لا يتجاوز (٧) أيام وفقاً للمواصفات المقررة فى هذا الشأن ، كما تقوم الهيئة بإرسال فريق من الخبراء المتخصصين للمستثمرين الراغبين فى فحص منتجاتهم المصدرة فى مواقعهم الإنتاجية وأخذ عينات من المصانع لتحليلها وموافاتهم بالنتائج بسرعة ودقة وذلك لإنهاء مشكلة تأخر الرسائل المصدرة للخارج ، وتم اعتماد شركتين أجنبيتين للفحص والتفتيش على السلع الصناعية وصدر قرار وزير التجارة الخارجية بالموافقة على الاستفادة من خبرات هذه الشركات وشهاداتها المعتمدة . واللجوء لهذه الشركات اختيارى ويتم الفحص وفقاً للمواصفات المصرية المعتمدة أوأى من المواصفات الست المعتمدة عالمياً سواء المصرية أو الأمريكية أو الأوروبية أو غيرها . وهذه الشركات تقوم بفحص السلع الصناعية فقط أما الغذائية فهى مهمة الهيئة ، وقد قامت الهيئة بإعداد دليل إرشادي لقواعد الاستيراد والتصدير+ دليل لإجراءات الرقابة النوعية على الصادرات .

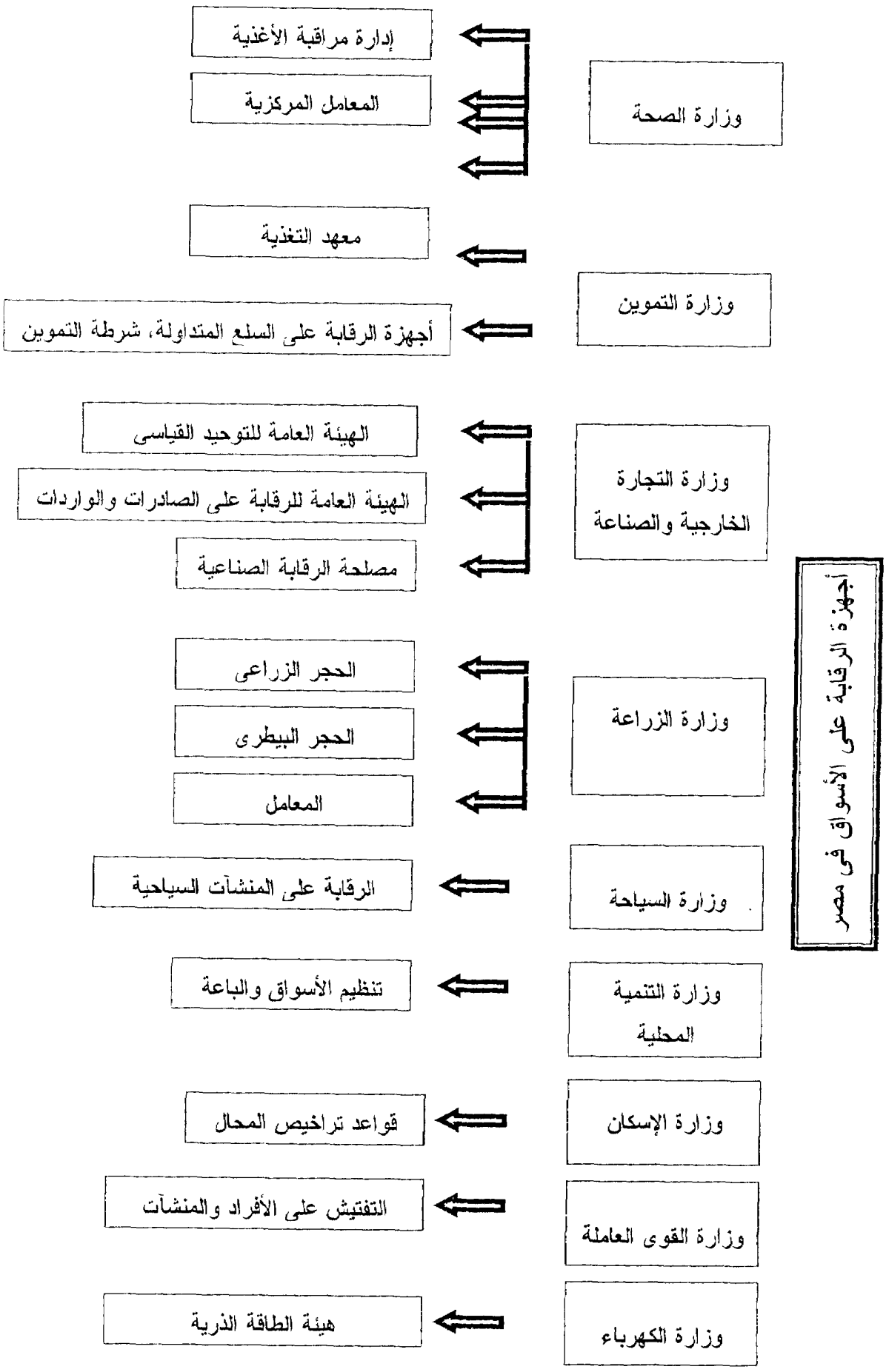
أجهزة الرقابة على الأسواق فى مصر
وزارة الصحة
إدارة مراقبة الأغذية
المعامل المركزية
معهد التغذية
وزارة التموين
أجهزة الرقابة على السلع المتداولة، شرطة التموين
وزارة التجارة الخارجية والصناعة
الهيئة العامة للتوحيد القياسى
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
مصلحة الرقابة الصناعية
وزارة الزراعة
الحجر الزراعى
الحجر البيطرى
المعامل
وزارة السياحة
الرقابة على المنشآت السياحية
وزارة التنمية المحلية
تنظيم الأسواق والباعة
وزارة الإسكان
قواعد تراخيص المحال
وزارة القوى العاملة
التفتيش على الأفراد والمنشآت
وزارة الكهرباء
هيئة الطاقة الذرية

٤٠٢٠١٠٥ معوقات الرقابة على الأسواق

تعدد المشاكل والمعوقات التى تواجه عمليات الرقابة فى الأسواق فى مراحلها المختلفة وتشمل هـذه المعوقات : المعوقات التنظيمية ، والبنيوية ، والتشريعية ، والقانونية ، والمالية ، البشرية ، ومعوقـات فى مجال الإرشاد وزيادة الوعى الجماهيري .

المعوقات التنظيمية والبنيوية

تأتى نتيجة لتعدد جهات الرقابة على الأسواق ، وتعدد القوانين والقرارات المنظمة لعمليـات الرقابـة وتتمثل أهم تلك المعوقات فى :

- على الرغم من شمول وتعقد نظام المواصفات القياسية فى مصر ، إلا أن هناك خلـط بـين الجـودة والأمان ، حيث تركز جهود أجهزة الرقابة نحو التأكيد على عناصر الجودة دون الاهتمام بعنصر الأمان فى كثير من الحالات .
- مدة الصلاحية للمنتج التى تتضمنها المواصفات المصرية للجودة من أحد أسباب المشـاكل البنيويـة والتنظيمية فى مصر ، حيث تحتفظ مصر بمواصفات متشددة لمدة الصلاحية للمنتجـات الغذائيـة وتفرض عقوبات قاسية على تجاوز مدة الصلاحية إلا انه من الأفضل ترك تحديـد مـدة الصـلاحية للمصنع مع وجود رقابة حكومية للتأكد من تنفيذها .
- النظام الرقابي فى مصر شديد التعقيد ومكلف، وتتعدد فيه الأجهزة الرقابية التى يكـون مـن حقهـا الفحص والاختبار المستقل للمنتج ،مما ينتج عنه تعدد إجراءات الفحص ، وطول مدة الإفـراج عـن السلع المستوردة وخاصةً الغذائية ، حيث تصل تلك الفترة إلي ٢١ – ٣٠ يوماً، فضلاً عن ازدواجيـة وتعدد الرسوم والإسراف فى اخذ العينات و القصور فى أدوات ومعدات اخذ ونقل العينات ، ممـا قـد يسبب فقدان خاصية السلع الغذائية قبل وصولها إلى التحليل .
- ضعف قدرة الهيئة العامة للتوحيد القياسى على ملاحقة المنتجات الحديثة فى إعداد مواصفات قياسية لها ، من هنا تنشأ صعوبة تصنيف هذه المنتجات.
- وجود قصور شديد فى تجهيزات المعامل والمختبرات الفنية، وبالتالي قدرتها على القيام بالعديد مـن اختبارات الأمان المهمة.
- الاستخدام الزائد للقوى البشرية، حيث يتم تشكيل لجان فنيه مكونه من ثلاث أفراد من كل جهة رقابية للرقابة على السلع.
- ضعف الثقافة القانونية للموردين أو المصدرين أو المنتجين فضلاً عن ضعف آليات التظلم .

المعوقات التشريعية والقانونية

وتتمثل فى المشاكل المتعلقة بالقوانين المنظمة للرقابة على السلع الغذائية مثل:

- تعدد ، وتضارب ، وعدم وضوح بعض القوانين والتشريعات المعمول بها من الجهات الرقابية مثل ما يتعلق بتحديد نسبة الكسر فى الأرز والذى تحدده وزارة التموين بنسبة ١٥ % ، بينما تسمح وزارة الصناعة بنسبة كسر تصل إلى ٤٠ % .
- عدم وجود قانون أو تشريع ينظم تخزين الحاصلات والمنتجات الزراعية خاصةً الحبوب ، كما أن الإهمال فى التخزين لا عقوبة عليه ، وعدم وجود قوانين خاصة بالرقابة على الحاصلات الزراعية من حيث الجودة والمطابقة للمواصفات القياسية يعمل بها المفتشون ويقتصر الدور على تطبيق القوانين الخاصة بعبوات المواد الغذائية (من حيث البيانات والوزن) أيضاً لا يتم سحب عينات من مختلف المحاصيل مثل العدس والفول واللوبيا والفاصوليا الجافة ...الخ) لعدم وجود قرارات وزارية تنظم ذلك مما يؤدى إلى انتشار الحشرات فى محال العلافة ، فمثلاً قد يتم جرش الفول عند إصابته حشرياً واستخدامه فى عمل الفلافل وغيرها من الأطعمة التى تعتمد على الفول المجروش رغم أن ذلك مخالف للشروط الصحية العالمية والمحلية ، أيضاً عدم وجود تشريعات خاصة بتخزين المحاصيل الزيتية مع عدم وجود تشريعات للرقابة عليها وفى حالة وجود شكاوى ، فإنه يتم الرقابة عليها ويتم سحب عينات وفحصها بمعرفة معامل وزارة الصحة طبقاً للقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ الخاص بقمع الغش والتدليس .
- وجود تشريعات تحتاج إلى تعديل فى الصياغة مثل القرار ١١٣ لسنة ١٩٩٤ والخاص بحظر تداول السلع المجهولة المصدر ولم يتعرض للسلع غير المطابقة للمواصفات رغم أن القانون صدر أصلاً بحظر تداول السلع المجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات.

المعوقات المالية

نتيجة لتعدد القوانين والقرارات، ونتيجة للمشاكل التنظيمية، وارتباط الجهات الرقابية بموازنات الوزارات المعنية، الأمر الذى يشكل عائقاً مالياً خاصةً إذا ما احتاجت الأجهزة الرقابية إلى موارد مالية لتطوير عملها أو مضاعفة جهودها .

معوقات تدريبية و تأهيلية

رغم أن الأجهزة الرقابية ، تعتمد بالدرجة الأولى على تدريب مفتشيها على كافة وسائل التقنية الحديثة حول الرقابة ، إلا أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق استمرارية البرامج التدريبية ، ومن أهم هذه المعوقات :

- ضعف الموارد المالية الكافية لتدريب المفتشين من الناحية العملية حول عمليات الرقابة، ولذا تقتصر البرامج التدريبية على الإطار النظرى بدرجة كبيرة .

- أحياناً يتم التدريب فى المناطق المركزية أو فى عواصم المحافظات الكبرى ، مما يعتبر عائقاً بالنسبة لموظفى الرقابة فى المناطق البعيدة لارتفاع تكاليف البرامج التدريبية فى هذه المناطق .
- صعوبة التدريب على النظم الرقابية الحديثة خصوصاً فى الدول المتقدمة فى هذا الشأن، ولذا غالباً ما يقتصر هذا التدريب على كبار المفتشين، سواء أكان لديهم القدرة على نقل ما تدربوا عليه أم ليس لديهم تلك المقدرة .

معوقات فى مجال الإرشاد والوعى الجماهيري

يعتبر استخدام مصطلح حملات التوعية فى مجال حماية المستهلك استخداما مجازياً ، حيث لم يصل الأمر بعد إلى أن تصل جهود التوعية فى هذا المجال إلى مستوى الحملات المتكاملة الأبعاد فى مجال الحملات الإعلامية فى القضايا القومية على نحو ما هو حادث فى حملات تنظيم الأسرة أو حملات محو الأمية أو الحملات الخاصة بقضايا التوعية الصحية واللقاحات ومقاومة التعرض للبلهارسيا أو شلل الأطفال وغيرها ، غير أن جهوداً كثيرة تتم فى هذا سواء على مستوى حكومى تقوم به وزارات مختلفة أهمها وزارة التموين ، وزارة الإعلام ، وزارة الصحة ، وزارة شئون البيئة ، وزارة الزراعة ، أو على مستويات غير حكومية مختلفة مثل الجمعيات الأهلية والاتحادات المهنية . وبعض الشركات الخاصة تستخدم معلومات توعية للترويج لسلعها .

ورغم أن هذه الجهود مبعثرة وغير مترابطة بين الجهات التى تقوم بها ، ورغم عدم الاتفاق على مضمون واحد ، إلا أنها من الكثرة بما لا يسمح بالإطلاق المجازى لهذا المصطلح على نحو ما تقدم ، وعموماً تواجه حملات التوعية العديد من المعوقات منها :

- عدم وضوح ما استقرت عليه مفاهيم حماية المستهلك وما أقرته منظمة الأمم المتحدة فى هذا الشأن لدى الكثير ممن يعملون فى هذا ، ورغم أن هذه المفاهيم تتناول شروحاً تفصيلية لمفاهيم حماية المستهلك فى كافة الاتجاهات ، إلا أن هذه التفاصيل غير واضحة لدى الكثير ممن يعملون فى هذا المجال سواء على مستوى الاتصال الشخصى المباشر لقادة الرأي من أعضاء الجمعيات الأهلية ، أو على مستوى الإعلام والقائمين عليه فى التليفزيون والإذاعة والصحافة .
- نقص المعلومات العلمية السليمة والكافية التى يمكن استخدامها فى مجال حماية المستهلك فضلاً عن تضارب المعلومات نتيجة اختلاف المدارس الفكرية واختلاف أساليب البحث العلمى مما يؤدى إلى نشر المعلومة متناقضة .

٥٠٢٠١٠٥ محاور تطوير نظم الرقابة الرسمية والشعبية لحماية المستهلك

المحور التنظيمى والمؤسسى

- مراجعة وتعديل المواصفات القياسية بصفة مستمرة لتلائم وتفي بمتطلبات أحدث التطورات العالمية فى مجال المواصفات مما يسهل عمليات الرقابة .
- إنشاء جهاز قومى لتحديد المنتجات التى يجب إخضاعها للتنظيمات والقواعد الفنية المطلوبة للرقابة ولقد أنشئ حديثاً المجلس القومى للاعتماد ويمكنه القيام بهذه المهمة إذا تم إعادة تنظيمه .
- الاعتراف بعلامات السلامة المقبولة دولياً عندما تكون مصحوبة بشهادة معتمدة من جهة معترف بها .
- التركيز على التحقق من توفر متطلبات الأمان فى المنتج وحماية المستهلك من الغش التجارى ، وبحيث تترك عناصر الجودة للعلاقات المباشرة بين البائع والمشترى .
- استبدال مدة الصلاحية الإلزامية للسلع الحساسة بمدد الصلاحية الموصى بها من المصنع والمدعومة بالبيانات العلمية المناسبة مع إعادة النظر فى العقوبات المتعلقة بتجاوز مدة الصلاحية.
- إعطاء قطاع مراقبة الأغذية بوزارة الصحة الصلاحيات اللازمة وبحيث يكون السلطة المنفردة لفحص واختبار الأغذية المستوردة طازجة أو مصنعة بما فى ذلك اللحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها والأغذية البحرية وذلك فيما عدا:
  - ✓ الفحص البيطرى للحوم والدواجن .
  - ✓ فحص الأمراض للسلع الزراعية الطازجة وأيضاً الحشرات .
  - ✓ فحص الحبوب والسلع المماثلة .

  حيث تبقى صلاحية هذه الفحوصات لوزارة الزراعة .
- إعطاء الأهمية لمراقبة الحالة الصحية للأغذية المتداولة عن طريق الباعة الجائلين ومطاعم الوجبات السريعة فى الأسواق المفتوحة عن طريق الدارسات الوبائية وتحسين طرق عرض وتداول تلك الأغذية كما يوصى بالتدريب الجيد لكل من له دور فى عمليات الإعداد والتجهيز والبيع والاهتمام الحقيقى بالشهادات الصحية الممنوحة لهم.

المحور التشريعى والقانونى

- مراجعة كافة التشريعات والقوانين المتعلقة بالجودة والرقابة والمواصفات المنظمة لصناعة وتداول الغذاء بما يتناسب والظروف المصرية وبما يتمشى والتطور التكنولوجى العالمى.

ومراعاة الآتى :

- ✓ تجميع وتحديث وتبسيط التشريعات والقوانين بما يكفل تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل فى القضايا المتعلقة بالرقابة والجودة والغش فى المنتجات الغذائية .

✓ يأتي إصدار قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، وقانون حماية المستهلك فى الاتجاه الصحيح للرقابة على الأسواق وحماية المستهلك .

- اعتبار الجرائم التى تمس صحة وسلامة المواطنين وكافة أنواع الغش التجارى والصناعى من الجرائم المخلة بالشرف ونشر أسماء من توقع عليهم عقوبات فى هذه الجرائم فى الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة.
- جعل الاختصاص بالفصل فى القضايا المتعلقة بالغش التجارى والصناعى من اختصاص محاكم أو دوائر قضائية خاصةً، وتسهيل إجراءات إقامة الدعوى والفصل فيها .
- سن القوانين التى تعمل على تقليل استخدام المبيدات الحشرية والمركبات الكيميائية الضارة فى إنتاج الغذاء.
- إصدار القوانين التى تمنع بيع وتداول الألبان الخام للمستهلك مباشرة مما يلزم بإنشاء المزيد من مصانع الألبان المبسترة والمعقمة نظراً لخطورة بيع الألبان الخام للجمهور.

محور المعلومات

- إنشاء جهاز للنظم المعلوماتية الوقائية بهدف تحقيق التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالأضرار والمخاطر المترتبة على استخدام المنتجات غير الآمنة على المستهلكين ، على أن يتم نظام التبادل السريع للمعلومات بين الجهات الإدارية ذات الاختصاص وبين الدول الأخرى والتحقق من صحة هذه المعلومات وتوثيقها حتى يمكن توجيه الإنذار المبكر نحو استخدام هذه المنتجات بهدف حماية المستهلك.
- إنشاء قاعدة معلوماتية للسلع الغذائية ورسم خريطة تفصيلية للمنتجات الغذائية تسهم فى دعم صناعة القرار وصياغة السياسات الكفيلة بتنظيم الأسواق والتحكم فى عمليات الرقابة .
- وضع برامج متكاملة لتوعية المستهلكين بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة (مركز البحوث الاجتماعية ، وزارة الإعلام ، الجمعيات الأهلية ، .. الخ)
- الاهتمام بتعريف الجمهور بأساسيات صحة الأغذية ووقاية المستهلك حيث يجب التركيز على ذلك إعلامياً وإدخال تلك الأساسيات فى مراحل التعليم المختلفة.

المحور التقنى

- تدعيم المعامل وخدمات الفحص فى قطاع الرقابة على الأغذية، حتى يمكن الإسراع فى عملية الفحص والتحليل المعملي للرسائل الغذائية .
- إنشاء معامل جديدة متكاملة بأحدث الأجهزة والمعدات لتناسب حجم وكميات الرسائل الغذائية.
- إجراء المعايرة الدورية لجميع أجهزة ومعدات الاختبار لضمان صحة ودقة نتائج الاختبارات المختلفة .

- استغلال معامل الرقابة الصحية على الأغذية بكليات الطب البيطري فى المراقبة الصحية على الأغذية فى الأسواق والمطاعم وأماكن إعداد الطعام وتدعيم وتطوير تلك المعامل لتكون قادرة على ملاحقة المخاطر وبالذات حديثة الظهور ، مع توفير مستلزمات الكشف الحديثة عن الملوثات البيولوجية والكيميائية.
- وضع برنامج لاعتماد بعض المعامل الموجودة فى الجامعات والمعاهد البحثية والوزارات الأخرى لتكون بمثابة أدوات مساعدة فى سرعة إنجاز الاختبارات الغذائية مع وزارة الصحة.
- إعادة النظر فى الوضع الحالى للمجازر وطرق إنتاج الألبان نظراً لما تمثله تلك الأماكن من أهمية فى تلوث المادة الغذائية وباعتبارها مصدراً خطيراً للكثير من الأمراض والتلوث البيئى.
- ضرورة تطبيق النظم الحديثة وأهمها نظام تحليل المخاطر ومراقبة النقاط الحرجة أو ما يعرف بنظام هاسب "HACCP " والمطبق حالياً فى جميع المصانع وفى مجالات إنتاج الغذاء فى كل دول العالم المتقدم وفى العديد من البلدان العربية.
- ضرورة توفر الأدوات المستخدمة فى سحب العينات ووسائل الانتقال إلى المواقع التى يتم الرقابة عليها لسهولة إجراء عمليات الرقابة والاختبار .
- زيادة التعاون بين مراكز الرقابة الصحية على الأغذية بوزارتي الصحة والزراعة وأقسام الرقابة على الأغذية بكليات الطب البيطري .
- الاهتمام بإجراء الدراسات الوبائية فى الإنسان والحيوان لمعرفة المسببات المرضية نظراً لازدياد معدلات الإصابة بمسببات الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء وذلك عن طريق التعاون بين أقسام الرقابة الصحية على الأغذية وأقسام الصحة والطب الوقائى بكليات الطب البشرى.

محور التدريب والتأهيل

- عقد الدورات التدريبية للعاملين فى مجال رقابة وإنتاج وتداول السلع خاصة الغذائية لتنمية قدراتهم للعمل فى هذا المجال وتعريفهم بالأسس الصحية الواجب إتباعها لصحة وسلامة الغذاء
- عقد دورات تدريبية لمفتشى الرقابة وللقائمين بضبط حالات الغش السلعى والتجارى على السلع لتنمية قدراتهم على العمل ومعرفتهم بطرق وأساليب الغش المختلفة ، حيث إن اغلب القضايا يحكم فيها ببطلان الإجراءات ..
- عمل اختبار لقدرات القائمين على الرقابة قبل التحاقهم بالعمل الرقابى ، ووضع مواصفات يتم على أساسها اختيار القائمين بهذا العمل ممن يتوفر فيهم المقومات الشخصية والنفسية والجسمانية التى تؤهلهم للقيام بهذا العمل .
- العمل على تواجد المفتشين المتخصصين فى الأعمال الرقابية على نوعية معينة واحدة من السلع الغذائية بحيث يلم بكل ما يخص تلك النوعية من مواصفات وطريقة أخذ العينة واكتشاف ما إذا كانت معيبة من عدمه بمجرد الشكل الظاهرى .

- عقد دورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة فى مجال الغش السلعى والتجارى .
- عقد دورات تدريبية مستمرة للعاملين فى المجازر ومصانع الأغذية فى مجال صحة وسلامة الغذاء.

- العودة إلى الأصل

يهمل كثير من المحللين "ربما عن عمد أو دون علم " البعد الديني والعقائدي للشعوب عند وضع أو تنفيذ برامج ومشروعات التنمية .. وهو أمر يحد إلى درجة كبيرة من الإنجازات الممكنة التى يمكن ترجمتها ودعمها من خلال مداخل عقائدية لدى تلك الشعوب وفى سياق الحديث عن ضبط الأسواق و إدارتها ، دور الدولة فى الأسواق.. الخ فإن هناك مرجعية إسلامية لا يستطيع أحد إنكار كفايتها وكفاءتها وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن تلك المرجعية تتضمن :

- أهمية تدخل الدولة وضرورة هذا التدخل ومجالاته.
- تحريم الاحتكار والتلاعب بالأسعار .
- تحريم الغش .
- الاستهلاك وضوابطه.
- الرقابة الشعبية فى الأسواق.
- معاقبة المتلاعبين بالأنظمة والمعايير .
- حماية الأموال والنقود
- وجوب البيان (الإعلان) عن السلع والخدمات دون تضليل .
- منع بيع المحظور وما يؤذى الناس وما يؤدى إلى المحظور.
- الرجوع إلى أهل الخبرة وتحكيم الأعراف .

٢٠٥ أثر إدارة المؤسسات الحكومية والمنظمات غيرالحكومية والجمعيات الأهلية على السوق

فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى وإعمال آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية التى تنتهجها الدولة يستلزم الأمر تحديد أهداف معينة وفق أولويتها من خلال إستراتيجيات تتعرض للمحددات التى تواجه تنفيذ هذه الأهداف من محددات مالية وتكنولوجية ومؤسسية وفنية واقتصادية محلية وعالمية ، كذا المحددات التشريعية ثم إيجاد الآليات والسياسات المناسبة للتغلب على هذه المحددات تحقيقاً للأهداف .

ومن هذا المنطلق فإن هناك العديد من الجهات التى تضطلع بمسئولية حماية المستهلك ومنها وزارة التموين والتجارة الداخلية متمثلة فى إدارة الغش التجارى التى تقوم بدور أساسى ورئيسى فى تنظيم السوق الداخلى دون إخلال بآلياته وضمان توفير حقوق المستهلك والحفاظ عليها من محاولات الغش أو التدليس ومنع الممارسات الاحتكارية وتوفير المعلومات السوقية للمتعاملين، وفى قيامها بهذا الدور تقوم بالتنسيق والتعاون مع كافة أجهزة الدولة .

هذا إلى جانب الدور المتميز الذى تقوم به الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجـودة الإنتـاج وهى الجهة الرسمية الوحيدة فى مصر المنوط بها أنشطة المواصفات وضبط وجودة الإنتاج الصناعى حيث تتلخص رسالة الهيئة فى العمل على تحقيق إحتياجات مصر من المواصفات والجودة وما يتعلق بهـا مـن أنشطة بهدف النهوض بالاقتصاد المصرى وحماية المستهلك والدخول فى المنافسة العالمية وتوفير المنتج المطلوب المناسب للظروف البيئية المصرية ٠

هذا ولا يمكن إغفال الدور البارز للجمعيات الأهلية والتى من أبرزها الجمعيـة المصـرية المركزيـة لحماية المستهلك والجمعية المركزية الإعلامية لحماية المستهلك، الجمعية المركزيـة القانونيـة لحمايـة المستهلك ، الجمعية المصرية المركزية لمراقبة الأغذية وحماية المستهلك ، الجمعيـة القوميـة لحمايـة المستهلك ، جمعية سيدات الجيزة لحماية المستهلك ، الجمعية المصرية لتطوير وترشيد الاسـتهلاك إلـى جانب جمعية التنمية الاجتماعية لحماية المستهلك وغيرها من الجمعيات داخل القاهرة وبـاقى محافظـات جمهورية مصر العربية ٠ هذا وسيتم تفصيل الحديث عن النقاط السابقة كما يلى بيانه :

١٠٢٠٥ الجهات التى تعمل فى مجال حماية المستهلك والتى تؤثر على السوق وتقوم بإدارته

وزارة التموين والتجارة الداخلية

حددت الوزارة إستراتيجيتها منذ ديسمبر ١٩٩٩ وكان أحد محاورها حماية المستهلك من خلال آليات تركز على منع الاحتكار ومنع الغش والتدليس والتركيز على مواصفات السلع الاستهلاكية الغذائية والغير غذائية ومراقبة الجودة ومواجهة أى ظواهر استغلال أو انحراف فى السوق ، فالمهام الرئيسية لـوزارة التموين والتجارة الداخلية تتمثل فى تحقيق حماية المستهلك وتعريفه وإرشاده بحقوقه ، وتفاعله للحصول على تلك الحقوق وكذا حماية المنتجين المحليين من إنتاج غير مرخص أو عشوائى ، كذلك تفعيل سـبل ووسائل تحقيق عدالة الممارسات التجارية وتعميق وترشيد البعد الاجتماعى فى مجال حمايـة الطبقـات محدودة الدخل خاصةً فى مجال إستهلاك الغذاء المدعم بتعظيم دور الغرف التجارية والتعاونية الاستهلاكية والاتحادات والمجمعات التموينية والمنظمات الأهلية غير الحكومية NGO'S والتنسـيق مـع القطـاع الخاص المحلى والأجنبى وإيجاد شبكة البنية الأساسية لسوق التجزئة ، ولها مهام أساسـية أيضـاً فـى تطوير أداء السوق المحلى مؤسسياً وتنظيمياً مع مراقبة لجودة السـلع المعروضـة وضـمان وصـولها بالنوعية والمواصفات القياسية المنضبطة ، وهى تضمن بإجراءاتها عدالة التوزيـع للسـلع التموينيـة المدعمة وتوفيرها خاصةً فى المناطق الفقيرة ٠

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الترابط الوثيق بين التجارة الداخليـة والتجـارة الخارجيـة، وأن الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية وضمان الحفاظ على حقوق الملكيـة الفكريـة يسـتلزم ضـمان مواصفات معينة واشتراطات متعددة فى أنظمة السوق الداخلى ، وفى هذا الصدد فإن التنسيق مـع وزارة التجارة الخارجية والصناعة من خلال المجموعة الاقتصادية يعتبر أمراً بالغ الأهمية ٠

وفى إطار السياسة العامة للدولة كان من المهم خلق توازنات سوقية من خلال مجموعة من الشركات تتبع إدارياً وزارة التموين والتجارة الداخلية وتوفر السلع بأسعار مقبولة تقل عن أسعار السوق إلى حد ما ، وأنشئ المجلس الدائم لحماية المستهلك والمجالس الإقليمية لكل محافظة لضم كل الجهات المعنية من شخصيات عامة وأعضاء مجلس شعب وشورى ورجال صحافة وإعلام وبعض رجال الأعمال والغرف التجارية والخبراء وأساتذة الجامعات وممثلى وزارة الصحة والزراعة والتربية والتعليم والإعلام والبيئة لتحقيق هدف حماية المستهلك ٠

هذا وتلعب إدارة مكافحة الغش التجارى بوزارة التموين دوراً هاماً فى حماية المستهلك من التعرض لعمليات الغش التجارى فيما يتعامل به فى المأكل أو المشرب أو الملبس أو تأدية خدمة من الخدمات، وتتعدد أوجه الحماية التى كفلها القانون للمستهلك، المنوط بتنفيذها إدارة مراقبة تداول السلع ومكافحة الغش التجاري ، وذلك عن طريق ضبط جريمة الغش التجارى قبل تعرض المستهلك له ثم حماية المستهلك بعد تعرضه لواقعة غش تجارى ٠

أما حماية المستهلك عن طريق ضبط جريمة الغش التجارى قبل تعرض المستهلك له فيتم بتكثيف الحملات التفتيشية على المحلات العامة والأسواق لتنفيذ ما يلى :

* سحب عينات من كافة السلع الغذائية والغير غذائية بهدف إرسالها للتحليل بالمعامل التابعة للجهات المختصة واتخاذ كافة الإجراءات حال ثبوت عدم مطابقتها للمواصفات وضبطها ومنع تداولها بالأسواق ٠
* ضبط السلع المجهولة المصدر والغير مصحوبة بمستندات والتى يتم دخولها البلاد بطريقة غير مشروعة والتصرف بشأنها، وهى تشمل مختلف السلع، على النحو الذى يضمن حماية المستهلك ٠
* ضبط المصانع الغير مرخصة (مصانع بئر السلم) والتى تزاول نشاطها بدون ترخيص مسبق خاصةً فى المناطق النائية والعشوائية وما أكثرها ، فضلاً عما تنتجه من سلع غير صالحة للاستهلاك الآدمى ، وتزوير استخدام العلامات التجارية لكبرى الشركات التى تنتج هذه الأصناف ، ويشمل ذلك العديد من سلع الاستهلاك الفورية والمعمرة ، وقطع الغيار ، مما يمكن أن يكون له أسوأ الآثار على الصحة العامة والأمن الشخصى والعائلى من التعرض للحوادث ٠
* ضبط السلع المنتهية الصلاحية التى يتم طرحها للتداول بالأسواق والمحلات العامة وكذا الأدوية التى يتم طرحها بالصيدليات بالتعاون مع مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة والسكان ٠
* بالتعاون مع مفتشى الرقابة الصناعية يتم التفتيش على مصانع إنتاج المواد الغذائية المرخصة وعلى المواد الخام المستخدمة فى التصنيع وسحب عينات منها للتأكد من صلاحيتها للاستخدام وخاصةً مصانع اللحوم المصنعة والمعلبات والحلوى ٠

أما حماية المستهلك بعد تعرضه لواقعة غش تجارى فتحدث عندما يلجأ المستهلك فور تعرضه لواقعة غش تجارى إلى التقدم بشكوى إلى إدارة مكافحة الغش التجارى وخاصةً فى الحالات الآتية :

* شراء سلعة (غذائية – غير غذائية) ويتضح أن بها بعض العيوب فى الصناعة ٠
* التعامل مع مراكز الصيانة لإصلاح الأجهزة الكهربائية بكافة أنواعها التي عادةً ما يتكرر العطل بها بالرغم من المبالغ الطائلة التى تدفع مقابل عملية الإصلاح ٠
* قيام بعض المنتجين والتجار بتقليد العلامات التجارية بواسطة آخرين وطرحها للتداول بالأسواق ٠

هذا وقد قامت وحدة حماية المستهلك بوزارة التموين والتجارة الداخلية بالكشف عن عدد ضخم من حالات الغش التجارى فى مجالين ، هما مجال الغش الغذائى ومجال الغش الغير غذائى ، ففى مجال الغش الغذائى عام ٢٠٠٢ تم ضبط ٥٤٥٩ قضية وفى عام ٢٠٠٣ وصلت إلى ٦٦٨٨ قضية ثم انخفضت فى عام ٢٠٠٤ فوصلت إلى ٥٤٥١ قضية ، أما بالنسبة للغش الغير غذائى ففى عام ٢٠٠٢ وصلت عدد الحالات إلى ٥٣٩٣ ثم انخفضت فى عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٤٣١٠ قضية ثم ارتفعت فى عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٤٤٨٠ قضية .

ويتضح من الأرقام السابقة مدى الجهد الذى يقوم به رجال المكافحة ٠ويوجد العديد من الجهات التى تقوم بحماية المستهلك ، ويتطلب الأمر تنسيق العمل بين هذه الجهات للحصول على نتائج أكثر فاعلية ٠ وعموماً فإن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بشأن قمع التدليس والغش ينظم العقوبات التى يتعرض لها المخالفون وهى عقوبات رادعة إذا ما طبقت بحزم ٠

لجنة شئون المستهلك الدولية : Copolco

أنشئت لجنة شئون المستهلك (كوبولكو) عام ١٩٧٨ وهى إحدى لجان تطوير سياسات منظمة ISO ، وتضم اللجنة فى عضويتها الآن ٨١ دولة من مختلف أنحاء العالم وهناك علاقة تعاون وثيقة بين اللجنة وكل من الاتحاد الدولى للمستهلك والمنظمة الدولية الكهروتقنية IEC ٠

وتعد الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج هى اللجنة الممثلة لجمهورية مصر العربية فى المنظمة الدولية للتوحيد القياسى ISO وهى المسئولة عن حماية اسم وشعار المنظمة داخل مصر ، وبالتالى فهى عضو فى لجنة شئون المستهلك الدولية ٠

ولقد قامت لجنة شئون المستهلك بتكوين مجموعات عمل لتناول موضوعات حماية المستهلك فى السوق العالمى، والأولويات من وجهة نظر المستهلك ، ثم إرشادات عن مجال التوحيد القياسى للخدمات ، هذا ويساهم ممثلو لجنة شئون المستهلك فى العمل الفنى الحالى لاحتياجات المستهلك فى مجال إعداد الرموز البيانية ، بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل الخاصة تأخذ فى اعتبارها بعض القضايا مثل

سلامة منتجات المستهلك ودور المواصفات والإرشادات الأخرى لتجارة البضائع المستعملة ثم توفير التدريب لممثلى المستهلك ٠

وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتمثل فى :

* دراسة وسائل مساعدة المستهلكين للاستفادة من أنشطة التوحيد القياسى من وسائل تحسين مشاركة المستهلك فى أنشطة التوحيد القياسى القومية والدولية٠
* تبادل المعلومات حول تجربة مشاركة المستهلك فى إعداد مواصفات حول القضايا ذات الأهمية للمستهلك فى مجال أنشطة التوحيد القياسى القومية والدولية ٠
* تقديم المشورة لمجلس إدارة منظمة أيزو ISO فيما يتعلق بوجهات نظر المستهلكين حول الشئون المتعلقة بأعمال المنظمة الحالية والمستقبلية فى مجال أنشطة التوحيد القياسى وتقييم المطابقة ٠
* تقديم المشورة لمجلس إدارة منظمة أيزو ISO عن مدى الحاجة إلى سياسات جديدة أو محدثة داخل المنظمة وذلك فى مجال احتياجات المستهلكين ٠
* تركيز لجنة شئون المستهلك فى العديد من أنشطتها على تعزيز فوائد أنشطة التوحيد القياسى بين المستهلكين فى جميع أنحاء العالم ، هذا وتقوم هذه اللجنة بدور رائد فى هذا المجال وتسعى بجهد متميز لتحقيق أهدافها ويمكن تحديد إنجازاتها فيما يلى :

- إعداد سياسة عن احتياجات كبار السن والمعاقين وتقديم معلومات لإعداد دليل تصدره كل من منظمة ISO و IEC فى هذا الشأن ٠
- المشاركة فى إعداد الدليل الصادر عن كل من منظمة الأيزو والمنظمة الكهروتقنية حول الاحتياجات الخاصة بالأطفال الصغار التى يمكن تطبيقها لإعداد المواصفات المتعلقة ببيئة المنزل٠
- الموافقة على اقتراحات بداية عمل جديد داخل منظمة الأيزو عن نظم حل الخلافات الخارجية للمستهلك وقواعد السلوك فى الأسواق ٠
- نشر إرشادات ومعلومات تفصيلية جديدة عن نشاط ممثلى المستهلك فى أعمال المواصفات واللجان الفنية على المستويين القومى والدولى ٠
- تكوين مجموعة استشارية للأطراف المعنية المتعددة على مستوى عال داخل منظمة الأيزو لدارسة إمكانية إعداد مواصفات عن المسئولية الاجتماعية المشتركة ٠
- إصدار نشرة معلوماتية بعنوان (صوتك يهمنا) عن دور المواصفات وفوائدها للمستهلكين وكيفية اشتراكهم فى عملية إعداد المواصفات ٠

أما اللجنة المصرية الدولية لشئون المستهلك Eos/copolco وهى اللجنة المصرية المناظرة للجنة الدولية لشئون المستهلك بمنظمة الأيزو العالمية فتضم هذه اللجنة فى عضويتها جميع الجهات المصرية المعنية بشئون المستهلك والمتمثلة فى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ومصلحة الرقابة الصناعية وزارة التموين، وزارة الصحة، وزارة التنمية المحلية، إتحاد الصناعات المصرية،

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، إتحاد الغرف التجارية ، الإتحاد النوعى للمستهلكين ، الجمعية المركزية لحماية المستهلك ، الجمعية الإعلامية لحماية المستهلك ، ثم قسم الإعلام بجامعة عين شمس ٠

وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق ما يلى :

* إصدار جميع النشرات والمطبوعات الدورية التى تخص أنشطة حماية المستهلك فى مصر ٠
* التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية لصالح المستهلك ٠
* إعلام الجهات المصرية المعنية بشئون المستهلك بالأنشطة الصادرة عن المنظمات الدولية بشأن حماية المستهلك ٠
* التعريف بأنشطة شئون المستهلك المحلية على المستوى الدولى ٠
* توجيه المستهلك وتوعيته وإعلامه بالجهات الرقابية كل فى تخصصه ٠
* قيام مجموعات عمل بحملات مشتركة لصالح المستهلك٠

دور الغرف التجارية واتحادها العام فى حماية المستهلك

ينبثق دور الغرف التجارية فى حماية المستهلك من اختصاصاتها والتى من بينها دراسة الأسواق فالغرف التجارية تساهم فى ضبط إيقاع الأسواق حيث إنها تعد دراسات للسوق المحلى وتقارير إقتصادية عن السلع وتراعى فى هذه التقارير أن تتعرض للمزيج التسويقى المتمثل فى المنتج والسعر والتوزيع (مجال التوزيع) ثم الترويج ٠

وبعد أن تجمع الغرف بياناتها وعن الأسواق عن مدى توافر السلع المختلفة ومدى ثبات أسعارها أو تذبذبها ارتفاعاً وانخفاضاً ، وجودتها ، ترسلها الغرف إلى إتحادها العام الذى يعدها فى تقرير شامل لكل المحافظات ويدرسها وينشر مابها من معلومات إلى من يهمه الأمر ، وكذلك بحوث تفصيلية للسلع التى تكون موضع شكوى من المستهلكين فعلى سبيل المثال هناك دراسات أعدت عن عدم توافر الأدوية الهامة وألبان الأطفال وغيرها ، ثم رفع هذه الشكوى إلى المسئولين لبحثها وحلها ، هذا إلى جانب مبادرتها باقتراح إنشاء مكاتب لحماية المستهلك وتم تقنينه بالقرار ١٣٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن مكاتب حماية المستهلك بدائرة كل محافظة ٠

الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج هى الجهة الرسمية الوحيدة فى مصر المنوط بها أنشطة المواصفات وضبط جودة الإنتاج الصناعى حيث تتلخص رسالة الهيئة فى العمل على تحقيق احتياجات مصر من المواصفات والجودة وما يتعلق بها من أنشطة بهدف النهوض بالاقتصاد المصرى وحماية المستهلك والدخول فى المنافسة العالمية وتوفير المنتج المطلوب المناسب للظروف البيئية ٠

هذا ولقد أنشئت الهيئة المصرية للتوحيد القياسى بالقرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وتم إنشاء مركز ضبط الجودة وضمه إلى الهيئة وتعدل اسمها إلى الهيئة المصرية للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج بالقرار الجمهورى رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ ٠

أما مهام واختصاصات الهيئة فتتمثل فى إصدار المواصفات القياسية المصرية ، والترخيص بمنح علامة الجودة وشهادات المطابقة للمنتجات المختلفة، وإبداء المشورة الفنية فى مجالات التوحيدالقياسى ، ومعايرة أجهزة القياس والاختبار للشركات والمنشآت الصناعية ، وتمثيل الدولة فى المنظمات الدولية والإقليمية فى مجال التوحيد القياسى، إجراء الفحوص والاختبارات المعملية ، تطبيق التزامات اتفاقية العوائق الفنية (نقطة استعلام) ، ومصدر المعلومات فى مجال أنشطة التوحيد القياسى ، ثم التدريب على كافة أنشطة التوحيد القياسى ٠

أما رؤية الهيئة المستقبلية فتتمثل فى التوافق الكامل مع الأنظمة والمعايير الدولية بالارتقاء والتطوير لأنشطة التوحيد القياسى ، وتوسيع قاعدة المواصفات القياسية لإصدار مواصفات لجميع السلع مع التركيز على الصناعات الصغيرة والمواصفات القياسية لخدمات المستهلك ونظم السلامة ، وتحديث وميكنة أساليب العمل بالهيئة وتقديم الخدمات للمستفيدين بأسلوب عصرى وبالوسائل الالكترونية (أقراص مدمجة ، إنترنت٠٠) وبما يناظر الهيئات الدولية ، وتحديث وتطوير معامل الاختبارات بالهيئة بحيث يمكن إجراء الاختبارات المنصوص عليها بالمواصفات القياسية المصرية والدولية مع ميكنة أسلوب العمل بهذه المعامل لزيادة دقة وإعتمادية النتائج ، ثم اعتماد جميع معامل الهيئة محلياً ودولياً ، هذا ويعد إصدار الأدلة – أدلة لمتطلبات وإجراءات الترخيص وأدلة لتحقيق مطابقة السلع والمنتجات للمواصفات القياسية للمواصفات القياسية المصرية الملزمة ودليل لنظام شهادة المطابقة وعمل إحصائيات للمواصفات القياسية المصرية والمنتجات الحاصلة على علامة الجودة المصرية – من أهم إنجازات الهيئة ٠

الجمعية المصرية المركزية لحماية المستهلك

Central Egyptian Society for Consumer Protection

تلعب هذه الجمعية دوراً مهما يعين المستهلك فى التعرف على حقوقه التى أقرها المجتمع الدولى بما فيه مصر ، ومعاونته أيضاً على الحصول عليها حيث تقوم بدور أكثر مرونة فى أداء الخدمات فى كل من القطاع الحكومى بما يحمله من بيروقراطية معقدة ومسئوليات متعددة وخطط مسبقة يصعب تغيرها ، والقطاع الخاص بما يحمله من أهداف الربحية وتعظيم المكاسب وحساباته التى تحكمها المنفعة إلى حد كبير ٠ولذلك تعمل الجمعية على حماية المستهلك من خلال تسليط الضوء على حقوقه الثمانية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهى " الحق فى الحصول على الاحتياجات الأساسية ، الحق فى ضمان السلامة ، الحق فى الحصول على المعلومات ، الحق فى الاختيار ، الحق فى الاستماع إلى آرائه ، حق التعويض ، الحق فى التثقيف ، الحق فى بيئة صحية " ٠

هذا وتتحدد أهداف الجمعية فى زيادة اهتمام الفرد المصرى بحقوق المستهلك ، بغض النظر عن حالته الاقتصادية أو الاجتماعية أو الانتمائية ، وتطوير وتنمية القيم والأنماط الاستهلاكية من خلال برامج التوعية والتثقيف الاستهلاكى ، وزيادة اهتمام منتجى وموزعى السلع والخدمات من أجل حماية صحة الإنسان المصرى وحماية البيئة ، واستصدار قانون لحماية المستهلك يحدد بدقة حقوق المستهلك ووجباته ، وتوسيع صلاحيات جمعيات حماية المستهلك باعتبارها تمثل جهات رقابية شعبية ، ثم مقاومة كافة الضغوط الاقتصادية الاستهلاكية المتمثلة فى الإعلان والدعاية ومواجهة ضغوط البيع والتسويق المضللة والكاذبة .

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف تقوم الجمعية بتنفيذ أنشطة متعددة تتمثل فى إقامة الندوات وعقد المؤتمرات واللقاءات وإصدار الكتيبات والنشرات والتنويهات بهدف الإعلام بصفة عامة وتوعية المواطنين بحقوقهم التى أقرها لهم المجتمع الدولى سواء كانوا مستهلكين لخدمة أو سلعة طبقاً لأحكام القانون ، وإجراء البحوث والدراسات وعقد الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية ، ومساعدة المستهلكين فى الحصول على حقوقهم عن طريق تلقى شكواهم والتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية بحماية المستهلك للعمل على إزالة أسباب هذه الشكاوى ، وضمان إبراز مواصفات السلعة وبياناتها التجارية من المكونات وتاريخ الإنتاج وما إلى غير ذلك فى مكان واضح بالتعاون مع الجهات المعنية بحماية المستهلك ، وإعداد قاعدة للبيانات الأساسية تضم كل القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية المتعلقة بحماية المستهلك ، والاشتراك فى المجالس واللجان الخاصة بشئون المستهلك بالوزارات المختلفة وكذلك فى الأنشطة التى تقوم بها بهدف توعية المستهلك وحماية مصالحه فى إطار المصلحة العامة للوطن ، ثم المشاركة الفعّالة مع أجهزة الإعلام فى التوعية سواء بالتغطية الإعلامية الخبرية أو إنتاج مواد إعلامية إذاعية ، تليفزيونية أو مجلات متخصصة أو بأى وسيلة أخرى .

هذا ولقد رأت الجمعية ضرورة توسيع دورها وذلك بتكوين شبكات بين الجمعيات الأهلية لزيادة فاعليتها ، وتقدمت الجمعية المركزية بمشروع لتحقيق ذلك موله مركز خدمات المنظمات غير الحكومية وبدأ تنفيذه فى نوفمبر ٢٠٠١ ، وترتكز إستراتيجية عمل الشبكة على الوصول إلى ضمان كل من المستهلك والمنتج والتاجر من السلوكيات الخادعة تجارياً لهم جميعاً ، بمعنى أن يكون الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك دور مكمل لدور الجهات الحكومية المختصة برقابة الأسواق ، ثم تقوم الجمعية المصرية المركزية لحماية المستهلك بإدارة شبكة المستهلك وتوزيع أدوار العمل بالاتفاق مع أعضاء الشبكة على أن يقوم كل عضو بمتابعة سير العمل بمحافظته تحت إشراف لجنة إدارة المشروع ، ويتم تقوية قدرات الشبكة من خلال بناء القدرة البشرية وبناء القدرة المؤسسية وإقامة شبكة اتصالات وبناء قاعدة معلوماتية بين أعضاء الشبكة وبينهم وبين الجهات المعنية .

ويهدف هذا المشروع إلى تكوين شبكة من جمعيات حماية المستهلك تسعى إلى تأكيد حق الجمعيات العاملة فى مجال حماية المستهلك فى الاشتراك مع لجان الرقابة التابعة لقطاع الرقابة الداخلية بوزارة التموين والتجارة الداخلية بطريقة فعّالة ومؤثرة كممثلة عن المستهلك المصرى ، وتأمل الشبكة أن تصل إلى تأكيد هذا الحق عن طريق استصدار قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية بضم هذه الجمعيات إلى لجان الرقابة التابعة لقطاع الرقابة الداخلية بوزارة التموين والتجارة الداخلية لاستطلاع رأى هذه الجمعيات فى التقارير التى تعدها الوزارة عن الغش التجارى والتسعير وطرق حل المشكلات وذلك لما لهذه الجمعيات من خبرة فى التعامل مع مشاكل المستهلكين ، وحيث إن وزارة التموين والتجارة الداخلية تملك حق الضبطية القضائية ولكن الإمكانيات المتاحة لها – شأنها فى ذلك شأن كل الهيئات الحكومية – لا تساعدها على السيطرة الكاملة على الأسواق والانتشار الكافى ، فإن الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية المستهلك هو عمل مكمل لدور وزارة التموين ولجانها وإشراك هذه الجمعيات فى لجان الرقابة يعزز عمل هذه اللجان ويتيح للجمعيات الأهلية تقديم مساعدة فعّالة للأجهزة الرسمية وذلك بما يتوافر لها من قاعدة شعبية ومرونة وتخط لحواجز البيروقراطية فضلاً عن وجود كوادر متخصصة فى المجالات الخاصة بالقضية لدى الجمعيات .

مما سبق نجد أن مفهوم حماية المستهلك لا يتطلب فرض وصاية ولكن هو مفهوم يعنى المساندة والتكاتف فى أن يتاح للمستهلك المعلومة المتكاملة وتتضح له حقوقه التى أقرتها الجمعية العامة للأمم وأن تقوم الأجهزة الحكومية بالتعاون والاشتراك مع المنظمات غير الحكومية التى تضطلع طواعية بمسئولياتها الخدمية داخل المجتمع المصرى فى منع الضرر عن المستهلك وحمايته من السلوكيات الخادعة باتخاذ كافة التدابير الملائمة لتحقيق صحة ورفاهية المستهلك ودعمه وإنصافه .

مما تقدم نرى أهمية وضرورة وجود دور فاعل مؤثر للأجهزة الحكومية والمنظمات الغير حكومية فى الرقابة على السوق وإدارته حيث يؤدى هذا الدور إلى تحجيم حالات الغش وردع المخالفين وحماية المستهلك بما يؤدى إلى تحقيق أهداف المرحلة وتحقيق التنمية المستدامة واستقرار المجتمع .

٢٠٢٠٥ بعض التطبيقات الخاصة بحماية المستهلك فى المجتمع المصرى

هناك العديد من المجالات التى يمكن من خلالها حماية المستهلك فى المجتمع المصرى نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- أطعمة الشوارع
- إعادة استخدام زيت الطعام
- السلع المقلدة والمجهولة .

- أطعمة الشوارع

أطعمة الشوارع هى جميع أنواع المأكولات والمشروبات التى تعد أو تباع بمعرفة الباعة المتجولين سواء كان مرخصاً لهم بمزاولة هذه المهنة أم لا ٠

وقد صدرت التشريعات الخاصة بهذه المهنة وأهمها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ فى شأن الباعة المتجولين ٠٠ والقرارات الوزارية وأهمها :

١- القرار الوزارى رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن إجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص فى ممارسة حرفة الباعة المتجولين ٠

٢- القرار الوزارى رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المأكولات والمشروبات التى يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجب توافرها فى ملابسهم ٠

٣- القرار الوزارى رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها الباعة المتجولين لبيع المشروبات والمواد الغذائية ٠

وتتم مراقبة هؤلاء الباعة بمعرفة الجهات المختصة بوزارة الصحة والسكان (جهاز مراقبة الأغذية بجميع الوحدات والمراكز الصحية) وعلى مستوى الجمهورية كما يلى :

١ - يتم تسجيل الباعة المتجولين بمكاتب الصحة والوحدات الصحية المختلفة ٠

٢ - منح هؤلاء الباعة شهادات صحية بعد الكشف عليهم وإجراء التحليلات اللازمة لهم للتأكد من خلوهم من الأمراض ٠

٣ - ضبط الباعة الغير مرخص لهم بمزاولة المهنة وإعدام ما بحوزتهم من أغذية ٠

٤ - تكثيف أجهزة وزارة التموين حملاتها أمام المدارس والمستشفيات لضبط الباعة المتجولين الغير مرخص لهم بمزاولة المهنة ٠

هذا ويلاحظ فى الآونة الأخيرة زيادة أعداد الباعة المتجولين ومعظمهم من خريجى الجامعات ٠

- إعادة استخدام زيت الطعام

تقوم بعض المصانع الكبرى التى تستخدم زيت الطعام فى القلى (شرائح البطاطس المقلية والنصف مقلية) فى التخلص من الزيت بعد استخدامه ووضعه داخل تنكات وبيعها لبعض مراكز تعبئة الزيوت ويعاد تعبئتها فى زجاجات تحمل أسماء تجارية لبيعها للمواطنين مباشرةً أو تعبئتها داخل براميل لاستخدامها فى عمليات القلى بمحلات الفول والطعمية ٠

ولذلك فإن لجنة الكوبلكو المشار إليها سابقاً توصى بما يلى :

١ -تحديد بيان الكميات التى ترد للمصانع المخصصة لتصنيع هذه النوعية من المقليات والمقرمشات من الزيوت ، وتحديد نسبة الفاقد الناتج من الاستخدام ، وكذا تحديد نسبة المتبقى ويتم إتلافه بواسطة الإدارة الصحية عن طريق وضع بعض الكيماويات طبقاً لتوجيهات مصلحة الرقابة الصناعية لاستخدامه

فى أى غرض آخر غير غذائى لصناعة الصابون مثلاً . هذا وتوصى اللجنة أيضاً بالعمل على استصدار قرار وزارى يلزم المصانع المستخدمة لزيت الطعام بمضمون ما تقدم قبل تهريبها للأسواق .

٢ - العمل على تكثيف الحملات سواء من الصحة أو مكافحة الغش التجارى لضبط مركز تعبئة الزيوت المجهولة المصدر والغير مصحوبة بمستندات ، وكذا على محلات الفول والطعمية التى تستخدم هذه الزيوت .

- السلع المقلدة والمجهولة المصدر

السلع المقلدة هى السلع التى تحمل علامات تجارية مملوكة لكبرى الشركات حيث يتم صنعها وتقليدها فى غير منشأها الأصلى أو التى يتم تقليدها بداخل البلاد .

والسلع مجهولة المصدر هى السلع التى يتم إنتاجها أو طرحها بالأسواق سواء كانت مهربة من الخارج أو يتم تصنيعها داخل البلاد بدون ترخيص مسبق من الجهات المختصة .

وغالباً ما تكون هذه السلع غير مطابقة للمواصفات ولا يدفع عنها الرسوم الجمركية ورخيصة الثمن وتباع غالباً بمعرفة الباعة المتجولين على الأرصفة أو فى بعض المحلات .

وبصدور القرار الوزارى رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ أصبح التحفظ عليها ومصادرتها واجب التنفيذ وتقوم الجهات المعنية بوزارة التموين ومصلحة الرقابة الصناعية بالتحفظ على تلك البضائع سواء فى الأسواق أو فى المصانع خاصة المواد الخام مجهولة المصدر .

وتدعيماً لما تقدم وفى إطار توجهيات وزير التجارة والصناعة لزيادة تنافسية المنتجات الصناعية قامت لجنة كوبولكو بتنفيذ مبادرة لحصر مصانع "بير السلم" فى ٤ مناطق بالقاهرة لتحديد مشاكلها ووسائل علاجها وذلك لتطوير أداء العشوائيات وتوفير المستوى المناسب من المواصفات ومتطلبات الصحة والأمن لمنتجاتها .

هذا ويذكر الدكتور "محمود عيسى" رئيس الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى ورئيس اللجنة المصرية الدولية لشئون المستهلك "كوبولكو" بالهيئة - أن هناك لجنة بدأت بالفعل فى اتخاذ خطوات هامة للتصدى لهذه المشكلة ، وتضم اللجنة ممثلين لجميع الأجهزة الرقابية المعنية بشئون المستهلك ، بالإضافة إلى هيئة التوحيد القياسى ، وهى مصلحة الرقابة الصناعية ومباحث التموين ووزارات التموين والصحة والتجارة الخارجية والصناعة والتنمية والصناعة والتنمية المحلية واتحاد الصناعات والغرف التجارية وبعض جمعيات حماية المستهلك وممثلى الإعلام والاتحاد النوعى للمستهلكين ، وقررت اللجنة حماية للمستهلكين بالتعامل مع مشكلة منتجات العشوائيات بعمل مسح ميدانى للتعرف على الواقع الإنتاجى للعشوائيات لمحاولة تقنين إنتاجها لصناعات صغيرة شرعية يتوافر فيها متطلبات الحد الأدنى للمطابقة للمواصفات القياسية وجميع عناصر الأمان والصحة والسلامة فى منتجاتها ويؤكد أن هذه

المبادرة تتماشى مع التوجه الذى يقوده وزير التجارة الخارجية والصناعة لزيادة تنافسية الصناعة المصرية ٠

ومن خلال هذا المسح الميدانى سوف يتم بدأ تصنيف هذه العشوائيات على أرض الواقع وتحديد مشاكلها لتقديم المساعدات الإدارية والفنية لها وقد رأت اللجنة البدء بالمناطق العشوائية فى كل من باسوس وعزبة النخل ومنشية ناصر ومدينة السلام ٠

وقد بدأت اللجنة أعمال المسح الميدانى بمنطقة عزبة النخل ، حيث تم تجميع بيانات ومعلومات عن عديد من المصانع الصغيرة والورش وعن الصناعة وعن المنتج ذاته ، وكذلك عن مشاكل ومتطلبات إنتاج منتج آمن يتوافر فيه الحد الأدنى من السلامة والجودة طبقاً لمواصفاتها القياسية وبما يسمح بوضع الحلول المناسبة ، وسوف تعطى الأولوية للصناعات المرتبطة بأمن وصحة المستهلك خصوصاً السلع الغذائية والهندسية ٠

ويؤكد دكتور "محمود عيسى" ضرورة الحل لمواجهة المشكلة التى تتمثل فى الخطورة الحالية من منتجات هذه العشوائيات التى لا تقتصر على تواجد منتجاتها بالأسواق المحلية ولكن قد يتسرب بعضها إلى بعض الدول المجاورة بطرق مختلفة بما يسىء إلى الصناعة المصرية ٠

هذا وتضيف "سعاد الديب" نائب رئيس الاتحاد العربى للمستهلكين ورئيس الجمعية الإعلامية لحماية المستهلك وعضو لجنة "الكويولكو" إن قرار اللجنة بدراسة وتصنيف العشوائيات طبقاً لمشاكلها لا يتيح فقط وضع الحلول على أساس الواقع ولكن يوفر إحصائيات واقعية عن هذه العشوائيات كما نصنفها نحن من حيث مستوى الصناعة فيها لأنها بالطبع لا يمكن أن تكون كلها بنفس المستوى أو الخطورة ، بل قد يحتاج بعضها لدعم بسيط يحقق لها مستوى مقبول من الجودة فتصبح لها قيمة مضافة ٠

وعلى ضوء ما تسفر عنه الدراسات التى تقوم بها اللجنة سيتم تقنين أوضاع هذه المشروعات من خلال الأجهزة المعنية أو تقديم الخدمات الفنية لها للتوافق مع المواصفات القياسية ، وتهدف الدراسة أيضا إلى تقدير حجم هذه العشوائيات وتحديد أهم أماكن تجمعها وطبيعة الصناعات فى كل منها والتعامل مع مشاكلها بالعلاج على مراحل ٠ وبعد الدراسة للمنطقة الأولى المختارة سوف يتم الانتقال إلى مناطق أخرى وبما يغطى مناطق العشوائيات جميعها ، كما أن العمل على تقنين ومساعدة هذه المصانع لإنتاج منتج آمن هو فى نهاية الأمر لصالح الصناعات المصرية وكذلك لصالح أصحاب هذه الصناعات الصغيرة والحصيلة فى النهاية لصالح المستهلك والمجتمع ٠

٣٠٥ دور المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فى خدمة آليات السوق

تتطلب القرارات الاقتصادية ضرورة توافر المعلومات السليمة عن مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، فالمستهلك والمنتج والمستثمر والمصدر ٠٠الخ ، فى حاجة إلى توافر المعلومات عن الإنتاج ، والعمالة ، والأسعار والأرباح والخسائر لمختلف الوحدات الاقتصادية ، وبشكل دورى منتظم٠

ورغم الجهود المبذولة فى توفير المعلومات وبناء قواعدها إلا أن الأمر يحتاج إلى إحداث تغيرات مؤسسية ٠ فأجهزة الإحصاء يجب أن تتمتع بالمصداقية وان تكون جهات محايدة ومستقلة عن الدولة، وما تنشره من معلومات يجب أن يوفر المعرفة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية دون مواربة أو تجميل الصورة لإرضاء هذا أو ذاك ٠

ولقد تطور دور المعلومات ليصبح قطاعاً مستقلاً مثل القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل لا يقل أهمية عن قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، فإلى جانب دور قطاع المعلومات فى خدمة الاقتصاد القومى وتوفير المعلومات المطلوبة لكافة المستفيدين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين أو مستثمرين، فإنه يعد قطاعاً مستقلاً ويقوم بدور هام فى توظيف العمالة والاستثمار، إلى جانب دوره الرائد فى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٠

والمعلومات لا يتم تخزينها واسترجاعها وتداولها داخل المنشأة فقط وإنما يتطلب الأمر توصلها للغير للاستفادة منها ، فقد ارتبط قطاع المعلومات بالاتصالات وأصبحت الاتصالات الحديثة تلعب دوراً هاماً فى نقل وتوزيع البيانات غير الشبكات وأصبح القطاع يطلق عليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٠ ويتناول هذا الجزء أهمية توفير ونشر المعلومات لخدمة أطراف السوق ، وكذلك أقسام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات توفيرها ، واقتصاديات المعلومات وكذلك أجهزة نشر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة فى مجال توفير ونشر وتداول وشفافية المعلومات ، وكذلك التطورات الحديثة فى نقل وتبادل المعلومات من خلال الشبكات الدولية والداخلية وطريق المعلومات السريع ، ناهيك عن توفير بنوك ومراكز المعلومات وتداولها ونقلها ٠

١٠٣٠٥ أهمية المعلومات لأطراف التبادل فى السوق ووضع السياسات الاقتصادية

يحتاج الأفراد سواءً كانوا مستهلكين أو منتجين أو مستثمرين وكذلك القطاع الحكومى ومتخذى القرارات الاقتصادية و واضعوا السياسات المالية والنقدية إلى المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. أيضاً لاتخاذ قراراتهم ٠ ويتوقف مدى جودة اتخاذ القرار وسلامته على مدى توافر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ، فالقرارات التى تتم فى غيبة أو ندرة المعلومات غالباً ما يجانبها الصواب ، لذا فإن توافر المعلومات عن ظاهرة معينة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية يؤدى إلى اتخذا القرار السليم ووضع البدائل المختلفة لعلاج هذه الظاهرة أو المشكلة ٠

١٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها قطاع المستهلكين

الفرد كمستهلك يحتاج إلى طائفة من المعلومات عن السلع التى يرغب فى شرائها ومدى جودتها وأسعارها والسلع البديلة وجودتها وأسعارها وأماكن توزيعها وطرق بيعها ٠٠ الى غير ذلك من المعلومات التى تؤدى به إلى اتخاذ القرار السليم ٠ وتختلف البيانات والمعلومات المطلوبة عن السوق باختلاف شكل السوق سواءً كان منافسة كاملة أو منافسة احتكارية أم احتكار ٠ ففى ظل المنافسة الكاملة يفترض أن يكون المستهلك لديه المعلومات الكافية بظروف السوق ، والسعر السائد فى السوق ، ومواصفات السلع المباعة بغية حمايته من الوقوع فى براثن البائعين المستغلين ، سواءً بالشراء بسعر أعلى أو الحصول على مواصفات أقل ٠

فتوافر المعلومات لدى المستهلك يدعم ثقته فى الشراء ، فغالباً ما يكون المستهلك لديه رغبة فى الحصول على السلع ولديه القوة الشرائية المخصصة لذلك ، غير أنه متردد فى قرار الشراء خوفاً فى حصوله على سلعة غير مطابقة للمواصفات ، الأمر الذى يؤثر سلباً فى السوق ٠ أما فى سوق المنافسة الاحتكارية فالمستهلك مطلوب له معلومات عن السلع البديلة وأسعارها ومواصفاتها ، وفى سوق الاحتكار غالباً ما يكون السعر محدداً من قبل المنتج أو الكمية ، وفى هذه يقل اختيار المستهلك ٠

٢٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها قطاع المنتجين

المنتج سواءً فرد أو شركة فى حاجة إلى كم غير قليل من المعلومات عن أسواق عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وغير ذلك ، كما يحتاج إلى معلومات عن أسواق رأس المال وبنوك الإقراض وأسعار الفائدة وشروط الإقراض ، أما فيما يتعلق بالعمالة فإن المنتج محتاج إلى معلومات كثيرة عن العمالة المطلوبة ومستواها ودرجات تدريبها ومهاراتها وخبرتها ، والأجور التى تتقاضاها وأماكن الحصول عليها وغيرها ٠

كما يحتاج المنتجون معلومات عن السلع التى يقومون بإنتاجها والمواد الخام وطرق الحصول عليها والفنون الإنتاجية المتاحة وأسعار الطاقة وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بأسواق عناصر الإنتاج ٠ كذلك المعلومات عن أسواق السلع وما إذا كانت السوق التى يتم فيها التعامل سوق منافسة كاملة أم منافسة احتكارية أم احتكار قلة ٠

بالإضافة إلى ذلك فإن المنتجين فى حاجة إلى معلومات عن المنافسين داخلياً وخارجياً والسياسة المالية والضريبية وأسعار الخدمات (مياه ، كهرباء ، اتصالات) التى يحصلون عليها ٠ ومن ثم فإن توفير المعلومات بالقدر الكافى والسليم يؤدى إلى اتخاذ القرارات الإنتاجية السليمة ٠

٣٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها قطاع المستثمرين

تعد قرارات استثمار من أهم وأخطر القرارات الاقتصادية، لما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة فتؤثر قرارات الاستثمار على مستوى الإنتاج والتوظف والدخل، ومن ثم يحتاج المستثمرون إلى المعلومات السليمة والدقيقة عن الظروف الاقتصادية، والمناخ الاستثمارى فى الدولة، وكذلك السياسة المالية والنقدية ومعدلات الضرائب، والعمالة وتدريبها ومهارتها والتعامل مع البنوك وتكاليف الاقتراض ومصادر التمويل البديلة ومزايا وعيوب كل بديل ٠

كذلك يحتاج المستثمرون معلومات عن حجم السوق المحلى ، ومدخلات الإنتاج وعوائق التصدير والإدارة الضريبية والوقت المستغرق لاستخراج التراخيص ، والخدمات المساعدة للاستثمار ونوعية السوق التى يدخل إليها المستثمر ، كذلك الحال إذا ما كان الاستثمار يتم فى الأوراق المالية (الأسهم ، السندات) وفى هذه الحالة تلعب المعلومات دوراً هاماً فى تعريف المستثمر بالشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية وموقف هذه الشركات والعائد على الأسهم بالنسبة لكل شركة ٠ وفى هذه الحالة يلعب نشر المعلومات دوراً هاماً فى اتخاذ القرار بشراء أسهم شركات معينة ، كما يفيد تحليل القوائم المالية المستثمرون فى هذا المجال ، وهنا يبرز دور المحاسبين والمراجعين فى التأكد من سلامة المواقف والقوائم المالية المنشورة ٠

٤٠١٠٣٠٥ المعلومات التى يحتاجها القطاع الحكومى

يمثل الإنفاق الحكومى جزءاً لا يستهان به من الإنفاق الكلى فالإنفاق الحكومى – استهلاكى أو استثمارى – لكى يتم فلابد من توافر كافة المعلومات ، التى يحتاجها المستهلك والمستثمر فى آن واحد ، وقد بينا هذه المعلومات فى الفقرتين السابقتين مباشرةً ٠ غير أن وظائف الحكومة فى تصميم الخطط ووضع وتنفيذ السياسات وإدارة الاقتصاد الكلى تستدعى جميعها أن تتوافر للحكومة بيانات ومعلومات أكثر بكثير من تلك التى يحتاجها المستهلكون الأفراد أو المشروعات الاستثمارية الجزئية ، ومن أمثلة هذه المعلومات والبيانات ..أعداد السكان وتوزيعهم الجغرافى وشرائحهم العمرية وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، وكافة ما يتعلق بميزان المدفوعات وعرض النقود وأنواعها ، والمعلومات والبيانات الخاصة بمشروعات وخدمات البنية الأساسية وتوزيعها بين مناطق وأقاليم الدولة ، وغير ذلك من المعلومات التى تلزم للحكومة لحسن أداء وظائفها ٠

٥٠١٠٣٠٥ المعلومات ووضع السياسات المالية والنقدية لتوجيه السوق

تقوم الحكومة بعدد من الوظائف مثل وظيفة التخصيص ووظيفة التوزيع ووظيفة الاستقرار، وتتعلق وظيفة التخصيص بدور الحكومة في توفير السلع التى تختلف منافعها الاجتماعية الصافية عن المنافع الصافية الخاصة. وتتضمن مثل هذه السلع الدفاع والتعليم وتنفيذ العقود . وقد تكون الحكومة قادرة علي

تقديم هذه السلع بطريقة أكثر كفاءة من القطاع الخاص.وتتصل وظيفة التوزيع بتدخل الدولة بأدوات مالية لإعادة توزيع الدخل لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل ٠

أما وظيفة الاستقرار فإنها تتعلق باستخدام الموازنة العامة لتحقيق أهداف العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ومعدل مناسب للنمو الإقتصادى وتوازن ميزان المدفوعات ٠ وفيما يتعلق بالسياسة المالية والنقدية فإن هناك ثلاثة فجوات زمنية وهي فجوة الإدراك وفجوة الإنجاز وفجوة الاستجابة، وفجوة الإدراك هى الفترة بين الوقت الذي تظهر فيه الحاجة إلى العمل والوقت الذي ندرك عنده الحاجة للعمل.وفجوة الإنجاز هي الفترة بين الوقت الذي تظهر فيه الحاجة إلى العمل ووقت التغيير الفعلي للسياسة. وأخيراً فإن فجوة الاستجابة تعبر عن الفترة بين التغير الفعلي للسياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة علي الاقتصاد تأثيراً فعلياً .

وتلعب المعلومات دوراً هاماً خلال الفجوات الثلاث ففي فجوة الإدراك تحتاج الحكومة لفترة لجمع وتحليل البيانات والخروج بالمعلومات، فإذا ارتفعت الأسعار خلال شهر أو شهرين هل يعنى ذلك أن الاقتصاد يمر بمرحلة تضخم ؟ في الوقت تحتاج الحكومة لفترة كافية قد تمتد لأكثر من عام قبل اتخاذ السياسات اللازمة لعودة الاقتصاد إلى الأحوال العادية، كذلك إذا ارتفعت أسعار بعض السلع الإستراتيجية فإن الحكومة تحتاج لفترة لتصحيح مسار السوق وعلاج الانحرافات التى تحدث .

أما خلال فترة الإنجاز وهي الفترة التى تقرر فيها الحكومة اتخاذ سياسات معينة فإنها تقوم بتحليل المعلومات وربط المتغيرات وإيجاد العلاقات المؤثرة على مشكلة ما وحساب رد فعل السياسات التى سوف تتخذها الحكومة . أما في مرحلة الاستجابة فتلعب المعلومات دوراً هاماً في معرفة رد فعل الفئات المستهدفة سواءً كانوا منتجين أو مستهلكين أو مستثمرين للسياسات المنفذة .

٢٠٣٠٥ تقسيمات المعلومات الاقتصادية والاجتماعية

هناك العديد من التقسيمات بالنسبة للمعلومات ، غير انه يمكن تقسيم المعلومات طبقاً إلى نوعين من التقسيمات :

أ- تقسيم طبقاً لنطاق وعرض التحليل .

ب- تقسيم طبقاً لمستوى معالجة المعلومات ٠

وطبقاً للعرض الأول أو عرض التحليل تقسم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية إلى :

- المجاميع الرئيسية للحسابات القومية والمؤشرات الاجتماعية الكلية ٠
- المعلومات المتكاملة عن النظام الاقتصادى ٠
- معلومات علي المستوى القطاعي وتشمل القطاعات المؤسسية والأنشطة الإنتاجية ٠
- معلومات تختص بأحد القضايا التنموية ٠

وحسب هذا التصنيف فإن المعلومات الكلية عن الاقتصاد ككل تتضمن المجاميع الرئيسية للحسابات القومية ومؤشرات السكان والموارد البشرية وتوزيع الدخل وغيرها. غير أن هذه المؤشرات وبحكم إنها تقدم صورة إجمالية للاقتصاد في نقطة معينة تعجز عن تفسير الآليات والروابط التى تحكم تصرفات الاقتصاد ، وللتغلب علي هذا النقص يتم تجميع جداول المدخلات / المخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية وأنظمة التدفقات النقدية وغير ذلك لكى تعبر عن الملامح الهيكلية للاقتصاد القومى .

أما النوع الثانى من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فهو الخاص بالمستوى القطاعي وهنا يقسم النشاط الاقتصادى والاجتماعى إلى مجموعة من الأنشطة الإنتاجية وعدد من الوحدات المؤسسية. وتنقسم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية بشكل عام حسب التصنيف الصناعي الدولي (ISIC) الى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وهي تمثل بالتالي المجال الإنتاجى للاقتصاد القومى الذي يزود الأسواق المحلية والأجنبية بالسلع والخدمات .

وعلى الجانب الآخر فإن المؤسسات تمثل وحدات اتخاذ القرار داخل النظام الاقتصادى وهى تقسم بصفة عامة إلى القطاع العائلي والشركات الخاصة والعامة والحكومية ثم العالم الخارجى .

٣٠٣٠٥ مصادر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية

تنتج المؤسسات الحكومية الكثير من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فمثلاً يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط بنشر معظم البيانات الاقتصادية والاجتماعية علي المستوى القومى . والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو المصدر الرئيسي للبيانات القائمة علي أساس البحث الميدانى والمسوح والتعدادات . أما وزارة التخطيط فتفتح حسابات الدخل والإنفاق القومى . ولدى وزارة التخطيط اكبر قاعدة بيانات حول المشروعات الاستثمارية بحكم انها مسئولة عن صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر . وتتولى عدة هيئات حكومية نشر المعلومات علي المستوى القطاعى والأنشطة .

فالبنك المركزى يعد مصدراً رئيسياً للمعلومات عن القطاع المالي والمصرفى بينما تنتج وزارة المالية الحسابات المالية الحكومية وتقدم وزارة قطاع الأعمال العام المعلومات حول الشركات الخاصة بالقطاع العام . وتقع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ضمن مسئولية هيئات وسلطات حكومية متخصصة مثل (المكاتب الإحصائية في وزارات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والقوى العاملة ..

وفي إطار توفير البيانات وعم تضاربها فقد أصدر رئيس مجلس الوزراء في مايو ٢٠٠٥ قراراً بتشكيل لجنة قومية لمراجعة وتدقيق البيانات الخاصة بجميع أجهزة الدولة علي مستوى الجمهورية تضم ممثلين عن وزارة التخطيط والتعاون الدولى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وأساتذة من الجامعات وخبراء معلومات . وتهدف تشكيل هذه اللجنة إلى تأكيد الثقة في البيانات والمعلومات التى تصدر عن الأجهزة الحكومية وإزالة أسباب التناقض والتضارب فيها للارتقاء بجودتها بما يسهم في اتخاذ القرار

الاقتصادي السليم . كما تقوم هذه اللجنة بمراجعة ما تم تحقيقه من أنشطة فيما يتعلق بتكامل قواعد البيانات علي المستوى القومى ووضع الأسس والمعايير القياسية ووضع الضوابط التى تضمن اكتمالها وإزالة أسباب التناقص بها وحصر ومراجعة البيانات لدى الوزارات والهيئات العامة بما يساعد علي وضع سياسات موحدة للتطبيق علي نظم المعلومات في الأجهزة الحكومية .

كما تتولى اللجنة مراجعة التشريعات الحالية المتعلقة بتخزين وتداول وتأمين نشر البيانات والمعلومات للخروج بمنظومة تشريعية متكاملة تتوافق مع المفاهيم الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كذلك تتولى اللجنة وضع التعاريف المتكاملة والدقيقة للبيانات والمعلومات والمؤشرات فى كل قطاع أو وزارة وتعميمها علي المستوى القومى . هذا بالإضافة إلى إصدار دليل قومى موحد للبيانات وتحديد أساليب وآليات تدقيق وتناول المعلومات داخل الجهة الواحدة وبين الجهات بعضها بعضاً وخاصة فيما يتعلق بالتبادل الالكترونى وكذلك إتاحة المعلومات ونشرها في جميع وسائل الإعلام المختلفة إلى جانب شبكة الاتصالات الدولية " الانترنت " للحاق بركب التقدم والتطوير .

وفي أغسطس ٢٠٠٢ خصصت وزارة التموين ٧٩,٥ مليون جنيه لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن النشاط الاقتصادى والتجارى والاستثمارى في مصر .ويهدف هذا المشروع الى بناء قاعدة بيانات عن المنشآت الاقتصادية تتكامل مع قواعد البيانات النوعية للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، مع استخدام أحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا المعلومات للقيام بتحليل البيانات وتصنفيها لاستخراج التقارير .

وتعد هذه القاعدة بمثابة مرجع عن نشاط حركة التجارة والاستثمار ، كما أنها تشمل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التى تعكس اتجاه الاقتصاد المصرى خلال فترة معينة ، هذا بالإضافة إلى اشتمال هذه القاعدة علي بيانات المنشآت الاقتصادية التى تخدم في مجال التخطيط والاستثمار والأعمال .

ويعتبر هذا المشروع نواة يمكن الانطلاق منها إلى عمل مشروعات معلوماتية أخرى لخدمة الأسواق والتجارة والاستثمار في مصر مثل فروع توحيد الرقم القومى للمنشآت والذي يهدف إلى توحيد المعلومات والبيانات عن المنشآت الاقتصادية في مصر بحيث يتم منح كل منشاة رقماً واحداً تتعامل به مع جميع الجهات الحكومية مثل السجل التجاري والتأمينات والضرائب . وتعمل قاعدة البيانات والمعلومات هذه علي سد الفجوة الخاصة بنقص البيانات والمعلومات عن القطاع الخاص في مصر والذي يسهم بحوالى ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالى .

كما أن قاعدة المعلومات هذه تحتوى علي بيانات عن السياسة المالية والنقدية فضلاً عن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التى تفيد في قياس مؤشر النشاط الاقتصادى علي المستوى الكلي وعلي مستوى القطاعات . كما اعد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قاعدة بيانات تضم ٣,١ مليون منشأة تعمل في ٣٦ نشاطاً اقتصادياً رئيسياً وتضم البيانات عدد المشتغلين ، الإنتاج ، الأجور وجميع المعلومات الأخرى .

الهوامش

١. جون سوليفان ، المدير التنفيذي لمركز تنمية المشروعات الخاصة ، الغرفة التجارية ، واشنطن ، موقع الغرفة على الإنترنت

٢. هرناندو دى سوتو ، رئيس معهد الحرية والديموقراطية ، بيرو ، تأمين حقوق الملكية ونشأة الأسواق، شبكة الانترنت .

٣. جامعة القاهرة مركز دراسات الإدارة ، إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي ، شبكة الإنترنت .

٤. شريف لطفي ، حماية المستهلك ، مسئولية من ؟ الأهرام الاقتصادي ٩٢/٢/١٧.

٥. مقابلات مع مسئولين بوزارة التموين والتجارة الداخلية

٦. مقابلات مع مسئولين بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

أهم نتائج الفصل الخامس

أهم النتائج

توصلت الدراسة للعديد من النتائج نذكر منها :

١ - عدم وجود خطة إستراتيجية ورؤى خاصة بحماية شئون المستهلك من خلال الجهات التى تعمل فى مجال حماية المستهلك .

٢ - عدم وجود دور فاعل للمستهلكين فى السوق المحلى وبصفة خاصة فى المجالات المرتبطة بكل من السلع الخدمات .

٣ - عدم توافر آراء مرتدة حول الأنشطة الحالية للتوحيد القياسى وتقييم المطابقة .

٤ - عدم وعى المستهلك بإمكانيات التوحيد القياسى وقدرته على التأثير فى كفاءة المنتجات والخدمات .

٥ - عدم مشاركة المستهلك فى عملية التوحيد القياسى على المستوى القومى والدولى .

٦ - ضعف الروابط مع الهيئات الخارجية مثال إتحاد المستهلكين الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والغرفة الدولية للتجارة والمنظمة الدولية الكهروتقنية والجمعية الأوربية لتنسيق تمثيل المستهلك فى مجال المواصفات الدولية .

٧ - عدم وجود خطط ترويجية توضح فوائد التوحيد القياسى بين المستهلكين على مستوى العالم وعلى المستوى القومى.

٨ - ضعف مشاركة المستهلك على مستوى هيئات المواصفات القياسية وعلى المستويات الفنية .

٩ - ضعف نظام شبكات العمل وتبادل المعلومات بين ممثلى المستهلك على المستوى المحلى والقومى .

١٠ - ضعف تنسيق مجالات العمل مابين الجهات المختلفة التى تعمل فى مجال حماية المستهلك مثل وزارة الصناعة ممثلة فى الهيئة المصرية للتوحيد القياسى ومصلحة الرقابة الصناعية ، وزارة التموين ، وزارة الصحة ، وزارة التنمية المحلية ، إتحاد الصناعات المصرية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، اتحاد الغرف التجارية ، الإتحاد النوعى للمستهلكين ، الجمعية المركزية لحماية المستهلك ، قسم الإعلام بجامعة عين شمس ، الجمعية الإعلامية لحماية المستهلك.

١١ - عدم مراعاة حقوق المستهلك الثمانية المؤكدة من الاتحاد الدولى للمستهلكين مثال حق تلبية المتطلبات الأساسية للمستهلك ، حق الأمان ، حق الإعلام ، حق الإختيار ، حق التمثيل ، حق التعويض ، حق التوعية والتثقيف ،حق العيش فى بيئة ملائمة وصحية.

١٢ - عدم إصدار مواصفات قياسية للخدمات .

١٣ - عدم وجود قنوات كافية لدراسة شكاوى المستهلكين .

١٤ - عدم حماية المستهلكين من الإعلانات المضللة بالجرائد والإذاعة والتليفزيون .

١٥ - عدم كفاية الزيارات الخاصة بمجازر القاهرة للإطلاع على وسائل حماية المستهلك فى مجال إنتاج وصناعات اللحوم.

١٦ - عدم كفاية الحملات على مصانع ومعامل منتجات الألبان للتأكد من بسترة الألبان .

١٧ - عدم كفاية اللجان الخاصة بمتابعة مراقبة أغذية الشوارع .

١٨ - عدم إصدار قرار بشأن الالتزام بعدم استخدام الزيوت المستعملة فى القلى .

١٩ - عدم كفاية برامج الندوات الخاصة بتوعية المستهلك فى القطاعات المختلفة المتمثلة فـى إتحـاد الغـرف التجارية والصناعية والمجلس القومى للمرأة والنوادى الاجتماعية ٠

٢٠ -عدم وجود دور فاعل للجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال حماية المستهلك٠

٢١ -عدم توافق مواصفات المنتجات المصرية مع المنتجات العالمية ٠

أهم التوصيات

١ - وجود خطة إستراتيجية خاصة بحماية المستهلك من خلال الجهات التى تعمل لحمايته ٠

٢ - تقوية نظام شبكات العمل وتبادل المعلومات بين ممثلى المستهلك على المستوى المحلى والقومى.

٣ - تنسيق مجالات العمل بين الجهات المختلفة التى تعمل فى مجال حماية المستهلك ٠

٤ - تقوية الروابط مع الهيئات الخارجية ٠

٥ - وجود خطط ترويجية توضح فوائد التوحيد القياسى بين المستهلكين على المستوى القومى والعالمى ٠

٦ - توافر آراء مرتدة حول الأنشطة الحالية للتوحيد القياسى وتقييم المطابقة٠

٧ - وجود دور فاعل للمستهلك فى السوق المحلى والعالمى ٠

٨ - زيادة وعى المستهلك بإمكانيات التوحيد القياسى ٠

٩ - زيادة مشاركة المستهلك فى عملية التوحيد القياسى على المستوى القومى المحلى ٠

١٠ - زيادة مشاركة المستهلك على مستوى هيئات المواصفات القياسية وعلى المستويات الفنية ٠

١١ - مراعاة حقوق المستهلك الثمانية المؤكدة من الإتحاد الدولى للمستهلكين ٠

١٢ - إصدار مواصفات قياسية للخدمات ٠

١٣ - وجود قنوات كافية لدراسة شكاوى المستهلكين ٠

١٤ - حماية المستهلكين من الإعلانات المضللة وذلك بمخاطبة المجلس الأعلـى للصـحافة وإتحـاد الإذاعـة والتليفزيون لحماية المستهلكين ٠

١٥ - زيادة الزيارات الخاصة بمجازر القاهرة للإطلاع على أفضل الوسائل لحماية المستهلك فى هذا المجال ٠

١٦ - كفاية الحملات على مصانع ومعامل منتجات الألبان للتأكد من بسترة الألبان٠

١٧ - زيادة اللجان الخاصة بمتابعة مراقبة أغذية الشوارع ٠

١٨ -إصدار قرار بشأن الإلزام بعدم إستخدام الزيوت المستعملة فى القلى ٠

١٩ -زيادة البرامج الخاصة بالندوات المقدمة لتوعية المستهلكين مع القطاعات المختلفة بالمجتمع ذات الصلة ٠

٢٠ - تفعيل دور الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال حماية المستهلك بعمل تشبيك وتنسيق بينها وبين البعض الآخر وتقوية دورها ليصبح محسوس وملموس بالنسبة للمستهلك ٠

٢١- إصدار قانون لحماية المستهلك على المستوى القومى ٠

٢٢ - وضع خطة طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى لتوافق جميع المواصفات المصرية فى العديد من القطاعـات وبالأخص قطاع المنتجات الغذائية والكيماوية والغزل والنسيج وغيرها مـن القطاعـات مـع المنتجـات العالمية ٠

الملاحق

وزارة التموين والتجارة الداخلية
الإدارة المركزية للمعاملات التجارية والتسويق
الإدارة العامة للمعاملات التجارية
إدارة مكافحة الغش التجارى

بيان كمية مضبوطات السلع الغير غذائية والتى تم التحفظ عليها
خلال الفترة من ٢٠٠٣/١/١ وحتى ٢٠٠٣/٦/٣٠

الكمية بالقطعة	نوع السلعة المتحفظ عليها
١٠٩٣٥	مستحضرات تجميل (عبوة شامبو ، بلسم ، كريم شعر صبار ، بودرة ، جيل أسانس ، عطور) + ٨٠ لتر كحول
١١٣٩٨٤	مستلزمات طبية (حقن للعين ، قطرة ، غيار جروح ، عدسات ، رباط ، سيلكون ، بزازة أطفال ، خيوط جراحة ، قسطرة ، أنابيب نقل محاليل ، خرطوم تنفس ، شاش)
٥٧٥٨٨	فرش أسنان
٤٧٢٧٢	قطع غيار سيارات (جلب ، طقم عجل ، صباب ، كوبلن فلتر ، مساعد ، إسطوانة دبرياج ، قاعدة موتور ، خرطوم زيت ، وش سلندر ، عمود كردان ، سير دينامو ، طقم جوان وجلب ، مفتاح ، بلى ، صليبة ، مساحة ، طقم سبيكة ، كوع مياه ، تيل فرامل)
١٨٧٩٧	حدايد (كالون باب ، صنفرة ، حجر جلخ ، سكينة معجون ، بنسة ، منشار حدادى ، اسبراى ، زرار مكتب)
٢٦٩٠٦	كجم بويات ،بويات ، غراء ، سلكس ، سيلكون ، كلة ، بلاستيك ، معجون بلاستيك)
٢٣١٩	مستلزمات كهربائية (مفتاح قاطع للتيار فلورسنت ، كوندنسر)
٦٠٢٧	أحذية (زوج حذاء ، جاكيت جلد وأستيك ساعة)
٣٨٩٨	مستلزمات تصنيع أحذية (ورنيش ، وش حذاء ، ماكينات حياكة جلود)
٥٠٥٣	أدوات صحية (كوع ، محبس ، نبل ، صنبور ، سافون ، حرف T)
٣٤٣١	قطع غيار إلكترونات (وش كمبيوتر ، هارديسك ، أجهزة محمول وقطع غيارها ن شرائط فيديو) مجهولة المصدر .
٢٦٠	قطع غيار غسالات (سيرغسالة وترموستات)
٣٦٨٤	أدوات كتابية (رزمة ورق تصوير ، دباسة ، شريط آلة كاتبة ، أقلام حبر وجاف)
١٥٥٣	أدوات منزلية (كوب ، مج ، فنجان ، صينى ، براد حلة ، ساعة حائط ، كولمان مياه ، فلتر ، مطبخ ، فارة ، أطقم سكاكين)
١٢٧,٤٤	طن أقطان (قطن ، عوادم)
١٣٦١	أجهزة كهربائية (تليفزيون ، راديو ، فيديو ، أنسر ماشين ، أتارى ، تليفون ، خلاط)
١٥٠٩٣	منسوجات (بنطلون ، قميص نوم ، جلباب ، بلوزة ، بطانية ، فانلة ، ترنج
٧٧٨١	مستلزمات تصنيع منسوجات ،بكر خيط ، ماكينات حياكة)
١٧٩	أقمشة (ثوب)
٢١٨٠	لعب أطفال مختلفة (عروسة ، أرنب)

٨٦٢	نظارات وشنابر نظارات
٩٥٠	كجم بلاستيك خام
٢١٠٠٠	قطعة إكسسوارات ألومنيوم
١٨٠١٠٠	منتجات بلاستيك (مشبك ، إبريق ، يد مكنسة ، بيبه للصرف الصحى)
٩٥	طفاية حريق
٢٨٠٠	كجم صابون سائل
١٩٦٨	لتر فينيك
٤٠٠٠	كجم فينيك
٣٩٥٠	كجم صودا كاوية
٢٠٠	كجم الفونيا
٤٠٠	كجم كيروزوت
١١	شيكارة ستريك أسك
٥٥٠	كجم بلاستيك (نفايات ، مجروش)
٢٠٠٠٠	استيكرز لزوم التصنيع
١٠٥٠	فوارغ (كرتون ، صفيح)
٣٣,١٧٥	طن (ارز ، سكر ، دقيق ،) مجهول المصدر وتجميع وبيع بازيد
١٠١٦	كجم زيت
١٠٢	كجم مصنعات لحوم (بيفى برجر ، مفروم ، هوت دجاج)
١٧٥	كجم أسماك مملحة (فسيخ وسردين)
٣٠	كجم منتجات ألبان (جبنة)
١٣٢٠	عبوة مسحوق اسبارتام للتحلية
٦٦٤	عبوة عطارة (زيت الحبوبة ، حبة البركة)
١٦٦٣	مشروبات روحية بالزجاجة
٨٨٦٩	زجاجة خل مجهولة المصدر
١٢٢٠	باكو تمر هندى منتهى الصلاحية
١٢٥٠	كجم بلح وكركديه بدون بيانات تجارية
٢١٢٠٠٠	كيس أغذية أطفال سناكس مصنعة بدون ترخيص
٥٠٠٠	كجم شيكولاته منتهية الصلاحية ويعاد تصنيعها
١١,٨٣٦	طن زيتون اسود
٤٢٠	كجم بن
١٢٠٠٠	كجم ملح صناعى "سياحات"
٥٧٤٠,٥	كجم فانيليا
١٤٨	كجم حلاوة طحينية سادة وبالشوكلاته والمكسرات
٣٩٠	كجم عرق حلاوة طحينية
٤٨,٥	كجم طحينة

الفصل السادس

أثر الأوضاع والقوى السياسية والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية على السوق وخصائصـــــه

الفصل السادس: أثر الأوضاع والقوى السياسية والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية على السوق وخصائصه

ساعدت خبرة السنين على إبراز العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية . كما ساعدت على إبراز الجوانب غير الاقتصادية للتنمية أى الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعى والسياسى وعلاقات القوى فيه وطبيعة الحكم ومدى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات والجوانب المتصلة بثقافة المجتمع والجوانب المتصلة بالعلاقات الدولية وما يمكن أن تمارسه العوامل الخارجية من تأثيرات فى صناعة وتنفيذ استراتيجية التنمية . بعبارة أخرى ساعدت خبرة السنين على تطوير المفهوم الأوسع للتنمية وذلك بإبراز دور الجوانب المؤسسية والهيكلية والثقافية والسياسية.

وفيما يلى يتم تناول بعض أهم الجوانب الغير اقتصادية وغير إدارية وعلاقتها بالسوق، وهى أولا: الجوانب السياسية وثانياً: الجوانب والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية وعلاقتها بالسوق.

١٠٦ الأوضاع السياسية وعلاقتها بالسوق

يتضح لنا مما سبق أن حدوث نمو اقتصادى ليس قرينه كاملة أو كافية على حدوث تنمية بالمعنى الواسع ذلك أنه من الممكن حدوث نمو اقتصادى سريع بينما يحدث تباطؤ فى عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التى تواكب عملية التنمية أو تسبقها فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتى تعمل على تحفيز الطاقات البشرية والقدرات التنظيمية والإبداعية للناس وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجهات .

ويلاحظ أنه من الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً فى زيادة الاختلالات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية (كتزايد الخلل فى التكوين القطاعي للناتج القومي الاجمالى وفى التوزيع الاقليمى للإنتاج والخدمات وفى توزيع الدخول والثروات بين طبقات وشرائح المجتمع وفى إشباع الحاجات الأساسية وفى سوق العمل ...)[1].

ويمكن أن يتحقق نمو اقتصادى سريع ولا تحدث تنمية عندما يكون النمو الاقتصادى مصحوبا بتقلص المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين فى الدول النامية .

ويمكن القول إن عملية مراجعة مفاهيم التنمية التى بدأت فى أواخر الستينات لم تتوقف منذ ذلك الوقت وان كانت قد أخذت دفعة جديدة فى أواخر الثمانينات حيث شهدت موجه كبيرة من التحول من

القطاع العام إلى الخاص فى كثير من بلدان العالم وقد صاحب ذلك نشاط كبير لمراجعة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ودور التخطيط والتدخل الحكومى فى إدارة الاقتصاد القومى وإعادة تحديد المساحة المتاحة لكل من السوق والقطاع الخاص فى تحقيق التنمية .

وقد تزايد الاهتمام العالمى بعدد من القضايا التى تتصل اتصالا وثيقا بقضية التنمية من أهمها :

- قضية الثورة العلمية والتكنولوجية .
- قضية الحفاظ على البيئة واطراد التنمية .
- قضية الحريات والمشاركة الديمقراطية .
- قضية تنمية البشر ومفهوم التنمية البشرية .
- قضية الحكم وإدارة شئون المجتمع والدولة .

١٠١٠٦ قضية الحكم وإدارة شئون المجتمع والدولة[٢]

تزايد الاهتمام بقضية نوعية الحكم كعامل محدد لنجاح التنمية أو فشلها لأسباب عديدة منها : تجربة وخبرة البلدان النامية والبلدان الاشتراكية التى اتسع فيها نطاق تدخل الدولة فى إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية اتساعاً كبيراً فى غيبة أطر وقنوات ديمقراطية للمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها فكانت النتيجة تضخماً بيروقراطياً ضخماً وفساداً إدارياً أضاع الكثير من مكاسب التنمية وألحق أضراراً بالغة بالعلاقات الاجتماعية ومشاعر الانتماء والاستعداد للمشاركة . ومن هذه الأسباب والملابسات أيضاً إعادة النظر فى دور الدولة فى سياق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة التى عمدت الى تقليص دول الدولة واستهدفت إقامة حكومة الحد الأدنى وركزت على فاعلية الدولة ونزاهتها أو نظافتها .

كما ارتبط الاهتمام بمسألة الحكم بالاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية المطردة، فقد اعتبر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة أن الحكم والتنمية البشرية المطردة صنوان لا يمكن الفصل بينهما.

ومفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة أو الدولة ولكنه يشمل أيضا القطاع الخاص والمجتمع المدنى . فهو مفهوم يتعلق بمباشرة السلطات أو الصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية فى إدارة شئون المجتمع والدولة على كافة المستويات كما أنه يتناول الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التى تمكن الأفراد والجماعات من التعبير عن حقوقهم والتمتع بها وأداء التزاماتهم وتسوية خلافاتهم . ولذلك فان مفهوم الحكم يركز على بناء أو تحسين القدرات على مستوى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى مستوى الحكم المحلى ومنظمات المجتمع المدنى وعلى مستوى القطاع العام والخاص .

٢٠١٠٦ مقومات الحكم الجيد طبقا للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة

ان أهم مقومات الحكم الجيد تتمثل فى الآتى :

- ◊ المشاركة : إتاحة فرص حقيقية للتأثير فى عملية صنع القرار .
- ◊ الشفافية : يقصد بها توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين فضلاً عن صحتها ودقتها واكتمالها .
- ◊ المحاسبية : ويقصد بها أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارستهم السلطات الممنوحة لهم .
- ◊ سيادة القانون : وهو مايقتضى توافر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة فيما يتعلق بممارسة الأفراد والجماعات وأهل الحكم لصلاحيتهم فى كل المجالات . مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع . ويعتبر حكم القانون من الشروط الضرورية لإعمال مبدأ المحاسبية.
- ◊ الفاعلية : وتعنى فاعلية الحكم فى التوصل إلى أفضل استخدام ممكن للموارد وهذا يقتضى توافر القدرة والكفاءة من جانب مؤسسات الحكم .
- ◊ الإنصاف : وهو ما يعنى كفالة معاملة عادلة وغير متميزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها .

٣٠١٠٦ التنمية والليبرالية الجديدة

تجسدت سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى سياسات وبرامج التثبيت الاقتصادية والتكييف الهيكلى التى طبقتها معظم الدول النامية فى الثمانينات والتسعينات بمقتضى برامج رسمية مشتركة مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومن أبرز هذه السياسات :

- ◊ سياسات مالية تهدف إلى احتواء عجز الميزانية ، خفض النفقات ، زيادة الإيرادات ، تخفيض الإنفاق العام ، زيادة الأجور ببطء أو حتى تخفيضها . ووقف التشغيل بالحكومة والقطاع العام وفرض رسوم على الخدمات وزيادة أسعار خدمات المرافق العامة والحد من الإنفاق الاستثمارى مع الاهتمام بالبنية الأساسية .
- ◊ سياسات نقدية انكماشية للحد من الائتمان ورفع سعر الفائدة وتخفيض عرض النقود .
- ◊ سياسات سعرية لتحرير الأسعار وإطلاق قوى السوق في تحديدها وترك الأسعار تتحرك باتجاه الأسعار العالمية .
- ◊ سياسات التجارة الخارجية والصرف الأجنبي وتهدف إلى تحرير المعاملات التجارية وإلغاء القيود المفروضة عليها وتخفيض الحماية الإدارية والسعرية للمنتجات المحلية .
- ◊ سياسات الخصخصة.
- ◊ سياسات تشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبي .

◊ سياسات تعديل الإطار المؤسسي والقانوني بما يدعم عمليات إعادة بناء الأسواق وبما يؤمن فرصا أوسع لنمو رأسمالية محلية وبما ييسر عمليات دمج الاقتصاد المحلى فى الاقتصاد العالمي .

وإذا كان التشخيص الشائع لعقل المنطقة العربية هو أن هذه الدول لم تتبنى ما يكفى من الإصلاحات ، إلا أن الخبرة المقارنة على مدى العقدين الماضيين قد بينت أن السياسات المحفزة للنمو تميل إلى كونها مرتبطة بالبيئة المحيطة[٣] .

٤٠١٠٦ مبادرة البنك الدولى " الإطار الشامل للتنمية "

فى أوائل السبعينات تبنى البنك سياسات " إعادة توزيع الدخل مع النمو " و " الهجوم المباشر على الفقر " فى مواجهة الانتقادات التى أفرزتها خبرة التنمية فى الخمسينات والستينات بشأن تزايد الفروق فى توزيع الدخول والثروات وتزايد معدلات البطالة كما واكب البنك الأحداث وقضايا العصر ومنها قضية البيئة وقضية الحكم وقضية العولمة وقضية المعرفة ... الخ وفى عام ١٩٩٩ أعلن البنك عن مبادرة جديدة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية Comprehensive Development Framework يستند إلى إعادة النظر فى السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادى والتنمية والى طرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها وتشير خبرات التنمية السابقة الى أن " السعى لتحقيق النمو الاقتصادي كثيراً ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية بحسب ما يطرحه رئيس البنك الدولي وان اعتبارات التوازنات المالية واستقراء الاقتصاد الكلى قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب السياسية والمؤسسية والهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية . كما أثبتت خبرات التنمية السابقة – من وجهة نظر البنك أيضا – أن العلانية ، والشفافية ، والمشاركة هى أمور مهمة للتنمية المطردة كما يؤكد البنك على ضرورة بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية وعلى أهمية امتلاك الدولة لهذه الرؤية التنموية[٤].

ووضع البنك أخيراً مجموعة من المؤشرات ، جانب منها يرصد الأوضاع الاقتصادية الكلية وفقا للمؤشرات المعتادة وجانب آخر يرصد الأوضاع الهيكلية والاجتماعية والإنسانية للتنمية وفقاً لأربعة عشر مؤشراً تدور حول عدد من الاحتياجات الأساسية والتنمية الحضرية والريفية الى جانب مؤشرات الحكم الجيد والنظيف والنظام القانونى والقضائى الجيد والنظام المالى وحسن التنظيم وشبكات الأمان والبرامج الاجتماعية والقضايا البيئية والثقافية وتنمية القطاع الخاص .

وبقى أن نشير إلى حدود دور الحكومة والأسواق. فالمتفق عليه هو رفض التدخل الحكومى واسع النطاق ورفض إهمال آليات السوق ولكن ما هو التدخل المعقول من جانب الحكومة وحدوده ومجالاته وما هو المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى عمل الأسواق دون تدخل وكذلك حول متى وكيف والى أى حد تتدخل الحكومة لضبط الأسواق والحد من شططها .

ويشير تقرير البنك الدولى الذى صدر تحت عنوان " التنمية فى عام ٢٠٠٥ " إلى أن التحديات التى ينبغى على حكومات المنطقة (الشرق الأوسط ومصر)معالجتها لتحسين مناخ الاستثمارفى بلدانهاتتمثل فى أربعة تحديات رئيسية هى[٥]:

- ◊ الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعى ، فأغلبية الشركات فى البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوى عند التعامل مع المسئوليين . وينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشد العقبات أمام أعمالها كما أن النفوذ الكبير الذى تمارسه الشركات التى تتمتع بنفوذ سياسى يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها .
- ◊ أهمية إيجاد مصداقية للسياسات الحكومية إذ يكون للقوانين الجديدة التى يتم سنها أثر ضئيل حيث ترى الشركات بأن تلك القوانين لن ترى حيز التطبيق .
- ◊ المخاطر المرتبطة بالسياسات الاقتصادية تتصدر مخاوف الشركات فى البلدان النامية ويأتى الغموض المرتبط بمضمون تلك السياسات فى طليعة تلك المخاوف (وهناك مخاوف مرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلى ، واللوائح التنظيمية العشوائية ، وضعف حماية حقوق الملكية الخاصة).
- ◊ يمكن أن تكون التكاليف التى تتحملها الشركات والمرتبطة بتغير السياسات كبيرة جداً مما يجعل العديد من فرص الاستثمار ليس مربحاً .
- ◊ وجود فجوات واسعة مابين السياسات وما يطبق على أرض الواقع .

٥٠١٠٦ القدرة المصرية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية

أشار تقرير منظمة الاونكتاد لعام ٢٠٠٤ حالة الاستثمار فى العالم والتغيرات التى طرأت على اتجاهات الاستثمار الأجنبى المباشر والسياسات التى تتبعها الحكومات فى هذا الشأن إلى انخفاض نصيب مصر من الاستثمار الأجنبى المباشر من ٦٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى ٢٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣ وبهذا يكون ترتيب مصر قد تراجع ضمن قائمة دول العالم من ١١٣ خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠٢) الى ١٢٣ خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٣) وبذلك تنضم مصر ولأول مرة إلى آخر ٢٠ دولة جاذبة للاستثمار ضمن القائمة التى تضم ١٤٠ دولة . وأشار التقرير إلى أن مصر تأتى ضمن الدول التى تتمتع بإمكانيات كبيرة غير مستغلة بسبب ضعف الأداء .

بقى أخيراً أن نفسر ذلك الترحيب بقضايا تعميم الديمقراطية البرلمانية والمحافظة على حقوق الإنسان من جانب الدول المتقدمة والشركات دولية النشاط ، ذلك أن الديمقراطية البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات النزيهه تيسر على المستثمر فى أى وقت توقع ما يمكن أن يطرأ على سياسة الدولة من تغيير ويأخذه فى الحسبان فى حين أن من يأتي إلى سلطة عند إسقاط نظام ديكتاتورى لا يمكن التعرف بدقة على ما سيرفضه من سياسات[٦].

٢٠٦ أثر أنماط السلوك الشرائى للمستهلك والعوامل الاجتماعية والسيكولوجيـــة على نمو السوق

أصبحت الهرولة نحو السلعة هى سمة العصر العولمى ، بمعنى آخر هرولة السلع أيضاً نحو البشر ، وهو ناتج وسائل الاتصال الحديثة ، وأن العالم أصبح قرية صغيرة ، وما يحدث فى الشمال ينتقل مباشـــرة إلى الجنوب عبر الأقمار الصناعية والعكس صحيح – مما جعل الإنسان فى عالمنا المعاصر يعيش فى حيرة شديدة واندهاش أمام سرعة التغيرات العالمية ، ويشاهد حركة تطورات متسارعة لم تخبرها شعوب العالم من قبل . ومن خلال ثورة الاتصالات وشبكة المعلومات ، وانفتاح العالم علـــى الفضـــائيات والتكنولوجيـــا الحديثة ، تغير فكر الإنسان المعاصر ، وأنماط سلوكياته ، وأنماط استهلاكيه ، تتجاوز الســـوق والواقـــع المحلى ، لأسواق وأذواق العالم المختلفة ، الذى يفصله مسافات شاسعة .

وأصبح هناك الشمال بثرائه وثقافة إنتاجه وتصنيعه عالى الجودة والكفاءة، والجنوب الراغب دوماً فى الاستهلاك والشراء والتقليد – وأصبح هناك هوس وطموح امتلاك السلع المعلن عنها بوسائل فنية غايـــة فى الدقة والتحديث ، فقط بهدف التفاخر و المباهاة – حيث يمتلك الشمال وسائل الدعاية وآليات الترغيـــب والتشويق .

وقد وقعت الدول النامية ومنها مصر ، فريسة لعصر العولمة ، وأثر ذلك سلباً على شـــرائح المجتمـــع بأكمله ، خاصةً الشرائح التى تأثرت ظروفها المعيشية وأنمط سلوك أبنائها بالعديد من الأحداث والقرارات التى تنمو بعيداً عنها دون مشاركتها فيها ، وهى قرارات تتم صياغتها فى الشـــمال بالإضـــافة إلـــى دور الشركات متعددة الجنسيات بما تمتلك من وسائل مصرفية وأساليب اعلامية ، وإمكانات تكنولوجيـــة غيـــر مسبوقة – كل ذلك أدى إلى اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب ، بل أيضاً بين أبناء المجتمـــع الواحـــد . وأثر ذلك كله فى صناعة ثقافة الاستهلاك ، وأنماط الاستهلاك الجديدة ، ووقوع مجتمع الجنوب فى حالات ركود الأسواق ، وانخفاض معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادى وإغلاق الكثير من المصانع .

وشاهد النصف الثانى من عقد التسعينات فى القرن الفائت حالات ركود فى الأسواق فى مصر ، نتيجة الكثير من الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية أيضا ، لايهمنا الخوض فيها حالياً ولكن ما يهمنا حقيقة ، أن الدولة وحكومتها الحالية قد اختارت سياسات تنشيط الأسواق وزيادة النمو الاقتصادى ليقفز من ٥ر٣% حاليا الى معدلات تصل إلى ٧-٨% خلال الخمسة أعوام المقبلة – ويتطلب ذلك دراســـة عـــدة أســـاليب ، لتعبئة كل إمكانات الاقتصاد المصرى ، وميزاته من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة والخروج من دائـــرة الركود فى الأسواق ، والتى عانينا منها سنوات طويلة – والقفز بمعدلات التصدير للضعف كل ذلك من أجل إيقاف الدائرة الجهنمية للعولمة ، والتقيد المخطط لدول الجنوب ومنها مصر .

والنمو هنا يمكن أن يتم عن طريق زيادة الصادرات التى تعد نوعاً من الطلب الخارجى على منتجاتنـــا المحلية من السلع والخدمات ، أو أن يتم عن طريق توسيع السوق الداخلية بزيـــادة طلـــب المســـتهلكين المحليين ، وزيادة إنفاق الشركات العامة وزيادة الإنفاق الحكومى .

وما يعنينا هنا فى هذا الجزء زيادة طلب المستهلكين ويتم بأحد أسلوبين هما :

١. زيادة حجم ما فى أيدي المستهلكين من نقود قابلة للإنفاق .
٢. زيادة القوة الشرائية للنقود التى فى أيديهم بالفعل .

وقد اتبعت مصر وحكومتها الحالية الأسلوب الأول ، بإعداد قانون جديد للضرائب والجمارك ، يتيح مزيد من النقود لدى المستهلك المصرى ، وأيضاً تسعى الحكومة لزيادة الأجور، مما يؤدى فى النهاية الى اتساع السوق الداخلى ، وزيادة طلب المستهلكين بزيادة مافى أيديهم من نقود قابلة للإنفاق فى الاحتياجات الحقيقية وليس لأنماط استهلاكية غربية ، أو للتفاخر .

وعلى ذلك يجب التركيز (بعد التعرض لمفهوم المستهلك والأنماط الاستهلاكية) على النقاط الآتية :

١. العوامل المحددة للطلب على السلع والخدمات والسلوك الاستهلاكى .
٢. الخلفية الأيديولوجية لكل من المنتج والمستهلك .
٣. التأثيرات المختلفة لانتشار ثقافة الاستهلاك فى مصر .
٤. التحذير من معوقات التنمية وأهمية المشاركة المجتمعة لتدعيم الأسواق المصرية .

وفيما يتعلق بمفهوم المستهلك كوحدة أساسية للسوق و المؤثرة فى اتخاذ كافة القرارات الإنتاجية والتسويقية – فإن عدم نضج المستهلك والمجتمع المحيط به ، يؤدى إلى سيادة ثقافة السلعة ورموزها المعلن عنها ، بدلاً من جودة السلعة ذاتها وبذلك تحولت قيم الإنتاج إلى قيم استهلاكية ، بالرغم من أن الهدف النهائى للإنتاج هو الاستهلاك إلا انه لابد أن يكون عن حاجة وضرورة طالما أن قاعدة الموارد ومستوى الناتج لا يسمحان بأكثر من ذلك ، ومع اتساع قاعدة الموارد والارتفاع المتواصل فى معدل نمو الناتج ، وحسن توزيع ثمار التنمية ، يمكن الانتقال إلى الاستهلاك الكمالى وربما الترفي بغير مفسدة .

وبالنسبة لنمط الاستهلاك ، فهى الطريقة التى تنفق بها كمية من النقود على أنواع من السلع والخدمات حيث يرى **Stanton** [٧] أن النمط الاستهلاكى ، يشمل ثلاث نواح يجب الأخذ بها فى الحسبان وهى : حاجة مطلوب إشباعها – قوة شرائية وسلوك فى الشراء .

ويعتبر قرار الشراء للمستهلك الأخير بمثابة خطوة من خطوات الشراء يستتبعها خطوات ويليها خطوات أخرى ، يجب تتبعها لمعرفة مدى رضاء المستهلك عن السلعة وتلبيتها لاحتياجاته ، ومدى ما حققته من درجة إشباع للحاجة ومدى ملاءمتها لتوقعاته قبل الشراء .

١٠٢٠٦ العوامل المحددة للطلب على السلع والخدمات

- عوامل ديموجرافية

وتتمثل فى تركيبة السكان ، وعددهم وتوزيعهم وحركتهم بين مناطق السوق المختلفة ومدى تركزهم أو هجرتهم ، واختلافاتهم (السن ، الجنس ، الديانة .. الخ) .

فبالنسبة للسكان وعددهم واتجاهاتهم يتأثر الطلب المباشر على كل السلع بهذه العوامل . فالسكان هم الحجم الكلى للسوق ، كما أن هناك ضرورة لتنوع الأسواق وتقسيمها تبعا لحجم السكان وتركيبته، فالمجتمع الفتى ، أى أن نسبة صغار السن فيه (أقل من ١٥) تمثل أكثر من الثلث ، لابد أن يتوافر له الأسواق التى تلبى كافة احتياجاتهم أما المجتمع الهرم والمعمر والذى يمثل فيه كبار السن (٦٥ فأكثر) نسبة لا يستهان بها لابد من توافر الأسواق التى تعنى باحتياجاتهم ٠٠ وهكذا .

- عوامل سيكولوجية

وهى تحليل لسلوك المستهلك الأخير من حيث دوافعه وعاداته الشرائية.. الخ ومدى استجابته لمؤثرات ومتغيرات خارجية كوسائل الإعلان والمحاكاة التى لها دور فعال فى تغيير أنماط سلوك الفرد ومن هنا نتعرف على بعض هذه العوامل ومنها:

١- دوافع الشراء
٢- عادات ونوايا الشراء
٣- الآراء والاتجاهات
٤- الإدراك
٥- التعلم والتصرف
٦- الشخصية

كما لا تغفل العادات الشرائية المؤثرة فى سلوك المستهلك على السوق، فالمستهلك يعيش فى مجتمع، هو محصلة للعوامل البيئية مجتمعه سواء كانت سياسية قانونية، أو تكنولوجية أو تنافسية ، وغالبا ما تكون العادات الشرائية مواكبة للتطورات والتحولات الجوهرية فى القيم الثقافية والحضارية وأنماط الحياة- ومنها طريقة الدفع فقد تتسم بالتحفظ وتفضل الدفع نقداً ، وتعود المستهلك على سلعة واحدة نظراً لرفضه التغيير، التواكل والاتكالية والتفاخر والتقليد والخوف والنفاق- واقتناء المستورد للتظاهر وانخفاض مستوى الوعى لدى العديد من المستهلكين والموزعين- ارتفاع نسبة الأمية وهكذا...

- عامل تغير الأذواق والرغبة الدائمة فى التقليد

فهناك مقولة " لولا اختلاف الأذواق لبارت السلع " فاختلاف الأذواق تبعا للسن والجنس والمستوى الاجتماعى، والثقافة والعلم ... الخ ، مما يؤدى إلى ضرورة تنوع السلع ومستوياتها وانتشارها جغرافيا حتى تلبى احتياجات المستهلكين تبعا للتغير فى الموضة والظروف السائدة. بما يراعى اختلاف أنماط الاستهلاك واختلاف حجم الطلب لكل فئه من الفئات على أسواق السلع والخدمات.

- وأخيرا عامل التغير التدريجى فى ثقافة الاستهلاك وعادات المستهلكين

ومن أهم خصائص ثقافة الاستهلاك وعادات المستهلكين أنها من صنع قوى تمتلك وسائل التأثير والترويج والترغيب، وتخلق جوانب المتعة فى الشراء وأيضا تستخدم المعانى والصور والرموز، وتتجاوز

البعد الاقتصادى للمعنى القديم للتسويق لتدعيم تلك الثقافة بعد نشرها، وهى تخدم حضارة السوق والقوى الرأسمالية العملاقة.

٦. ٢. ٢ الخلفية الاجتماعية والإيديولوجية للمنتج والمسوق

تتجه أهداف كل من المنتج والمسوق نحو دراسة السوق وذلك بهدف التعرف على احتياجات المستهلك، ودراسة السلع المنافسة والمزايا التى تتوافر فيها والتعرف على منافذ التوزيع الملاءمة، بما يتفق مع طبيعة ومتطلبات السلع وإمكانيات المنتجين والموزعين والخدمات التى يمكن تقديمها هذا بجانب الوسائل المعنية بخفض تكاليف الإنتاج والتوزيع حتى يمكن بيع السلعة للمستهلك النهائى فى بأقل سعر ممكن.

ومع تغير الظروف المحيطة بالسوق فقد تغيرت فلسفة التسويق القديمة ، وهى بيع ما يمكن إنتاجه ، لتحل محلها فلسفة " إنتاج ما يمكن بيعه "، حيث يدل ذلك على أن الإنتاج ليس هو الهدف النهائي فى حد ذاته، وإنما الهدف الأساسى هو إنتاج ذلك النوع من السلع التى يطلبها المستهلك ومن ثم يمكن بيعها ، ومن ثم فان المستهلك أصبح اليوم فى بؤرة الاهتمام سواء من قبل المنتج أو المسوق، حيث تنصرف جهود الطرفين لإرضائه ، وإشباع رغباته بأقصى كفاءة ممكنة. ولذا فدراسة الخلفية الاجتماعية والأيدلوجية لكل من المنتج والمسوق تساهم بشكل كبير فى التعرف على جهودها تجاه المستهلك.

٦. ٢. ٣ انتشار ثقافة الاستهلاك وأثرها على السوق المصرى

هناك تحولات كبرى فى العصر الحالى أدت إلى الانفتاح الفكرى والثقافى المتسارع مما أدى إلى انتشار ظاهرة الاستهلاك وبروز مظاهر ثقافية مرتبطة بالسلع الاستهلاكية، ولم تستطع البلدان النامية مجاراة المنافسة المروضة فى ظل الانفتاح والعولمة، مما جعلها تستسلم لقوة وإبهار التيارات الثقافية الاستهلاكية المتدفقة القادرة على تشكيل العقول وصياغة الفكر والوجدان وساعد على ذلك ظهور ثقافة عالمية وموحدة داعمة للاستهلاك الواسع والترفى، وتدعم الشركات متعددة الجنسية الوكلاء المحليين فى نشر الثقافة الاستهلاكية والترفيهية.

وهناك أيضاً الرأسمالية وظاهرة الاستهلاك المتنامي، فمنذ ولادة الرأسمالية فى المجتمعات الغربية، وضعت أسس صناعة الاستهلاك، ولقد أكدت الدراسات الاجتماعية أن الاستهلاك لا يقتصر فقط على الجوانب المادية دائماً وإنما أيضاً على الجوانب المعنوية – كما أن المال النفطي ساعد على انتشار قيم الاستهلاك وزيادة الشره الاستهلاكي، خاصة فى الدول العربية، وهى تمثل تدفق مالى ضخم دونما أن يكون هناك قاعدة إنتاجية – لذلك تشكلت لدى أبنائها قيم استهلاكية عالية، انتقلت للمجتمع المصرى عن طريق العمالة المهاجرة لتلك الدول والاندفاع نحو استهلاك التفاخر...ونماذج وصور الاستهلاك الترفى يمكن اكتشافها من خلال تزايد التناقضات الطبقية بين من يسكن القبور وبين من يسكن القصور ومدارس الحكومة ومدارس اللغات ...الخ بين ملابس (المولات الجديدة) والكساء الشعبى ووكالة البلح ...الخ.

٦. ٢. ٤ بعض المعوقات المؤثرة على التنمية والأسواق فى مصر

تتمثل هذه المعوقات ، وهى على سبيل المثال لا الحصر ، فى :

١- التضخم، وانفلات الأسعار على يد مجموعة جشعة من التجار يستغلون عدم (نضج المستهلك المصري) والميل القوى لديه للإنفاق، خاصةً الشرائح العليا الجديدة.

٢- مع الازدياد المستمر فى الأسعار دون أن يلاحقها دخل لشريحة كبيرة من المجتمع - ممن يعدون الطبقة الوسطي- أصبحت أمام هذه الطبقة خيارات محدودة ، بل تدنت لتقبل ما لم تكن تقبله من قبل .

٣- أصبحت الطبقى الوسطي التقليدية تأخذ شكلاً هلامياً إلى حد كبير- تتداخل فيها شرائح متباينة- مما اثر بشكل سلبى على منظومة القيم الاجتماعية التى كانت تتبناها شرائح الطبقة الوسطي فى مصر .

٤- أدى هذا الحراك الاجتماعي إلى زيادة أنماط الاستهلاك، نتيجة اندفاع الفرد إلى تقليد غيره الأعلى دخلًا فى نمط الاستهلاك المظهري.

٥- إحلال القيم المادية محل القيم المعنوية مثل الرضا والقناعة وعدم التطلع لما لدى الغير ..وهكذا.

الهوامش

(١) قارن فى ذلك : د. إبراهيم العيسوى " التنمية فى عامل متغير " منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ – دار الشروق ٢٠٠٠م – الصفحات ١٧ ومابعدها .

(٢) مرجع سابق الذكر .

(٣) دانى رودريك " ما الذى تعلمناه من عشرين عاما من الاصلاح الاقتصادى " الندوة ، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٤ .

(٤) قارن فى ذلك د. إبراهيم العيسوى " هموم اقتصادية مصرية " ميريت للنشر والمعلومات ٢٠٠٤ .

(٥)البنك الدولى " تقرير التنمية فى عام ٢٠٠٥ " .

(٦) د. إسماعيل صبرى عبد الله " أوراق مصر ٢٠٢٠ " توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، عدد ٣ يناير ١٩٩٩ .

(٧)زيد محمد الرمانى ، الإعلان وتغيير سلوك المستهلك

w.w.w suhuf ٩/١٠/٢٠٠٤.

أهم نتائج الفصل السادس

أولاً : فيما يتعلق بالأوضاع والقوى السياسية وعلاقتها بالتنمية والسوق فقد تم التوصل إلى :

١. أظهرت خبرة التنمية فى الخمسينات والستينات العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية. كما ساعدت على إبراز الجوانب غير الاقتصادية للتنمية، أى الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعي والسياسي وطبيعة الحكم ومدى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات. أى أن هذه الخبرات المبكرة ساعدت على تطوير المفهوم الأوسع للتنمية وذلك بإبراز دور الجوانب المؤسسية والهيكلية والثقافية والسياسية.

٢. لم تتوقف عملية مراجعة مفاهيم التنمية التى بدأت فى أواخر الستينات فقد تزايد الاهتمام بمجموعة من القضايا تتصل اتصالاً وثيقاً بالتنمية، من أهمها قضايا الثورة العلمية والتكنولوجية، والحفاظ على البيئة واضطراد التنمية والحريات والمشاركة الديمقراطية وقضايا تنمية البشر ثم أخيراً قضايا الحكم وإدارة شئون المجتمع والدولة.

٣. تزايد الاهتمام بقضية نوعية الحكم كعامل محدد لنجاح التنمية أو فشلها والأطر المؤسسية للتنمية وخاصةً قضية الخصخصة والنتائج الضعيفة لهذه العملية ويعتقد جون نيللس الخبير بالبنك الدولى [١] أن مؤسسات البنك الدولى " لابد وأن تتحمل بعض المسئولية عن هذه النتائج الضعيفة لأنها طالبت حكومات البلدان التى تمر بمرحلة انتقال بتحقيق الخصخصة بسرعة وعلى نطاق واسع، مقترحة أن الملكية الخاصة يمكن فى حد ذاتها أن توفر الحوافز الكافية لأصحاب الأسهم لرصد السلوك الادارى وتشجيع الشركات على حسن الأداء [٢] .

٤. إن التطور فى اتجاه الرأسمالية يتطلب ما هو أكثر من الملكية الخاصة، فالرأسمالية لا تعمل بنجاح إلا فى اقتصاد يقوم على القواعد والضمانات الأساسية التى تجعل نتائج التبادل مضمونة ويسهل التنبؤ بها وتحقق منافع لفئات عريضة وفى حالة غياب هذه القواعد والضمانات ، بأن الضرر لا يكون مقصوراً على انعدام العدالة والإنصاف ولكنة يصيب أيضاً أداء الشركات .

٥. من الضرورى قبل الاندفاع بطريق الخصخصة وتحرير السوق التركيز على القدرات الإدارية و التنفيذية للحكومة وترسيخ السياسات الداعمة للمنافسة والشفافية، وتقوية المؤسسات المساندة للسوق (مؤسسات المعلومات ...) وخاصةً بناء أسواق مال قومية .

٦. إن مقومات الحكم الجيد – طبقا للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة – تتمثل فى وجوب إتاحة الفرص للمشاركة والشفافية والمحاسبية وسيادة القانون والفاعلية ثم الإنصاف. والعمل على تحقيق هذه المقومات هو أحد مظاهر الحكم الجيد .

٧. ويشير تقرير للبنك الدولى (التنمية فى عام ٢٠٠٥) إلى أن التحديات التى ينبغى على الحكومات فى المنطقة العربية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار فى بلدانها تتمثل فى أربعة تحديات رئيسية هى : الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعى ، أهمية إيجاد مصداقية للسياسات الحكومية والتقليل من

---

[١] جون نيللس " هل حان الوقت لاعادة التفكير فى الخصخصة فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة إنتقال " التمويل والتنمية " ، يونيو ١٩٩٩ ، ورد فى إبراهيم العيسوى " همموم اقتصادية مصرية " مرجع سبق الإشارة إليه ، صفحة ٢٣٧ ومابعدها .

[٢] المرجع السابق ص ٢٣٨ .

المخاطر المرتبطة بالتغيرات فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، سد الفجوة مابين السياسات و ما يطبق على أرض الواقع .

ثانياً : فيما يتعلق بأثر العوامل الاجتماعية والسيكولوجية على نمو السوق فقد تم التوصل إلى :

١. نتيجة للظروف التى سادت منذ منتصف السبعينات من الانفتاح الاستهلاكي غير المخطط، فقد ظهرت طبقات حققت ثروات من أعمال طفيلية، أدت إلى صعود طبقات لشرائح عليا من الدخل دونما جذور حضارية وثقافية واجتماعية، وهبوط شرائح ذات مكانة اجتماعية نتيجة لثبوت دخلها مع ارتفاع فى الأسعار، الأمر الذى أدى إلى تغير النمط الاستهلاكي للأسرة المصرية، وإعلاء قيم الفهلوة والشطارة وانتهاز الفرص. وقد ساعد على ذلك تفكك الروابط الأسرية وتهديد العلاقات الاجتماعية وذلك نتيجة لسطوة القيم المادية، وضغط الأبناء، وتبنى أنماط استهلاكية لا يستطيع الإباء الالتزام بها.

٢. أصبح انتشار التكنولوجيا والفضائيات المختلفة- مؤثراً خطيراً فى شيوع ثقافة الاستهلاك. وأصبح الإعلام العالمى يتغلغل فى ثقافة وعقل المواطن، خاصةً أن هناك نسبة لا يستهان بها من الأميين يسهل التأثير عليهم ، بما لا يخدم خطط الدولة. وعلى ذلك فان تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ودور وزارة التموين والأجهزة الشعبية أصبح ضرورة لا حياد عنها.

٣. والمشاركة المجتمعية من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ورجال الأعمال، أصبح ضرورة قصوى ، خاصةً أن الدولة بصورة أو بأخرى ساهمت فى الآونة الأخيرة فى استسهال الاستيراد ، بدلاً من محاولة إزالة المعوقات أمام المنتج المصرى وتشجيعية، مما أدى إلى انفلات أسعار المحلى أمام المستورد.

٤. إن بحث موقف الصناعات الغذائية ووسائل حل المشاكل التى تواجهها وتخفيف الأعباء عنها، وزيادة نشاطها وإنتاجها يعتبر أمراً ضرورياً للعمل على تغطية اكبر قدر ممكن من احتياجات السوق المصرية من المنتجات الغذائية بأسعار مناسبة لقدرات وإمكانات المواطنين.

٥. الرقابة من قبل الحكومة على الأسواق المشوهة، تعنى كفاءة أكثر وفكر أفضل للسيطرة على الأسعار من قبل التجار المزايدين على قوت الشعب.

٦. ضرورة تدخل اتحاد الصناعات والغرف التجارية لحماية المستهلك، فنسبة الوعى العام الاستهلاكي وانتشار نسبة الأمية (خاصةً المرآة) يستوجب تفعيل الدور المجتمعى لحماية المستهلك. كما لابد أن تحمى وزارة التموين مفتش التموين حتى يتوازن السوق.

٧. وأخيراً يأتي دور المستهلك الذى يجب توعيته بضرورة ترشيد إنفاقه، واستهلاكه، خاصةً الترفى، مع رفع جودة المنتج الوطنى، والقدرات البشرية و التى تمثل محور التنمية ووسيلتها والحد من آليات اختراق ثقافة الاستهلاك العشوائى وضبطه وترشيده وتغيير أنماط وأساليب حياة الشعوب للأفضل والأكثر رشاده.

المراجع

المراجع

أولا المراجع باللغة العربية :

أ - الكتب :

(١) ابراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٠٢ ، دار الشروق ، ٢٠٠٠

(٢) ابراهيم العيسوى ، هموم اقتصادية مصرية ، ميريت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٤ .

(٣) أحمد محمد الفيل ، مصطفى فكرى ، مبادئ التسويق الزراعى ، دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ١٩٧٣ .

(٤) اسماعيل صبرى عبد الله ، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، أوراق مصر ١٩٩٩ ، ٢٠٢٠ .

(٥) آن جمان مايكل ، الاقتصاد الكلى ، النظرية السياسة ، ترجمة عمر ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٨٣ .

(٦) أولريش ، ما هى العولمة ، منشورات الجمل ، ١٩٩٨ .

(٧) توفيق محمد عبد المحسن ، التسويق مدخل تدعيم القدرة التنافسيه فى السواق الدولية ، القاهرة ١٩٨٥ .

(٨) جى هولتن ولسون ، الاقتصاد الجزئى ، المفاهيم والتطبيقات ، دار المريخ للنشر ، السعودية ١٩٨٧ .

(٩) حاز البيلاوى ، أصول الاقتصاد السياسى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ .

(١٠) حازم البيلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد ، مكتبة الأسرة ، الأعمال الفكرية ، ١٩٩٩ .

(١١) سيد البواب ، عجز الموازنة العامة للدولة : النظرية والصراع الفكرى ، القاهرة

(١٢) صلاح الشنوانى ، اصول التسويق وإدارة المبيعات ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٦٧ .

(١٣) عاصم بن طاهر عرب ، التحليل الاقتصادى الجزئى النظرية المتوسطة ، دار المريخ للنشر ، السعودية ١٩٧٩ .

(١٤) عبد الباسط وفا ، سياسة تحطيم المشروعات من خلال الأسعار وانعكاساتها على الأسواق التنافسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠١ .

(١٥) على عبد العزيز سليمان ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

(١٦) عماد الحداد ، إدارة التسويق والمبيعات ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى ، ٢٠٠٣ .

(١٧) عمر سالمان ، التسويق الدولى من منظور بلد نامى ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٢

(١٨) محسن أحمد الخضرى ، التسويق فى ظل الركود ، ايتراك للنشر والتوزيع ، هليوبوليس ، القاهرة ١٩٩٦ .

(١٩) محمد حامد دويدار وآخرون ، أصول علم الاقتصاد السياسى ، المكتبة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، ١٩٨٨ .

(٢٠) مغاورى شلبى ، العرب واليورو آثار محتمله ودروس مستفادة ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، دولة الأمارات ٢٠٠٢ .

(٢١) مغاورى شلبى ، الاقتصاديات العربية فى ظل أحداث ١١ سبتمبر ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الامارات ، ٢٠٠٢ .

(٢٢) هرناند ودى سونو ، الطريق الآخر ، تأمين حقوق الملكية ونشأة الأسواق ، ١٩٨٦ .

ثانيا :الرسائل العلمية

(١) عوض بدير الحداد ، دراسة تحليلية لانماط الاستهلاك ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ١٩٧٦

(٢) لبنى محمد أبو العلا، دالة الاستهلاك فى مصر وتوقعات سنة ٢٠٠٠، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٤ .

(٣) مغاورى شلبى على ، سياسات حماية المنافشة ومنه الاحتكار فى ظل الاقتصاد الحر ، أهم التجارب الدولية مع دراسة للحالة المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

ثالثا :الدوريات العلمية :

(١) أحمد النزهى ، عادل وهدان، استغلال الثروة المعدنية العربية فى ظل العولمة ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، العدد (٣٨) ، يناير ٢٠٠٠ .

(٢) العالم اليوم ، أعداد مختلفة .

(٣) الأهرام، أعداد مختلفة .

(٤) الأهرام ، انشاء قاعدة بيانات عن النشاط الاقتصادى والاستثمار ، ٨/٨/ ٢٠٠٢ .

(٥) الأهرام ، ملف أوربا الموحده ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٧) ،يوليو ٢٠٠٤ .

(٦) الأهرام العربى ،مصر فى سوق الجمعة ، العدد ١٢٢٠ ، مارس ٢٠٠٤ .

(٧) الأهرام الاقتصادى ، الجات ورجال الأعمال ، الأغراق تهديد للانتاج الوطنى وفخ المصدرين ، الأهرام العدد (١٨٥٤)١٩/٧/٢٠٠٤

(٨) الأهرام الاقتصادى ، السلع السبعة والقضاء على انقلاب الأسعار ، الأهرام ، العدد (١٨٥٢) ٥/٧/ ٢٠٠٤ .

(٩) جلال أمين ، العولمة والواقع الاجتماعى للدول العربية ، مجلة المستقبل العربى ، العدد (٢٢٨) اكتوبر ١٩٩٩ .

(١٠) جنات السمالوطى ، الاصلاح المالى والضريبى فى مصر بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدل الاجتماعى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٣٩-٤٤٠ ، ١٩٩٥ .

(١١) جون نيلليس ، هل حان الوقت لإعادة التفكير فى الخصخصة فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٩٩ .

(١٢) حسين محمد الماضى ، نظرات قانونية فى التجارة الالكترونيه، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الحادى والثلاثين ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، ابريل ٢٠٠٢ .

(١٣) داتى روديك ، ما الذى تعلمناه من عشرين عاماً من الإصلاح الاقتصادى ، مجلة الندوة ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وأيران وتركيا ، المجلد الحادى عشر ، العدد الأول ، ربيع ٢٠٠٤ .

(١٤) شريف لطفى ، حماية المستهلك مسئولية من ؟ ، الأهرام الاقتصادى ، ١٧ / ٢/ ١٩٩٢ .

(١٥) على فارزماند ، العولمة والإدارة العامة، ترجمة حلمى شحاته يوسف ، مجلة الإدارة العامه ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠٠١ .

(١٦) على لطفى ، التنمية والإصلاح الاقتصادى فى الوطن العربى ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد الثلاثون ، السنة السادسة عشر ، أكتوبر ٢٠٠٤ .

(١٧) فادية محمد عبد السلام ، الاستثمار وحوافزه فى مصر ، سلسلة أوراق اقتصادية ، لعدد رقم (١) يوليو ٢٠٠٤ .

(١٨) فادية محمد عبد السلام ، دور السياسة المالية فى إدارة التجارة لخارجية خلال التسعينات فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢٧) سبتمبر ١٩٩٩ .

(١٩) محمد البنا ، تخفيضات ضرائب الدخل " الكبار القادرين " كيف تتعارض مع ابجديات الاقتصاد المصرى والخبرة العالمية ، الأهرام ،الأسبوع الاقتصادى ، ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ .

(٢٠) محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسلة عالم المعرفة رقم (١٠٧) نوفمبر ١٩٨٦ .

(٢١) محمد الأطرش، تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد (٢٦٠)، ٢٠٠٠ .

(٢٢) محمود محى الدين ، جريدة الوفد ، ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٤ .

(٢٣) معهد التخطيط القومى ، التعاون لاقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكة) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٠) القاهرة ، يناير ٢٠٠١ .

(٢٤) معهد التخطيط القومى ، امكانيات وآثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة ، (دروس مستفادة للاقتصاد المصرى) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٩) القاهرة – يوليو ٢٠٠٤

(٢٥) مغاورى شلبى على ، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٨٨) ، أغسطس ٢٠٠٣ .

(٢٦) مغاورى شلبى على ، الثلاثاء الأسود – الأثر على مصر والعالم ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٦٨) ديسمبر ٢٠٠١ .

(٢٧) نيفين كمال حامد ، حجازى الجزار ، ورقة للمناقشة حول مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة أوراق اقتصادية رقم (١) يوليه ٢٠٠٤ .

(٢٨) هانس بترومارتن وهار الدشومان ، فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس ، عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨ .

(٢٩) هربرت شيلر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة ، الكويت ، مارس١٩٩٩ .

(٣٠) يونس عرب ، حول أثر اتفاقية التجارة الحره بين الولايات المتحدة والأردن على قطاع تقنيه المعلومات ، جريدة العرب اليوم .

رابعاً :المؤتمرات والندوات :

(١) أمال عبد الحميد ، العولمة والثقافة الاستهلاكية ، الشكل والآليات ، ندوة المجتمع الاستهلاكى ومستقبل التنمية فىمصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

(٢) جامعة أسيوط ، كلية الزراعة ، المؤتمر الأول لسلامة الغذاء وصحة الحيوان ، فبراير ٢٠٠١ .

(٣) جمال زهران ، التحول نحو التنافسية فى العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات الاقتصادية ، ورقة بحثيه مقدمة لندوة الاندماجات والاستحواذات فى الاقتصاد العالمى وآثارها المحتملة على الاقتصاد المصرى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مارس ٢٠٠٣

(٤) سعيد عبد المنعم محمد ، السياسة الضريبية فى مصر (الواقع والمستقبل) ، ندوة تحفيز نمو الاقتصاد المصرى (أهم القضايا والسياسات ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ٢٠٠٢ .

(٥) صندوق النقد العربى ، ندوة العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبى ١٨ –١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ .

(٦) فادية محمد عبد السلام ، عمليات الاندماج والاستحواذ فى العالم وموقف صناعة البرمجيات المصرية فى المستقبل ، ورقه مقدمة الى ندوة الاندماجات والاستحواذات فى الاقتصاد العالمى وآثارها المحتملة على الاقتصاد المصرى ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ١١ -١٢ مارس ٢٠٠٣ .

(٧) لبنى عبد اللطيف ، ندوة الاندماج والاستحواذ والتحالفات فى صناعة الصلب ، أطوال حديد التسليح فى مصر - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١١- ١٢ مارس ٢٠٠٣ .

(٨) ماجدة أحمد شلبى ، الاندماج المصرفى كأداة للنفاذ إلى الأسواق ودعم القدرة التنافسية فى عصر التكتلات والكيانات العملاقة ، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، ٨ -١٥ مايو ٢٠٠٣ .

خامساً :الدراسات والتقارير :

(١) أحمد السيد النجار ، احتكار حديد التسليح ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ٢٠٠٤ .

(٢) البنك الدولى ، بناء المؤسسات من أجل الأسواق ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ٢٠٠٢ .

(٣) البنك الدولى ،ـ تقرير التنمية ٢٠٠٥ .

(٤) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة (٢١)، ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ .

(٥) الهيئة العامة للتوحيد القياسى ، اللجنة الدولية لشئون المستهلك " كوبولكو" ، دراسة ميدانية عن العشوائيات الصناعية ، ٢٠٠٤ .

(٦) الاتحاد العالم للغرف التجارية ، حماية المستهلك بين النظرية والتشريع والتطبيق .

(٧) جامعة القاهرة ، مركز دراسات الإدارة ، إدماج القطاع غير الرسمى فى الإطار الرسمى الاقتصادى .

(٨) سلطان أبو على ، الآثار المتوقعة لأحداث ١١ سبتمبر على الاقتصاد المصرى ، ورقه خلفية .

(٩) سمير عريقات ، السوق والمشاركة فى التنمية ، ورقه مقدمة لتقرير التنمية البشرية مصر٢٠٠٣ ، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى ، ابريل ٢٠٠٣ .

(١٠) على عبد الرحمن ، نظم الرقابة والتفتيش على السلع وحماية المستهلك فى مصر ، وزارة التموين والتجارة الداخلية ، ٢٠٠٢ .

(١١) مطبوعات خاصة بالجمعية المصرية المركزية لحماية المستهلك .

(١٢) مطبوعات خاصة بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى ورقابة الجودة .

(١٣) مطبوعات وزارة التموين والتجارة الداخلية (دليل حماية المستهلك).

(١٤) منظمة الأغذية والزراعة، السياسات الزراعية والسعرية ، ١٩٩٣ .

(١٥) وزارة التموين والتجارة الداخلية، محاضر الغش التجارى ،١٩٩٥ - ٢٠٠٠ .

(١٦) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الكتاب السنوى ، مصر ٢٠٠٢ .

مواقع الانترنت :

(١) جون سوليفان، المدير التنفيذى لمركز المشروعات الدولية الخاصة ، مؤسسات السوق والديمقراطية ، واشنطن ، شبكة الانترنت .

(٢) روبرت كلتفارد ، جعل الحكومة والأسواق تعمل بصورة أفضل ، شبكة الانترنت .

(٣) زيد محمد الرماني ، الاعلان وتغيير سلوك المستهلك

WWW.suhuf 9/10/2004

(٤) عبد اللطيف بارودى ، حماية المستهلك ، دمشق ، يونيو ٢٠٠٠، الشبكة الدولية للمعلومات .

(٥) مركز المشروعات الدولية الخاصة (CTPE) المعهد القومى للديمقراطية ، التحديات التى تواجه صناع السياسة فى الديموقراطيات الناشئة ، واشنطن ، ١٩٩٧ ، شبكة الانترنت

(٦) مركز المعلومات التجارى TIC ، قاعدة معلومات النشاط الاقتصادى .

(٧) معتز خورشيد ، دعم القرار الحكومى من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، اعتبارات السياسة للدول العربية WWW. Surf – os - org

(٨) موقع وزارة التجارة والصناعة على شبكة المعلومات الدولية .

(٩) موقع وزارة الصحة على شبكة المعلومات الدولية .

(١٠) Home/ Building / Egypt/ profile

(١١) .www.amosweb-com

(١٢) .www.Elakhbar.org.eg

(١٣) .www.Idsc-Gov.eg

(14) www.islam –online-netliol-arabic/dowalia/namaa-49/mara Jaat-asp .

سادساً : المراجع باللغة الانجليزية :

(A) Books :

- Analysis in A multi -Country Context, Dept of spatial Economics ,vrije universities,
- Chamebelin, Edward H, "TheTneoryof monopolistic competition" , Cambridge nassi Harvard university press, 1933 .
- Douglasw. Elmendorf & N. Gregory Mankiw, " Government Debt " , 1998.
- Kin sey, J., marketing in Developing countries, Macmillan, London . 1988.
- Lucsoete, " The Economics of Government : A bird,s eye view, university of Maastricht jun 2003 .
- Mary Graham, " Sustainable Transparency The political Economy of Disclosure, Harvard University, 2003.
- Narc CUS , B.et. al, " modern marketing " Random House , New York, 1975
- Paul A. Samuel son & William D.Nord hausem Economics, seventeenth Edition,mcGraw hill Irwin , new york , 2001
- Petrson, R ." marketing : A Contemporary Introduction ," Wily, London, 1977
- William gale & peter Orzag, " The us Budget deficit on an unsustainable path" , New Economy .

(B) Periodicals :

(1) Alfred Greiner , " Fiscal Policy in an Endogenous Growth Model with Public Capital and pollution " , Center of Empirical Macroeconomics, working paper No.41, 2001 .
(2) Barro , R.J, " Economic Growth in A Cross Section of Countries " , Quarterly Journal of Economic , Vol . 104, 1991.
(3) Barro , Robert, "Government spending in a Simple Model of Endogenous Growth " , Journal of Political Economy , Vol. 98, 1990 .
(4) Dong Fu & others, " Fiscal Policy and growth " , research Department " , working paper No: 301, Fedral Reserve Bank of Dallas, January, 2003 .
(5) Easterlly w. & Robleos, " Fiscal Policy and Economic growth , an empirical and Economic growth , " Journal of Monetary Economics, Vol.37,1993 .
(6) Erie M, Engine & Jonathan Skinner, " Fiscal policy and Economic Growth " , Nber working paper No, 4223 , December 1992 .
(7) Fisher, Franklin, " Diagno sing monoploy " , Qunterly Review of Economics and Business, 1979
(8) James G.Brown & Deloitte Touché, " Agroindustrial investment and operations " EDI Development studies , The world bank, Washington, D.C, 1994 .
(9) K.Nar ayana & K.Muyi, " Is There Endogenous long Run Growth?" Evidence from the united State And United Kingdom, Journal of Money Credit and Banking , 29(2) , 1997
(10) Levine R.& Renettd , " A Senitivity Analysis of a Cross – Country Growth Regression, American Economic Review, vol.82, 1992.
(11) Modigliani, fanco " New development on the Oligopoly Front " , Journal of political Economy (66) , 1958.
(12) Mohamed El Hedilahouel , " Competition laws in MENA : An Assement of the status Quo and the Relevance of wto Agreement " , working paper (2011) .
(13) Paul jackman , " The Impact of Monetary policy in Growth " , Federal Reserve Bank of New Zealand, june , 2001.
(14) Robert Barro, " Federal Deficits, Interest Rates and Monetary policy : " Comment " , journal of Money Credit and Banking , November 1985
(15) Robert barro, " The Ricardian Approach to Budget Deficit " , Journal of Economic Perspectives, spring 1989.
(16) Robert Barrow " Reflections on Ricardian Equivalence" , NEBR working paper No.(5502), 3 Spring, 1996.

(C) Report and statistics :

(1) Heba Nassar, Alfonse Aziz, " Egyptian Exports and challenges of the 21st Century" , Center For Economic & Financial Research & Studies Cairo, April 2000.

ملخص

الإطار النظرى و التحليلى
و أهم النتائج والتوصيات

ملخص الإطار النظرى و التحليلى
واهم النتائج والتوصيات

تنبع أهمية السوق ، رغم مظاهر القصور المختلفة بها ، في أنها توفر نظاماً كفؤاً للتبادل وانتقال المعلومات ، ونظاماً للحوافز والاستجابة تضمن الاستفادة من المنافسة ، فالسوق يعد الوسيلة الطبيعية لتحديد الحوافز والعوائد التي يتوقعها المتعاملون نظير قيامهم بالتصرفات المختلفة دون الحاجة إلي التوجيه الحكومي ٠

والسوق كنظام يعكس الندرة النسبية للموارد ويحدد من خلال الأسعار كلاً من التكلفة والعائد والربح على أساس سيادة المنافسة ، وعلى ذلك فإن الأسعار تعكس مدى شح السلع والعوامل أو وفرتها ومن ثم فإنه يفترض عدم وجود تعارض بين استجابة الأفراد لمؤشرات السوق وسعيهم إلي تحقيق مصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع ٠

وكذلك تتسم السوق بالكفاءة والسرعة في استخدام وانتقال المعلومات الضرورية والملائمة لمتطلبات أطراف المتعاملين عند اتخاذ قراراتهم المختلفة ، فالمنتجون يتلقون المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم في مؤشر واحد وهو السعر ٠ فالتغيرات في الأسعار تعكس التغيرات في الإنتاج والطلب دون الحاجة إلي نظام معقد لانتقال المعلومات ٠

كذلك فإن نظام السوق يعمل على تدعيم المنافسة ، من خلال العمل على زيادة الإنتاجية والكفاءة الفنية ٠ كما تعمل السوق على توليد ضغوط مستمرة لإعادة تنظيم المشروعات ومن ثم التوسع أو التقلص لبعض المشروعات ٠

وقد تناول الفصل الاول من الدراسة المفاهيم المختلفة للسوق ٠ ويمكن القول إن مفاهيم السوق المختلفة تتابين وفقاً لاختلاف وجهات النظر بدءاً بالمفهوم التقليدي الذى يركز على ضرورة وجود مكان لإتمام عملية التبادل التجاري بين البائع والمشترى، ماراً بالمفهوم الاقتصادي الذى يركز على حجم السوق وتوصيف هيكلة من حيث التوزيع والقيود المفروضة والمنافسة، بالإضافة إلى علاقات الطلب والعرض ومحددات كل منهما والقوانين والمؤثرات التى تحكم السوق وحركته فى صورة ضرائب أو إعانات أو حماية ...الخ ، ووصولاً إلى المفهوم الحديث للسوق فى ظل اقتصاديات المعرفة والذى يلغى شرط وجود المكان لإتمام الصفقات التجارية وذلك فى ظل ثلاث عوامل هى المستهلكون وحاجاتهم الفعلية والقدرة الشرائية لهم وسلوكهم تجاه المنتجات المعروضة ، وذلك فى ظل يسر عملية الاتصال بين طرفى عملية التبادل.

ويمكن القول أن هناك مرونة واسعة فى استخدام كلمة السوق فقد تعنى منطقة جغرافية أو تتعلق بجهاز أو هيئة تتكون من باعة ومشترين أو قد تطلق على القوى التى تعمل فى مجالات السعر وتبادل البضائع .

كما تم التعرف فى هذا الفصل على الأنواع المختلفة للأسواق وخصائصها ، طبقاً لمعايير متعددة منها هدف المستهلك من استخدام المنتجات (أسواق المستهلك النهائى والأسواق الوسيطة) ، وطبقاً لطبيعة السلع والخدمات المتداولة فى الأسواق (أسواق السلع الاستهلاكية والإنتاجية – أسواق الخدمات – أسواق عناصر الإنتاج – أسواق العقارات) ، وكذلك طبقاً للبعد الاقليمى (السوق فى الريف – السوق فى الحضر) ، وأخيراً طبقاً لصور الاحتكار أو المنافسة (أسواق تنافسية – أسواق احتكارية – أسواق مختلطة) ، وذلك بهدف تطبيق هذه المعارف على وضع الأسواق المصرية والاختلالات الموجودة بها ووضع بعض التوصيات لمعالجتها .

ولقد تميزت حقبة الثمانينات وأوائل التسعينات فى القرن الماضى بتحولات اقتصادية وسياسية متلاحقة أحدثت تغيرات جذرية فى عالمنا المعاصر، حيث بدأ عالم جديد تتشكل ملامحه بسرعة وتختلف جوهريا عن عالم الأمس، يتسم بوجود نظام اقتصادي كوني لا حدود فيه للقوميات تنتقل فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال بدرجة كبيرة من الحرية وتتزايد فيه درجات التشابك الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الاقتصادية العملاقة المسماة بالشركات المتعدية الجنسيات والتى تمثل الأساس فى عملية العولمة الاقتصادية المتنامية، وتعتبر الأسواق هي الملتقى الرئيسي لظهور تلك التحولات السياسية والاقتصادية العالمية، إذ تأثرت تلك الأسواق بهذه التحولات والمتغيرات وبتغيير الأدوار المتعارف عليها لأطراف السوق مثل الدولة والمنتج والمستهلك.

وقد تعرض الفصل الثانى إلى دراسة وتحليل أهم المتغيرات العالمية التي تلقى بظلالها على الاقتصاد المصري والسوق وخصائصه والتى تتمثل فى :

١ – العولمـــــة

حيث أدت العولمة إلى إنفتاح لأسواق الدول بما فيها الدول النامية ، بحيث لم تعد هذه الأسواق منعزلة عن الأسواق العالمية ، ولم يعد مفهوم الأسواق قاصراً على الأسواق داخل الدولة ، وإنما إتسع ليشمل السوق العالمي ، الأمر الذي أدى إلى تغيير أهداف واستراتيجيات المشروعات وزيادة الاهتمام بالمواصفات القياسية للمنتجات واتساع نطاق عمل اقتصاديات الحجم فى هذه المشروعات .

وتؤثر العولمة على السوق من خلال عدة آليات أهمها : تغيير ثقافة السوق من خلال بث ثقافة سوقية استهلاكية موجهة نحو استهلاك السلع والخدمات التى تنتجها الشركات العالمية ، وفى نقل أنماط وثقافات استهلاكية جديدة إلى أسواق العالم أدت إلى تلاشى الحدود الفاصلة بين ما هو أساسي وما هو كمالي من

السلع والخدمات ، الاعتماد الكثيف على التكنولوجيا ووسائل الاتصال كآلية لفرض الهيمنة . بحيث أصبحت الأسواق أسواق منتجين أكثر من كونها أسواق مستهلكين.

٢- سياسات الاندماج والاستحواذ

حيث تؤدى هذه السياسات إلى زيادة درجة التركيز فى السوق وخاصة فى جانب البيع وحدوث تميز فى المنتج المقدم بما يؤدى إلى خلق أوضاع احتكارية فى السوق ، والى زيادة دور الكيانات الاقتصادية فى الأسواق وتراجع دور المستهلكين ودور الدولة ، من ناحية أخرى تؤدى هذه السياسات إلى تغيير هياكل الأسواق من وضع يغلب عليه التعدد بين المنشآت والمنافسة إلى وضع احتكاري لهذه الكيانات المندمجة تسعى من خلاله للسيطرة على الأسواق من خلال سيطرتها على قنوات التوزيع واستيعاب طاقة الأسواق النامية ، كذلك تؤدى هذه السياسات الى الإقلال من فرص زيادة رفاهية المستهلك والحد من إمكانية استفادته من عوائد الإصلاحات الاقتصادية فى ظل ارتفاع أسعار المنتجات من قبل هذه الكيانات المندمجة نتيجة تحكمها فى الأسواق .

٣- ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات

حيث تؤدى هذه الشركات إلى خلق منتجات لم تكن موجودة بالأسواق تؤدى إلى زيادة طلب المستهلكين عليها، ومن ثم يتجه السوق إلى النمط الاستهلاكي للموطن الأم للشركة ، كذلك تؤثر هذه الشركات على نوعيات وماركات السلع فى الأسواق حيث أصبح المستهلك يحرص على شراء ماركات عالمية لا تحمل بلد الصنع ، بل اختفت عبارات مثل صنع فى الصين ، صنع فى اليابان ، صنع فى ألمانيا ، فى بعض الأحيان لتحل محلها صنع لدى مرسيدس - تويوتا ٠٠ الخ ، ومن ثم تغيرت توجهات السوق من سوق قومي أو محلى منفصل إلى سوق عالمي تباع فيه السلعة عالمياً ، من ناحية أخرى فقد أدت هذه الشركات إلى تغيير أذواق المستهلك والذي أصبح غير قانعاً بما هو موجود فى السوق المحلى والصناعة المحلية وأصبح يلهث وراء الماركات العالمية ووراء كل ماهو جديد يحقق له الرفاهية .

٤- اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

حيث تؤدى هذه الاتفاقيات إلى تضاؤل القيود المفروضة على التجارة العالمية من حيث زيادة التواصل بين البلدان والأسواق، إذ تتضاءل أهمية الأسواق المحلية أمام توسيع المجالات التجارية الدولية لاستيعاب الأذواق والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين خاصة فى ظل انتشار التجارة الالكترونية وشبكات الانترنت ، مما يستدعى ابتكار أساليب جديدة ومجالات جديدة من الخدمات التسويقية والتعامل مع مستويات معينة من السلع التى سيتم ابتكارها والتقنية التى سيتم إتاحتها .

٥- الثورة التكنولوجية

فقد أثرت الثورة التكنولوجية على الأسواق بما أدت إليه من اختلاف أساليب اتصال الوحدات الاقتصادية بأسواقها بحيث أصبحت الوحدات الاقتصادية البائعة والمنتجة تحتاج إلى إعلام أكثر

واستراتيجيات أكثر تفاعلاً مع المشترى ، والى توافر قواعد بيانات عن هياكل الأسواق وتطورها وإتساعها والى التغيير من دوافع المستهلك واتجاهاته وسلوكه واستجاباته ، هذا علاوة على الحاجة إلى تطوير أساليب المنافسة لتتواءم مع الافتراضات والقواعد المقبولة لمعظم نماذج السوق .

٦- الاتفاقيات التجارية وتوقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة

تعتبر مصر من أكثر دول العالم التي وقعت على اتفاقيات تجارية سواء على المستوى الاقليمى أو شبه الاقليمى أو الثنائي ، حيث تسعى مصر من خلال هذه الاتفاقيات إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها وتدعيم علاقاتها مع بعض الدول والتكتلات ، ومن أهم الاتفاقيات الموقعة فى هذا الشأن اتفاقية المشاركة الأوروبية ، اتفاقية النافتا ، اتفاقية الكوميسا ، إلى جانب العديد من الاتفاقيات على المستوى العربي ، وكان آخر هذه الاتفاقيات الموقعة اتفاقية الكويز بين مصر وإسرائيل وأمريكا بشأن الصناعات النسيجية ، وقد تناول هذا الجزء بالدراسة والتحليل بنود هذه الاتفاقية والفرق بينها وبين المنطقة الحرة ووضع تقييماً للآثار المترتبة على قيام هذه الاتفاقية على اقتصادنا المصرى، حيث توقعت الدراسة أن يؤدى إعفاء صادرات هذه المناطق إلى الولايات المتحدة من الرسوم الجمركية إلى رفع القدرة التنافسية لها فى الأسواق الأمريكية وبالتالى زيادة حجم الصادرات المصرية إلى السوق الامريكى ، من ناحية أخرى ستؤدى هذه الاتفاقية إلى توفير فرص عماله كبيرة فى هذه المناطق مما يؤدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى خلال السنوات المقبلة ، هذا بالإضافة إلى أنها من المتوقع أن تؤدى إلى زيادة حجم الاستثمارات نتيجة قدرة السوق المصرى على جذب المزيد من الاستثمارات العالمية ، حيث إن فرص تسويق المنتجات فى هذه الحالة تعتبر مضمونة ، علاوة على اقتران هذه الاستثمارات بإمكانيات تكنولوجية متقدمة تتواكب مع برنامج تحديث الصناعة المصرية الذى تبنته الحكومة فى الآونة الأخيرة.

٧- أحداث ١١ سبتمبر

مع وقوع أحداث ١١ سبتمبر تأثرت حركة السلع بين الدول ومنها مصر وزادت معدلات الركود الاقتصادى على مستوى العالم ، حيث انتقل اثر هذه الأحداث لباقى أنحاء العالم بشكل أسرع انتشاراً وأكثر عمقاً وبتأثير سلبى على كثير من المناطق الاقتصادية فى مصر وكثير من دول العالم حيث انخفضت إيرادات السياحة ، وارتفعت معدلات البطالة فى مصر والعديد من دول العالم بسبب تباطؤ معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى مع تضاؤل فرص مصر فى زيادة الاستثمار الاجنبى ، وفيما يتعلق بتأثير هذه الأحداث على الأسواق المصرية فقد أدى التذبذب فى أسعار الدولار الامريكى إلى الارتفاعات المتوالية فى أسعار السلع فى السوق المصرية بغض النظر عن الجودة، إلا أن هناك أثر ايجابى لتلك الأحداث وهو اتجاه المستهلك مرة أخرى وعودته للبحث عن المنتج المحلى الأمر الذى سيدفع بالمنتجين إلى تحسين جودة المنتج وتخفيض سعره.

٨- اتساع مساحة الاتحاد الاوروبى

بانضمام خمسة عشر دولة فى مايو ٢٠٠٤ ، أصبح الاتحاد الاوروبى خمسة وعشرون دولة الأمر الذى اثر بشكل كبير على اقتصاديات تلك الدول واقتصاديات باقى دول العالم وخاصة الدول النامية وبالأخص دول الشرق الأوسط باعتبار أن الاتحاد الاوروبى هو الشريك الأول فى التجارة مع دول الشرق الأوسط ومنها مصر ، حيث أدى هذا التوسع إلى العديد من الآثار ومنها خلق احتياجات جديدة ، وزيادة الطلب على السلع والخدمات ، والى زيادة تدفقات الاستثمار إلى الدول الأخرى خارج الاتحاد ومنها مصر ، والى التوسع فى المساعدات المالية والتى تعتبر من أهم السمات والفلسفات التى ينتهجها الاتحاد الاوروبى فى تعامله مع الدول لتقليل الفجوة بين الدخول خاصة وأن البرنامج الوطنى التأشيرى للمساعدات الأوروبية قد حدد سلفاً المساعدات المقدمة لدول جنوب المتوسط ومنها مصر والمغرب وتونس لعامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

هذا بالإضافة إلى زيادة تدفق العمالة من دول شرق ووسط أوروبا المنضمة حديثا إلى الاتحاد الاوروبى إلى باقى دول الاتحاد ، خاصة فى ظل اكتساب قضية الهجرة الأولوية المتزايدة فى الوقت الراهن فى ظل تنامى مشاعر العداء تجاه الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا.

٩- ارتفاع أسعار النفط عالمياً

حيث ترتبت على ارتفاع أسعار النفط آثار متعددة على الاقتصاد العالمى بصفة عامة ، حيث مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى العالمى ، وكذلك معدلات نمو الاقتصادات المختلفة سواء الدول فى المستهلكة للنفط أو المنتجة له .

حيث يؤدى الارتفاع المبالغ فيه لأسعار النفط إلى زيادة مخاوف الدول المنتجة له. لأن ذلك يؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والى تباطؤ فى معدلات نمو اقتصاديات الدول المستهلكه وانخفاض مستويات استهلاكها من النفط مما يضعف بدوره الطلب على السوق العالمية وما يصاحب ذلك من أثر سلبى على اقتصادات الدول المنتجة للبترول .

١٠- التأثير المتبادل بين السوق المصرى والأسواق العالمية

تؤثر المتغيرات العالمية السابقة على الأسواق المحلية فى مصر مما انعكس فى الأساس فى التحول التدريجى عن نموذج التنمية والتخطيط المركزى والإدارة الحكومية إلى نماذج أكثر اعتماداً على الحوافز وتشجيع وتنمية دور القطاع الخاص كشريك رئيسى فى التنمية والاعتماد بشكل اساسى على اقتصاديات السوق الحر، ويمكن إيجاز هذه الآثار فى تغيير أنماط الاستهلاك مما يؤثر على أوضاع السوق (جانب الطلب) من خلال الانفتاح على العالم الخارجى وثقافته عبر ثورة الاتصالات التى واكبت الاتجاه إلى العولمة والحرية الاقتصادية، عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية وإحلالها بالمنتجات التى تنتجها الشركات العالمية فى السوق من خلال وكلائها، وارتفاع معدل البطالة الناجم عن حالة الكساد المسيطرة

على السوق المصرى ، وزيادة فاتورة الغذاء وذلك لإلغاء دعم الإنتاج والصادرات عن السلع الزراعية ، وفى جانب العرض فانه يلاحظ أن حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال أدت إلى تزايد درجات التشابك الاقتصادى والاعتماد المتبادل بين الدول والشركات دولية النشاط ، الأمر الذي أدى إلى تحويل الأسواق من أسواق وطنية محلية إلى سوق عالمى تباع فيه سلع عالمية تحمل ماركات عالمية.

وفى هذا الإطار النظرى للدراسة اهتم الفصل الثالث باستعراض أهم ملامح الأطر القانونية والتشريعية والإجرائية الحالية والتعرف علي مدى ملاءمة بعض الأفكار المطروحة في مشروعات القوانين الجديدة واتساقها مع اعتبارات الشفافية والإفصاح وحماية المنافسة وتعظيم الفوائد المتوقعة من الأخذ بآليات السوق ، ثم التطرق لإجراءات الدعم والإغراق ، وقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، وقانون الضرائب ، ومشروع قانون الضرائب الجديد ، ومشروع قانون تعديلات ضرائب المبيعات .

وتمثلت إجراءات الدعم في الدعم الذي يقدمه صندوق تنمية الصادرات بهدف تشجيع تسويق المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وفي محاولة تحقيق التوازن بين مستويات الأسعار والدخول النقدية استقرت الحكومة علي مواصلة تقديم الدعم علي البطاقات التموينية مع زيادة السلع التموينية المدعمة ، وقد تمثلت أهم الجوانب الايجابية للدعم في تخفيض أسعار السلع المثيلة لتلك المدعمة في منافذ القطاع الخاص . ومع ذلك أظهرت التحليلات أن هذا الدعم العينى قد يترتب عليه زيادة التشوهات في الأسعار وسوء في توزيع الدخل لغير صالح الفئات محدودة الدخل ومزيد من الهدر الاقتصادى للموارد .

وفي محاولة لتجنب الآثار السلبية لظاهرة الإغراق علي المستهلك والمنتج المحلي لجأت مصر لفرض رسوم مكافحة إغراق علي العديد من الواردات الأجنبية من بينها منتجات الحديد والصلب . وفى المقابل رفع الاتحاد الأوروبي وغيره من دول العالم العديد من قضايا الإغراق ضد صادرات مصر النسيجية والحديد و الالومنيوم . ولقد حذر الفصل من ان استخدام الرسوم المضادة للإغراق كأداة للحماية يجب ان يتم بحرص وحذر حتى لا يتسبب ذلك في إذكاء الاتجاهات الاحتكارية في السوق المصرى وفى استدعاء ردود الفعل الانتقامية فى الأسواق الخارجية لمصر ، كذلك دعا الفصل منظمة التجارة العالمية لمناقشة فكرة منح تمييز للدول النامية يمكن أن يستند إلى رفع الحد الأدنى لهامش الإغراق أو الحد الأدنى للواردات عند إقامة دعاوى إغراق علي صادرات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة .

وعند مناقشة مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار لوحظ ان مشروع القانون استهدف تشجيع قيام كيانات كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وهو الأمر اللازم لترشيد التكاليف والأسعار علي نحو يخدم المستهلك المحلي ، كذلك فرق المشروع بين السيطرة علي سوق معينة (والتى حددها المشروع بنسبة ٣٥%*) وبين الممارسات الاحتكارية الضارة والتى تترتب علي الامتناع عن التعامل في

المنتج أو إبرام صفقات بيع ، وافتعال وفره مفاجئة في المنتجات تؤثر علي الأسعار أو تمنع وتعرقل ممارسة الأنشطة الاقتصادية في السوق ...الخ .

وتمت الإشارة إلى عدة توصيات نشير إلى بعضها في الآتى :

- أهمية الاتساق مع الدستور والقوانين الأخرى مثل التجارة وسوق المال والبنك المركزى
- تعزيز دور الجهاز المناط به تنفيذ القانون في إجراء مسوح للأسواق وتوصيف السلع .
- ضرورة ان يسمح القانون بتدخل الحكومة في تثبيت بعض أسعار السلع الاستراتيجية التى تخص الأمن الاقتصادى والصحى مثل الأدوية – السلع الأساسية .

وعند مناقشة قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ أوضح الفصل ان القانون يعد خطوه هامة لتحسين مناخ جذب الاستثمار إلا انه بحاجة لأن يعالج مسألة توفير آليات للتعامل مع التشغيل للمشروع والخروج من السوق للأنشطة التجارية والصناعية ، وقد اقترح لذلك ان ترتبط هذه الآليات بتحديد طرق أكثر ملاءمة لمعالجة إهلاك الأصول ووضع حدود قصوى للاستثمار في الأصول الثابتة واشتراط ان يكون صافي التدفقات من النقد الاجنبى متراكمة وموجبة خلال السنوات الأولي من التشغيل .

أيضا تمت الإشارة إلى إغفال القانون لأهمية الحوافز غير الضريبية التى قد يكون لها اكبر فعالية علي جذب الاستثمار مثل مساهمة الدولة في التأمينات الاجتماعية وغيرها كذلك تم التأكيد علي الحاجة إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كصناعات مغذية يمكن ان تستوعب مزيداً من العمالة وتساهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسن هياكل الأسواق المصرية بضمان أهم عناصر التوريد .

وفي سياق الحديث عن قانون الضرائب ومشروع قانون الضرائب الجديد اظهر استعراض ملامح التعديلات في مشروع القانون إنها استهدفت تخفيض أسعار الضريبة وتنشيط الاستثمار ومن ثم زيادة مستوى التشغيل والدخل وارتفاع حصيلة الضريبة اى إن المبدأ هو التركيز علي جانب العرض في النشاط الاقتصادى لترك المزيد من الأموال للأفراد وذلك بغية ان يترتب علي ذلك ارتفاع مستوى التوظف والأجور والأرباح ومع ذلك فإن فلسفة التخفيض للضريبة لا تخلو من مآخذ :

- أن إلغاء الإعفاء الذي كان مقرراً للأشخاص في شركات التضامن أو التوصية وفقاً لهذه التعديلات لا يميز بين شركات الأشخاص والأموال حيث أن الأولي تمثل ٩٦% من القاعدة الصناعية وهو ما يخلق تناقضاً بين هدف استراتيجية التنمية فى تشجيع مثل هذه المشروعات وإخضاعها لأعباء ضريبية إضافية وهو ما سيؤثر سلباً علي حركة السوق ويكون طاردا للاستثمار .

(*) خفضت إلى ٢٥٪ .

- هـناك اتفاق عام علي ضرورة وجود حد أدنى من الدخل غير الخاضـع للضـريبة لمقابلـة تكـاليف المعيشة ، يختلف باختلاف حجم الأسرة ، وحجم الأعباء العائلية وهو بالنسبة لمصر يتعين ان يتسـع للمفهوم الشامل للإعالة ليعكس نفقات الدروس الخصوصية وإعالة نفقات العاطلين بدون عمـل مـن خريجى الجامعات والمدارس الفنية وحملة الدبلومات وخلافه – بما يساند الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والمعرفية للتنمية في مصر .
- أن التعديلات فى مشروع قانون الضرائب في جوهرها تضر بالصناعة وتشجع الاستيراد حيث ينطوى إلغاء الإعفاءات التى تحصل عليها الصناعة في المشروع الجديد علي زيادة معـدل الضـريبة وعـدم تخفيضها إلى ٢٠% .
- كذلك يثير القانون اعتراضات جديرة بالاعتبار من جانب المهنيين (الأطباء – المحـامين ٠٠ الـخ) حيث إنه سيضر بصغارهم على اقل تقدير فى حين أن ما يتحملونه من أعباء خلال سنوات عديدة مـن بدء نشاطهم يتزايد مع ارتفاع أسعار الأماكن والتجهيزات والمواد التى يحتاجونها ٠

وعند استقراء ملامح مشروع قانون ضريبة المبيعات تم إبداء عدة ملاحظات :

- إن مشروع قانون تعديل بعض بنود ضريبة المبيعات لم يقص علي الازدواج الضـريبى علـي السـلع والخدمات .
- إن التعديلات المقترحة لم تعالج ضريبة المبيعات علي الخدمات ومستلزمات الإنتاج (استهلاك الكهرباء ، التليفون ، والغاز) حيث تطبق الدول الأخرى قانون الضرائب علي المبيعات بنظام القيمـة المضـافة وفي مصر لا يطبق نظام القيمة المضافة حيث يتحمل المنتج عبء ضريبة المبيعات مقدماً بواقـع ١٠% وهذا يؤثر علي تكلفة السلع وعلي رأس المال اللازم للتشغيل .
- ان فرض ضريبة مبيعات علي أساس ٣٠% من القيمة الفعلية البيعية يمثل زيادة في الاعباء الضـريبية تقع علي الفئات المحدودة الدخل .

ويخلص الفصل الثالث الى حقيقة أن علاج التشوهات ومساندة المشروعات وتحسين أداء الأسواق لن يتحقق فقط بفضل التحسن في بيئة التشريعات المصرية وإنما بتعزيز وتفعيل اثر السياسـات الاقتصـادية وتحسين الادارة الاقتصادية بالمؤسسات خاصة منظمات حماية المستهلكين واتحادات المنتجين .

أما الفصل الرابع فقد اهتم باستعراض اثر العوامل الاقتصادية علي الأسواق وتوجيهها وقد ارتكز علي نتاج مناقشات وتحليلات موضوعين أساسيين .. الأول : بعنوان السوق المصرى : اتجاهاته ومحدداتـه ، والثاني : " السياسات الاقتصادية ودورها في تدعيم اقتصاد السوق " وقد انتهت دراسة الموضـوع الأول إلى إلقاء الضوء حول العديد من العوامل الخارجية التى أدت إلى إبطاء حركة الاقتصادي المصري وضعف أدائه خلال الفترة الماضية الأمر الذي اثر سلباً علي حركة السوق في مصر وساهم في إظهار أزمة الكساد ، ومن أهم هذه العوامل : حرب الخليج الأولي والثانية ، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ وغزو العراق وما أدت

إليه من آثار سلبية علي عوائد السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج – وقد تضافرت عوامل أخرى داخلية مثل إتباع سياسات اقتصادية انكماشية ، وأزمة السيولة ، وسوء توزيع الدخل ، وضعف معدلات الادخار والاستثمار ، وعدم توافر البنية المؤسسية والتشريعية الضرورية للتحول إلى اقتصاد السوق فضلاً عن العجز المزمن في الميزان التجارى والموازنة العامة للدولة وغيرها من العوامل في ضعف القوة الشرائية وتدنى مستوى الطلب الفعال الأمر الذي أدى في النهاية إلى ما آل إليه الوضع في السوق المصرى من تباطؤ وكساد مصحوباً بارتفاع في المستوى العام للأسعار .

وقد اقترحت الدراسة لتنشيط حركة السوق المصرى والخروج به من حالة الركود الراهنة أن يرتكز منهج العلاج علي زيادة الطلب الفعال (زيادة الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى الخاص) ونذكر بعض المقترحات علي النحو التالي :

- العمل علي زيادة الدخل الحقيقي للفرد من خلال توليد فرص عمل حقيقية مرتفعة الإنتاجية وتوفير الآليات اللازمة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن المنشود بين مستويات الأجور والأسعار.
- تشجيع الادخار المحلي وجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في إطار استراتيجية محددة لأولويات الاستثمار .
- ضرورة العمل علي تنويع مصادر الدخل القومى بحيث تقل درجة تأثر الاقتصاد القومى بالعوامل الخارجية في القطاعات الرئيسية المولدة للدخل مثل السياحة والنفط والنقل وتحويلات العاملين بالخارج .
- دعم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية والوطنية من خلال الالتزام بمعايير الجودة الشاملة وبالمواصفات القياسية الدولية .
- الإسراع في بناء البنية المؤسساتية والتشريعية اللازمة لقيام القطاع الخاص بالدور الاساسي في الانتاج والاستثمار بما يدعم التحول نحو اقتصاد السوق .
- خلق مناخ من الشفافية والثقة يتم من خلاله تفعيل دور الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى في تحقيق هدف تنشيط السوق .

أما دراسة الموضوع الثاني : فقد حددت منطلقاتها في تباين دور السياسات الاقتصادية في توجيه السوق المصري علي النحو التالى :

١ – أن هناك عدة أسس تشكل دعائم الاقتصاد الحر تتمحور في احترام الملكية الخاصة ودافع الربح للأفراد والشركات ، وتمكين وتفعيل الحريات الاقتصادية ، وتنشيط المنافسة وترك آليات السوق لتحديد السعر وتخصيص الموارد ثم فصل نشاط الدولة عن بيئة الأعمال والإنتاج .

٢ – أن هناك مظاهر لاختلال عمل السياسات الاقتصادية في مصر تتمثل في الآتى :

- عدم سعى الدولة لتنشيط المنافسة في الاقتصاد من خلال التأخر في إصدار قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار .

- من مظاهر محاربة المنافسة وعدم احترام الملكية الخاصة هو تأخر وبطء برنامج الخصخصة .
- غياب الشفافية في المعلومات الاقتصادية .
- التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادى ، ومن مظاهره بلوغ الدين الداخلي ٩٢% من الناتج المحلى الاجمالى .
- عدم قدرة البنك المركزى علي ضبط الأسعار . فقد ارتفع معدل التضخم لمعدلات غير مسبوقة منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى وفى ظل إفراط فى الاقتراض الحكومى ٠
- عدم الاستقرار في الأسعار وارتفاع معدلات الفائدة علي الاقتراض مما ثبط مناخ الاستثمار .
- نفور القطاع الخاص عن الاستثمار في مصر ويستدل علي ذلك من خلال تدنى معدلات نمو طلب الائتمان من البنوك وانخفاض الاستثمار الخاص ...
- تقلب السياسات الاقتصادية واعتمادها علي عنصر المفاجأة .

٣- أن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تبنته الحكومة في عام ٢٠٠٤ يكاد يتطابق مع برنامج الرئيس ريجان في الولايات المتحدة في عام ١٩٨١ ، ويمكن ان يكون نصيبه عدم التوفيق أيضا في الاقتصاد المصرى لأن كلا البرنامجين تجاهل ضرورة خفض الإنفاق الحكومى .

وقد بنيت السياسات علي أساس إنها يمكن أن توقف التضخم وان تعوض النقص في الإيرادات الحكومية (من جراء التخفيض الجمركى) من خلال الزيادة في معدلات النمو والزيادة في الحصيلة الضريبية من جراء انتعاش أنشطة قطاع الأعمال . فبالرغم من منطقية البرنامج إلا أن النتيجة قد تكون عكسية حيث تتوقع الورقة أن يحدث انكماش اقتصادى شديد ، وانخفاض في الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع معدل الفائدة علي الأموال فى مصر ، وعدم زيادة الادخار مع توقع تزايد العجز في الميزان التجارى المصرى وكذلك تجاوز معدل البطالة ١٠,٧% . فهذه السياسة يمكن وصفها كسياسة صدمة قد يترتب عليها ازدهار اقتصادى مؤقت (قصير الأجل) يعقبه فترة ركود اقتصادى في ظل تجاوز نسبة الدين الداخلي ١٠٠% من الناتج المحلى . وتقدم الورقة رؤية للسياسات التى تنشط اقتصاد السوق نشير لبعضها في الآتى :

- وضع برنامج تقييد للإنفاق الحكومى والدين الداخلى والعام في مصر .
- تنفيذ برنامج لتقليص وسداد الاقتراض الداخلى من البنوك المحلية والبنك المركزى .
- تنفيذ برنامج حقيقي لتخفيضات في معدلات الجباية في مصر يقوم علي :
  - إعمال تخفيض في الإيرادات الضريبية .
  - تجنب فرض رسوم إضافية مثل رسوم النظافة والمياه والكهرباء والتليفونات أو رفع أسعار السولار.
  - تنشيط برنامج الخصخصة مع عرض الهيئات الاقتصادية ضمن خطة نقل ملكية القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص .

- إعمال قوى السوق من خلال احترام المنافسة وتدعيمها من خلال إصدار التشريعات وتطبيقها علي ارض الواقع .

إن التحدى الرئيسى الذى يواجه مصر هو جعل الأسواق متكاملة ، ومن خلالها تتحدد الأدوار والروابط ٠ بل إن كفاءة أداء تلك الأدوار وجودتها لا تنشأ عفواً وبالصدفة ولكن من خلال بنية مؤسساتية ومعلوماتية ملاءمة توفر آليات للرقابة بما يكفل عدالة هذه الأسواق ٠

ومن ثم تحددت الأهداف الرئيسية لموضوعات الدراسات الثلاثة المكونة للفصل الخامس فى مناقشة وتحليل أثر العوامل الإدارية على الأسواق المصرية وتوجيهها ، كما تعكسها الدراسات الثلاثة التالية : الدراسة الأولى : الرقابة على الأسواق ، الدراسة الثانية : أثر إدارة المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية على السوق ، الدراسة الثالثة : دور المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فى خدمة آليات السوق ٠

حيث أوضحت دراسة الموضوع الأول أن تلقائية الإيقاع المنضبط (اليد الخفية) لم يعد لها وجود سواء فى العالم المتقدم أو النامى ، وأنه لا بد من التدخل لضبط إيقاع وحركة الأسواق وأصبح علينا أن نستخدم تعبير اقتصاد السوق الاجتماعى ٠ فيجب أن تعكس الأسواق حقيقة أن الدول والأسواق يعملان بصورة أفضل ٠ إذا كانا يعملان جنباً إلى جنب ٠

فالسوق المصرى يعانى من انتشار القطاع غير الرسمى وتعدد وتشعب مجالاته ونشاطه إلى سلع هامة لها طبيعة خاصة من حيث حدود الجودة والأمان التى تتوفر فيها ، مثل الأدوية والمستحضرات الطبية ، ومن ثم أكدت الورقة على أهمية انضمام مشروعات الأعمال غير الرسمية إلى القطاع الرسمى الأمر الذى يتطلب من الدولة أن تقوم بدور أصيل لتحفيز هذه المشروعات للانضمام إلى القطاع الرسمى ٠

وتطرقت الدراسة إلى مفهوم حماية السوق باعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد ، حماية من منظور تنظيم العلاقة بين المنتجين " المنافسة منع الاحتكار " وهى حماية من منظور تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين " حماية المستهلك " وهى حماية من منظور العلاقة بين الدولة والأسواق (الرقابة والتقويم) ويجب أن تتسم الحماية بالعدالة والتوازن والشمول والدوام ٠

وبينت الدراسة أن مصر يوجد بها حالياً نحو ٩٥ جمعية أهلية تعمل فى مجال حماية المستهلك وهى جمعيات يعانى معظمها من نقص التمويل فضلاً عن محدودية التنسيق بينها وعدم وضوح الاختصاصات والأهداف لدى بعضها ٠ لذلك تدعو الدراسة إلى سرعة تطبيق قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية المستهلك فضلا عن توسيع نطاق تعاونها مع الاتحادات التجارية واتحادات الصناعات والمحليات والوزارات ذات العلاقة والتعاونيات ٠

ويتعين على وسائل الإعلام أن تلعب دوراً فى تدعيم الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك وذلك من خلال توفير معلومات عالية الجودة عن الأسواق (الأسعار – المواصفات ٠٠ قضايا الغش والتدليس – تنمية السوق – إصلاح مؤسسات السوق ، تغيير السلوك الاستهلاكى والانتاجى) ٠ وتم التأكيد على أن قيام الدولة بدور أصيل فى مجال الرقابة على الأسواق يعتمد بدرجة كبيرة على درجة مشاركة الأفراد ودعمهم لأجهزة الرقابة ٠

وقد استعرضت الدراسة دور العديد من الجهات المشاركة فى الرقابة على الأسواق ووضع المواصفات وحماية المستهلك ومنها وزارة الصحة ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات ٠٠ وزرة التموين) ٠

كما تطرقت الدراسة إلى أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه عمليات الرقابة على الأسواق من معوقات تنظيمية ، وبنيوية ، وتشريعية ، وقانونية ، ومالية ، وبشرية ٠٠ ثم محاور تطوير نظم الرقابة الرسمية والشعبية لحماية المستهلك ٠

ومن النقاط التى أكدت عليها الدراسة واعتبرت أن متخذى القرار يتجاهلوها هى دور المرجعية الدينية فى مجال الرقابة على الأسواق وحمايتها وحماية المستهلك وذلك عن طريق تحريم الاحتكار والتلاعب بالأسعار ، وتحريم الغش ، والاستهلاك وضوابطه ، والرقابة الشعبية فى الأسواق ، ومعاقبة المتلاعبين ، وحماية الأموال والنقود ، ووجوب الإعلان عن السلع والخدمات دون تضليل ، ومنع بيع المحظور ، والرجوع إلى أهل الخبرة وتحكيم الأعراف ٠

وفى مجال تقييم أثر المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية على السوق تطرقت الدراسة الثانية للجهات التى تعمل فى مجال حماية المستهلك والتى تؤثر على السوق وتقوم بإدارته مثل وزارة التموين والتجارة الداخلية ، لجنة شئون المستهلك الدولية ، الغرف التجارية واتحادها ، الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ، الجمعية المصرية المركزية لحماية المستهلك ، حيث توصلت التحليلات الى العديد من النتائج لعل أهمها :

١ – عدم وجود خطة إستراتيجية ورؤى خاصة بحماية شئون المستهلك من خلال الجهات التى تعمل فى مجال حماية المستهلك ٠
٢ – عدم وجود دور فاعل للمستهلكين فى السوق المحلى وبصفة خاصة فى المجالات المرتبطة بكل من السلع والخدمات ٠
٣ – عدم توافر آراء مرتدة حول الأنشطة الحالية للتوحيد القياسى وتقييم المطابقة ٠
٤ – ضعف الروابط مع الهيئات الخارجية مثال اتحاد المستهلكين الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والغرفة الدولية للتجارة والمنظمة الدولية الكهروتقنية والجمعية الأوربية لتنسيق تمثيل المستهلك فى مجال المواصفات الدولية ٠
٥ – ضعف نظام شبكات العمل وتبادل المعلومات بين ممثلى المستهلك على المستوى المحلى والقومى ٠

٦ - ضعف تنسيق مجالات العمل مابين الجهات المختلفة التى تعمل فى مجال حماية المستهلك مثل وزارة الصناعة ممثلة فى الهيئة المصرية للتوحيد القياسى ومصلحة الرقابة الصناعية ، وزارة التموين ، وزارة الصحة ، وزارة التنمية المحلية ، إحاد الصناعات المصرية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، اتحاد الغرف التجارية ، الاتحاد النوعى للمستهلكين ، الجمعية المركزية لحماية المستهلك ، قسم الإعلام بجامعة عين شمس ، الجمعية الإعلامية لحماية المستهلك ٠

٧ - عدم مراعاة حقوق المستهلك الثمانية المؤكدة من الاتحاد الدولى للمستهلكين وهى حق تلبية المتطلبات الأساسية للمستهلك ، حق الأمان ، حق الإعلام ، حق الاختيار ، حق التمثيل ، حق التعويض ، حق التوعية والتثقيف ، حق العيش فى بيئة ملائمة وصحية ٠

٨ - عدم إصدار مواصفات قياسية للخدمات ٠

٩ - عدم وجود قنوات كافية لدراسة شكاوى المستهلكين ٠

١٠ - عدم كفاية الزيارات الخاصة بمجازر القاهرة للإطلاع على وسائل حماية المستهلك فى مجال إنتاج وصناعات اللحوم.

١١ - عدم إصدار قرار بشأن الالتزام بعدم استخدام الزيوت المستعملة فى القلى ٠

١٢ - عدم كفاية برامج الندوات الخاصة بتوعية المستهلك فى القطاعات المختلفة المتمثلة فى اتحاد الغرف التجارية والصناعية والمجلس القومى للمرأة والنوادى الاجتماعية ٠

١٣ - عدم توافق مواصفات بعض المنتجات المصرية مع المنتجات العالمية ٠

كذلك توصى الدراسة بالآتى :

١ - أهمية وجود خطة إستراتيجية خاصة بحماية المستهلك من خلال الجهات التى تعمل لحمايته ٠

٢ - تنسيق مجالات العمل بين الجهات المختلفة التى تعمل فى مجال حماية المستهلك ٠

٣ - توافر آراء مرتدة حول الأنشطة الحالية للتوحيد القياسى وتقييم المطابقة ٠

٤ - مراعاة حقوق المستهلك الثمانية المؤكدة من الاتحاد الدولى للمستهلكين ٠

٥ - إصدار مواصفات قياسية للخدمات ٠

٦ - وجود قنوات كافية لدراسة شكاوى المستهلكين ٠

٧ - حماية المستهلكين من الإعلانات المضللة وذلك بمخاطبة المجلس الأعلى للصحافة واتحاد الإذاعة والتليفزيون لحماية المستهلكين ٠

٨ - إصدار قرار بشأن الإلزام بعدم استخدام الزيوت المستعملة فى القلى ٠

٩ - زيادة البرامج الخاصة بالندوات المقدمة لتوعية المستهلكين مع القطاعات المختلفة بالمجتمع ذات الصلة ٠

١٠- تفعيل دور الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال حماية المستهلك بعمل وتنسيق بينها وبين البعض الآخر وتقوية دورها ليصبح محسوسا وملموسا بالنسبة للمستهلك ٠

١١- وضع خطة طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى لتوافق جميع المواصفات المصرية فى العديد من القطاعات وبالأخص قطاع المنتجات الغذائية والكيماوية والغزل والنسيج وغيرها من القطاعات مع المنتجات العالمية .

أما الدراسة الثالثة فقد أكدت على دور المعلومات فى توجيه السوق المصرى حيث أوضحت أن قطاع المعلومات أصبح من القطاعات الاقتصادية الهامة شأنه شأن قطاعى الزراعة والصناعة حيث زادت مساهمته فى بعض الدول المتقدمة عن ٣٠% من الناتج المحلى الاجمالى . ومن ثم فإن قطاعات مثل المستهلكين والمستثمرين والقطاع الحكومى فى حاجة إلى المعلومات السليمة لاتخاذ قراراتهم ، والحكومة فى حاجة إلى المعلومات عن الأنشطة الاقتصادية لوضع السياسات الاقتصادية الملائمة لعلاج انحرافات الأسواق.

وتعرضت الدراسة إلى تقسيمات المعلومات من حيث النطاق الذى تغطيه (مستوى قومى ، قطاعى ، أنشطة اقتصادية ، وبعض الظواهر الاقتصادية).

وعددت الدراسةة الجهات التى تقوم بالنشر أمثلة وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومراكز المعلومات فى الوزارات المختلفة، حيث أشارت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات فى سبيل إتاحة المعلومات ونشرها بما يحقق تدقيق البيانات ومع ذلك لفتت الدراسة الانتباه إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة فى مجال تدقيق ونشر المعلومات والبيانات إلا أن الحصول عليها فى الوقت المناسب والدقة ودرجة الثقة المناسبة ما زال يمثل تحديا لذلك ارتأت الدراسة عدة مقترحات يتعين أخذها فى الاعتبار:

- نشر البيانات والمعلومات باستخدام الوسائل المختلفة لخدمة أطراف التبادل فى السوق وتوفيرها لمتخذى القرارات الاقتصادية .
- توفير البيانات والمعلومات بالتكلفة المناسبة لجمهور المستخدمين .
- إنشاء بنك للمعلومات والبيانات، ليس بالضرورة أن يكون تابعا للدولة، مع توفير إمكانية الوصول إليه بطرق سهلة وميسرة .
- توفير البيانات والمعلومات من القطاع الخاص والأعمال العام والقطاع الغير رسمى مما يفيد فى وضع البرامج والسياسات .
- نشر البيانات التفصيلية عن القطاعات والمتغيرات فى الاقتصاد القومى مما يفيد الباحثين والمستثمرين والمنتجين والمستهلكين .
- توحيد التعريفات والمصطلحات بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية للبيانات بما يتفق مع البيانات الدولية.

أما فيما يتعلق بالفصل السادس والذى يتناول اثر الأوضاع و القوى السياسية وكذلك العوامل الاجتماعية و السيكولوجية على السوق ، فقد تم التوصل إلى التالى :

أولاً : فيما يتعلق بالأوضاع والقوى السياسية وعلاقتها بالتنمية والسوق فقد تم التوصل إلى :

١. أظهرت خبرة التنمية عبر السنين العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية. كما ساعدت على إبراز الجوانب غير الاقتصادية للتنمية، أى الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعي والسياسي وطبيعة الحكم ومدى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات. أى أن هذه الخبرات ساعدت على تطوير المفهوم الأوسع للتنمية وذلك بإبراز دور الجوانب المؤسسية والهيكلية والثقافية والسياسية.

٢. لم تتوقف عملية مراجعة مفاهيم التنمية، خاصةً فى العقدين الأخيرين من الزمن ، فقد تزايد الاهتمام بمجموعة من القضايا تتصل اتصالا وثيقاً بالتنمية ، من أهمها قضايا الثورة العلمية والتكنولوجية ، والحفاظ على البيئة واضطراد التنمية والحريات والمشاركة الديمقراطية وقضايا تنمية البشرثم أخيراً قضايا الحكم وإدارة شئون المجتمع والدولة .

٣. تزايد الاهتمام بقضية نوعية الحكم كعامل محدد لنجاح التنمية أو فشلها والأطر المؤسسية للتنمية وخاصة قضية الخصخصة والنتائج الضعيفة لهذه العملية ويعتقد جون نيللس الخبير بالبنك الدولى [١] أن مؤسسات البنك الدولى " لابد وأن تتحمل بعض المسئولية عن هذه النتائج الضعيفة لأنها طالبت حكومات البلدان التى تمر بمرحلة انتقال بتحقيق الخصخصة بسرعة وعلى نطاق واسع ، مقترحة أن الملكية الخاصة يمكن فى حد ذاتها أن توفر الحوافز الكافية لأصحاب الأسهم لرصد السلوك الادارى وتشجيع الشركات على حسن الأداء [٢] .

٤. ان التطور فى اتجاه الرأسمالية يتطلب ماهو أكثر من الملكية الخاصة ، فالرأسمالية لاتعمل بنجاح إلا فى اقتصاد يقوم على القواعد والضمانات الأساسية التى تجعل نتائج التبادل مضمونة ويسهل التنبؤ بها وتحقق منافع لفئات عريضة . وفى حالة غياب هذه القواعد والضمانات فأن الضرر لا يكون مقصوراً على انعدام العدالة والإنصاف ولكنة يصيب أيضا أداء الشركات .

٥. من الضرورى قبل الاندفاع بطريق الخصخصة وتحرير السوق التركيز على القدرات الإدارية و التنفيذية للحكومة وترسيخ السياسات الداعمة للمنافسة والشفافية ، وتقوية المؤسسات المساندة للسوق (مؤسسات المعلومات ..) وخاصةً بناء أسواق مال قومية .

٦. إن مقومات الحكم الجيد – طبقا للبرنامج الانمائى للأمم المتحدة – تتمثل فى وجوب إتاحة الفرص للمشاركة والشفافية والمحاسبية وسيادة القانون والفاعلية ثم الإنصاف . والعمل على تحقيق هذه المقومات هو أهم مظاهر الحكم الجيد .

---

[١] جون نيللس " هل حان الوقت لاعادة التفكير فى الخصخصة فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة إنتقال " التمويل والتنمية " ، يونيو ١٩٩٩ ، ورد فى ابراهيم العيسوى " هموم اقتصادية مصرية " مرجع سبق الإشارة إليه ، صفحة ٢٣٧ ومابعدها .

[٢] المرجع السابق ص ٢٣٨

٧. ويشير تقرير للبنك الدولى (التنمية فى عام ٢٠٠٥) إلى أن التحديات التى ينبغي على الحكومات فى المنطقة العربية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار فى بلدانها تتمثل فى أربعة تحديات رئيسية هى : الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعى ، وأهمية إيجاد مصداقية للسياسات الحكومية والتقليل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وسد الفجوة مابين السياسات وما يطبق على أرض الواقع .

ثانياً : وفيما يتعلق بأثر العوامل الاجتماعية والسيكولوجية على نمو السوق فقد تم التوصل إلى :

١. نتيجة للظروف التى سادت منذ منتصف السبعينات من الانفتاح الاستهلاكي غير المخطط، فقد ظهرت طبقات حققت ثروات من أعمال طفيلية، أدت إلى صعود طبقات لشرائح عليا من الدخل دونما جذور حضارية وثقافية واجتماعية ، وهبوط شرائح ذات مكانة اجتماعية نتيجة تآكل دخولها الحقيقية مع ارتفاع الأسعار، الأمر الذى أدى إلى تغير النمط الاستهلاكي للأسرة المصرية ، وإعلاء قيم الفهلوة والشطارة وانتهاز الفرص. وقد ساعد على ذلك تفكك الروابط الأسرية وتهديد العلاقات الاجتماعية وذلك نتيجة لسطوه القيم المادية ، وضغط الأبناء ، وتبنى أنماط استهلاكية لا يستطيع الآباء الالتزام بها.
٢. أصبح انتشار التكنولوجيا والفضائيات المختلفة- مؤثرا خطيرا فى شيوع ثقافة الاستهلاك. وأصبح الإعلام العالمى يتغلغل فى ثقافة وعقل المواطن ، خاصة أن هناك نسبة لا يستهان بها من الأميين يسهل التأثير عليهم ، بما لا يخدم خطط الدولة. وعلى ذلك فان تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ودور وزارة التموين والأجهزة الشعبية أصبح ضرورة لا حياد عنها.
٣. والمشاركة المجتمعية من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ورجال الأعمال، أصبحت ضرورة قصوى ، لحسن تنظيم السوق والرقابة عليه وضمان جودة أدائه .
٤. إن بحث موقف الصناعات الغذائية ووسائل حل المشاكل التى تواجهها وتخفيف الأعباء عنها- وزيادة نشاطها وإنتاجها يعتبر أمراً ضرورياً للعمل على تغطية اكبر قدر ممكن من احتياجات السوق المصرية من المنتجات الغذائية بأسعار مناسبة لقدرات وإمكانات المواطنين.
٥. ضرورة تدخل اتحاد الصناعات والغرف التجارية لحماية المستهلك ، فنسبة الوعى العام الاستهلاكي وانتشار نسبة الأمية (خاصة المرآة) يستوجب تفعيل الدور المجتمعى لحماية المستهلك. كما لابد أن تحمى وزارة التموين مفتش التموين حتى يؤدى دوره فى حفظ توازن السوق.
٦. وأخيراً يأتي دور المستهلك الذى يجب توعيته بضرورة ترشيد إنفاقه، واستهلاكه، خاصة الترفي ٠ مع رفع جودة المنتج الوطنى، والقدرات البشرية والتى تمثل محور التنمية ووسيلتها والحد من آليات اختراق ثقافة الاستهلاك العشوائى وضبطه وترشيده وتغيير أنماط وأساليب حياة الشعوب للأفضل والأكثر رشاده.

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	**Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,**	**April 1978**
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	**Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,**	**June 1979**
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١–١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	**A study on Development of Egyptian National fleet,**	**June 1980**
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥

٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,	Sep,1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠

٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المستغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢

٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	**The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries**	Nov.1993
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦

١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	December 1998
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠

١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضرو الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجوده الشاملة لبعض مجالات القطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقطاعات ..الصحة –التعليم ما قبل الجامعي – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى و لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو٢٠٠٤
١٨٣	خصائص و متغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير٢٠٠٥
١٨٤	خصائص و متغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى : الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية –سوق الخدمات السياحية –سوق البرمجيات "	يناير٢٠٠٥
١٨٥	خصائص و متغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثالث : الإطار التطبيقى " سوق الأدوية –سوق السلع الغذائية والزراعية –سوق حديد التسليح والاسمنت "	يناير٢٠٠٥